ثقافة المقاومة والتحرير

فى إدارة الصراع العربى الصهيونى

د. جمال على زهران



مكتبة الشروق الدولية

ثقافة المقاومة والتحرير

فى إدارة

الصراع العربى الصهيونى

الطبعـــة الأولى

١٤٢٦هـ ـــ مايو ٢٠٠٥م



٩ شارع السعادة ـ أبراج عثمان ـ روكسى ـ القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ ـ ٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٥٦٥٩٣٩

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

ثقافة المقاومة والتحرير
فى إدارة
الصراع العربى الصهيونى

د. جمال على زهران

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

جامعة قناة السويس



الإهـــــداء

إلى الطفل الشهـيد «محـمد الدرة» رمـز المقاومة والتـضحيـة والعلا والمجد والرفـعة والإباء..

إلى الوليد الجديد «محمد الدرة» شقيق الطفل الشهيد.. رمز الحياة واستمرار النضال..

إلى كل شـهداء انتـفـاضة الأرض الفلسطـينية المغـتـصبـة.. وشهـداء حـرب التحـرير والاستقلال.. ووفاء إدريس وشقيقاتها.. الذين يروون بدمائهم أرض الحرية والوطنية..

إلى كل المناضـلين من أجل تحـرير القـدس وكل فـلسطين السليبـــة رغم أنف العـدو الصهيونى ـ الأمريكى ..

إلى كل هؤلاء الذين يؤكدون أن الشعب العـربى لا يزال ينبض.. ويقاوم.. ويصر على مقولة الزعيم جمال عبد الناصر:

«إن ما أخذ بالقوة لن يسترد بغير القوة»..

إلى الشعب العربى الصابر والمتطلع إلى «العلا والمجد» فى مسيرة أمل جديدة.

جمال زهران

فهرس الكتاب

مقـــدمـة

يُعَدّ الصراع العربى الإسرائيلى نمطًا فريدًا من الصراعات الإقليمية والعالمية. فقد نشأ هذا الصراع مخططًا من قوى دولية تعانقت مع إسرائيل فى لحظة تاريخية معينة متسترة وراء دوافع دينية لتحقيق أهداف سياسية بحتة تتمحور حول إعاقة هذه المنطقة العربية من إحداث أى درجة من درجات التنسيق أو التكامل أو الوحدة. ولذلك فقد نشأ هذا الصراع من رحم الرغبة فى اغتصاب الأرض بقوة استعمارية استيطانية، والتنكيل بالشعب الفلسطينى والعربى ومحاولة إلغائه من الوجود، بالإضافة إلى محاولة محو الذاكرة الفلسطينية والعربية وترويضها على قبول «الآخر» الإسرائيلى بالعنف والقهر.

وبرز هذا الصراع ليظل ويبقى وينتقل من أجيال إلى أجيال دون انتهاء. وقد تدخل مرحلة لمحاولة فك طلاسم هذا الصراع، تسمى «مرحلة السلام»، وقد يتصور البعض أن هذه المرحلة هى مرحلة نهائية لإنهاء صراع دام أكثر من نصف قرن منذ نشأة إسرائيل، ووصل لما يقرب من قرن كامل منذ وعد بلفور عام ١٩١٧م الذى جاء تتويجًا لمؤتمر بازل بسويسرا الذى كان بمثابة الإعلان عن ميلاد الحركة الصهيونية رسميًا قبل نهاية القرن التاسع عشر بعامين. ولا شك فى أن هذا تصور خاطئ. فقد تسهم «مرحلة السلام» الحالية فى تأجيل الجانب العسكرى - أو احتمال إلغائه ولو مؤقتًا!! - فى الصراع العربى الإسرائيلى، ولكنها لن تلغى الصراع فى جوانبه الأخرى سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وحضاريًا.

وتأكيدًا لذلك، فإنه على الرغم من تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٧٩م، ومنذ أكثر من (٢٥) عامًا على المستوى الرسمى، وبرغم الصخب الشديد لبعض الفئات الداعية لهذا التطبيع أو المطالبة بالدعوة لذلك قهرًا أو مقابل مصالح

متبادلة أو لسبب أو لآخر، فإن هذا كله لم يتمخض عنه إلا تطبيع محدود للغاية. وقد اختُزل ذلك فى عدد محدود من الرسميين؛ لأن عدداً من أصحاب المناصب الرسمية يرفض ملاقاة الإسرائيليين، وأيضًا يرفض كثيرون التعامل مع هؤلاء القوم تحت أى ستار أو لافتة!! وفى المعنى الأخير فإن ما تمخض عن تطبيع العلاقات بين مصر أو دول عربية أخرى وبين إسرائيل، هو حجم متواضع للغاية.

وقد يتصور البعض أن هذه من طبيعة الأمور فى البداية، وأن التطبيع الكامل آت، وأن السلام مسألة استراتيچية لا مرحلية، وقد يكون الأمر فى جزء من ذلك صحيحًا بصورة مؤقتة، إلا أن الصورة الكلية تشير إلى أن الإحجام الشعبى والجماهيرى عن التعامل مع الكيان الإسرائيلى الصهيونى له ما يسوغه من أن هناك ارتباطًا سلبيّا فى وجدان هذا الشعب العربى تجاه هذا الكيان من واقع تاريخ وأسلوب زرعه فى جسد المنطقة العربية، بحسبانه دخيلاً على هذا الجسد. كما أن هذه النظرة يغيب عنها التصور الإسرائيلى نفسه الذى لا يزال يحتفظ بترسانة من الأسلحة النووية، ومن الأسلحة الاستراتيچية وغيرها، ولا يزال يعتقد فى صواب نظرية التفوق الكاسح فى موازين القوى على كل العرب، ولا يزال ينظر إلى «السلام» بحسبانه أمرًا مؤقتًا وليس سلامًا دائمًا، ويعتقد فى سيادة مفهوم «السلام الإسرائيلى» لا السلام العادل والذى يراعى حقوق الآخرين.

ولذلك فإن التعامل مع إسرائيل، دون إدراك الرفض الشعبى، ودون إدراك الإصرار الإسرائيلى على الهيمنة وفرض السلام الإسرائيلى، يفضى إلى نتائج وخيمة.

ولذلك أيضًا، فنحن نعتقد أن السلام الحالى مرحلة أو حلقة من حلقات الصراع، ويتوقف تطوره واستقراره على حسن نوايا إسرائيل إزاء العرب فى هذه الآونة. إلا أنه مع ذلك لا يمكن أن يحل الصراع العربى الإسرائيلى أو يلغيه، بل سيتحول هذا الصراع إلى أبعاده الأخرى التى سبق أن أشرنا إليها والمتمثلة فى البعد الحضارى والبعد السياسى والبعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى والبعد الثقافى وغيرها.

وفى المعنى الأخير سيظل الصراع العربى الإسرائيلى صراعًا مركزيّا لأمد غير منظور، ولأجيال لم تولد بعد.

* * *

وعلى الجانب الآخر من الصورة، فقد وصل «آرييل شارون» إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية خلفًا لـ «باراك» - الذى ظهر وسوّق نفسه بوصفه حمامة السلام وغصن الزيتون - وذلك فى فبراير عام ٢٠٠١م ولم يكن قد مضى على تولى «چورچ بوش الابن» رئاسة الولايات المتحدة نحو شهر. وظهرت الصورة وكأن القدر يرسم خطاها وملامحها فى ميلاد محور جديد هو محور «شارون - بوش» - أو «بوش - شارون» ولا فرق. واتسم شارون بالعنف الذى يصل إلى حد الهمجية، وأقسم بعد توليه السلطة، أنه سيقضى على انتفاضة الشعب الفلسطينى التى اندلعت فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م بعد تدنيس شارون للمسجد الأقصى بحذائه وسط دهشة العالم كله، والتى تحولت إلى حرب للتحرير والاستقلال لم تتوقف برغم مرور أكثر من أربعة أعوام على اندلاعها، وذلك خلال مائة يوم فقط.

ويوم أن دنس شارون المسجد الأقصى، كان مجرد وزير فى حكومة باراك، وبعد عدة أشهر أصبح رئيسًا للوزراء وأعيد انتخابه مرة أخرى بعد طرح الثقة به فى الكنيست وأصبح يمثل إرادة الشعب الصهيونى، الذى أعطى ثقته لهذا الشخص الهمجى الدموى بزعم أنه قادر على سحق انتفاضة الشعب الفلسطينى كما وعد. إلا أنه وبرغم مرور نحو أربع سنوات على توليه رئاسة الحكومة الإسرائيلية، لم ينجح فى وقف هذه الانتفاضة التى أصبحت باستمرارها، نزيفًا دائمًا فى الجسد الإسرائيلى، اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وأمنيًا بل وثقافيًا أيضًا.

وصحيح أنه استطاع أن يدمر البنية الفلسطينية من مرافق ومؤسسات، ويقتل المئات التى وصلت للآلاف من الشعب الفلسطينى، ويغتال القيادات الفلسطينية واحدًا تلو الآخر، وأن يقتحم معسكرات الشعب الفلسطينى فى جنين وطولكرم ونابلس وغيرها بالضفة الغربية وقطاع غزة حتى وصل إلى الحدود المصرية فى «رفح». إلا أنه فوجئ ببطولات ومقاومة لا حدود لها تصدت لهذا العدوان الشارونى البربرى، وأعاقت تقدمه، وأجبرته على الانسحاب وسط تهديد بإلغاء السلطة الفلسطينية التى ولدت باتفاق كسيح هو اتفاق أوسلو - الذى عولنا عليه مع آخرين، الكثير من الأمانى. لكن بكل أسف تمخض الجبل فولد فأرًا، حيث السلطة الفلسطينية المأسورة، وزعيمها ياسر عرفات المحاصر منذ ديسمبر ٢٠٠١م حتى وفاته أو اغتياله (لا فرق)، ثم سلطة جديدة مقيدة برئاسة محمود أبو مازن، وورثت الزعيم عرفات دون أفق للمستقبل.

واستمرت الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطينى التى أضحت حربًا للتحرير والاستقلال لأربع سنوات متتالية دون توقف ولا زالت مستمرة فى عامها الخامس، واستمر فى مواجهتها عدوان صهيونى بربرى بقيادة شارون. وراح ضحية هذه المواجهة طبقًا لآخر التقارير ما يقرب من أربعة آلاف شهيد فلسطينى، وفى المقابل قتل ما يقرب من (١٥٠٠) شخص إسرائيلى صهيونى، بخلاف أعداد الجرحى على الجانبين وهم كثيرون ووصلوا للآلاف. ولكن تبقى المعادلة الصعبة بين شعب فلسطينى أعزل يقاوم بلا أسلحة ويقدم التضحيات بغير حدود دفاعًا عن أرضه وعرضه وتاريخ الأمة العربية كلها وليس مجرد الوطن الفلسطينى، وبين دولة تقودها عصَابة همجية برئاسة شارون المنتخب من شعبه الإسرائيلى المنحاز بحكم هذا الاختيار إلى العنف والإرهاب والاستعلاء، وتمتلك أعتى أنواع الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل والسلاح النووى.

وبرغم هذه المعادلة المختلة فى ميزان القوى الفلسطينى الإسرائيلى، فإن نسبة عدد الشهداء الفلسطينيين إلى عدد القتلى من الجانب الإسرائيلى لم تتجاوز (٤) فلسطينيين: (١) إسرائيلى.

وتُعَدُّ هذه النسبة فى تاريخ النضال الإنسانى ضد قوى الاستعمار والاستعباد للحصول على الاستقلال، هى نسبة بسيطة. فما زال لدى الشعب الفلسطينى القدرة على تقديم المزيد من الشهداء وإن كنا نتمنى أن نصل إلى الاستقلال الفلسطينى بلا شهيد واحد، ولكن هذا الأمر هو مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة فى التاريخ الإنسانى.

وعلينا أن نتذكر أن الشعب الجزائرى ضحى بمليون ونصف شهيد، وراح فى المقابل (٦٠) ألف قتيل فرنسى بنسبة (١ : ١٧) تقريبًا، وأن شعب ڤيتنام ضحى بما يزيد على ثلاثة ملايين قتيل مقابل (٦٠) ألف قتيل أمريكى (لهم تذكار فى واشنطن للزائرين)، وكذلك قدم الشعب الإفريقى فى أغلب دوله المزيد من التضحيات والشهداء وفى مقدمتهم شعب جنوب إفريقيا الذى استطاع أن يقدم الآلاف من الضحايا مقابل القضاء على الحفنة البيضاء التى ظلت تتحكم فى مقدرات الجنوب الإفريقى سنوات طويلة، وهو ما حدث وانتصرت إرادة النضال هناك. وخرج «نيلسون مانديلا» بعد (٣٦) عامًا قضاها فى السجن ليصبح رئيسًا للدولة ويقضى تمامًا على سياسة التمييز العنصرى

للأبد. ودخلت جنوب إفريقيا من أوسع الأبواب إقليميّا ودوليّا بالنموذج النضالى والنموذج الديمقراطى والتقدم العلمى والاقتصادى . . . إلخ.

وأعتقد - حسب ظنى - فى صواب انتصار إرادة النضال الفلسطينى على همجية النظام العنصرى الصهيونى المسمى بدولة إسرائيل، مهما كانت درجة المساندة والدعم غير المحدود من جانب أقوى الدول فى العالم وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ويكفى القول بأن مجرد إبداء شارون لرغبته فى الانسحاب من قطاع غزة، ما يؤكد انتصار المقاومة الفلسطينية الباسلة برغم التضحيات الجسام عدة وعتاداً وبشراً. ولكن بكل أسف تسعى بعض الأنظمة فيما يمكن أن نسميه «دعارة سياسية»، لتكون غطاء للانسحاب الإسرائيلى حفاظًا على ماء وجهه وتجنبًا للقول بأنه يخرج من غزة تحت إرادة انتصار المقاومة الفلسطينية، مثلما حدث فى جنوب لبنان، حيث اضطر العدو الصهيونى للانسحاب بلا قيد أو شرط أمام المقاومة اللبنانية بقيادة «حزب الله». ومهما حدث، فإن هذا العدو الهمجى الفاجر سيضطر إلى مغادرة غزة والضفة الغربية مهما امتلأتا بالمستعمرات الصهيونية، وسيضطر لهدم الجدار الفاصل تحت قوة وصلابة المقاومة الفلسطينية الشجاعة. وهذه التوقعات من خبرة التاريخ وقراءة الواقع بعيون غير استسلامية أو انهزامية.

إن إسرائيل خُلقت بوعد بلفور لتكون شوكة فى ظهر الفكرة القومية العربية ولتحول دون تحقيق الوحدة العربية لهذا الكيان العملاق إذا ولد فى هذا الموقع الاستراتيچى. وستظل هذه الدولة منذ الإعلان الرسمى عنها عام ١٩٤٨م، فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، مشروعًا استعماريًا غربيًا تلقفته الولايات المتحدة بعد بريطانيا ليظل العرب تحت السيطرة الغربية للأبد ودون أن يستطيعوا خلق كيان يحظى بالاحترام تحت شمس هذا العالم.

إن إسرائيل فى المعنى الأخير كانت البديل للاستعمار الذى رحل أمام تنامى حركات الاستقلال والمد الوطنى الذى اجتاح المنطقة والعالم الثالث كله بعد الحرب العالمية الثانية، بحكم أنها مشروع استعمارى، وكيان استيطانى يقوم على اللصوصية والاستغلال بزعم الحق الدينى والوطنى اليهودى الموعود . . إلخ هذه الأكاذيب.

فكما كان الاستعمار قبل موجة التحرر والاستقلال، يقوم باستنزاف البلدان

والشعوب المُستَعمَرة لحساب الدول الاستعمارية، فإن إسرائيل خُلقت لتكون الآلية البديلة لاستنزاف موارد الشعوب العربية للحيلولة دون التكامل والتقدم. ويؤكد هذا الاستنتاج الحروب الخمس التى شهدتها المنطقة بقيادة إسرائيلية (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢م)، بخلاف حرب الاستنزاف فى الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣م، وبخلاف دوامة الغزو العراقى للكويت عام ٩٠ / ١٩٩١م، وبخلاف الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣م، وما زالت تداعياتها مستمرة مع استمرار الاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق حتى الآن (لحظة كتابة هذه المقدمة).

وتؤكد هذه الحقيقة أن أكثر المناطق تعرضًا للحرب فى النصف الثانى من القرن العشرين وحتى الآن (نحو ٥٥ عامًا)، كانت المنطقة العربية أو باللغة الاستعمارية (منطقة الشرق الأوسط). وفى جميع هذه الحروب فإن القاسم المشترك فيها هو إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. والسؤال الكبير الذى يفرض نفسه فى هذا السياق: هل يمكن أن نتوقع فى ضوء هذه الحقائق الدامغة، ولو على سبيل التصور، سلامًا عادلاً ودائمًا فى المنطقة بإرادة دولية وقبول إسرائيلى وبدون مقاومة عربية؟!

لقد كشفت استطلاعات الرأى فى أوروپا فى مطلع عام (٢٠٠٤م)، أن إسرائيل والولايات المتحدة هما أكبر دولتين فى العالم تثيران المشكلات والاضطرابات والانقسامات وعدم الاستقرار، وأن إسرائيل هى أعلى الدول فى العالم الأكثر إثارة للاضطراب وتسبق كوريا الشمالية وإيران والعراق (دول محور الشر حسب توصيف الرئيس الأمريكى بوش فى خطاب الاتحاد فى يناير ٢٠٠٢م).

****

لذلك فإن هذا الكتاب - وهو يمثل بعضًا مما كتبت فى هذا الموضوع - وقد وضعت له عنوانًا هو «ثقافة المقاومة وحرب التحرير فى إدارة الصراع العربى الصهيونى» فإنه يعكس موقفى السياسى والفكرى فى فهم طبيعة هذا الصراع ومساراته ومستقبله.

فقد ضم الكتاب (٩) تسعة فصول، بعضها يتناول حتمية المقاومة وحرب التحرير والاستقلال منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية فى سبتمبر عام ٢٠٠٠م ومرورًا بالحقبة الشارونية منذ نجاح شارون رئيسًا للوزراء فى إسرائيل فى فبراير عام ٢٠٠١م، وتعانقه مع نجاح بوش وإدارته اليمينية المحافظة ذات التوجه المسيحى الصهيونى، وكذا مرورًا

بالانسحاب المخزى لإسرائيل من جنوب لبنان بلا قيد أو شرط وانتصار إرادة المقاومة بقيادة حزب الله فى مايو عام ٢٠٠١م. بينما تتناول بعض الفصول الأخرى، إدارة مرحلة السلام ومحاولات إقامة الدولة الفلسطينية فى ظل اتفاقى أوسلو ١٩٩٤، ١٩٩٥م، وتحديات هذه العملية، وذلك دون نسيان موقع هذه القضية فى الانتخابات الأمريكية فى ظل إدارتى كلينتون وبوش (الديمقراطى، والجمهورى)، ورؤية كل منهما لهذه القضية وهذا الصراع. وقد قسمت كل فصل إلى عدة مباحث حسب طبيعة موضوع كل فصل.

وفى كل ثنايا الكتاب وأقسامه المختلفة، تكمن رؤيتى بوضوح حول طبيعة هذا الصراع وسماته ومساراته. وأؤكد بالرأى أن التفاعل مع عملية السلام باعتبارها مرحلة من مراحل الصراع العربى الصهيونى قد يفضى إلى إقامة دولة مستقلة فى أى صورة، إلا أن هذا قد يفضى بالتبعية، فى ظل شروط معينة إلى استئصال هذا الكيان الاستيطانى الصهيونى إن لم يكن استيعابه داخل دولة فلسطينية أوسع كما كانت قبل الاحتلال البريطانى لفلسطين، مثلما جرت الوقائع والأحداث فى الجنوب الإفريقى. فالكيان الصهيونى المتمثل فى دولة إسرائيل إلى زوال، إن لم يكن اليوم فغداً، وإن لم يكن الغد القريب، فالغد البعيد لن يكون بعيداً جداً.

وأتمنى من كل من يقرأ هذا الكتاب ألا يفهم أن حديثى عن إدارة مرحلة السلام هنا يمثل تناقضاً، بل هو استيعاب للواقع الصعب، فى ظل الرؤية الشاملة ومرتكزاتى الفكرية التى لا أخرج عنها بل أكاد ألتزم بها التزاماً صارماً. فالصراع العربى الصهيونى هو صراع وجود ومصير وسيستمر إلى أن يتم استئصال هذا الكيان الغريب عن منطقتنا العربية.

وختاماً: إننى آمل أن أكون بهذا الجهد قد قدمت شيئاً ذا قيمة لقارئنا العربى لكى تظل ذاكرته حية ويظل إدراكه يقظاً إزاء هذا الصراع العربى الصهيونى، بوصفه صراع الماضى والحاضر والمستقبل. وأدعو الله أن ينصف رؤيتى - مع آخرين - فى فهم وتحليل واستشراف مسار هذا الصراع الذى نتوقع له طريقاً معيناً فى المستقبل، وإن غداً لناظره قريب.

والله الموفق

د. جمال زهران

مارس ٢٠٠٥م

الفصل الأول

الحقبة الشارونية
وحتمية المقاومة

المبحث الأول

أوهام الخوف من شارون(*)

لماذا كل هذه المخاوف التى تغلب على الخطاب السياسى العربى إزاء احتمالات فوز «شارون» فى الانتخابات الإسرائيلية؟ وهل هذه المخاوف هى حقيقة أم مجرد أوهام؟ وهل من الواجب أن نبلع طُعم «باراك أم شارون»؟ وهل هى محاولة لإقحام الطرف العربى فى انتخابات إسرائيلية تُعدُّ شأنًا داخليًا؟ وكيف نفهم التوقعات وإمكانات التعامل مع كل الاحتمالات سواء بفوز باراك أو شارون؟

كل هذه التساؤلات وغيرها تفرض نفسها على الضمير الوطنى العربى فى هذه المرحلة الحساسة من تاريخ المنطقة العربية بل والعالم بأسره. وأقر فى البداية بأننى أكتب هذا المقال عشية الانتخابات الإسرائيلية، وأصبح مرجحًا بدرجة كبيرة تملأ كل الأجواء، إمكانية نجاح شارون. فاستطلاعات الرأى داخل إسرائيل تشير إلى فوز ساحق لشارون يتجاوز ٥٠٪، بينما لن يتجاوز باراك ٣٠٪ مع امتناع نسبة كبيرة تعادل البقية، عن التصويت احتجاجًا على هذا وذاك.

وأصبحنا نتعامل مع معطيات الواقع وكأن شارون قادم لا محالة. وبدأت المخاوف تنتشر فى أحاديث المسئولين العرب من إمكانية تعرض المنطقة لحالة حرب حقيقية أو على الأقل لدرجة عالية من عدم الاستقرار نتيجة قدوم شارون للحكم فى إسرائيل. ومن كثرة هذه المخاوف وانتشارها، انتشر معها حديث الساسة العرب عن القدرة العربية على الدفاع عن الحدود فى حالة التعرض لأى عدوان إسرائيلى على أراض عربية!!

* ولعل تاريخ هذا الرجل (شارون)، وتكوينه الشخصى الذى يتسم بالعدوانية فى أحاديثه وعنف تعاملاته مع الآخرين، يشير إلى أن السجل حافل عبر فترات عمره

(*) نشرت بالأهرام، بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠٠١م.

المختلفة بأن يديه مخضبتان بالدماء العربية وفى مقدمتها الدماء الفلسطينية . وهو فى هذا شأن كل القادة الإسرائيليين الذين ظهروا على السطح حاضراً وماضيًا بل ومستقبلاً، لكن قد يبدو من شدة صراحته أنه أعلى نبرة وأكثر حدة وأقل ديپلوماسية ودهاءً.

ولذلك فإنه يبدو أن المفاوض العربى يحلو له أن يتعامل مع حاكم إسرائيلى مراوغ وأكثر دهاءً وكذبًا ولا يلتزم بما يقول أو يوقع من اتفاقات، حتى ولو لم يصل إلى شىء محدد!!

هم يخشون «شارون» باعتباره يحمل سهامًا حقيقية لا سهامًا ورقية أو شكلية. فى الوقت ذاته فإن مآل التفاوضات فى السنوات الخمس الأخيرة لم يصل بعد إلى شىء (ثلاث سنوات لـ «نيتنياهو» وعامان تقريبًا لـ «باراك»). . وسواء أكان فى الحكم شخص متشدد مثل «نيتنياهو» أو شخص «مرن» مثل «باراك»، فإن النتيجة واحدة وهى لا شىء من مفاوضات السلام مع إسرائيل!!

ويقدِّر البعض أن رحيل «رابين» كان خسارة كبرى لعملية السلام، والحقيقة غير ذلك لأن «رابين» لم يكن قد وصل إلى محطة السلام الحقيقية. فلم يصل بعد إلى القضايا الجوهرية فى «صراع السلام»، وهى: القدس، والمستوطنات، وحق اللاجئين فى العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة. ولو كان قد استمر رابين أو بيريز، ما كان قد استطاع أن يصل إلى نتيجة تذكر حتى الآن.

* ونعتقد أن السبب الجوهرى ليس فى رابين أو شارون أو باراك، بل إنه يكمن فى «الموقف العربى» ذاته. فهل هذا الموقف قادر على أن يكون تجسيداً أو ترجمة لإرادة عربية موحدة ـ وليست واحدة ـ فى مواجهة إسرائيل ومن يساندها فى الولايات المتحدة وأوروپا؟ أم أنه موقف ضعيف تعبر عنه إرادات متفرقة وواقع عربى ممزق تترجمه جامعة عربية تتسم بالوهن والعجز والشيخوخة؟!

* فالانتخابات الإسرائيلية تعبر عن إرادة المجتمع الإسرائيلى. فإن اختارت الغالبية شارون، فهى تريده محاربًا ومهدداً وقويّا فى مواجهة العرب، ومستثمراً قدراته فى فرض لغة القوة على طرف يخشى كلمة «الحرب» وينحنى للسلام الأعرج، ويرتعد من أى تهديدات بالعنف، وينسحب إلى الإشارة لإمكانية الدفاع!! وهذا بلا شك يحقق أعلى المكاسب للطرف الإسرائيلى فى أى مفاوضات قادمة تحت التهديد باستخدام

القوة. بعبارة أخرى أن الناخب الإسرائيلى من الواضح أنه يختار «إرادة القوة» فى مواجهة «إرادة السلام»، وذلك باختياره شارون.

وسيناريوهات المستقبل بدأت فى الصياغة فيما بعد تولى شارون الحكم بعد رحيل باراك. وهناك من الاحتمالات باشتعال حرب عربية إسرائيلية جديدة تعيد لإسرائيل الأراضى التى تركتها بعد أن سبق لها احتلالها عقب يونيه ١٩٦٧م، وتبدأ فى تجسيد حلم إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات!!

* وقد يبدو أن احتمال تصاعد العنف والعنف المضاد قائم، إنما أن تحدث حالة حرب كبرى فى المنطقة فى ظل شارون أو غيره، فهذا محل شك كبير لدينا. ويرجع ذلك لظروف موضوعية علينا قراءتها وإلا سنركن لتحليلات «سيناريو الضعف»!! فالواقع العربى يتغير بدرجة سريعة فى حالة التعرض لحالة من الاستنفار والأزمة. لذلك فإن مجىء شارون سيحقق أكبر فائدة للنظام العربى الذى بدأ يدخل مرحلة «التماسك والتنسيق» فى ظل معادلات صعبة وتغيرات شديدة إقليميًا وعالميًا، وضغوط بيئية نابعة من الداخل والخارج.

* **فالنظام العربى** بدأ فى التماسك بالاتجاه نحو تثبيت مؤتمر القمة العادى سنويًا فى مارس من كل عام فضلاً عن إمكانية عقد مؤتمر طارئ فى أى وقت. فضلاً عن أن هناك إجماعًا عربيًا يشمل منطقة الخليج كلها على ضرورة المعالجة العربية «للمسألة العراقية»، ونعتقد فى قوة النتائج التى يتم إحرازها على هذا الصعيد.

* كما أن الحشد العربى المساند لليبيا فى مواجهة أزمة لوكيربى قد أتى بنتائج طيبة، فضلاً عن إنجازات كبيرة بين الدول العربية كافة حول قضية الحدود التى وصلت إلى انفراجة كبيرة ونهاية فاصلة. بالإضافة إلى ذلك، هناك جهود عربية لحل مشكلات داخلية لعدد من الدول العربية (حالة السودان، والصومال، وچيبوتى). ويبقى إزاء هذا كله أن يصب فى تقوية مؤسسة الجامعة العربية لتكون منظمة عربية قوية تحرك الواقع العربى فى مواجهة التحديات العالمية والإقليمية، وتجسد حالة جديدة لنظام عربى أكثر تماسكًا وأكثر قدرة على استيعاب متغيرات العصر.

* إن نجاح شارون سيسهم فى «تسريع» خطوات «التماسك العربى»، وتدعيم المفاوض العربى؛ وما لم نستطع أن نحصل عليه من «باراك المراوغ»، نستطيع أن

نحصل عليه من «شارون الدموى» مهما حاول التهديد باستخدام القوة. لأن الأمر نعتقد أنه فى أيدينا نحن، حيث نمتلك مقومات الفعل ولكن تنقصنا «إرادة الفعل» فى مواجهة «التهديد بالفعل». علينا أن نستثمر تغيير الإدارة الأمريكية، بفعل عربى أولاً، وأن نستثمر واقعًا إسرائيليّا ممزقًا وغير مستقر، وأن نحتسب لكل الاحتمالات. فإرادة السلام هى إرادة متبادلة، وإرادة التفاوض لأجل السلام لا تصل إلى نتائج عادلة إلا بإرادة القوة. وهذا هو درس أكتوبر ١٩٧٣م، ولذلك ليس فى نجاح شارون إلا وهم كبير بلا مخاوف حقيقية كما يظن البعض، بل إن مجيئه سيحقق للنظام العربى كل التماسك، وستتغير معادلات كثيرة فى الواقع الإقليمى والدولى بشرط استثمارنا لها وهو المتوقع بإذن الله. وفى الأيام القادمة سنشهد ما يؤكد ذلك، وعلينا الانتظار.

* * *

المبحث الثانى

انتفاضة الجسد العربى والإسلامى فى مواجهة شارون(*)

يخطئ من يتصور بداية أن شارون يعبر عن نفسه، أو أننا نواجه شارون شخصيّا. فشارون هو تجسيد لإرادة الدولة الصهيونية (إسرائيل). فالشعب الإسرائيلى هو الذى اختاره طواعية وعبر الصناديق الانتخابية. ومن ثم فإن المواجهة الحقيقية مع دولة إسرائيل التى تمارس «إرهابًا» عند اختيارها شارون، وعند السماح له وبلا حدود فى محاولة اغتيال الشعب الفلسطينى أطفالاً وشيوخًا ونساءً وشبابًا ورجالاً وقيادات حتى رمز هذا الشعب (عرفات)، ورموز المقاومة. وهو بالتالى لا يختلف عن سابقيه: باراك أو نيتنياهو أو بيريز أو حتى رابين، إلى بيجين. فكلهم يناورون حول عملية السلام، ولا يفكرون إلا فى السلام الإسرائيلى، ولا يعبئون بالشرعية الدولية ولا مواثيق الأمم المتحدة، ولا يحترمون اتفاقاتهم، حتى معاهدة كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية يسعون لانتهاكها بتهديد مصر بين آن وآخر، ويخرج علينا بعض قيادات إسرائيل - دولة الإرهاب فى المنطقة، بإمكانية إسرائيل فى ضرب السد العالى، وإعادة احتلال سيناء، وكأن كل شىء مباح أمامها!!

كما يخطئ من يتصور أن الشعب العربى وأنظمته يواجهون إسرائيل فحسب، بل نحن فى مواجهة حقيقية مع الولايات المتحدة التى تدعم إدارتها الحالية (بوش الابن)، إسرائيل بلا حدود. وأصبحت الإدارة الأمريكية تأخذ طفلها المدلل (إسرائيل) إلى المنتديات العالمية لحمايتها، فإن اجتمعت قوى العالم وممثلوه ضد إسرائيل تسارع الولايات المتحدة بأخذ طفلها فى يديها وتنسحب كما حدث فى «ديربان» بجنوب إفريقيا فى سبتمبر (٢٠٠١م)، وكما حدث فى اجتماعات چنيف خلال النصف الأول من شهر ديسمبر ٢٠٠١م.

(*) نشرت بالأهرام، بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠١م.

كما نلاحظ أن **أوروبا** تكتفى بإرسال المبعوثين للفرجة والمتابعة، دون فعالية تذكر، **وروسيا** يدرك رئيسها أخيراً أن مسئول السلام فى الشرق الأوسط لا يتابع الأمر، فيعزله ويأتى بغيره، الذى لا نشعر به أيضًا ـ وكأن الرئيس بوتين لا يعلم شيئًا عما يجرى. أما الصين فحدث ولا حرج، إذ يبدو أن الأمر لا يعنيها، وتكتفى مثل اجتماعاتنا العربية والإسلامية بالشجب والإدانة وحث إسرائيل على الاكتفاء بما حدث!! (أى عدم التصعيد).

إن الأمر يبدو وكأن «شارون»، وشعبه الإسرائيلى، خرج من القفص ولا يقدر على مواجهته أحد؛ لأنه ليس هناك من يستطيع أن يقول له: «كفى ذلك» وبقوة وبإرادة وبجدية. إنما كل ما يقال له ولحكومته مجرد رجاء ظاهرى أو مناشدة بمحاولة إيقاف ما يقوم به ضد الفلسطينيين!!. فى الوقت ذاته نجد الإدارة الأمريكية تمارس ضغوطًا على ياسر عرفات وسلطته الفلسطينية بضرورة «كبح جماح» الانتفاضة واعتقال ناشطيها **وإلا** فلا مفاوضات، ولا قدرة على مطالبة إسرائيل بوقف ذلك العنف ضدهم. لأن الإدارة الأمريكية ترى أحقية إسرائيل فى الدفاع عن نفسها بأى وسيلة وطبقًا لما تراه قياداتها!. وأصبح بكل أسف الحق باطلاً، والباطل حقّا!! كما أصبح «الإرهاب» مشروعًا من جانب إسرائيل!!. والمقاومة ضد الاحتلال ـ برغم مشروعيتها بكل الوسائل وطبقًا لكل المواثيق الدولية ـ مدانة وغير مشروعة.

المشهد كما نرى يدعو للأسى والحزن العميق، وتسود لدينا حالة من الشعور بالعجز الشديد وعدم القدرة على الفعل. فهناك إجماع بين الأنظمة العربية كافة على عدم الرغبة فى انتهاج بديل «الحرب»، فى الوقت ذاته ليست هناك رغبة لدى إسرائيل فى «السلام» أو مجرد الموافقة على تنفيذ اتفاقات سابقة تقضى بإقامة دولة فلسطينية، وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة، وإنهاء القضايا المعلقة بين الطرفين فيما يتعلق بحق الفلسطينيين فى العودة طبقًا لقرارات الأمم المتحدة فى هذا الصدد، وقضية القدس، والمستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية.

* بعبارة أخرى، نحن فى مشهد «الأزمة» الحقيقية، وهو مشهد «اللاحرب، واللاسلام»، فماذا نفعل؟

إن أسوأ ما نصل إليه هو أن نبدو كأننا نتسول السلام، ونستعطف شارون، ونرجو

الإدارة الأمريكية، ونأمل خيراً من أوروبا، وندعو الصين وروسيا لمجرد الاهتمام!! ويبدو الوضع كما لو أننا ليس لدينا أية أوراق ضاغطة أو بدائل تذكر!!

* أرجو ألا نصل إلى هذه الحالة التى تعبر عن الاستهانة بكل إمكاناتنا وهى كبيرة، وبكل إرادتنا وهى ليست ضعيفة.

لقد شاهدنا «انتفاضة الأقصى» التى ما زالت مستمرة «حربا للتحرير والاستقلال» وإصراراً على إقامة الدولة الفلسطينية طبقًا لقرار الأمم المتحدة (١٨١) لعام ١٩٤٧، فى هذه المرحلة. وهذه الحرب الفلسطينية هى الرهان الحقيقى لخلق التوازن المفقود مع إسرائيل فى ظل «المعادلات المرتبكة والمختلة». ومن ثم تحتاج لدعم حقيقى بلا مزايدة أو مناورة. فالرهان هو أن تسهم هذه الانتفاضة وحرب التحرير، فى انتفاضة الجسد العربى والإسلامى باتخاذ إجراءات حقيقية وقوية تعبر عن قوة الوجود العربى والإسلامى.

وأستطيع أن أؤكد أن الإدارة الأمريكية وأوروبا بصفة خاصة لا يحترمون إلا لغة القوة، وأى خنوع فى التعامل معهم يزيد الوضع سوءاً. فهم لا يهتمون فى كلتا القارتين إلا بإشعارهم بقوة المخاطب لهم، وما لم تصل لهم هذه القوة، فإن الدبلوماسية كما نرى تسهم فى محاولة تخفيف الأوضاع دون حل جذرى!! فمصالح أوروبا والولايات المتحدة مع العالم العربى والإسلامى بلا حدود، فى حين أن الدولة الإسرائيلية هى أداة الحفاظ على مصالحهم بكل أسف. ولم يعرف عن العالم العربى والإسلامى عدوانيته فى التعامل مع الشعوب الأخرى على مر التاريخ فى إدارة العلاقات الدولية. ولذلك فإن إسرائيل لن تكون ضمانًا لمصالحهم عندنا بأى شكل، بل إن السلام الدائم والعادل فى المنطقة هو الضمان الحقيقى.

نستطيع فى ضوء هذه الحقائق أن:

- نجبر الأمم المتحدة على أن تشكل قوة طوارئ وحفظ السلام فى الأراضى الفلسطينية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وهذا يتم عن طريق التهديد بالانسحاب من هذه المنظمة الدولية من قبل (٥٥) دولة عربية وإسلامية. فالولايات المتحدة استخدمت

الڤيتو فى مجلس الأمن ضد إرادة كل الأعضاء للحيلولة دون ذلك. فهل نقف عاجزين أمام هذا الوضع المخزى؟!

- نستطيع أن **نهدد** بقطع العلاقات الديپلوماسية للعرب والمسلمين مع الولايات المتحدة وأوروپا حتى تمارس ضغطًا حقيقيّا على إسرائيل لتنفيذ مقررات الشرعية الدولية.

- نستطيع أن نلوح بتخفيضات فى ضخ البترول تصل إلى حد المنع عن أوروپا وأمريكا إذا ما لم يمارسا ضغطًا حقيقيًا على إسرائيل.

- فتجارة أوروپا مع إسرائيل تصل إلى ٥٠٪ من حجم تجارة إسرائيل على الأقل، فهل نتصور أن التهديد بالمقابل فى إغلاق السوق العربية أمام أوروپا وأمريكا لا يمثل ورقة ضغط عربية وإسلامية؟

- كذلك فإن تفعيل ورقة المقاطعة العربية والإسلامية لإسرائيل تظل ورقة رابحة دفعت إسرائيل ثمنًا لها طيلة خمسين عامًا ووصلت إلى ما يقرب من مائة مليار دولار.

- كما أن قطع العلاقات الديپلوماسية مع إسرائيل من كل الدول بلا استثناء، والسعى نحو تفعيل فكرة طردها من الأمم المتحدة، تمثل ورقة أخرى للضغط.

إذن: نحن نمتلك أوراق ضغط هائلة وتحتاج إلى إرادة قوية ونشيطة. ولا شك فى أن الظروف التى يمر بها العالم اقتصاديّا فى هذه المرحلة بعد أحداث ١١ سبتمبر، يمكن أن تشجع على استخدام أوراق الضغط بفعالية تجعلنا ننتصر فى هذه المعركة. ويكفى أن النصر قريب بإذن الله والأمل قوى مهما كانت جسامة خسائرنا البشرية فى فلسطين. إن انتفاضة الأقصى وحرب التحرير أثبتتا باستمراريتهما عجز شارون عن الوفاء بما وعد فى تحقيق الأمن والاستقرار لشعبه الذى انتخبه خلال ثلاثة شهور، ومر الآن ما يقرب من العام.

* * *

المبحث الثالث

الخيار «شارون»، وضرورة تفكيك «الاحتكار الأمريكى»(*)

يتعرض الصراع العربى الإسرائيلى لمأزق حقيقى، حيث يشهد أسوأ مراحله بعد الخيار: شارون، وإصراره على استخدام الآلة العسكرية لتحقيق أهدافه ومآربه التوسعية، وعلى توظيف القوة التى يمتلكها بأحدث أنواعها، فى مواجهة مشروع «السلام العربى» الذى أقره مؤتمر قمة بيروت (٢٧، ٢٨ مارس ٢٠٠٢م).

لم يعد أمام «الحقبة الشارونية» من بدائل أو خيارات سوى لغة القوة مدعومًا بالقوة الدولية المهيمنة على النظام الدولى فى هذه «المرحلة الانتقالية» فى تاريخ العلاقات الدولية، وهى الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة «بوش الابن».

كما لم يعد أمام العرب الآن، سوى خيار «المقاومة..» فى مواجهة هذا المشروع الشارونى المدعوم دوليًا. وليس من غريب أن انفجار الشارع العربى الذى تصور البعض أنه دفن مع خيار «السلام الاستراتيجى»، جاء فى اللحظة المناسبة لتأكيد خيار المقاومة، ورفض الخيار: شارون. ويمر الصراع العربى الإسرائيلى فى الحقبة الشارونية المدعومة أمريكيًا، بأخطر مراحله. حيث يقوم شارون وحكومته الائتلافية بتدمير كامل لعملية السلام التى بدأت باتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م بين الفلسطينيين وإسرائيل، وبالتالى يقوم بتقويض السلطة الفلسطينية والبنية التحتية للمجتمع الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يواصل حصاره للزعيم الفلسطينى ياسر عرفات فى مقر رئاسته بـ «رام الله»، ويهدد حياته وحياة كبار مساعديه، ويعطى موافقة لرئيس أركانه الإسرائيلى بإمكانية التخلص من حياة «عرفات» فى الوقت المناسب، وهو بالتالى قد أباح دم زعيم عربى ورئيس لدولة عربية بصورة لم يسبق لها مثيل. فضلاً عن أن الرئيس الأمريكى چورچ بوش لم يفكر فى ردع إسرائيل منذ بداية تصرفها المشين صباح

(*) نشرت بالأهرام بتاريخ ٨/ ٤/ ٢٠٠٢م.

الجمعة (٢٩ مارس ٢٠٠٢م)، ولكن أعلن تفهمه لما تقوم به إسرائيل، وأهال التراب ووجه النقد القاسى للزعيم الفلسطينى بأنه السبب فى كل ذلك. وفى آخر تصريحات الرئيس بوش، يؤكد أنه «لا خيار إلا بين العالم المتحضر أو المقاومة الفلسطينية، على وزن لا خيار إلا بين تأييد أمريكا أو دعم الإرهاب، أى إما معنا أو ضدنا». والسؤال هنا هل أصبحت «المقاومة الفلسطينية» التى تسعى لإقامة دولتها الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطنى وفق المواثيق الدولية والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ وما تلاها حتى آخر قرار رقم ١٤٠٢ الذى ينص على ضرورة وقف العمليات الإسرائيلية والانسحاب الفورى من أراضى السلطة الفلسطينية، فهل أصبحت هذه المقاومة الفلسطينية، إرهابًا، وبالتالى اختياراً معاكسًا للعالم المتحضر؟! وهل العالم المتحضر هو السلوك العدوانى لإسرائيل؟! وهل هذا العالم المتحضر هو الذل والهوان والانكسار وفقدان الكرامة؟!

* لا نريد أن نخوض فى المزيد من النقد لهذه «الحقبة الشارونية» فيكفى أن الشارع العربى يتحرك ويرفض هذه الحقبة. ولعل من الدلالات الإيجابية لمحاولة تسيد هذه الحقبة: أن «الحكام العرب» أظهروا تفهمهم لحركة الشارع العربى الذى أصبح ينبض بالحيوية، وأن المسافات، تبدو فى الأفق، أنها بسبيلها للتقارب أو الالتئام - إن لم يكن التطابق - بين الشارع العربى والحكام. ويشير ذلك إلى أن «الحقبة الشارونية» هى وهم لن يجد سبيله إلى الواقع الفعلى.

وكما أكدت القمة العربية الأخيرة، مدى الإصرار الجدى والفعال على «تطبيب الجروح العربية» تمهيداً لإزالة آثارها، كما حدث فى المصالحة «العراقية السعودية الكويتية»، فإن السلوك الشارونى العنيف، من شأنه أيضًا المزيد من التحام الصفوف العربية من جديد، للتحرك نحو «الفعل العربى» الجاد والمسئول، الذى من شأنه «إعادة الاعتبار» للأمة العربية.

* **والسؤال هنا**: إلى ماذا يقودنا هذا التحليل السياسى؟ لا شك أن نظرية المفاوضات قد أسهمت فى إبراز دور «الوسيط أو الوسطاء». ومن أهم مقومات نجاح الوسيط بين الأطراف المتصارعة: التخلص من فكرة الانحياز إن لم يكن عدم وجوده أصلاً، حتى يلقى مصداقية الأطراف المتصارعة والمتفاوضة، وإلا فشلت هذه العملية بكاملها. وقد سعت الولايات المتحدة إلى احتكار عملية السلام فى الشرق الأوسط بين

الطرفين العربى والإسرائيلى، وحالت دون إعمال مجلس الأمن لدوره وسلطاته فى إرسال القوات الدولية للفصل بين إسرائيل والسلطة، أكثر من مرة باستخدام الڤيتو. فضلاً عن أن التصريحات الأمريكية ومواقف الإدارة الأمريكية (الرئيس بوش ومساعديه)، قد جاءت فى صف إسرائيل ودعم التطرف الشارونى والإرهاب الإسرائيلى، كما جاءت ناقدة ومتحاملة على الطرف الفلسطينى والزعيم ياسر عرفات، بالإضافة إلى إلصاق تهمة «الإرهاب» بالمقاومة الفلسطينية المشروعة. وهو ما يعنى فى المقام الأخير انحيازاً أمريكيًا بصورة غير مسبوقة. وهذا يعنى أيضًا فقدان الطرف الأمريكى لدوره بوصفه وسيطًا محايداً ونزيهًا.

- فما المخرج من ذلك؟

نرى وفق ما ذهب إليه قادة «الاتحاد الأوروبى» مع التطوير، الدعوة إلى توسيع شركاء الوساطة ورعاة المفاوضات. بعبارة أكثر وضوحًا، فإن الدعوة إلى «مؤتمر دولى» يكون فيه رعاة عملية السلام هم «الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وروسيا والصين، والأمم المتحدة والجامعة العربية»، ثم الأطراف الرئيسية فى الصراع وهى «مصر وفلسطين وسوريا ولبنان والأردن والمملكة العربية السعودية - ثم إسرائيل».

وأن هذا المؤتمر يعمل فى إطار الأمم المتحدة وقراراتها، وتكون قرارات المؤتمر الدولى ملزمة ومصحوبة بمبدإ العقوبات للطرف غير الملتزم، وهو هنا سيكون «إسرائيل» بالطبع.

إن مؤتمرًا دوليًا، بهذه الصورة من شأنه أن يضع إسرائيل أمام مسئولياتها، وأن يحمّلها عواقب عدم التزامها، وأن «العقوبات» هى أسلوب التعامل معها فى حالة عدم الالتزام كما حدث فى تجربة البلقان، وغيرها من التجارب.

فتوسيع دائرة الوسطاء داخل المنظمة الدولية ومبادئ عملها هو السبيل لاستعادة الحقوق العربية عامة والفلسطينية خاصة. كما أن هذا هو البديل لدوامة العنف واستمرارية المقاومة الفلسطينية إزاء البطش الإسرائيلى. وأن استمرار احتكار الولايات المتحدة الأمريكية لعملية السلام، وعدم السماح لأى طرف دولى آخر بالمشاركة اعتقاداً منها أنها الخيار الذى لا ينافس، مع انحيازها التام والعلنى والصريح لإسرائيل، من شأنه استمرار التعنت الإسرائيلى والتمرد على الشرعية الدولية، ومن شأنه تشجيع

إسرائيل وشارون على عدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة. كما أن هذا من شأنه أيضًا الضرر بمصالح الولايات المتحدة نفسها فى المنطقة، وتنامى الكراهية ضد الإدارة الأمريكية نتيجة المواقف المنحازة تمامًا لإسرائيل.

- وفى هذا السياق فإن موقفًا أمريكيّا حاسمًا لوقف العدوان الإسرائيلى، مع فعل عربى يدعم المقاومة الفلسطينية بجميع السبل هو الإجراء العاجل للحيلولة دون تنامى التصعيد الشامل فى المنطقة، وذلك إلى حين إعمال المؤتمر الدولى المقترح لأعماله فى أقرب فرصة ممكنة لأجل سلام حقيقى شامل وعادل فى المنطقة. وإنا لمنتظرون.

***

المبحث الرابع

التصعيد الحتمى لردع الهمجية الصهيونية(*)

ليس هناك من شك فى أن الاجتياح الإسرائيلى لأراضى السلطة الفلسطينية فى الضفة الغربية والهجوم على مقر الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، عقب إتمام مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى بيروت (٢٧ / ٢٨ مارس ٢٠٠٢م)، حيث لم تكن قرارات القمة قد جف حبرها بعد، بعد حصار لمقر «عرفات» منذ عدة أشهر سابقة، قد أسهم فى تأكيد ما كنا نرفض أن نقنع أنفسنا به، وكنا نضغط على أعصابنا لكى نحاول الاقتناع بأن عملية السلام يمكن أن تسير إلى الأمام.

لقد أكد الاجتياح الإسرائيلى وما تمخض عنه من مجازر إسرائيلية ضد الفلسطينيين العزل المدنيين بحجة واهية هى مواجهة «الإرهاب الفلسطينى»!! أن إسرائيل، وليس مجرد شارون فحسب، غير مقتنعة بالسلام العادل والدائم، وغير مقتنعة بحدودها المقررة فى قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، وغير مقتنعة بحدودها قبل الخامس من يونيه ١٩٦٧، وغير مقتنعة بأن تكون هناك دولة فلسطينية على حدودها. بل هى مقتنعة فقط بالسلام الإسرائيلى المدعوم أمريكيًا بلا حدود، والذى يقوم على استمرار الاغتصاب الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية المحتلة، وكذا الأراضى العربية المحتلة فى الجولان، واعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وأن المستوطنات الإسرائيلية حق لها فى الأراضى «المحتلة»، وأنه لا حق للفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم ضاربة بذلك عرض الحائط - كالعادة - بمقررات القانون الدولى والشرعية الدولية مترجمة فى كثير من قرارات الأمم المتحدة، فضلاً عن قبول شكل هلامى لما يمكن تسميته بدولة فلسطين تصبح شرطيًا لحماية أمن إسرائيل فحسب.

(*) نشرت بالأهرام (صفحة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) بتاريخ ٦ / ٥ / ٢٠٠٢م.

لقد أسقط الاجتياح الإسرائيلى، وما خلفه من دمار بشرى غير مسبوق وصل إلى وصف هذا الاجتياح بأنه بربرية وهمجية إسرائيلية بلا نظير فى التاريخ الحديث، أى تفكير جاد فى عملية السلام. كما أسقط كل درجات الثقة فى مفاوضات جادة بعد تلاعبات وعدم التزام بما تم الاتفاق عليه فى أوسلو وما بعدها فى سياق «كامب ديڤيد وأخواتها. . »، فهل يمكن إذن الوثوق فى اتفاقيات جديدة؟ قد يفهم ذلك التفكير الإسرائيلى فى عهد شارون على أنه انعكاس لموازين قوى تبدو أنها فى صالح إسرائيل، ومناخ موات فى الحرب ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة مما شجع إسرائيل على القيام بالوكالة عما تهدف إليه الولايات المتحدة من مواجهة مع المسلمين والعرب فى أرض فلسطين بحجة مقاومة الإرهاب!!، أو قد يفهم بالتالى على أنه مرحلة جديدة من مراحل «صراع السلام العربى الإسرائيلى» قد تستطيع إسرائيل فى ظل اختلالات القوة - حسب تقديراتها - والمناخ المواتى لها دوليّا وإقليميّا، أن تحرز مكاسب غير مسبوقة فى أرض الواقع تغير من سير المفاوضات إلى مسالك ترغب فيها وتكسب واقعًا جديدًا ووقتًا أطول تنتهز معه الفرصة كلما حانت لتحقيق المزيد من المكاسب.

- لا نستطيع أن نفهم هذا الاجتياح الإسرائيلى لأراضى السلطة الفلسطينية فى الضفة الغربية والذى كان متوقعًا، ومعه نتوقع اجتياحًا جديدًا بنفس الدرجة لقطاع غزة لتحقيق نفس الأهداف، بعيدًا عن الموقف العربى المعارض للولايات المتحدة بضرب العراق، والذى أكدته القمة العربية بالتصالح السعودى الكويتى - العراقى، ورفض ضرب أى دولة عربية من أى قوة أجنبية وبخاصة العراق.

- **والسؤال هنا**: ماذا كان رد الفعل العربى؟

نستطيع أن نميز هنا بين مستويين رئيسيين هما:

* **رد الفعل الرسمى الذى تعكسه الأنظمة العربية الحاكمة**: فقد اتسم بالصمت، إلاّ أن هاجسًا مر بخيالى بأن هذا الصمت الغريب وغير المسوَّغ هو سلاح جديد من أسلحة العرب للردع ضد إسرائيل والولايات المتحدة، على وزن «مافيش بينا كلام. . أو أنا ماليش دعوة بيك. . أو اللى بينى وبينك انقطع.. أو إعطاء ظهرك لمحدثك تعبيرًا عن غضب صامت»!!

وقد فسره البعض بالمؤامرة الرسمية على الفلسطينيين فى سياق التاريخ العربى فى التآمر منذ عام ١٩٤٨م، وقد فسره آخرون بأن كل زعيم يقول: «تيجى من غيرى ومش منى». إلا أن التفسير العلمى هو ما ذهب إليه بعض الأساتذة الذين أشاروا إلى أن الصمت العربى هو نتاج لزيادة درجة التغلغل الأمريكى الذى أعطى الصلاحية لإعمال سلاح الضغوط الصريحة بعدم فعل شىء. وهو ما ذهب إليه آخرون بأن ثمن هذا الصمت الرسمى هو سقوط النظام العربى نفسه، من زاوية إما فعل عربى وإما سقوط وانهيار لفكرة النظام العربى لأنه لم يعد له صلاحية تذكر فى هذا الإطار. وقد تدافع بعض الأنظمة من خلال متحدثيها الرسميين أو بالوكالة بأنها قامت بالدعم المادى والغذائى!!، فهل هذا هو الوجه المقابل لمواجهة الدبابات والطائرات والصواريخ الإسرائيلية ضد شعب أعزل لا يملك وسيلة رادعة للدفاع عن نفسه؟!

* **المستوى الثانى: رد الفعل الشعبى**: وقد بدأ واهنًا من شدة الضغوط المتراكمة عليه، حتى استطاع أن ينفض عن جسده كل العوائق لنجد اندفاعة جماهيرية من المحيط إلى الخليج على المستويات كافة (شباب الجامعات الذى يعكس حيوية الأنظمة السياسية، والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية، ولجان المقاطعة، ولجان دعم الانتفاضة الفلسطينية، ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها الفضائية والأرضية.. إلخ)، حيث قام كل طرف بجهد وافر فى الدعم المعنوى والمطالبات السياسية بطرد السفير الإسرائيلى، ووصلت إلى حد إعلان الحرب ضد إسرائيل، والمطالبات بالدعم العسكرى للفلسطينيين بتقديم السلاح لهم، والمعونات المادية التى تساعدهم على الصمود. بل إن من بين المطالبات اتخاذ إجراءات تصعيدية ضد إسرائيل والولايات المتحدة، واستخدام سلاح البترول سياسيًا، وقطع العلاقات الديبلوماسية مع أمريكا والغرب، أو حتى استدعاء السفراء العرب من هناك لمجرد التشاور؛ أو سحب الأرصدة العربية من البنوك الأمريكية والأوروبية، أو إعلان إغلاق السوق العربية أمام المنتجات الأجنبية... إلخ. ولا شك فى أن جملة المطالبات الشعبية، والجهود الجماهيرية المنظمة كان لها صدى كبير وإنجاز ملموس وهى ما زالت مستمرة. وبدلاً من توظيف هذه الضغوط الشعبية لحساب القضية العربية فى مواجهة الولايات المتحدة، واجهت بعضها قمعًا بلا حدود، إلا أن حق هؤلاء فى التعبير تأكد مع استمرار هذه المواجهات بين الجماهير والشباب والسلطات المختلفة. وبدلاً من التفاعل الرسمى

مع المطالبات الشعبية حتى تكون الأنظمة قوية بالجماهير، وجدنا الفجوة تتسع بين الطرفين، إلى حد الإعلانات الرسمية على عدم اتخاذ أى إجراءات تصعيدية تعبيراً عن الجماهير بمختلف قطاعاتها. وصل من جراء ذلك أن شاهدنا نقداً متزايداً للحكام بصورة غير مسبوقة فى ربوع الوطن العربى كله. بل إن رد الفعل الرسمى لم يكن بالتالى متوازيًا مع المطالبات الشعبية فحسب، بل سعى لإعاقة التفكير فى أى بدائل والتقليل من شأنها، كما رأينا فى الحديث عن عدم جدوى سلاح البترول، وعدم جدوى الحرب لعدم «الانجرار» وراء إسرائيل، وعدم انفعالية القرارات وراء الشباب المتهور!! وعدم جدوى سلاح المقاطعة للمنتجات الأمريكية؛ لأنها تخرج من شركات بها عاملون عرب، وعدم جدوى إمكانية إرسال سلاح للفلسطينيين لعدم التصعيد مع إسرائيل وأمريكا، وعدم جدوى طرد السفير، وعدم جدوى أى شىء...!!

- ومن هنا كانت الدعوة لسيادة الأمر الواقع، والحفاظ على الأوضاع القائمة من خلال استيعاب المطالبات الشعبية حتى تهدأ من جانب وتنجز إسرائيل مهمتها فى الأراضى الفلسطينية من جانب آخر، ونعود إلى المسيرة الأولى لمجريات الأمور قبل الاجتياح الإسرائيلى البربرى، وحصار عرفات، وكأن شيئًا لم يكن. وهذه دعوة فى تقديرنا هى دعوة لهيمنة إسرائيلية مدعومة أمريكيّا بشكل علنى ومباشر، على مقدرات المنطقة بلا حدود. وهى دعوة للتفريط فى أمننا القومى بصورة مستنفرة. فقد أكدت الأحداث سقوط «ثقافة السلام»، وارتفاع قيمة «ثقافة المقاومة» على الأصعدة كافة داخل فلسطين وداخل أرجاء الوطن العربى على مستوى الشعوب على الأقل.

- إن التصعيد الحقيقى هو الإصرار الشعبى على البلوغ لتحقيق الأهداف القومية بالعمل المنظم والمؤثر والمدروس. كل ما هو مطلوب من الأنظمة الرسمية أن تترك الفرصة الكاملة أمام حركة الشعوب بلا قيود؛ لإعمال ثقافة المقاومة باستمرار المقاطعة للسلع الأجنبية وبخاصة الأمريكية، والدعم المستمر للشعب الفلسطينى. وإن أرادت أن تستجيب وفقًا لمنطق التصعيد المحسوب، فهنيئًا لها بترجمة طموحات الشعوب، وإن لم ترد فعليها ألا تعوق منطق التطور فى حركة المقاومة الشعبية والتحركات الجماهيرية المنظمة والرسمية فهى سبيل جديد وقوى لحماية مقدرات الوطن لا يجب إغفالها تحت أى مبرر. وأعتقد أن التحركات الشعبية حتى الآن ناجحة، ولهذا تناول آخر.

المبحث الخامس

أفول حقبة الاستعمار الصهيونى (*)

ما هذا التوصيف الردىء لما يحدث فى الأرض الفلسطينية؟! حيث يشيع البعض وبخاصة فى الدوائر الغربية والإعلام الأمريكى والأوروپى أن هناك عنفًا وعنفًا مضادًا، دون عودة لأصل الموضوع ومضمونه. وهذا الشائع بأن ما يجرى هو «العنف» لدليل على أكبر انحياز للجانب الإسرائيلى، وأكبر ظلم للشعب الفلسطينى الذى يعيش كل **القهر الذى لم تشهده حتى أسوأ** العصور التاريخية ظلمًا واستبدادًا وقهرًا وتعذيبًا، **وبخاصة العصور الوسطى**. فالشعب الفلسطينى أرضه محتلة منذ عام ١٩٤٨م، **وقد اغتصبها عدو فاجر بمساندة** دولية ظالمة، هو العدو الإسرائيلى، منذ أكثر من نصف **قرن. فهل يمكن وصف هذا الشعب** عندما يهب وينتفض ويسعى لتحرير أرضه ـ المعترف **بها وفق تقسيم الأمم** المتحدة عام ١٩٤٧ بالقرار (١٨١) ـ ليعيش حياة آدمية **طبيعية بعد هذا المشوار الطويل** من العذاب والذل والمهانة، بأنهم يعتدون ويمارسون **«العنف» ضد إسرائيل!!**. وفى الوقت نفسه الذى تنتهك إسرائيل فيه كل ساعة حقوق الفلسطينيين وتستخدم العنف دون مسوِّغ ضد شعب أعزل لا يملك غير «الحجارة والنبلة» وبعض المفرقعات البدائية!!. ولا توجه له أى إدانة، بل تقف الولايات المتحدة ضد إرادة المجتمع الدولى فى مجلس الأمن باستخدامها «الڤيتو»، لإيقاف قرار إرسال قوات رقابة دولية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. فأمريكا أقرت بديل الرفض لمعرفتها المسبقة بأن إسرائيل ستدان لما لها من سجل فى استخدام العنف الواسع والعشوائى ضد الفلسطينيين باستمرار.

* إن التوصيف الحقيقى لما يجرى فى الأرض الفلسطينية المحتلة هو ما يمكن تسميته بـ «حرب التحرير»، أو بـ «حرب الاستقلال الفلسطينية»، وهو ما ذهب إليه **الدكتور**

(*) نشرت بالأهرام، بتاريخ ٢٩ / ٦ / ٢٠٠١م.

أسامة الغزالى فى مقاله المنشور فى أهرام ٩ / ٦ / ٢٠٠١م. وخلص د. أسامة فى ختام مقاله إلى أن مضمون هذه الحرب التى تمثل المرحلة الأخيرة فى النضال الفلسطينى، ليس هو «الأرض مقابل السلام»، بل «الحرية والاستقلال مقابل السلام».

وقد دعا الأستاذ / نبيل عمر فى عموده بعنوان «سؤال حائر!» يوم ١٢/ ٦/ ٢٠٠١م، إلى ضرورة الأخذ بمصطلح د. أسامة الغزالى، وهو «حرب الاستقلال الفلسطينية»، بدلاً من مصطلح الانتفاضة، لما للأول من تأثير ومعنى فى وجدان الرأى العام العالمى، عكس ما يمثله تعبير الانتفاضة من لبس عند توظيف الرأى العام الغربى الذى تغذيه إسرائيل بأنه أحداث شغب وعنف موجه ضد المدنيين الإسرائيليين.

* وفى هذا السياق فإننى أؤكد على ما ذهب إليه د. أسامة، من أن الحادث الآن هو المرحلة الأخيرة فى معركة الاستقلال الفلسطينى، وأن حرب التحرير والاستقلال هى الوسيلة الوحيدة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وفق قرار الأمم المتحدة الذى دخل حيز التنفيذ للإسرائيليين عام ١٩٤٨م، دون الفلسطينيين!! ويستتبع ذلك التأكيد على ضرورة المساندة العربية العلنية والمباشرة للشعب الفلسطينى الثائر لدعمه فى هذه المعركة، حتى يستطيع أن يجبر إسرائيل على التسليم بالدولة الفلسطينية على أسس الشرعية الدولية الصحيحة. وقد وصل الأمر بهذا الشعب إلى درجة من الإحباط لم يعد مجديًا معها الاستمرار فى الحياة فى ظل هذا الهوان والظلم والقهر. وهو ما قد وصل بالأستاذ سلامة أحمد سلامة فى عموده فى ١١ أبريل ٢٠٠١م بالأهرام، إلى قوله «إن الفلسطينيين لن يبقى أمامهم شىء إذا استسلموا للأمر الواقع، ولكنهم لن يخسروا أكثر مما خسروه إذا صمدوا للمقاومة». وهذا يفسر سر تزايد العمليات الاستشهادية للشباب الفلسطينى، بل إن ما نشر على أن هناك أكثر من (٣٠٠) شاب ينتظرون الأمر بالاستشهاد فى عمليات مقاومة ضد الإسرائيليين، يؤكد حقيقة الإصرار الفلسطينى على المستوى الشعبى، على الاستمرار فى حرب التحرير حتى النهاية.

* **والسؤال**: ما معنى أن يأتى السيد / مدير المخابرات الأمريكية بنفسه إلى المنطقة ويلتقى بمسئولى وقيادات المنطقة أكثر من مرة؟ الإجابة تحمل كثيراً من التفسيرات لعل فى مقدمتها أن تصاعد الإصرار الشعبى الفلسطينى على خوض معركة الاستقلال والتحرير سيكبد العدو الإسرائيلى خسائر بلا حدود، وسيدخل الشعب الإسرائيلى فى

دوامة من الرعب لم يسبق لها مثيل، وهو ما أكدته استطلاعات الرأى فى إسرائيل. ووفق ما نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، قبل آخر عملية فدائية فلسطينية فى قلب تل أبيب التى راح ضحيتها ٢٠ قتيلاً إسرائيليًا، وأكثر من مائة جريح، وهى التى وقعت فى الأول من يونيه ٢٠٠١م، فإن ٣٨٪ يفكرون فى الهجرة والنزوح، ٦٤٪ مزاجهم سيئ. أما بعد وقوع العملية بأسبوع واحد فقد نشرت «معاريف» نتائج استطلاع آخر، أكد أن ٦٣٪ من الإسرائيليين قلقون على أمنهم الشخصى، ٦٧٪ قلقون على إسرائيل نفسها، وأن ٤٤٪ ترددوا فى زيارة المجمعات التجارية والأسواق العامة نتيجة الخوف.

* وعلى الجانب الفلسطينى، فإن استطلاعًا للرأى أجراه «المركز الفلسطينى لاستطلاع الرأى»، فى الأرض الفلسطينية المحتلة يومى ٢٤، ٢٦ مايو ٢٠٠١م، أعلن أن ٧, ٧٥٪ يؤيدون استمرار الانتفاضة، ٧, ٧٣٪ يؤكدون أن استخدام إسرائيل لطائرات إف ١٦ فى قصف الشعب الفلسطينى يؤدى إلى زيادة دوافعهم نحو الانتفاضة، كما أن لدى ٥١٪ اعتقادًا كبيرًا بأن الجمهور الفلسطينى لديه قوة صمود عالية إلى أن يتم إحراز اتفاق سياسى مقبول.

* وتؤكد هذه الاستطلاعات على الجانبين، أن الموقف الإسرائيلى يسير فى نفق التدهور، وأن الأمر يحتاج إلى تدخل عاجل وهو ما جعل مدير المخابرات الأمريكية يأتى بنفسه لإنقاذ إسرائيل أولاً وأخيرًا.

والمعنى الثانى الذى أقرأه من خلال ثنايا التصريحات وتطورات الأمور، أن الإصرار الفلسطينى على المقاومة وخوض حرب التحرير حتى النهاية، قد يقدم صيغة متطورة من «حزب الله» الذى أصبح رمز المقاومة، وأداة إجبار إسرائيل على الرحيل من جنوب لبنان بلا شرط أو قيد. وقد يسهم ذلك فى تغذية وتقوية التيارات الأصولية التى أعلنت على لسان رموزها فى حماس والجهاد، أنهم سيستمرون فى مقاومة إسرائيل حتى ترحل إلى حدود الرابع من يونيه ١٩٦٧م، بلا قيد أو شرط. فربما تأتى هذه الزيارة لوقف تنامى التيار الأصولى، بعد أن أصبح «حزب الله» هو الحل فى التعامل مع إسرائيل، وبعد أن أثبتت «انتفاضة الأقصى» وهى الانتفاضة الثانية، قدرتها على الصمود فى خوض حرب التحرير والاستقلال.

* **ولكن السؤال يبقى قائمًا** : هل التدخل الأمريكى من خلال مدير مخابراتها (چورچ تينيت)، سيسهم فى إيجاد حل حقيقى بين الفلسطينيين وإسرائيل، أو بين العرب وإسرائيل؟ إننى لا أقلل من مجهود رجل الأمن الأول ليس فى أمريكا بل فى العالم، ولا من مجهود بعض الوسطاء الإقليميين من المنطقة أو من أوروبا، ولا من مجهود الدور الروسى الأخير، ولكن ما يمكن قوله فى هذا الصدد أن تدخلاً ما لا يحسم كل الأمور دفعة واحدة لا يمكن أن يسهم فى خلق أوضاع مستقرة. بل كل ما نراه على السطح هو هدوء مؤقت يسبق العاصفة انتظاراً لما يمكن أن تسفر عنه الجهود الجارية!!

* فاستمرار حرب التحرير والاستقلال، أصبح ضرورة لحسم الأمور بشكل نهائى، فكثير من المحللين الإسرائيليين أعلنوا واعترفوا بأن تل أبيب لن تنجح فى قمع «الانتفاضة» برغم تفوقها العسكرى واستخدامها لأحدث الطائرات (إف ١٦)! وها هى ذى صحيفة «ها آرتس» الإسرائيلية فى عددها فى ١٢ / ٦/ ٢٠٠١م، تدعو إلى توفير مساكن جديدة لإقامة المستعمرين الإسرائيليين داخل حدود عام ١٩٤٨م بعد الضربات الموجعة للفلسطينيين، بعيداً عن المستعمرات الحالية وبديلاً عنها.

* ومن ثم فلا سلام فى ظل احتلال إسرائيلى للأراضى الفلسطينية والعربية. فالاستعمار الإسرائيلى عليه أن يرحل من الأراضى المحتلة، وآن الأوان كى تقوم إسرائيل فى ظل حدودها التى أقرتها الأمم المتحدة ـ بشرعية زائفة ـ عام ١٩٤٨م، وإلا فإن الحديث من البداية سيكون هو ثمن عدم الرحيل الإسرائيلى. فمقولة «أعطى من لا يملك (انجلترا)، وعدا (بلفور) لمن لا يستحق (إسرائيل)» ستكون شعاراً لمرحلة قادمة، إذا لم تراجع إسرائيل والولايات المتحدة موقفهما فى ظل المعادلة الجديدة لحرب التحرير والاستقلال الفلسطينية. فلم يعد هناك من مفر أمام الفلسطينيين إلا التضحية بنصفهم من أجل أن يعيش النصف الآخر فى أرضه وفى دولة مستقلة آمنة ذات سيادة.

ـ فالمستعمرات ـ وليس المستوطنات ـ لا بد من الإسراع فى تفكيكها، وقضية القدس هى قضية العرب والمسلمين لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، هى من القضايا الواجب حسمها قبل أن تتطور الأمور لما ليس فى صالح

إسرائيل أولاً ، ثم فى غير صالح الولايات المتحدة ثانيًا ، وقبل أن يأتى يوم لا ينفع فيه الندم أو طلب العفو ! !

* **وفى الختام** فإن حرب الكفاح والتحرير والاستقلال ، بدأت ومضى عليها أكثر من تسعة أشهر حتى الآن (يونيه ٢٠٠١م) ، لتستمر من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . وأرى فى الأفق بوادر النصر . وأمام العرب فرصة تاريخية عليهم أن يستثمروها بمساندة واسعة دون تردد أو مواربة ، قبل أن تطولهم آثارها .

* * *

الفصل الثانى

حرب التحرير و الاستقلال
و الآمال المعقودة

المبحث الأول

الرصيد الاستراتيچى لحرب التحرير والاستقلال(*)

يخطئ من يتصور أن الأمة العربية أضحت جثة هامدة، شعوبًا وأنظمة، كما يخطئ من يتصور أن الرصيد الاستراتيچى فى الضغط العربى قد نفد وانتهى، وأصبح الوطن العربى مفعولاً به للأبد: كما يخطئ من يبنى حساباته على أن الأوضاع المتردية فى الوطن العربى وفى الأراضى العربية المحتلة، وسوء الوضع الفلسطينى فى ظل الضربات الإسرائيلية القاتلة، ستستمر إلى ما لا نهاية. كما يخطئ أيضًا من يبنى حساباته على أن الاستخدام «المتهور» للقوة يحسم المعارك تمامًا، وإلا ما كانت شعوب كثيرة قد انتصرت فى ڤيتنام ضد الولايات المتحدة، وفى الجزائر ضد فرنسا، وفى الهند ضد بريطانيا.

تلك مقدمة ضرورية لفهم المغزى السياسى للنقد المستمر من القيادات الفكرية العربية للأوضاع المتردية على الصعيد العربى. وهو بلا شك نقد شديد ومطلوب؛ لأنه لا يستهدف إلقاء «التراب» على كل شىء، ولكن الهدف الحقيقى هو تحريك الشعوب والضغط على الأنظمة الحاكمة لدعم المناضل الفلسطينى فى حرب التحرير والاستقلال التى لم يعد لها بديل أمام الفلسطينيين لاسترجاع حقوقهم وتحرير أراضيهم من الاحتلال الإسرائيلى الغاشم.

فالملاحظ أن هناك نبرة نقد عالية وموضوعية فى الخطاب العربى للولايات المتحدة، وللأنظمة العربية معًا. وفى خضم الحماسة الوطنية لدى القيادات الفكرية ترتفع هذه النبرة دون الوقوف والتنبيه إلى بعض التحولات على كل الأصعدة الداخلية والخارجية والتى تشع بالأمل نتيجة الصمود الوطنى الفلسطينى فى مواجهة «إسرائيل ـ شارون». والذى يتابع وسائل الإعلام الموضوعية من الداخل والخارج يلمس هذه الملاحظة وهى

(*) نشرت بالأهرام، بتاريخ ١ / ٩ / ٢٠٠١م

أن هناك تحولات إيجابية لصالح الطرف الفلسطينى بصفة خاصة وقضيته العادلة والطرف العربى بصفة عامة.

ومن جانبى فإننى مع تزايد حدة النقد؛ لأنها تعبر عما يجيش فى صدور الشارع العربى الغاضب، والذى لا يجد متنفسًا للتعبير عن رأيه وغضبه، إلا من خلال هذا النقد المطلوب. لذلك فإن من يتصور أن الشارع العربى قد مات مخطئ لأن هذا الشارع يغلى لما يحدث لأشقائه فى فلسطين، ويتألم لهم، ولكن عوائق التعبير فى الوطن العربى تحول دون إظهار ذلك أو ترجمته فى واقع عملى تشعر به أنحاء الدنيا كافة. كما أن هذا الشارع يسهم فى مساندة شعبية جماهيرية واسعة النطاق فى دعم الشعب الفلسطينى وسلطته الشرعية. ولذلك يمكن ملاحظة عدد من التحولات التى تعد بلا شك رصيدًا استراتيجيًا للمناضل العربى الفلسطينى ومنها:

١ ـ تزايد حركة الشارع السياسى فى أنحاء العالم المؤيدة للفلسطينيين وحقوقهم المشروعة، ومعاداة إسرائيل وحكومة شارون: وقد لوحظ ذلك من خلال بعض الأمثلة، والمظاهرات والاحتجاجات فى بريطانيا وألمانيا وفرنسا، وكذلك المظاهرات الضخمة احتجاجًا على زيارة شارون لتركيا فى الثامن من أغسطس الماضى والتى لم تستغرق إلا (١٠) ساعات فقط حيث تم تنظيم معرض صور لفضح جرائم رئيس الوزراء الإسرائيلى ضد الإنسانية، تنديدًا بشخصه وتاريخه الأسود وسياساته التعسفية ضد الفلسطينيين. وقد سبق ذلك مظاهرات ضده عند زيارته لعدة دول أوروپية لم يكملها إزاء شدة المظاهرات واحتمالات خوفه على حياته!! كما يجرى الإعداد لمظاهرات ضخمة عند زيارة شارون لروسيا فى أوائل سبتمبر (٢٠٠١م)، رفضًا للزيارة وتنديدًا بسياساته العدوانية والاستفزازية، ودعمًا للفلسطينيين فى نضالهم المشروع ضد العدوان الإسرائيلى وحتى إعلان دولتهم المستقلة.

٢ ـ تزايد موجة محاكمات شارون فى أوروپا، والتى بدأت بشكوى السيدة / سعاد سرور أمام قاضى التحقيقات فى بلچيكا نتيجة لتعرضها للتعذيب هى وأسرتها خلال مذبحته الشهيرة فى صابرا وشاتيلا فى سبتمبر ١٩٨٢م. وأن هناك أدلة اتهام وشكاوى أخرى فى عدة دول أوروپية.

إن مثل هذه المحاكمات، تشكل ضغطًا على شارون وهو ما حدا بخبير القانون

الدولى أن يعلن صراحة أن «شارون وميلوسيفيتش» وجهان لعملة واحدة. وكما أنه ألقى القبض على الأخير لمحاكمته فإنه من الضرورى محاكمة شارون باعتباره مجرم حرب وليس رجل دولة (الأهرام- ٣٠ يوليو ٢٠٠١م). كما أن البعض يرى ضرورة تغييرات عاجلة فى القوانين العربية لإجراء مثل هذه المحاكمات لـ «شارون» لإثبات الأدلة الدافعة على التخلص من هذا الرجل، وإرهاب أمثاله من هذا التفكير الدموى الإجرامى.

٣- تزايد حملة التأييد الإعلامى للموقف الفلسطينى والتنديد بالعنف الإسرائيلى غير المسوغ. ومن ذلك تقرير (B. B. C) البريطانية أشار إلى أن إسرائيل دولة عنصرية وأن انتفاضة الأقصى نصت على وهم دمج عرب ١٩٤٨ فى المجتمع الإسرائيلى الذين يشكلون ١٨٪ من سكان إسرائيل. وقد أسهم هذا التقرير فى فضح السياسة العدوانية والعنصرية لإسرائيل، وأذيع أخيراً خلال الأسبوع الثالث من شهر أغسطس ٢٠٠١م. فضلاً عن مقالات كثيرة لكبار الكتّاب فى الصحف الكبرى الشهيرة، من ذلك: «روبرت فيسك» فى مقاله بصحيفة الإندبندنت البريطانية، فى ١٨ / ٨ / ٢٠٠١م، ومقال «إدوارد بيلكنجتون» بصحيفة الجارديان البريطانية أول أغسطس ٢٠٠١م وكذا مقال «ديبورا سونتاج» فى صحيفة «نيويورك تايمز»، عن صحيفة الهيرالد تريبون الدولية فى نهاية يوليو ٢٠٠١م. وغير ذلك لا حصر له. ويتأكد لمن لم يقرأ أو يتابع ويستمع ويشاهد وسائل الإعلام الغربية وبالتحديد أن هناك خجلاً لما يحدث، وشعوراً بضعف حجتهم فى الدفاع عن إسرائيل وسياسة شارون، وتحولات نحو التنديد بسياسات هذا الرجل الذى يمكن أن يسبب أضراراً كبرى للغرب. وليس هذا كله بعيداً عن دعم ومساعدة للموقف الفلسطينى مباشرة أو بصورة غير مباشرة على الأقل، ولذلك فإن اجتماع وزراء الإعلام العرب وما خلصوا إليه من ضرورة وضع برنامج استراتيچى للإعلام العربى لغزو الرأى العام فى أنحاء العالم، والبدء فوراً فى ذلك بمبادرة طيبة فى تغذية هذا المد الإعلامى المتزايد والمؤيد للحق العربى والفلسطينى فى هذه الآونة.

٤- التحرك الأوروبى المتزايد سواء من خلال المبعوث الأوروبى الخاص بالسلام (ميجيل موراتينوس)، أو من خلال وزير خارجية ألمانيا بتشجيع أمريكى، أو بعض وزراء خارجية عدد من الدول الأوروبية لهو ظاهرة إيجابية برغم محدودية الدور

وضعف فعاليته. إلا أن إعلان الاتحاد الأوروبى عن رفضه منح مزايا تفضيلية لمنتجات المستعمرات الإسرائيلية، هو سلوك عملى يستحق التشجيع ومواصلة الضغط العربى على أوروبا لاتخاذ خطوات أكثر ضغطًا على إسرائيل.

كما أن هذا يستلزم أيضًا استحضار الأطراف الدولية الأخرى كروسيا والصين واليابان، والتلويح لهم بإمكانية استخدام أوراق ضغط عربية عليهم وهى كثيرة، حتى ينخرطوا فى عملية السلام وتجنب حرب قادمة، نراها فى الأفق يمكن أن تهدد الجميع، وحتى يتخلصوا من الاحتكار الأمريكى لعملية السلام فى «الشرق الأوسط».

٥ ـ تزايد حجم الخسائر الإسرائيلية فى الاقتصاد والسياحة، ويوضح استطلاع للرأى أجرته المفوضية الأوروبية بين رجال الأعمال الإسرائيليين والعاملين فى القطاع الخاص الإسرائيلى، أن أكثر من ٥ ,٥٨٪ من رجال الأعمال الإسرائيليين، على اقتناع بأن أوضاع الاقتصاد الإسرائيلى فى أسوأ حالة (عن صحيفة هاأرتس الإسرائيلية)، وحدث هروب جماعى للسياح من أوروبا وأمريكا وتم إلغاء خطوط طيران مباشرة، منها شركة طيران (TWA) لقلة المسافرين إلى إسرائيل، إضافة إلى إلغاء برامج الشباب الأمريكى والأوروبى لإسرائيل خلال أشهر صيف ٢٠٠١م.

٦ ـ الهروب الجماعى للشباب الإسرائيلى من إسرائيل إلى مواطنهم الأصلية مع تزايد حدة حرب التحرير الفلسطينية، فقد ذكرت دراسة إسرائيلية أن ١٤٪ من الإسرائيليين يسعون إلى مغادرة إسرائيل منذ بضعة أشهر، فقد بلغت النسبة لدى الشباب بين (٢٨، ٣٤) سنة، حوالى ٢٨٪.

وقد سبق أن أشرنا إلى تصاعد حجم القلق والتوتر والخوف لدى الإسرائيليين، قلقًا على حياتهم، وأن ما يقرب من ٤٠٪ يفكرون فى النزوح والهجرة مرة أخرى.

وهناك مؤشرات كثيرة بخلاف هذه المؤشرات الستة، التى تعتبر رصيدًا استراتيجيًا يستوجب استثماره لدعم الموقف العربى والفلسطينى.

وتشير تأكيدات السيد أحمد ماهر (وزير خارجية مصر) للأهرام فى ١/٨/٢٠٠١م، وأكدها فى تصريحات متتالية طوال شهر أغسطس، أن سياسة شارون لا تبعث على الأمل فى التوصل إلى اتفاق أو سلام. ويجب على المجتمع الدولى التدخل حتى لا تعم الفوضى فى المنطقة. كما يشير السيد/ عمرو موسى أمين

عام الجامعة العربية فى ١٢ / ٨ / ٢٠٠١م للأهرام: «أنه لا أمل فى حل القضية الفلسطينية الآن، والتسوية وصلت إلى منتهاها، وعلينا أن نستعد للخيار الأسوأ..».

ويشير الواقع الفعلى إلى تصاعد العنف الإسرائيلى وتجاوزه لكل الخطوط ودون قيود أو سقف حاكم له، ووصل إلى محاولة اغتيال القيادات الفلسطينية وآخرها أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية السيد / أبو على مصطفى، بل الاقتراب من مقر إقامة السيد / عرفات نفسه (رحمه الله).

وقد كان نتاج العنف الإسرائيلى استشهاد ما يقرب من (٧٥٠) فلسطينىّ بنهاية يوليو ٢٠٠١م، ١٢ ألف جريح ونحو مليار دولار خسائر اقتصادية للفلسطينيين، واحتلال بيت الشرق، مقر السلطة الفلسطينية فى القدس، والاعتداءات المستمرة على أراضى السلطة الفلسطينية فى جنين ورفح وغيرهما.

وفى المقابل فإن هناك صمتًا دوليًا مريبًا، وانحيازًا «مفضوحًا» للولايات المتحدة لإسرائيل وسياساتها العدوانية.

وفى المقابل أيضًا تحرك عربى محدود، ظهر فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الأخير الذى كان فى اجتماعه فقط ظاهرة إيجابية تحتاج لخطوات عملية مدمجة ومبرمجة، ولا ننسى أن نشيد بالدعم العربى المادى للفلسطينيين، الذى وصل إلى ٧٥٪ تقريبًا، وهناك دعم كبير من الشعوب العربية يبعث على التفاؤل والأمل.

ومع كل ذلك، فإن الرصيد الاستراتيچى الحقيقى ليس فى امتلاك القوة وعناصرها - وهى موجودة لدى العرب بلا حدود، بل فى توافر القدرة على التوظيف الحقيقى لهذه القوة لتحقيق الأهداف المنشودة. فما أشرنا إليه من مؤشرات تعد فى الرصيد الاستراتيچى يمكن أن تذهب هباء لو لم تستثمر وتوظف على نحو السرعة. وهذه القدرة لا تأتى إلا من توافر الإرادة، وهنا فلا يمكن أبدًا ونحن نمتلك كل مقومات القوة الحقيقية لإجبار الآخرين على الخضوع لمطالبنا، ثم نسعى لاستجداء السلام بحجة أنه خيار استراتيچى. فالسلام إذا لم يكن مطلبًا مشتركًا بين أطراف متنازعة، يصبح الإصرار على السلام وإلغاء بديل المقاومة من المقاطعة حتى الحرب، هو «استسلامًا حقيقيًا» فلم يعد أمامنا من بديل إلا استجداء السلام الاستسلامى، أو المقاومة حتى

النهاية باستخدام وتوظيف عناصر القوة التى نمتلكها وهى كثيرة وسبق استخدامها كالبترول عام ١٩٧٣م وما أحدثه من تحولات سريعة نعلمها جميعًا .

فلا يجب علينا أن نسمح لأحد بأن يضحك علينا بمعسول الكلام وبالتالى «نرقص» على أنغامهم ، إنما علينا ألا نسمح إلا بفعل جاد فى الواقع العملى من أى طرف دولى ، وإلا فإن الاستجابة للتحدى الذى نواجهه نحن العرب الآن ، هو الضرورة ، إن لم يكن الحتمية الحقيقية .

«كشروا» يا عرب ، مرة جديدة ، واكسروا «الأغلال» والقيود حتى يحسب لنا ألف حساب . وإننى لعلى ثقة من أن هذه التكشيرة قادمة بإذن الله مع استمرار مقاومة الشعب الفلسطينى وحربه المقدسة فى تحرير أرضه .



المبحث الثانى

ثقافة المقاومة هى الخيار الوحيد(*)

لا يخفى على أحد الآن بعد الإعداد الواسع للقمة العربية الأخيرة (مارس ٢٠٠١م)، ومحاولة تهيئة الأجواء نحو طموحات كبرى من وراء القمة، وما تمخض عنها بعد ذلك من نتائج متواضعة لا تتفق وهذه الطموحات، أن المصداقية آخذة فى التآكل، وأن الأمل فى الطريق إلى الانحسار.

ومع ذلك، فإن المتأمل لدقائق الأمور فى مسيرة هذه القمة قبل وأثناء وبعد انعقادها يومى ٢٧، ٢٨ مارس ٢٠٠١م، يلاحظ عدداً من النقاط تستلزم خلاصة معينة. ومن هذه النقاط ما يلى:

١ ـ أن لغة «الخطاب السياسى» لوثائق هذا المؤتمر من كلمات افتتاحية وخطب رؤساء الدول والملوك، وتعقيبات ومداخلات، وقرارات وبيان عمان الختامى، وما أجرى عليه من تعديلات حتى اللحظة الأخيرة وعلى الهواء، تشهد تقدمًا وخطوة للأمام. ويلاحظ عليها الوضوح أكثر من سابقتها، وطرح الموضوعات الشائكة بطريقة أفضل مما كان سائداً من قبل، برغم محدودية نتائج الطرح الجديد. كما أن هذه اللغة تعكس وعيًا سياسيًا عاليًا ومتزايداً عما كان من قبل، فى استيعاب الظروف والمتغيرات المحيطة بنا، فضلا عن أنها كلٌ على حدة، كانت اللغة والرؤية على مستوى تحديات القرن الحادى والعشرين. إن لغة الخطاب السائدة تحتاج إلى مستمع جيد لكى يدرك ما يكمن خلفها، حيث أرى أمة مكبوتة تحتاج إلى الانطلاق ولكنها مقيدة بسلاسل، أراها من ورق وليس من حديد. فهى أمة ليست مكبلة لكنها تحتاج إلى الانتفاض مما يكبلها بشجاعة واضحة.

(*) كتبت فى ٢٩ / ٣ / ٢٠٠١م، ولم تنشر.

٢ ـ أن الارتكان على أن السلام هو اختيار استراتيجى، هو سياسة تحتاج إلى مراجعة نقدية شديدة. فالقائل بهذه الخلاصة كان يسلم إرادة الأمة لأعدائها بلا ثمن حقيقى. فالسلام بوصفه فكرة ليست مرفوضة من أحد باستثناء إسرائيل التى ترى السلام عكس ما يراه العالم كله من حياة هادئة ومصالح متبادلة ودولة آمنة بلا مشكلات مع جيرانها. فإسرائيل ترى نفسها فى خضم المشكلات ورأس الجسر لحماية مصالح صهيونية وإمبريالية عفى عليها الزمن.

وقد عمد كثيرون إلى إشاعة فكرة ثقافة السلام، لتبرئة الذمة أمام إسرائيل وأمريكا بأنهم ملتزمون، كما تعهد هؤلاء بالقول بأن أكتوبر آخر الحروب مصادرة على حق الأجيال القادمة فى صنع قرارات حياتها ومستقبلها فى ضوء ما تواجهه من تحديات. ولكن فى الأصل فإن هؤلاء هدفوا إلى إشاعة مناخ الاستسلام لإسرائيل وحلفائها وإخراج لغة مجرد الرد على تهديدات إسرائيل بابتلاع سيناء فى ساعات والأرض المحتلة فى ٤ يونيه كلها، وضرب السد العالى وتفتيت الوطن العربى إلى أقليات متناحرة، من الخيارات المتاحة، وليس التهديد بالحرب فى مواجهة تهديدات إسرائيل!! بعبارة أخرى فإن لغة الرد غائبة سواء بإمكانية الدفاع أو التهديد بحرب مقابلة لما تفكر فيه إسرائيل. وقد أعطى ذلك إسرائيل الفرصة الكاملة للعبث والتهديد المستمر والاستفزاز دون مقاومة. وهكذا رأينا البجاحة الإسرائيلية فى سلوكها المتعمد بضرب مقر ياسر عرفات واغتيال أحد حراسه الخصوصيين، وضرب الضفة والقطاع بجميع أنواع الأسلحة، عقب الانتهاء من القمة العربية فى عمان، ولم يكن الرؤساء قد خرجوا من القاعات!! فضلا عما سلكته الولايات المتحدة من استعمال حق الفيتو ضد مشروع قرار فى مجلس الأمن يقضى بإرسال قوات مراقبة دولية بين إسرائيل والفلسطينيين، وكان هذا بمثابة السلوك المستفز للولايات المتحدة ضد العرب أثناء عقدهم للمؤتمر وقبل نهايته!!

وأرى أن ذلك كان من جراء خلو وثائق المؤتمر من إشارة صريحة إلى إمكانية التفكير فى طرح بدائل للسلام فى حالة عدم التزامها، مجرد إشارة إلى أن السلام بديل من بين عدة بدائل، كان كفيلاً بردع إسرائيل، بدلاً من الإشارة العلنية والصريحة بتهديد إسرائيل!! إن طموحاتنا أصبحت متواضعة إلى هذا الحد!!

٣ـ أن تحديد موعد الاجتماع القادم فى دورة انعقاده العادية فى مارس عام ٢٠٠١م فى بيروت ـ بلد الصمود والتحدى ـ بدلاً من أبو ظبى عاصمة دولة الإمارات، لهو إشارة خفية لمن يفهم ويدرك ولديه الأمل ولو فى طموح متواضع، أن المقاومة هى الحل. وأن حزب الله وما على شاكلته هو الآلية الرئيسية للتعامل مع العدو الصهيونى الجبان الذى لا يفهم سوى لغة القوة. فلبنان الصغير فى المساحة والإمكانات والقدرات العسكرية استطاع أن يكون كبيراً بإصراره على انتهاج طريق المقاومة حتى أجبر إسرائيل على أن تجر أذيال الهزيمة من الجنوب اللبنانى تاركة وراءها الخزى والعار والهزيمة الثقيلة. لقد رحلت إسرائيل بدون شرط أو قيد أو اتفاق، ومرغمة على الرحيل، ليس تنفيذاً لشرعية دولية أو مقررات دولية، وإنما إعمالاً لمبدأ المقاومة بالقوة. ولقد بح صوتنا فى ضرورة تنفيذ القرار (٤٢٥) الصادر من مجلس الأمن بالطرق الودية إلا أن إسرائيل مكثت تماطل أكثر من (١٥) عامًا دون جدوى!! حتى إن مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة والقوى المهيمنة على هذه المنظمة لم تبذل جهداً فى تنفيذ مقرراتها، تاركة لإسرائيل التهام ما تريد من أراضى الغير دون رادع. ولعدم فضح المستور أكثر من ذلك يمكن إصدار بعض القرارات للتهدئة العربية تاركة لإسرائيل الرغبة فى التنفيذ من عدمه!! هكذا كان الوضع إزاء الجنوب اللبنانى، امتداداً لقرارات الشرعية الدولية رقم (١٨١) بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م، وقرار عودة اللاجئين الفلسطينيين رقم (١٩٤)، وقرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧م بإعادة جميع الأراضى العربية المحتلة قبل ٥ يونيه ١٩٦٧م، وقرار ٣٣٨ لعام ١٩٧٣م عقب حرب أكتوبر وغيرها. وجميعها لم ينفذ حتى الآن بكل أسف!!

وقد نجحت المقاومة اللبنانية فى إجبار إسرائيل على الرحيل دون نظر أو تفاوض أو قرارات دولية مغلفة بالعنصرية، من جنوب لبنان، وما زالت المقاومة مستمرة حتى الرحيل من «مزارع شبعا». ولم تخش لبنان من الهجوم الإسرائيلى المستمر عليها ولم تركع أو ترتجف خوفًا. وقدمت نموذجًا يحتذى من المقاومة ضد إسرائيل.

ولذلك فإن عقد المؤتمر القادم فى بيروت بلد الصمود والتحدى، هو إشارة خفية بإمكانية الطرح الخفى لثقافة المقاومة، ودعونا نأمل أن هناك نية خفية وراء هذا الاختيار

حتى يحدث لنا التوازن النفسى بدلاً من القهر المعنوى الذى نتعرض له كل لحظة وليس كل دقيقة فحسب.

إن دعم الانتفاضة الفلسطينية واستمرارها هو استمرار لخيار المقاومة إلى أن تجبر إسرائيل على مراجعة نفسها أو إجبارها على التسليم بالحقوق العربية. ألا تتفقون معى على أن «ثقافة المقاومة» باتت هى الحل العملى فى ظل المحيط الذى نعيش فيه؟



المبحث الثالث

الخيار (شارون ـ بوش) والعصف بثوابت الحق الفلسطينى(*)

أخيرًا . . كُشف النقاب عن ذلك «الارتباط المقدس» بين الرئيس الأمريكى الجمهورى «بوش» ورئيس الوزراء الإسرائيلى «شارون». فقد التقى الرجلان بعد مباحثات سريعة بينهما فى مؤتمر صحفى فى البيت الأبيض بواشنطن ظهيرة يوم الأربعاء الماضى الموافق ١٤ أبريل ٢٠٠٤م. فكشف كلٌّ منهما فى كلمته المختصرة الافتتاحية رسائل متبادلة بينهما قبل وصول شارون إلى البيت الأبيض تضمنت تقديم الوعود والضمانات الأمريكية لتنفيذ خطة شارون بالانسحاب من قطاع غزة وبعض أجزاء من الضفة الغربية، وأعلنا معًا أنهما سينشران ذلك علنًا. ثم توالت الأسئلة عليهما ليتصدر الرئيس بوش بالرد على غالبيتها من زاوية ـ حسب قوله ـ حماية «صديقه» شارون من شهية الصحافة ووسائل الإعلام.

وقد خلصت تصريحات بوش إلى صياغة رؤية جديدة للإدارة الأمريكية إزاء الحقوق الفلسطينية الشرعية والمستقرة، تقوم على خمسة أسس جديدة هى:

١ ـ تخلى اللاجئين الفلسطينيين عن حق العودة إلى إسرائيل، وأنه يجب توطينهم فى دولة فلسطين وليس داخل إسرائيل.

٢ ـ لإسرائيل الحق فى الاحتفاظ ببعض «المستوطنات» ـ المستعمرات فى الضفة الغربية حفاظًا على أمنها واستقرارها وحلاً لإشكاليات ديموغرافية فى إسرائيل.

٣ ـ من غير الواقعى أن نتوقع اتفاق سلام نهائى بانسحاب إسرائيلى إلى حدود ما قبل الخامس من يونيه ١٩٦٧م أى أن حدود ١٩٦٧م ليست حدودًا مقدسة ولكنها قابلة لتجاوزها وعدم الالتزام بها.

(*) نشرت بالأهرام بتاريخ، ١٩ / ٤ / ٢٠٠٤م.

٤ ـ الاعتراف الفلسطينى والعربى بالأمر الواقع استناداً إلى تغير الظروف على الأرض بفعل الزمن، وأن الحل النهائى للقضية الفلسطينية يجب أن يخضع للتراضى بين الطرفين بعيداً عن ادعاءات الحق والشرعية. أى أن سيادة الأمر الواقع هو الحل لمكافأة المحتل الإسرائيلى، ومكافأة المعتدى على عدوانه واحتلاله واغتصابه لأراضى الغير بالقوة العسكرية المسلحة!!

٥ ـ إن إقامة الدولة الفلسطينية مرهون بقيام السلطة الفلسطينية بالقضاء على الإرهاب وتفكيك بنيانه حفاظًا على أمن واستقرار إسرائيل. وهو ما يعنى تخلى إدارة بوش عن وعدها بإقامة الدولة الفلسطينية فى عام ٢٠٠٥م!! عندما تشترط ذلك على سلطة فلسطينية محاصرة، ناسفة بذلك كل الوعود السابقة.

فضلاً عن ذلك فإن شارون أعلن أمام بوش أنه يريد تحقيق السلام القائم على تعاليم أنبياء اليهود، وشكر «بوش» على دعوته بالالتزام الأمريكى بإقامة «الدولة اليهودية»، بالإضافة إلى التراجع الأمريكى عن رفض الجدار العازل حين أشار شارون إلى أن الرئيس بوش وافق على هذا الجدار بوصفه جداراً سياسيّا وأمنيّا فى الوقت نفسه!!

ـ هذه هى الأسس الجديدة للموقف الأمريكى الذى أعلن على الملأ وبدون صياغات دبلوماسية مرنة تحتمل التأويل أو التفسير، بل أسس واضحة لا غموض فيها أعلنها رئيس الولايات المتحدة «بوش» بنفسه.

فالرئيس الأمريكى الحالى «چورچ دبليو بوش ـ أو بوش الابن»، هو الرئيس الأمريكى الأول الذى يعلن حق إسرائيل فى الاحتفاظ ببعض المستوطنات، ومن ثم الإقرار بشرعيتها وهو ما لم يعلنه رئيس أمريكى من قبل.

كذلك فإن منطق بوش الجديد فى إقرار منطق سيادة الأمر الواقع فى الصراع العربى الإسرائيلى وهو أمر غير مسبوق، يفتح الباب على مصراعيه أمام دوامة من العنف بلا حدود. وعندما يرى الرئيس الأمريكى بوش الابن أن نزع الإرهاب شريطة لإقامة الدولة الفلسطينية، فهو يتناسى أن أسسه الجديدة فى التعامل مع الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، هى المدخل لإشاعة ما يسميه بالإرهاب والتطرف، ويهدم عملية السلام بكاملها. وإذا كانت إدارة بوش الابن قد طرحت «خريطة الطريق» ـ فى سياق العدوان على العراق واحتلاله عسكريّا ـ للإسهام فى تحريك الأمور على المسار الفلسطينى

الإسرائيلى بغية كسب تأييد الموقف العربى والالتفاف على مبادرة السلام العربية فى مارس ٢٠٠٢م فى بيروت، إلا أن هذه «الخريطة» تنص على وقف العمل فى المستوطنات وإزالتها . ومن ثم فإن الموقف الأمريكى الجديد هو عصف واضح لهذه الخريطة المزعومة والتى سبق أن نبهنا ـ مع غيرنا ـ إلى أنها مسكن حتى يتم الاحتلال الأمريكى للعراق . وانكشف الآن كل المستور .

ـ **وعلى الجانب الآخر**، فإن الأسس الأمريكية الخمسة الجديدة، هى عصف بالشرعية الدولية ومقررات المنظمات الدولية وفى مقدمتها الأمم المتحدة وهى «وعد بلفور جديد» . فقرارا مجلس الأمن رقمى (٢٤٢ ، ٣٣٨) يقران بحدود ١٩٦٧م وأن الوجود الإسرائيلى فى أراضى ما قبل يونيه ١٩٦٧م، هو سلطة احتلال . والقانون الدولى يقر بأن الاحتلال وجود مؤقت وليس وجوداً دائمًا . كما أن الاحتلال العسكرى لا يفرض أمرًا واقعًا ولا يعترف بمبدأ يسمى «الأمر الواقع» مثلما تريد إقراره إدارة بوش الابن كآلية جديدة فى قانون القوة الأمريكية المنفردة ! !

كما أن إلغاء إدارة بوش لحق عودة اللاجئين الفلسطينية إلى أراضيهم يتناقض وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ ، وكل قرارات المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى .

فضلاً عن أن قدسية الحدود محكومة بالقرار الصادر بتقسيم فلسطين من الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ .

ـ ولذلك فإن الأسس الأمريكية الجديدة تتنافى مع الشرعية الدولية، ومع الموقف الأمريكى التاريخى إزاء الحقوق الفلسطينية . ومن ثم فإن إدارة بوش لها الحق أن تفتخر بأنها الإدارة الوحيدة التى عصفت بكل ذلك، دون خجل أو إدراك بعواقب الأمور ! !

لقد فقدت الولايات المتحدة وظيفة الوسيط المحايد والنزيه، والرهان على هذا الدور مرة أخرى هو رهان العاجزين . ويستدعى هذا المسلك الأمريكى الجديد ضرورة انتفاض الجسد العربى بأى صورة لإعمال أوراق الضغط الحقيقية . ويستلزم الأمر ضرورة الدعوة لمؤتمر دولى تحضره القوى الدولية الكبرى، وأن يخرج الملف الفلسطينى العربى ـ الإسرائيلى خارج يد الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة ـ برغم عجزها الذى نعرفه ـ وإلى القوى الدولية الفاعلة كأوروپا والصين وروسيا وفرنسا واليابان وألمانيا .

وعلينا أن نخرج من عباءة الخطاب الاستسلامى، فالمقاومة أصبحت قدرًا محتومًا كما يبدو فى الأفق لمن يريد أن يفهم.

فالخروج الإسرائيلى الإرادى من غزة، هو خروج وانسحاب مشابه لما حدث فى جنوب لبنان منذ ثلاث سنوات، ولكن شارون أراد ألا يتكرر المشهد الانسحابى إلا بغطاء أمريكى. وهنا فإن مشهد المقاومة هو المشهد الحى والماثل أمام أعين كل الوطنيين، وليس أمام الذين ينظرون للمقاومة فى فلسطين والعراق على أنها مجموعة من محترفى القتل. قليلاً من الحياء.. وقليلاً من العمل.. وقليلاً من كل شىء ينصلح شأن العرب شريطة الإرادة السياسية والجماهيرية القوية.



المبحث الرابع

الإرهاب الصهيونى فى توظيف العداء للسامية(*)

لم يعد خافيًا على أحد الآن فى أى مكان فى العالم، حجم «الإرهاب الصهيونى» الذى تمارسه جماعات اللوبى الصهيونى فى أنحاء العالم كافة وبخاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث توجد الجاليات اليهودية فى هذه المناطق. كما لم يعد خافيًا على أحد تلك المساندة من الإدارة الأمريكية وحكومات الغرب فى أوروبا، للمجازر التى يقوم بها شارون وحكومته الصهيونية فى إسرائيل، نتيجة سيطرة جماعات اللوبى الصهيونى فى هذه الدول على مراكز صنع القرار السياسى الذى يؤثر السلامة بالتأييد الأعمى لإسرائيل لظروف سياسية واقتصادية وإعلامية، وفى ظل اختلال موازين القوى الداخلية لصالح هذه الجماعات اليهودية الصهيونية على حساب الجماعات العربية والإسلامية. من المعروف أن هناك اختلالاً «وجوديّا»، داخل دول المجتمع الأوروپى والأمريكى، لصالح هذه الجماعات الصهيونية التى تعمل لصالح إسرائيل ومشروعها الاستعمارى الصهيونى، يقابله ضعف نسبى للجماعات العربية والإسلامية التى ينشغل أفرادها بهمومهم الشخصية فى الغالب، وتفتقد العناصر النشيطة منهم والمهمومة بالقضايا القومية والوطنية لغطاءات التأييد المباشر من الدول العربية والإسلامية، فضلاً عن ضعف مواقف هذه الحكومات، مما يفقد هذه الجماعات النشيطة قوتها فى الحركة السياسية توازيًا مع الجماعات الصهيونية، وفى ظل هذا الاختلال تنشط الجماعات الصهيونية لدعم إسرائيل الدولة من قبل حكومات الغرب، بكافة الوسائل، المشروعة وغير المشروعة، المادية والمعنوية. ولا يتورع أعضاء هذه الجماعات عن استخدام جميع الأساليب وبخاصة «اللا أخلاقية» للوصول إلى أهدافهم باستثمار ذلك فى ممارسة الضغوط والابتزاز لإخضاع الآخرين بأى ثمن. وعلى الرغم

(*) نشرت بالأهرام، بتاريخ ١٧ / ٨ / ٢٠٠٢م.

من قلة عدد يهود العالم الذين لا يتجاوزون ١٢ مليونًا منهم (٥) ملايين فى إسرائيل، ويناظرهم (٥) خمسة آخرون فى الولايات المتحدة، بينما العدد المتبقى والذى لا يتجاوز (٢) مليونين منتشرون فى أنحاء العالم وبخاصة أوروبا، إلا أن أهم ما يميزهم هو توافر «القدرة التنظيمية» والارتباط بـ «عقيدة صهيونية»، والتحالف مع «أهداف استعمارية». ولتجسيد الحلم الصهيونى لا يتورع يهود العالم من خلال جماعاتهم الصهيونية النشيطة، من استخدام جميع «الأساليب الابتزازية»، والتلاعب بكل المواقف والسياسات، والتدخل فى دهاليز السياسة بهدف التأثير فى صنع القرارات السياسية بخاصة فى الولايات المتحدة وأوروبا، للحيلولة دون التراجع عن الدعم المستمر لإسرائيل الدولة.

وقد نجحت الحركة الصهيونية العالمية فى استغلال ما يسمى بـ «الهولوكست» (المبالغ فيه بالطبع)، وهو الذى يشير إلى حجم «الفظائع» التى ارتكبتها النازية فى حق اليهود فى ألمانيا، خلال الحرب العالمية الثانية على يد هتلر. وحصلت إسرائيل على دعم مطلق ومستمر من الحكومات الألمانية منذ الأربعينيات حتى الآن. كما تحصل على دعم وتعويضات مادية رسمية سنوية فى ظل «عقدة الاضطهاد» المزعومة والمبالغ فيها. وقد انسحب ذلك على أوروبا كلها وانتقل إلى الولايات المتحدة (وريثة الاستعمار الأوروبى ووريثة الكيان الصهيونى أيضًا). واستصدرت القوانين فى أنحاء أوروبا بخاصة، لتجريم المساس باليهود أو التشكيك فى «الهولوكست» أو مذابح اليهود على يد هتلر. ومن هذه القوانين، تلك التى يُحاكم بسببها السيد / إبراهيم نافع نقيب الصحافة العربية والمصرية ورئيس أكبر صحيفة ومؤسسة صحفية هى «الأهرام»، على مستوى الوطن العربى، أمام المحاكم الفرنسية بتهمة «العداء للسامية». وليس السيد/ نافع، إلا حلقة من حلقات الإرهاب الصهيونى، وذلك بعد أن نجحت الجماعات الصهيونية فى تخويف المجتمع الأوروبى والأمريكى، وصل إلى حد «الترهيب» لجماعات الفكر والإعلام فى عدم الإقدام على نقد الفكرة الصهيونية أو التشكيك فى أى معلومات تتعلق بالاضطهاد اليهودى أسهمت الصهيونية فى ترسيخها فى «الذهن الغربى»، و«العقل الجمعى فى الغرب». حيث إن هذا التشكيك قد يسهم فى تقويض الدعم المطلق للصهيونية ومشروعها الإسرائيلى. وقد وصل حد الإرهاب

الصهيونى إلى حد تخويف أى إعلامى أو مفكر يحاول دعم فكرته أو أفكاره باستدعاء أى معلومات تاريخية قديمة حتى لو كانت موثقة.

وهنا فإن محاكمة المفكر الفرنسى «جارودى» على جرأته فى النقد، وصل إلى حد التشكيك فى مذابح اليهود المزعومة، ووصل إلى حد اعتبارها مجرد «أساطير» لا وجود لها فى الواقع العملى، تأتى فى سياق الإرهاب الصهيونى. وحدث ذلك فى ألمانيا وهولندا وبريطانيا والنمسا وسويسرا، وغيرها من الدول الأوروبية. وقد وصل الأمر إلى حد اعتبار الأساطير الصهيونية أمورًا مقدسة، لا يجب المساس بها بقوة القانون من ناحية، وبقوة الآلة الإعلامية الصهيونية التى يتم استثمارها فى الإرهاب والتخويف والترويع لكل من تسول له نفسه الاقتراب من هذه «البقرة المقدسة» المعروفة بـ «العداء للسامية». فالصهيونية تسعى بكل الأساليب لتكتيل الرأى العام العالمى نحو تكريس القداسة على «الأساطير الصهيونية».

* **والسؤال هنا هو**: هل يمكن كسر حلقة الإرهاب الصهيونى؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من إيضاح أن هناك أهدافًا أساسية من وراء توجيه حملة الجماعات الصهيونية إلى رموز عربية وإسلامية ومن ذلك:

١ ـ التغطية على الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة خاصة منذ مارس الماضى (٢٠٠٢م).

٢ ـ الحد من تنامى الشعور بالتعاطف فى المجتمعات الأوروبية مع الفلسطينيين مع تنامى الشعور المضاد للسلوك العدوانى الإسرائيلى.

٣ ـ الحد من حملة النقد الواسع لإسرائيل والصهيونية فى وسائل الإعلام العربية والإسلامية.

٤ ـ تبرير الهجوم الإسرائيلى المستمر على الشعب الفلسطينى كرد فعل للسلوك العربى بـ «معاداة السامية».

٥ ـ الاتساق مع حملة مواجهة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة من زاوية أن التخويف والترهيب يقللان من «الإرهاب العربى والإسلامى»، باعتبار أن إلصاق تهمة الإرهاب بالمسلمين أصبحت حقيقة حسب الزعم الأمريكى والإسرائيلى!!

٦ ـ إقناع الولايات المتحدة بأن إسرائيل شريكة معها فى مواجهة الإرهاب الإسلامى، بالإسهام فى التخويف والترهيب ضد رموز عربية وإسلامية .

٧ـ السعى نحو إسكات الأصوات العربية بالتخويف والإرهاب، لتمرير المشروع الصهيونى الإسرائيلى المدعوم أمريكيًا والمسكوت عنه أوروبيًا وعالميًا .

* وفى ظل هذه المزاعم والأهداف الخبيثة للصهيونية العالمية، فإن الإجابة عن السؤال بشأن المواجهة المضادة لهذه الحلقة من حلقات الإرهاب الصهيونى، تصبح أمرًا ملحًا وضروريًا فى هذه الآونة .

فالملاحظ أن هناك أصواتًا لا تمل ولا تسكت فى مواجهة هذا الإرهاب الصهيونى داخل المجتمع الأوروبى والأمريكى وبالطبع داخل المجتمع العربى والإسلامى، مهما يحدث لها . فها هو ذا الكاتب الألمانى الشهير «مارتن فاسلر» الذى أصدر كتابًا جديدًا بعنوان «موت ناقد»، يتناول فيه قضايا الهولوكست بأسلوب يقلل من بشاعتها، وله كتاب آخر منذ ٤ سنوات يهاجم فيه المزاعم الصهيونية بشأن استخدام قضايا الهولوكست سيفًا مسلطًا على رقاب الألمان لإحياء الشعور بالذنب والخجل لأسباب سياسية، ولهذا الكاتب شهرة كبيرة وله أربعون مؤلفًا، وبرغم أنه قد وجهت له تهمة العداء للسامية، فإنه مع استمرار تحديه فى كتاباته لحجم ما عاناه اليهود من اضطهاد، أصبح كثيرون يعتبرون هذه الكتابات تصحيحًا للتاريخ وليس معاداة للسامية، وقد أشارت د. ليلى تكلا إلى تفاصيل ذلك فى مقالها «معاداة السامية»، فى ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٢م بالأهرام .

كما أن طرد النائب العربى الأصل «جمال قرصلى» من صفوف الحزب الديمقراطى الحر فى ألمانيا، لم يثن الحزب نفسه عن رفض التخويف الذى تمارسه المنظمات الصهيونية والأمريكية تجاه موقفه من اليهود . وقادة الحزب يصرحون علانية بأن اليهود أنفسهم هم المسئولون عما جرى لهم، فضلاً عن عدم تراجع النائب العربى فى البرلمان الألمانى عن أفكاره وتصريحاته .

ـ وصرح «ريتشارد كوهين» ـ الكاتب اليهودى بأن انتقاد إسرائيل ليس «معاداة للسامية» (الحياة ١١ / ٥ / ٢٠٠٢م) .

ـ فضلاً عما صرح به بلير (رئيس وزراء بريطانيا)، بأن تعاطف الأوروبيين مع الفلسطينيين لا يعنى معاداتهم للسامية وإسرائيل (أهرام ٢٢ / ٥ / ٢٠٠٢م).

ـ ويصر حاخامات اليهود الحقيقيون فى بريطانيا فى تصريحات رسمية للأهرام فى يونيه الماضى، على أن تفكيك إسرائيل، وإقامة دولة فلسطينية هما الطريق الوحيد للسلام. هكذا تحدث «جرومان، وكوينج، وجولد شتاين»، الذين أكدوا فى رسالة إلى بوش أن «وقف دعم إسرائيل هو الوسيلة الوحيدة لمساعدة الشعب اليهودى». وقد أكدوا ذلك فى حوارات مستمرة فى قناتى الجزيرة وأبو ظبى. ويؤكد ذلك أن إسرائيل تجسيد لفكر استعمارى لا «يهودى».

* وتعليقًا على السعى الصهيونى لمحاكمة السيد / نافع، أعلن الحاخام «ياكوف كوينج» أحد زعماء منظمة «ناتورى كارتا» اليهودية العالمية، عن كشف الأهداف الخفية لهذه الحملة الصهيونية التى تنجم عن أهداف سياسية، فلا يمكن اتهام الأهرام بمعاداة السامية؛ لأن العرب ساميون أصلاً، ومن ثم كيف يعادى العرب أنفسهم؟ ولذلك فهو لا يصدق ذلك الاتهام ويرفضه (الأهرام ٧ / ٨ / ٢٠٠٢م).

وها هو ذا المحامى اليهودى الأمريكى (ستانلى كوهين) يدافع عن الفلسطينيين ويجاهر بعدائه لإسرائيل والتواطؤ الأمريكى (حوار مع قناة الجزيرة ـ نشر بجريدة الأسبوع فى ١٠ / ٦ / ٢٠٠٢م).

ـ ويكشف هذا الإيضاح لعدد من المواقف، داخل المجتمع الأوروبى، والأمريكى عن وجود قنوات كثيرة مستعدة للدفاع عن القضية العربية ومجابهة أكاذيب الصهيونية العالمية وإسرائيل، ومستعدة أيضًا للكشف عن حجم التواطؤ القائم بين الحكومة الأمريكية وحكومات الغرب والصهيونية العالمية، لتهيئة الأجواء نحو التأثير فى دوائر صنع القرار السياسى فى هذه البلدان.

ـ ولعلنا نستثمر هذه الفرصة فى الدفاع عن رموزنا الفكرية ومؤسساتنا الإعلامية العريقة ممثلة فى «الأهرام، والسيد / إبراهيم نافع»، أن نسهم فى حملة موسعة نحو التأثير فى المجتمعات الأوروبية خاصة، لإلغاء القوانين التعسفية والمنحازة لليهود على حساب الآخرين بما يسهم فى فك عقدة الاضطهاد التى تعيشها أوروبا منذ أكثر من خمسين عامًا، بل هناك قوانين تمتد إلى القرن التاسع عشر وهى التى سيحاكم السيد/ نافع بها!!

* لقد آن الأوان لأن نخرج من دائرة «رد الفعل» إلى «الفعل» حتى نكسب أرضًا حقيقية نواجه بها الوجود الاستعمارى لإسرائيل تحت زعم فكرة الوطن القومى لليهود!!

فإسرائيل هى دولة استعمارية تحمل أيديولوچية توسعية، وهى بالتالى دولة عنصرية إرهابية. ولن يخيفنا هذا الإرهاب الصهيونى وسنظل نقاومه ولن نستسلم مهما كان الثمن.

* ولعل هذا المقال ليس لمجرد الدفاع عن السيد / نافع، أو تأييد كل الجهود الداعمة له - وهو يستحق كل ذلك، وإنما مشاركة فى كشف الحقائق عن واقع الإرهاب الصهيونى والطبيعة الاستعمارية لإسرائيل. ونتمنى أن يفيق المجتمع الفرنسى مما يحاصره. فپاريس عاصمة النور والحرية، هل من الممكن أن تكون مقبرة للأحرار تحت الإرهاب الصهيونى؟! هذا ما لا نتمناه لفرنسا وتاريخها الثورى ومبادئ الثورة الفرنسية. ونحن مع غيرنا لن نسكت عن الإرهاب الصهيونى أينما كان.

* **وختامًا**: فإن أصبحت «المعاداة للسامية» آلية للإرهاب الصهيونى، حماية لإسرائيل الاستعمارية، فالأمر يحتاج لآلية عربية تضرب ذلك فى العمق لتقويض أسس الإرهاب الصهيونى المولدة للانحياز الأعمى لإسرائيل الاستعمارية التوسعية والعدوانية، وإنا لمشاركون ومنتظرون.

* * *

المبحث الخامس

طرد عرفات جريمة مع سبق الإصرار والترصد(*)

فى أسبوع واحد فاجأتنا إسرائيل بنيتها الصريحة بطرد عرفات وحتى تصفيته . . وفاجأنا الاتحاد الأوروبى بالرضوخ للضغوط الأمريكية . . طمعًا فى نيل جزء من الكعكة العراقية بإعلانه أن «حماس» منظمة إرهابية . . والمجتمع الدولى صامت على الجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين وكوادر المقاومة الشعبية ، وأمريكا تشهر «الڤيتو» الشهير ضد أى محاولة لتجريم «جرائم» الكيان الصهيونى ! ! وما يحدث أمام العالم اليوم سابقة خطيرة . . تضاف إلى ممارستها الوحشية ضد شعب محتل . . وقانون دولى . . منتهك العرض وعالم عربى يقف مكسور الجناح ضد عولمة أفقدته صوابه وكثيرًا من حقوقه . فهل حان الوقت لأن نلعب بكروت الضغط الكثيرة التى نملكها ونادرًا ما نستخدمها؟ ! ! وكان هذا الحوار مع د . جمال زهران أستاذ العلاقات الدولية ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة قناة السويس .

*** إعلان إسرائيل ـ على الملأ ـ نيتها لطرد عرفات ، أو التخلص منه باغتياله «سابقة» أذهلت المجتمع الدولى . . وإهانة أخرى ـ جرحت فيها الكرامة العربية . . فما الحل للخروج من هذا المأزق السياسى؟**

ـ نحن للأسف نعيش عصرًا إرهابيًا أمريكيًا . . فهى التى تشيعه بإعطائها إسرائيل الضوء الأخضر للقضاء على المنظمات الفلسطينية مما شجعها على الجهر بنواياها أولاً بعدم التعامل مع الرئيس عرفات ثم طرده نهائيًا خارج الأراضى الفلسطينية .

وقد سبقتها فى ذلك الولايات المتحدة وذلك يعنى أنها تجاوزت الشرعية الدولية والشرعية الممنوحة لعرفات من شعبه . . فى هذا السياق ، فإن إسرائيل مخولة تمامًا أن

(*) حديث للكاتب مع مجلة آخر ساعة بتاريخ ١٧ / ٩ / ٢٠٠٣م ، أجرته الصحفية / وفاء الشيشينى .

تتصرف كما يحلو لها، خارج العرف والقانون الدولى، وقواعد التنظيم الدولى فلا يجوز قانونًا أن تهدد دولة رئيس دولة أخرى وإلا يُعدُّ ـ إعلان حرب ـ كما لا يجوز أن تعلن دولة ما أنها أحلت دم «رئيس» منتخب من شعبه عن طريق الاغتيال. . يُعدُّ أيضًا إعلانًا بالحرب. . وهى نية ـ تحت سبق الإصرار والترصد ـ يعاقب عليها القانون ـ أيضًا ـ ولكن المشكلة هنا من أعطى إسرائيل وحكومتها هذه القوة للتصريح العلنى لجريمة قتل ـ دون أن تخشى أى عواقب من القانون الدولى. . طبعًا الإجابة أنها أخذت ـ هذا الجبروت ـ من الولايات المتحدة التى خرجت على نفس القانون الدولى وعن الشرعية باحتلالها السافر للعراق.

*** ألا يشبه السلوك الإسرائيلى الأمريكى سلوك الجماعات المتطرفة من إهدار دم الحكّام؟**

ـ إن التهديد بالإطاحة بالرئيس عرفات، يعطى الشرعية الدولية للجماعات الخارجة على النظام الدولى بوضع قائمة لاغتيال رؤساء الدول تحت شعار «العين بالعين». . فى هذا المضمار فإن من حق المنظمات الفلسطينية أن تعلن أن رأس شارون ـ سيكون مقابل رأس «عرفات». . لأنه لا بد أن يعرف كل طرف حدوده فى السلوك السياسى عندما يريد أن يكون «عضوًا» فى المجتمع الدولى.

*** هل يعلنها الإسرائيليون ـ أى بالتلويح بالاغتيال ـ حتى يكون الطرد أمرًا هينًا ومقبولاً وهى إحدى الألاعيب المعروفة فى السياسة الإسرائيلية؟**

ـ ممكن بالطبع. . ولكن هناك رأيين فى الحكومة الإسرائيلية. . أحدهما يحبذ «الطرد» حتى يستريحوا من مقاومته ويُشكّل فى هذه الحال حكم انتقالى كما هو معمول به فى العراق وعلى الجامعة العربية أن تخضع وتعترف به تحت حكم الإدارة الإسرائيلية الأمريكية. أما السيناريو الآخر فهو اغتياله وبعدها يتم بسهولة اغتيال كل القيادات الفلسطينية. . وهى مؤامرة محبوكة الأطراف ومعدة للتنفيذ منذ سنتين تقريبًا. .

*** إن احتلال العراق وقتل الشرعية الدولية كان لا بد أن يؤدى إلى التصريح باغتيال رئيس دولة محتلة. . إنها توابع زلزال القطب الواحد.**

- للأسف العالم العربى فى خطر . . ! ! كل الأنظمة فى خطر بدون استثناء . . لا بد من التحرك سريعًا لردع إسرائيل . . فنحن نعيش «لحظة حاسمة» فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى إما أن يكون لك موقف حاسم . . وإما التنازل المستمر الذى سوف يؤدى إلى ترسيخ مرحلة الحقبة الإسرائيلية بكل نتائجها الخطيرة على المنطقة ! !

*** ألا يمكن أن ننتهز فرصة الاعتراف العلنى والسافر بمشروع الاغتيال ونرفع قضية سريعة فى المحكمة الجنائية الدولية فى بلچيكا ضد شارون وعصابته؟**

- لا بد أن نرفع قضية جديدة ضد شارون وحكومته، وضد الأمم المتحدة نفسها، وضد الرئيس بوش أيضًا ؛ لأنه شريك فى هذه الجريمة . . كما لا بد أن نطبق عليهما نفس المعايير الإرهابية التى يطبقونها على الآخرين وكل أحكامه . . لا بد أن نستخدم كل أوراق الضغط التى لدينا - وصدقينى لدينا الكثير ولسنا بالضعف الذى نوصف به . .

*** ولو حدث - حاشا لله - «اغتيال عرفات» فما تأثيره على المنطقة؟ !**

- سقوط المنطقة فى العنف والعنف المضاد بطريقة وبشكل لم نره من قبل وسوف تغرق المنطقة فى كوارث لا مثيل لها ! !

* * *

يقول د. جمال زهران إننا نعيش العصر الأمريكى والحقبة الإسرائيلية معًا . . لعبا معًا لعبة التحالف الكبرى والمصالح الكبرى وتحكموا معًا فى مقدرات العالم عن طريق الضغوط والابتزاز، وكان نتيجته الأخيرة هى إذعان الاتحاد الأوروبى فى لعبة التوازنات والمصالح المشتركة، وإعلانه «حماس» منظمة إرهابية والتجاهل التام لكل ممارسات الحكومة الإسرائيلية الإرهابية لذلك كان السؤال التالى هو :

*** على أى أساس استند الاتحاد الأوروبى لإدراج «حماس» منظمة إرهابية؟**

- أولاً أحب أن أشير إلى أن إدراج «الجناح العسكرى» لمنظمة حماس تحت بند المنظمات الإرهابية جاء تطورًا مفاجئًا وغير متوقع، ومسايرة للولايات المتحدة فى حربها المزعومة ضد الإرهاب . . وهو تطور مفاجئ لأن الاتحاد كان دائمًا يقف مع عدالة القضية الفلسطينية وكان لا يساير السياسة الإسرائيلية بصفة عامة وممارستها غير القانونية واللاإنسانية، بل إنه كان عندما يزور الأراضى المحتلة كان يصر على مقابلة

«الرئيس عرفات» برغم غضب وتهديد المسئولين الإسرائيليين. . وكانت ردود فعلهم عنيفة وغير ديبلوماسية بالمرة. . وهذا يظهر لنا سياستها المتعسفة والتى لا تريد سوى مفاوض يستسلم لرغباتها وإرادتها وينفذ سياستها. . وأعتقد أن موقف الاتحاد الأوروبى ما هو إلا محاولة لاسترضاء الولايات المتحدة وضغوطها بحسبان «حماس» منظمة إرهابية ـ وليس بقية المنظمات مثل الجهاد. . وشهداء الأقصى كما كانت تريد أمريكا. . وأنا أعتقد أن تصرف الاتحاد الأوروبى ما هو إلا محاولة جس النبض عند الفصائل الفلسطينية والدول العربية وقياسًا لرد الفعل. . كل ذلك فى مقابل أن يكون لها دور فاعل فى العراق وكذلك الأمم المتحدة لكى تنال جزءًا من كعكة الإعمار العراقى. . لذلك تحاول أن تسترضى الولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل بتجريم ممارسات «حماس»!! وأعتقد أن ما نشاهده هو مجرد «بداية»!! فقد يصل بها الأمر إلى أن تجرم كل أنواع المقاومة الفلسطينية إسلامية أو غير إسلامية. كله فى مقابل ـ الصفقة العراقية. .

ولا ننسى أن الاتحاد الأوروبى واقع تحت الضغط الأمريكى الإسرائيلى من ناحية، وتحت الضغط العربى الذى جاء شديداً ـ على الأقل من الناحية الكلامية.

ولكن موقف الجامعة العربية كان قويًا وصريحًا، والذى أدان هذا التصرف وحذر من عواقبه. . وفى حديث لـ «خافيير سولانا» الذى زار المنطقة فى الأيام السابقة فى محاولة تسويغ لإدانة «حماس» أعلن أنه من الممكن أن يعيد الاتحاد النظر فى موقفه من حماس، بعد فترة تتحول فيها منظمة «حماس» إلى منظمة سياسية فقط بدون جناحها العسكرى.

*** ما المبررات التى قدمها الاتحاد الأوروبى للدول العربية لتصرفه المفاجئ هذا؟**

ـ مبررها أنها منظمة تقتل المدنيين الإسرائيليين كأن إسرائيل لا تقتل المدنيين الفلسطينيين يوميًا ولعشرات السنين، وأنا أرد عليهم دعواهم هذه بأن منظمة «حماس» لها هدف رئيسى وهو تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة فى حدود ٦٧ على الأقل؛ لأن دولة فلسطين بما فيها الجزء الإسرائيلى. . هى أرض محتلة من قبلهم وهى ملك للفلسطينيين أصلاً. . قبل قرار تقسيم عام ١٩٤٧م وقد ارتضينا واقعيًا بهذا التقسيم الفلسطينى. . الإسرائيلى لذلك فإن من حق كل الفلسطينيين أن يقاوموا المحتل ـ باسم

الحق الذى يكفله لهم القانون الدولى والأعراف الدولية ـ سواء كانوا عسكريين أو مدنيين . . فهو استعمار استيطانى . . وليس حملة عسكرية أو حربًا مؤقتة . والغريب أن الدولة المحتلة وهى إسرائيل هى التى تتعقب المدنيين وتغتالهم فى عقر دارهم . . وتفجر المنازل وتحرق الزرع وتجرف الأراضى . . وكلها ممارسات إرهابية . . ولا ننسى ما فعله الجيش الإسرائيلى فى «جنين» حيث قتل ألفين من المدنيين . . ولا ننسى طولكرم . . ونابلس وقتل الأطفال والنساء والشيوخ بدم بارد ! ! أليس كل ما سبق إرهاب دولة ! !

*** لماذا لم يتحرك الاتحاد الأوروبى لإدانة الممارسات الإسرائيلية حتى فى الشهور الماضية من اغتيال القيادات ومعهم عائلاتهم والمدنيون المحيطون بهم . . ألم يروا فى ذلك أى جريمة؟**

ـ للأسف العالم الغربى صهيونى التوجه والهوى ويتبع الضغوط الإسرائيلية على الأصعدة كافة . . وليس هناك قوى موازية للضغط الصهيونى فى هذه البلاد . لذلك كان لا بد أن ترتبط هذه الابتزازات بضغوط عربية موازية . . فإذا لم تفعل هذه الضغوط العربية . . فسوف تستمر هذه السياسات الأوروبية والأمريكية المنحازة تمامًا لإسرائيل وتتعامى عن كل ممارساتها اللاإنسانية واللاأخلاقية والاستعمارية . . تتعامى لدرجة السكوت عن كل مذابحها المعلنة فى وسائل الإعلام ! !

*** وكيف نفعّل القوة العربية؟**

ـ نفعّلها بتبادل المصالح ! ! فإذا لم تشعر أوروبا بأن هناك مصلحة سوف يهددها موقفها المنحاز لإسرائيل . . فهى لن تلتفت إلينا مهما كان الباعث الأخلاقى ! ! إذن من السذاجة أن نتصور أن الرفض أو إدانة القرار الأوروبى سوف يكون له أى تأثير على القرارات المستقبلية إذا لم يرتبط بمصلحة ما . . أو فقدان امتياز ما ! ! سوف أضرب لك مثالاً لم تتحرك الدول العربية بفاعلية عندما تم تعيين أحد غلاة الصهيونية فى أحد مراكز البحث الأمريكية ! ! ولأن الضغط الصهيونى كان أقوى بكثير من الاعتراضات العربية لم يعيرونا أى التفات ، ولكن فى المقابل عندما كان يتم اختيار إحدى الشخصيات العربية البارزة فى موقع مهم ـ مثلاً فى البيت الأبيض ـ فيحدث هجوم شديد من الصهاينة على القرار ، فتتراجع الحكومة الأمريكية عن هذا الاختيار ! ! ويحدث هذا فى كل أوروبا تحت شعار معاداة السامية أو أى سبب مختلق آخر .

للأسف نحن نعيش «فترة المقاومة الرخوة»، والأنظمة العربية تشارك فى هذه الرخاوة. . لذلك يشعر الجانب الأوروبى أن ردَّ الفعل العربى لن يكون بالقوة التى تؤثر فى الأحداث فيستهان به. . أما إذا شعر برد فعل مؤثر وبتهديد لمصالح مشتركة. . فإن هذا يمكّنه من أن يعيد النظر فى مواقفه!

*** ألا يرى العالم أن إسرائيل دولة احتلال وعلى الفلسطينيين مقاومتها؟**

- إن وجود إسرائيل على أرض فلسطين باطل، ومن ثم كل ما يثمر عنه من ممارسات فكلها باطلة!! كما لا ننسى أن إسرائيل نفسها تخلت عن أى اتفاقيات أقرتها فى أى وقت!! لا ننسى أنها حددت من قبل من أيام إدارة «كلينتون» ميعاداً لقيام الدولة الفلسطينية وتم التراجع عن كل ما اتفق عليه، واليوم يدعون أنه لأول مرة تقرر أمريكا ميعاداً لقيام الدولة الفلسطينية!!

هم يريدون دولة فلسطينية تعمل كبوليس حام للدولة الصهيونية. . تقوم بدلاً من إسرائيل بالقضاء على كل أصناف المقاومة الشرعية للاحتلال. . هم يريدون دولة بلا سيادة أو جيش أو سيطرة ومفككة جغرافيّا. . هذه هى الدولة الحلم للإسرائيليين!!

*** كانت دائمًا حجة أمريكا فى الدفاع عن سياسة الاغتيالات التى تنتهجها إسرائيل بأنها «حق الدفاع عن أمنها وعن شعبها» بماذا نرد على هذا الادعاء؟**

- إسرائيل هى التى تقدم على الاغتيالات وتجريف الأراضى. . وعلى رفض كل المواثيق الدولية والتى تنتهكها يوميّا حتى الآن. . وهى التى تحاصر ياسر عرفات منذ عام. . وتضرب المدنيين بالطائرات الأمريكية وفى وسط صمت دولى مريب. . وفى الوقت نفسه تمنع أمريكا أى قرار يدين إسرائيل فى مجلس الأمن، وبالتالى فقدت الأمم المتحدة شرعيتها فى التعامل مع القضية الفلسطينية. . فالذين لهم حق حماية أنفسهم هم الفلسطينيون، وليسوا المحتلين الإسرائيليين، بكل أنواع المقاومة. . فهذا هو الطريق الوحيد للحصول على أى حقوق. . نتفاوض. . نعم. . ولكن بوجود مقاومة تعزز قدرتنا التفاوضية وتأتى لنا بأفضل الشروط!!

*** اتهمت منظمات المقاومة الإسلامية وغير الإسلامية بقتل المدنيين والذى يقتل معها التعاطف الغربى. فلماذا لا يقتصرون على قتل الجنود وفى ذلك نرد عليهم الاتهام ونقضى على أعذارهم تلك؟**

ـ لقد قال حسنين هيكل مرة فى تصنيفه للمجتمع الإسرائيلى : إنه مجتمع عسكرى ولا يوجد به مدنيون ؛ لأنهم كلهم جنود فى الجيش الإسرائيلى . وأنا أؤيد كلامه هذا . . فالجميع فى حالة تجنيد إجبارى فى حالة الحرب أو فى وقت المواجهات الشعبية ! !

ولا ننسى أن المقاومة لا تبادر بقتل المدنيين ولكن كل عملياتها كانت «رد فعل» على اغتيال الأطفال والنساء وعائلات الاستشهاديين والقتل العشوائى بدون تمييز ! ! وأنا لا أرى «جرمًا» عندما أطبق قانون العين بالعين ، فالدم الإسرائيلى ليس أغلى من دم المدنيين الفلسطينيين ! ! ومثال آخر . . المدنيون الذين يعملون مع الجيش الأمريكى فى العراق . . أليسوا يخدمون قوة الاحتلال وإذا قتلوا فى معارك المقاومة . . نقول عليهم إنهم يقتلون المدنيين؟

*** هناك من يقول إن الفلسطينيين فى حالة استضعاف شديدة وينكل بهم بطريقة فاقت كل حدود . . أليس من مصلحتهم أن يهادنوا قليلاً . . ؟**

ـ وقاطعنى قائلاً : ليس صحيحًا أن الفلسطينيين ضعفاء . . لو كانوا ضعفاء كما يشيع (الضعفاء فعلاً ! !) لاستطاعت إسرائيل أن تبيدهم أو ترحلهم خارج فلسطين ، وبالمثل ليس العراقيون ضعفاء ولا المقاومة العراقية ـ هشة ـ وإلا لما كانت فرضت نفسها على الحياة ومشاعر الرأى العام الأمريكى . . وكلتا المقاومتين ـ العراقية والفلسطينية ـ جبارة وعندها قدرة على الاحتمال لا يتصورها أحد ! ! وعلى فكرة المقاومة الفلسطينية هى أكبر وأقوى ورقة ضغط لدى عرفات والسلطة الفلسطينية . . ومن الغباء أن يتخلوا عنها تحت شعار أنها إسلامية وخطرة على الأنظمة العربية ، ومن غير هذه المقاومة ـ سوف يقبل العرب سلامًا عاجزًا مذلاً . . ناقصًا ودولة فلسطينية مشبوهة . .

*** هل كانت عملية القدس خطأ استراتيجيًا من قبل «حماس» فى تلك الفترة الحرجة من التاريخ الفلسطينى؟**

ـ لا . . لأنها كانت رد فعل على خريطة الطريق . . على الاغتيالات الإسرائيلية وتجريف البيوت والاعتقالات والتعذيب والرجوع عن الاتفاقيات وقتل الأطفال

والنســاء . . وللعلم . . لا تنجح المفــاوضــات إلا على أسنة الرمــاح . . وتـذكـرى أن مفاوضات ڤيتنام لـم تنجح إلا تحت ضغط مقاومة رجال «هوشى منه» لأمريكا . . لماذا لا نتعلم؟ فى جنوب إفريقيا . . لم تنجح المفاوضات ولم تقض على حكومة «شميث» العنصرية إلا من خلال المقاومة السوداء . . وبالمثل المقاومة الجزائرية لم تقبل فرنسا الصلح والرحيل عن الجزائر إلا من خلال المقاومة الشديدة والمستمرة ! !

* * *

الفصل الثالث

الجبهة اللبنانية السورية ..
و انتصار خيار المقاومة

المبحث الأول

تحرير الجنوب اللبنانى بإرادة المقاومة

رحل العدو الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى بغير استئذان أو اتفاق، وبدون قيد أو شرط، وذلك قبل الموعد المعلن من جانب الحكومة الإسرائيلية فى ظل السيد / باراك بنحو شهرين تقريبًا.

وقد شكك البعض فى أن إسرائيل لن تنسحب أساسًا إلا بشروط واتفاقات أمنية أو فى ظل مناورة على الجولان السورية من النواحى الأمنية أو الترتيبات المشتركة.. إلخ. إلا أن هذه الشكوك بددها الواقع الذى رأيناه وعشناه فشاهدنا انسحابًا إسرائيليًا مخزيًا وقد خلَّف وراءه عارًا لا يمكن نسيانه على الإطلاق. وقد نقلت عدسات الأقمار الصناعية الجنود الإسرائيليين وهم يهرولون إلى داخل الحدود الإسرائيلية، وغير عابئين أو مهتمين إلا بأنفسهم. كما لاحظنا عدم الحماية الإسرائيلية لجنود الجيش اللبنانى العميل، وتركوهم لمصيرهم ليقعوا فى داخل السيطرة اللبنانية ليحاكموا بتهمة الخيانة والعمالة.. إلخ بدلاً من تحمل أعبائهم المعيشية والأمنية. ولا شك فى أن هذا جزاء من باع نفسه ضد وطنه من ناحية، وإثبات بأن إسرائيل لا تحمى عملاءها من ناحية أخرى. وهذا درس لكل من يفكر فى خيانة بلاده، وأن العدو هو العدو مهما أظهر غير ذلك. ثبت أن إسرائيل استطاعت أن توظف هذا الجيش العميل لحسابها طوال السنوات الماضية حتى أصبح وجودها وأصبح هذا الجيش فى الجنوب اللبنانى عبئًا لا يمكن احتماله.

* وقد يتساءل البعض لماذا قررت إسرائيل ونفذت هذا الانسحاب المخزى دون ترتيبات أو حتى مجرد ثمن بسيط يقضى بالانسحاب المشرف والذى تقضى به الأعراف الدولية؟! والإجابة عن هذا السؤال هى محور المقال. فالواضح إذن أن إسرائيل ما كانت تقرر مثل هذا الانسحاب أو إعادة النظر فى أمر مستقر إلا إذا توافق ذلك مع مصلحتها من ناحية، أو كان هذا الشىء قد أصبح عبئًا عليها لا يوازيه وجودها. بعبارة

أخرى فإن الثمن الذى تدفعه إسرائيل نتيجة وجودها فى هذه الأرض اللبنانية المحتلة، أكبر بكثير مما يمكن أن تحصل عليه من جراء وجودها. فضلاً عن ذلك فإن هناك إصراراً كبيراً ومتواصلاً من جانب الطرف اللبنانى فى مقاومة هذا الوجود، الذى لم تعد تفلح معها أى اعتداءات عسكرية على المدنيين لإجهاض قدرتهم على المقاومة، أو على العسكريين وحزب الله ومناطق عسكرية لإضعافهم وشل قدرتهم على المقاومة أيضًا. وقد قاد ذلك العقل الاستراتيجى الإسرائيلى إلى مراجعة الأمر بسرعة تجنبًا لمزيد من الخسائر والاستنزاف المادى والمعنوى، وكان الانسحاب ترجمة لهذه المراجعة بلا تردد.

وعلى الجانب الآخر، وبعيداً عن توجهات المقاومة اللبنانية، فإن هذا الانتصار الساحق الذى يشبه زلزال أكتوبر ١٩٧٣م، قد أفصح عن أن إرادة الأمة العربية ما زالت حية وقلبها ينبض. وأن كل المحاولات المستميتة من جانب دعاة «ثقافة السلام»، والتى لا تخرج عن كونها دعوة لتكريس «ثقافة الاستسلام»، قد أخفقت عن النيل من إرادة هذا الشعب الأبى الذى يحمل فى أحشائه قدرة على الصمود ومخزونًا نضاليًا كبيراً يستمد قوته واستمراريته من معين التاريخ وفلسفته، وجغرافية الموقع وعبقريته.

فإسرائيل لا تحترم إلا منطق القوة، وترى هذا المنطق هو أساس وجودها، وإذا جردت من قوتها فقدت شرعيتها وفلسفة نشوئها. كما أن الذين يتعاملون معها لا تعيرهم اهتماماً يذكر، أو تأخذهم فى الحسبان إلا إذا هددوا باستخدام القوة، أو لوحوا بذلك صراحة أو إشارة أو ضمنًا. وهى تثبت من واقع تصرفاتها سلامة مصطلح «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة». فالمحتل الغاصب كالسارق، يسعى للاستمتاع بما استطاع أن يستولى عليه، ولا يمكن التنازل عن شىء مما اغتصبه إلا إذا تمت مقاومته بالقوة.

وإسرائيل هى ذات النموذج، لم تدخل خندق المفاوضات مع الفلسطينيين إلا تحت ضغوط أطفال الحجارة وانتفاضتهم الشهيرة. ولم تدخل فى مفاوضات السلام مضطرة مع مصر إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، ولم ترحل من الجنوب اللبنانى أخيراً إلا تحت ضغط واستمرارية المقاومة اللبنانية. وهذا هو الدرس الذى يجب أن نتفهمه فى التعامل مع إسرائيل. فالحصول على أقصى المكاسب من المفاوضات مع إسرائيل، لا يمكن أن يتحقق إلا من التلويح بالقوة والعنف وإشعار إسرائيل بالقدرة على تنفيذ ذلك. وحتى

يمكن لإسرائيل أن تعيش فى هذه المرحلة من «صراع السلام» فى المنطقة، فإن عليها أن تتجنب الدخول فى دوامة العنف التى لا يعرف أحد مداها عندما تشتعل.

فالتفكير المستمر فى محاولات إجهاض إرادة الأمة العربية، ومحاولات ترويض الأمة على أن يتجرع أبناؤها «ثقافة الاستسلام» المسماة بـ«ثقافة السلام»، ومحاولات تطويع مستقبل الأمة لسلام غير آمن وغير عادل وغير شامل، مآله الأخفاق. فالمخزون الاستراتيجى من ثقافة المقاومة لدى شعوب هذه الأمة كبير ولا ينضب، حتى لو تصور البعض من أصحاب القلوب المريضة أن إرادة الأمة قد انتهت، وعلينا أن نترحم عليها ونذهب بها إلى المقابر!! إن ثقافة المقاومة هى البديل الموازى لثقافة الخنوع والاستسلام ولا تعنى ثقافة المقاومة إعلان الحرب على إسرائيل أو غيرها. ولكنها تعنى قدرة على الصمود والمواجهة واليقظة أمام العدو الذى لا يغفل أبدًا. إنها قدرة على أن تظل إرادة الأمة حية ومستقلة وحرة أبية.

لقد استطاع «لبنان» - البلد العربى الصغير - أن يجسد فكر المقاومة بإرغام إسرائيل على هذا الانسحاب المخزى الذى لن ينساه التاريخ. وأضاف لبنان وأبطال المقاومة تجربة جديدة وحية تعين الأمة على الصمود ومواجهة التحديات فى ظل عالم لا يرحم الضعفاء ويساعد الأقوياء وينحنى مجبراً أمام المقاومة. وأخيراً تحية لك أيها المقاتل العربى الذى قدّم حياته فداءً للوطن.

***

المبحث الثانى

حصاد العرب فى « قانا » وكسر الاستسلام(*)

الوضع قد ازداد مأساوية فى عالمنا العربى - إن شئنا أن نسميه هكذا - لأننا نحب أن نسميه بعالم عربى، ولكن بكل أسف فالواقع يشهد بأنه لا يوجد فعلاً ما يعكس هذا الوجود لهذا «العالم العربى». وبرغم أن الجغرافيا تعكس تقارب المساحات والشعوب الناطقة باللغة العربية، فإن الواقع يشهد تناحراً فى المصالح، ومن ثم فإن التاريخ الذى يعكس مرآة الزمن بأطواره المختلفة هو الذى نعيش فى هيامه أننا أمة واحدة وشعب واحد وتاريخ واحد!!

وهذا لا بأس به فالوجدان لا بد وأن يمتلئ بمجموعة من الاقتناعات حتى إن ظهر الفعل فى أرض الواقع «يصبح» له تجسيداً حيّا وقبولاً جماهيريّا. ودون الدخول فى متاهات قد لا يرضى بها القارئ أولا تشبع زاده، فقد يشعر بالمأساة كل من تابع المجزرة الإسرائيلية التى استمرت لمدة (١٦) يومًا متواصلة على قرى لبنان وبخاصة قرية «قانا». وفى الوقت الذى تم تدمير منازل المدنيين وسكانها من أطفال وشيوخ ونساء وشباب، فقد تم تدمير مركز الأمم المتحدة عن آخره. وفى آخر تقارير الأمم المتحدة المنشورة فى واشنطن أن أحد العاملين فى مركز قيادة قوات الأمم المتحدة فى لبنان قد أبلغ الإسرائيليين قبل الهجوم بأن قرية «قانا» بها مدنيون وحذرهم من الهجوم عليها تحت أى مبرر. وبالتالى فإن هجوم الإسرائيليين على المدنيين كان متعمداً، وبالمناسبة فإن تصريح الأمم المتحدة هذا قد أغضب الإسرائيليين وأغضب الأمريكيين وسبب نقد الأمين العام للأمم المتحدة واتهامه بالتحيز للعرب واللبنانيين بل والمسيحيين، وارتفعت أصوات لاستبداله فى المرة القادمة!!

وقد راح ضحية هذا الهجوم الاستفزازى الإسرائيلى على لبنان على مدار (١٦)

(*) لم تنشر، وتمت كتابتها فى ٨ مايو ١٩٩٦م.

يومًا، ما يقرب من (١٠٠) قتيل، وأكثر من (٥٠٠) جريح وتدمير آلاف المنازل، ولم تقدر الخسائر الاقتصادية والنفسية والاجتماعية بعد. والسؤال هنا الذى نبحث عنه فى هذا المقال هو: هل أصبحت الأرض العربية مستباحة فى أى لحظة يفكر فيها العدو الإسرائيلى؟ ثم ما عقاب جريمة هذا الاعتداء الإسرائيلى الغاشم، وجزاء قائد إسرائيل الملقب بصانع السلام وهو الآن صانع المجزرة؟ هل يمكن أن يفلت بجريمته دون محاكمة؟ هل يتذكر أحد إحدى الفدائيات وهى تُحاكم الآن فى ألمانيا بتهمة خطف طائرة ألمانية فى السبعينيات إلى الصومال رغم محاكمتها فى الصومال وسجنت لمدة عامين ثم أفرج عنها وانتهى الموضوع، وهى فدائية فلسطينية؟ ومن يجرؤ إذن على المطالبة بمحاكمة بيريز الذى تسانده أمريكا بكل ثقلها فى هذه الفترة بحجة أنه من أنصار السلام، ودون أى توجيه نقد له أثناء هجومه على لبنان؟! كذلك، ما حجم الحصاد العربى فى هذه العملية الموجهة لجسدنا والطاعنة له بخنجر مسموم دون أن نشعر على ما يبدو بآلام؟!

* والحقيقة المرة التى أصبحت واضحة أمام الجميع، أن إمكانات الآخرين للعمل على مسرح الأرض العربية أكبر وأن فعل الآخرين أكبر وأن مساحة حرية حركتهم أكبر، وأنه لا تقارن بأى حال بإمكانات حركتنا أو فعلنا فرادى أو حتى فى حالة التنسيق - عندما يحدث فى حالة الضرورة. كما أن رد فعلنا بطيء، ولا يحدث إلا بعد وقوع الكارثة، وهذا الاستخلاص نابع من الدروس والعظات التى نجمت عن أزمات كثيرة، هاج فيها العقل العربى وبعض صانعى القرار من باب الحياء، واجتمع البعض، وقد ينفض الاجتماع قبل عقده عندما تجيء رسالة من العم سام تطيب خاطرهم - إن لم تكن بقصد الضحك عليهم أساسًا - فهل يتذكر أحد، هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل، وماذا تم فيها؟! الآن وصل تعداد إسرائيل الرسمى فى ١٩٩٦م إلى ما يقرب من (٦) ملايين ولم يكن عددها فى عام ١٩٩٠م يتعدى ٢,٥ مليون!!

وهؤلاء يفرضون عليك واقعًا!! هل يتذكر أحد مذبحة الحرم الإبراهيمى بالقدس وماذا تم فيها؟! حيث يتباكى الإسرائيليون على عدد منهم فى انفجار أتوبيس ويدمرون إزاءه مدنًا كاملة!! وهل تتذكرون تهويد القدس وشراء الأراضى من الفلسطينيين لصالح اليهود ونزع الملكيات الفلسطينية وثار العرب ودعوا لاجتماع قمة محدود ثم ألغى لمجرد رسالة أتت من العم سام وقرار إسرائيل بإيقاف «مؤقت» - لاحظوا مؤقت -

للموضوع . على الرغم من استمرارية إسرائيل فى تحدى الرأى العام والعرب والعالم الإسلامى بأن القدس هى عاصمة إسرائيل وستظل موحدة وخاضعة لها، ولذلك فهى تسير فى قراراتها بهدوء!! ثم نجد الأردنيين ينطلقون بسرعة الصاروخ فى التطبيع وكأنهم وحدهم فى الساحة دون إدراك أن القرار الأردنى جزء من القرار العربى. كذلك نجد قطر تستقبل بيريز وقبلها سلطنة عمان وتونس والمغرب. . أى أن عدداً من العواصم العربية، وبغض النظر عن أى ضغوط خارجية للإجبار فى التعامل مع إسرائيل فإنه فى اللحظة نفسها التى كانت إسرائيل تضرب لبنان، فإن أراضى عربية كانت تستقبله، إلى حد أن ياسر عرفات كان يجتمع للنظر فى تعديل ميثاق المنظمة!! فكيف ننظر إلى الصورة العربية؟ أليست بحق صورة مأساوية؟! كما نجد أن الرئيس ياسر عرفات يرى أن دخوله البيت الأبيض هو مكسب كبير نتاجًا للنظر فى تعديل ميثاق المنظمة، فى اللحظة نفسها التى صرح فيها كلينتون بأن أمريكا لا توافق على قيام دولة فلسطينية مستقلة!!

فى هذه الصورة «الميلودرامية» ألا يحق لإسرائيل أن تعتبر أرض العرب فى أى لحظة لها أرضًا مستباحة تدخلها وقتما تشاء، وتضربها وقتما تشاء وستظل دائمًا خسائرها محدودة؟! بالطبع نعم. إن بيريز فكر فى ذلك - أى فى ضرب لبنان لتحقيق عدة أهداف، منها إشعار العرب جميعًا بعجزهم وأن إسرائيل هى الأقوى فى المنطقة، وثانيًا تخويف سوريا من خلال إحراجها مع لبنان، وورقة حزب الله وقد لا يكون موفقًا فى هذا إلى حد بعيد قد تحدث فتنة فيما بعد، فضلاً عن إحراج مصر باستثمار مؤتمر «شرم الشيخ» بإعطائه الضوء الأخضر - أى لإسرائيل - فى ضرب الإرهاب ومن نماذجه حزب الله كما جاء على لسان بيريز فى حديثه لشبكة «CNN» خلال غارات إسرائيل على لبنان، حيث إن مصر أعلنت أن المؤتمر هو قمة صانعى السلام وليس للإرهاب!!. وأخيرًا فقد أراد فى المعنى الأخير أن يحل مشكلاته الداخلية فى الانتخابات لترجيح كفته على الليكود على حساب العرب بضرب أضعف الحلقات فى لبنان!!

والسؤال ماذا كان رد الفعل العربى؟! لا يستطيع أحد أن يزعم أن هناك فعلاً عربيًا استطاع أن يجعل أحدًا يتحرك فى العالم. إن النقد اللاذع نتيجة ضرب إسرائيل للمدنيين من الرأى العام الدولى كان أسبق من الموقف العربى فى الضغط على أمريكا التى أجبرت على تغيير موقفها من مساندة علنية لإسرائيل إلى مطالبة إسرائيل بوقف

الغارات وإرسال كلينتون لوزير خارجيته إلى المنطقة وسيطًا للوصول إلى اتفاق بشأن ذلك، وهو ما تم فعلاً بعد مجازر ١٦ يومًا، كما أن هناك وسيطًا فرنسيًا وجهودًا مشتركة؛ وهذا دور طبيعى لفرنسا فى الشام عمومًا ولبنان خاصة، ولكن هناك اهتمامًا فرنسيًا فى عهد شيراك بالوطن العربى ظهر فى هذه الأزمة، وتحركت فرنسا باهتمام بحكم مصالحها فى المنطقة. لكن «وزراء الخارجية» العرب اجتمعوا فى الجامعة العربية وتعاركوا بالكلام ولم يصلوا إلى شيء، والحال بكل أسف يندى له الجبين والشعوب فى ضيق وضجر مما يحدث!! ففى واشنطن دعت الجاليات العربية إلى مظاهرة للاحتجاج لدى البيت الأبيض على ما يحدث من إسرائيل، وبمجمع نحو ألفين من العرب فقط!!، وبالمناسبة فإن عدد العرب ـ حسبما سمعت هنا فى واشنطن ـ قد يصل إلى ما بين (٣ ـ ٥) ملايين ولكن الوزن النسبى والسياسى لهم لا يذكر، وهو ترجمة لوزنهم فى المنطقة العربية بكل أسف!!

* فالحصاد العربى إذن مرير، والأرض العربية مستباحة أمام الإسرائيليين فى أى لحظة سواء عقدت معاهدات سلام أم لا.. فهى أمور ورقية لكن القوة هى القوة فى النهاية!! والفعل العربى غير موجود وغير مؤثر بالتالى، والمواقف الرسمية مخزية وليست لها أى تبريرات وغير مقبولة، والأمر يحتاج إلى فك هذا الحصار لأن المنطقة لا يمكن لها أن تظل هكذا فى وضع السجين مدى الحياة، ولذلك فإن الأمل يحدونا دائمًا أن ينتصر العقل وخياراته فى ترجيح الخطوات التالية:

* وقف خطوات التطبيع مع إسرائيل من أى دولة عربية بخاصة دول الخليج والأردن، إلى حين الانتهاء من الانسحاب من سوريا ولبنان التزاما بقرارات جامعة الدول العربية والشرعية العربية.

* عدم تمكين ما يسمى الشرعية الدولية من الشرعية العربية ممثلة فى الدول الثلاث (ليبيا والعراق والسودان) حتى لا يزداد الحصار الدولى الغربى للمنطقة العربية ويزداد إذلالها تاريخيًا أكثر من ذلك؛ لأن هذا يضر بالأمن القومى العربى ويرجح من كفة إسرائيل. مع ممارسة الضغط عربيًا على هذه الأنظمة الثلاثة، لعدم الوقوع ثانية فى ذلك الشرك الدولى.

* الإفصاح عن موقف عربى موحد إزاء ما يسمى بالشرعية الدولية الازدواجية التى

تسمح بتجريم العرب دون تجريم الإسرائيليين، كما حدث أخيراً فى لبنان حيث لم يصدر قرار إدانة لإسرائيل، بينما الإدانات المتتالية للعرب فى مواقف عديدة ضد ليبيا، وضد جماعة حماس، والعراق والسودان . . إلخ، ومحاولة فك حصار عربى محدود على ليبيا والعراق بخاصة على المستوى العربى للضغط على النظام الدولى. فهل يمكن السماح من جانب أمريكا للإسرائيليين بأن يمتلكوا السلاح النووى والكيمياوى، ويرفضوا الكيمياوى لليبيا ويهددوا بضربها بافتراض صحة المعلومات!! هل هذا عدل؟!

* تعميق العلاقات مع أوروبا لإحداث التوازن فى العلاقات الدولية بما يسمى بالبديل الأوروبى أو الخيار الفرنسى (شيراك) أو الخيار الألمانى (كول)، وهما يسعيان لإثبات وجودهما فى المنطقة. وقد أثبتت فرنسا أن لها رغبة فى ممارسة ذلك خلال أزمة قانا الأخيرة. وكذلك تعميق العلاقات مع الصين تلك القوة والقطب القادم كبديل جديد.

* أن اليوم، قبل الغد، يستدعى اللحاق بالأحداث وتجاوزها وضرورة أن نتعلم الدرس ولا نتغافله. فالمنطقة العربية معرضة لحصار أبدى، فإن لم ندركه ونحاول فك قيوده بسرعة والإفلات منه وتنمية منطقتنا، فإننى مع كثيرين أخشى ما أخشاه أن تخرج الأمة العربية ـ صانعة الحضارة. من التاريخ، لفترة طويلة يعلم الله مداها.

* * *

المبحث الثالث

التصعيد الإسرائيلى واستمرارية المقاومة (*)

المتتبع للأمور والأوضاع فى المنطقة العربية ولمسيرة السلام العربى الإسرائيلى فى هذه الآونة، يلحظ انكسارة شديدة فى الموقف العربى لم نعش لحظات مماثلة لها من قبل. فقد ارتفعت حدة التوترات بين إسرائيل وسوريا، وإسرائيل ولبنان، وإسرائيل وفلسطين.

كما أنه لوحظ خطابات التهديد من جانب إسرائيل تجاه مصر، مما يبعث على القلق فى هذه الظروف على وجه التحديد. وبلغت هذه التوترات ذروتها من خلال القصف المتزايد والمكثف للطيران الإسرائيلى ضد لبنان بصورة غير مسبوقة نتج عنه المزيد من الدمار للبنية التحتية وبخاصة الكهرباء والمياه والمبانى السكنية، وراح ضحية ذلك عشرات من المدنيين اللبنانيين بين جرحى وقتلى. ولم يوجد من بين أهل «العروبة» الأفاضل من يهب للدفاع عن لبنان حتى «بالحناجر لا بالسيوف»، وهذه هى المأساة التى تبعث على السخرية، وتثير فى النفس هواجس تتعلق بمستقبل هذه الأمة المنكوبة والمغلوبة على أمرها كما يخططون لها، فيما بعد «التسوية العرجاء» بين إسرائيل وجيرانها.

فواحسرتاه على هذا الزمن الردىء.. الذى تقوم فيه إسرائيل بالعدوان المستمر على لبنان دون رادع، ودون وجود من يرد، وكأن إرادة الأمة العربية قد أممت، إن لم يكن قد انتزع عنها سيف الرجولة والشهامة!!

وها هو ذا السيد باراك الذى يظهر دائمًا مبتسمًا ابتسامة الأطفال يتحدى ويعلن أنه سيستمر فى ضرب لبنان حتى تخضع إرادتها ويجلس السوريون إلى مائدة المفاوضات مطأطئ الرءوس!! وها هى الولايات المتحدة راعية السلام فى المنطقة، تقوم بمساندة

(*) نشرت فى جريدة «الأهرام»، فى ١٥ فبراير ٢٠٠٠م.

إسرائيل وتأييدها فى عدوانها على لبنان بحجة أنها تدافع عن نفسها فى مواجهة حزب الله الذى يعد العقبة الأخيرة أمام عملية السلام!! نعم، إنهم يطالبون بوأد آخر صفحة فى كتاب «إرادة الأمة المنكوبة»، أى يطالبون بالقضاء التام على «حزب الله» فى لبنان. وبرغم اختلاف التوجهات مع هذا الحزب، فإن المحلل السياسى سيقف أمام هذا الحزب وقدرته على الصمود فى وجه إسرائيل، والتصدى لكل الهجمات العدوانية التى تقوم بها إسرائيل وتمارس من خلالها السياسات العدوانية ضد المنطقة العربية، وتؤكد بالتالى أن السلام المنشود هو السلام الإسرائيلى الذى تنحنى أمامه الأطراف العربية دون إرادة. لا شك فى أن مشاهدة هذا الحدث العدوانى الضخم لإسرائيل والذى بات مشهداً مستمراً دون رداع، يؤكد بلا أدنى شك أن عملية السلام مهما شهدت من تطورات فإنها فارغة بلا مضمون حقيقى، ولا تشير إلى وجود نوايا طيبة لدى إسرائيل تجاه المنطقة العربية.

وإذا حاولنا تحليل هذا المشهد العدوانى المتكرر والذى يستهدف إخضاع إرادة الأمة، يمكن القول بالآتى:

* إن التصعيد الإسرائيلى ضد لبنان هو تصرف متعمد من جانبها، تريد من خلاله إرسال رسالة إلى كلّ من سوريا ولبنان للجلوس معًا وبسرعة إلى مائدة المفاوضات.

* إن الصراع السورى الإسرائيلى يجرى على أرض الجنوب اللبنانى بحجة وجود قوة معوقة لعملية السلام تتمثل فى حزب الله. وبالتالى فإن مشهد استعراض القوة وخلل موازينها أصبح واضحًا فى ظل معادلات مضطربة، ومعطيات متعارضة.

* إنه بالقدر الذى تمارس فيه سوريا قدراً أكبر من المناورة، وكسب الوقت واستعراض ورقة ضاغطة تجاه إسرائيل هى حزب الله وقدرته على الحركة داخل الحدود الإسرائيلية وإثارة الفزع بين سكانها فى الشمال، بالقدر الذى تبادر إسرائيل بالرد على هذا التوظيف السورى لحزب الله، بالرد العدوانى واسع النطاق لإضعاف هذه الورقة فى يد سوريا وإظهارها غير قادرة على الرد المباشر على إسرائيل.

* يسعى كل طرف (سوريا وإسرائيل)، على تعظيم أوراق الضغط التى يمتلكها، وتقوية موقف كلّ منهما التفاوضى للحصول على أقصى المكاسب، بخاصة منذ توقف

المرحلة الثانية من المفاوضات فى العاشر من يناير الماضى، ولبنان تبدو وهى الوسيلة والهدف لتحقيق ذلك.

* يأتى هذا التصعيد فى ظل فشل «دينيس روس» منسق عملية السلام من جانب الولايات المتحدة، فى الوساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل، فى الوقت الذى ساندت فيه الولايات المتحدة إسرائيل فى عدوانها بحجة ضرورة كسر شوكة آخر عقبة فى طريق السلام فى «الشرق الأوسط».

* وهذا يثير بدوره علامة استفهام كبرى حول «السقف النهائى» لهذه التصرفات العدوانية من جانب إسرائيل، فهل وصلت إلى نهايتها أم هى قابلة للتكرار لحين تحقيق أهداف إسرائيل فى فرض سلامها، وتمكين هيمنتها؟ أعتقد أن مسألة التكرار واردة، وأن الدعوة الأمريكية على لسان كلينتون ووزيرة خارجيته (أولبرايت)، بضرورة عودة سوريا وإسرائيل إلى مائدة المفاوضات بسرعة، هى الرسالة الواضحة بأن هذا هو الهدف من العدوان الإسرائيلى، وأيضًا الهدف من التوظيف السورى لحزب الله فى مواجهة إسرائيل. ولا ننسى استطاعة حزب الله اغتيال «هاشم عقل» الرجل الثانى بعد «أنطوان لحد» قائد الجيش اللبنانى العميل لإسرائيل على الشريط الحدودى فى الجنوب اللبنانى. ومع اشتداد العدوان الإسرائيلى تشتد المقاومة اللبنانية وتلحق خسائر لدى إسرائيل وقواتها، إلا أنها كالغريق فى وسط البحر يحاول الحركة ولكن سيظل بعيداً عن الشاطئ!!

* كما يشار إلى أن آفاق هذا السلوك العدوانى تظل مرتبطة بدور مصر الفعال وظهيره العربى. فالدور المحورى لمصر فى عملية السلام وترتيب المنطقة فى المستقبل هو دور ما زال منتظرا أو يتسم بالحيوية فى حالة تمكن الديبلوماسية المصرية من تحريك الموقف العربى وحشده تجاه قمة عربية طارئة للنظر فى التردى والإنقاذ ووقف التدهور فى الموقف العربى ودعم المفاوض العربى السورى والفلسطينى وبرغم كل المآسى، وما نواجهه فى لبنان التى تتحمل أعباء كبرى من جراء الصراع العربى الإسرائيلى، فإن الأمل فى غد أفضل ما زال قائمًا برغم القتامة التى تظهر حاليًا. إن التهديد بالشجب والإدانة والاستنكار، ليس مجديًا لوقف التداعيات السلبية لمثل هذه التصرفات العدوانية من جانب إسرائيل تجاه لبنان والفلسطينيين معًا. فهل من تحرك عربى جاد وسريع هذه المرة.. نأمل يارب!!

المبحث الرابع

آفاق عملية السلام بعد رحيل «حافظ الأسد»

من أبرز القضايا التى ستحدث جدلاً صاخبًا ومستمرًا طيلة الأشهر القادمة بعد رحيل الأسد، قضية السلام على الجبهة السورية واللبنانية فى مواجهة إسرائيل. فتغيير القيادة فى الدولة أحد الأسباب الرئيسية الدافعة لإحداث هذا الجدل وما يستتبعه من قلق حقيقى، بغض النظر عن القيادة الجديدة وتوجهاتها.

فالثابت فى أدب التحليل السياسى أن القيادة الجديدة لا تستطيع التحرك بإيجابية كبيرة فى النطاق الخارجى، إلا بعد استقرار الأوضاع الداخلية واستيعاب المتغيرات الدولية والإقليمية. وينطبق ذلك على النظم الديمقراطية المستقرة، والنظم التحولية أو غير الديمقراطية. إلا أن الأمر قد يختلف بعض الشىء فى النظم غير الديمقراطية، بحسبان أن وصول قيادة جديدة للحكم يستلزم معه خلق حالة من الاستقرار الداخلى يتم بموجبه السيطرة على حالة «التوثب» الكامنة لدى البعض لاقتناص السلطة. فالسيطرة على الأوضاع الداخلية تعطى قوة دافعة للتحرك الإيجابى فى المجال الخارجى.

لذلك فإنه من الثابت أيضًا فى التحليل السياسى، أن بعض القيادات الجديدة تلجأ للتفاعل الإيجابى والسريع مع الأوضاع الخارجية لخلق تعبئة داخلية حول القرارات فى المجال الخارجى يتبعها حالة من حالات التوحد خاصة إذا ما كانت هناك قضية وطنية قد تتمثل فى تحرير الأرض من محتل أو غاصب. وفى الأغلب الأعم فإن هذا الخيار أو ذاك يتوقف على الظروف والملابسات التى يتولى فيها القائد الجديد وقدراته الشخصية ومحددات حركته فى الداخل والخارج. فهل ينتظر القائد الجديد حتى يسيطر على مقاليد الأمور فى الداخل لكى يتجه إلى نشاط فعال فى الخارج، أم ينطلق لسياسة خارجية نشيطة يتحقق من خلالها توحد داخلى للجسد السياسى؟

هذا هو السؤال الذى يحدد آفاق عملية السلام بعد رحيل الرئيس حافظ الأسد وتولى بشار الأسد قيادة الدولة السورية .

فالأوضاع الداخلية فى سوريا تشير إلى احتمال كبير بعدم الاستقرار السريع فى ضوء تولى بشار الأسد فى وقت لم يكن فى الحسبان أن يتم على هذا النحو السريع . ومن ثم فإن على «بشار» أن يبذل بهذا ويعطى أولوية كبيرة للسيطرة على مقاليد السلطة فى سوريا ، وأن يحدث حالة من الانسجام والتناسق بين التيارات المختلفة حتى يستوعب هؤلاء وجوده على قمة الدولة دون مزاحمة أو تحد له . ولا شك فى أن هذا الوضع قد يأخذ أولوية كبيرة منه وقتًا وجهدًا قد لا يتناسب معهما أن يعطى أولوية للخارج وبخاصة إزاء عملية السلام مع إسرائيل . بل إن عطاءه الإيجابى والنشيط فى الخارج وفى مقدمة ذلك عملية السلام يتوقف على درجة سيطرته على الأمور . فبالقدر الذى يسيطر على الداخل ، بالقدر الذى ستكون له فعالية فى إدارته لعملية السياسة الخارجية السورية ، وهنا فإن كيسنجر يعلق على رحيل الأسد بالقول بأن الرئيس القادم لسوريا بعد حافظ الأسد يستطيع أن يوقع اتفاقية السلام فى ضوء سيطرته على الوضع الداخلى بسرعة .

ويكشف ذلك على أن هناك أولوية مطلقة للرئيس الجديد بشار الأسد ، للأوضاع الداخلية قبل أن ينطلق إلى «قطار» عملية السلام .

وعلى الجانب الآخر ، فإن قرب انتهاء مدة الرئيس الأمريكى كلينتون قبل نهاية هذا العام (٢٠٠٠م) ، ورغبته الجارفة فى إنجاز اتفاق ملموس خلال الفترة المتبقية لرئاسته للولايات المتحدة ، قد تكون دافعًا له لمساندة الرئيس الجديد وتثبيت أقدامه حتى يساعد ذلك فى دفعه وتشجيعه على الدخول فى مفاوضات وتوقيع اتفاقية مع إسرائيل ينتهى بموجبها حسب التقدير الأمريكى أكبر عقبة فى خلق حالة مستقرة فى منطقة «الشرق الأوسط» .

كذلك فإنه من ناحية ثالثة ، يلاحظ أن الخروج الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى دون قيد أو شرط أو حتى اتفاق ، تحت ضغوط المقاومة اللبنانية ، يعطى لسوريا الجديدة فرصة لتقوية موقفها التفاوضى مع إسرائيل ، ويساعد على «تسهيل» التشدد الإسرائيلى للوصول إلى «المنطقة الوسط» فى التفاوض ، بحيث يتم الانسحاب الإسرائيلى الكامل

من الجولان فى ضوء ترتيبات أمنية تضمن أمن إسرائيل وسلامة الأراضى السورية واستقلالها تمهيداً لإقامة علاقات طبيعية بعد ذلك بين الطرفين السورى واللبنانى من جانب، وإسرائيل من جانب آخر. وهنا يجب الإشارة إلى أن السمة الجوهرية التى تركها نظام حافظ الأسد هى قبول منطق التفاوض مع إسرائيل والاقتناع بأهمية وجدوى عملية السلام العربى الإسرائيلى بدلاً من «الصراع» العسكرى.

* وفى المعنى الأخير: فإن هناك كثيراً من المعطيات الإقليمية والدولية التى تشجع على استمرار عملية السلام على الجبهة السورية واللبنانية فى ظل القيادة الجديدة لسوريا، والأمر يتوقف على قدرة الرئيس الجديد بشار الأسد على بسط نفوذه وإحكام الهيمنة على تقاليد الحكم فى البلاد ـ بسرعة. وكلما أسرع فى تحقيق ذلك، فإن الأولوية التالية هى الدخول فى عملية السلام خلال الأشهر القادمة وقبل انتهاء فترة كلينتون. فضلاً عن ذلك، فإنه بالقدر الذى يهيمن الرئيس «الأسد الثانى» على الأوضاع الداخلية وبسرعة، بالقدر الذى يمكن دخوله لعملية السلام وإنهاء المفاوضات المعلقة والوصول إلى اتفاقية عادلة دون تنازلات على الإطلاق. أما إذا لم يستطع الرئيس بشار إنجاز السيطرة الداخلية خلال الأشهر الثلاثة القادمة فإن هناك شكوكًا كبرى حول إمكانية دخول سوريا لمفاوضات مع إسرائيل والسير فى طريق الراحل حافظ الأسد قبل عام على الأقل بعد أن تتم الانتخابات الأمريكية فى نوفمبر القادم (٢٠٠٠م)، وتولى الرئيس الجديد فى نهاية يناير ٢٠٠١م، وفترة انتقالية يتم فيها استيعاب الرئيس الأمريكى القادم للملفات!! والاحتمالات كلها مفتوحة أمام الرئيس بشار الأسد وكلها محكومة بالزمن والإرادة والمتغيرات المحيطة.

* * *

الفصل الرابع

إدارة مرحلة السلام
فى الصراع العربى الصهيونى

المبحث الأول

أبعاد وحدود القدرة التفاوضية العربية (*)

تتداعى الأحداث بعد انتهاء الحرب فى الخليج (١٩٩١م)، بما لا يدع مجالاً للشك، بأن أزمة الخليج بوجهيها الدبلوماسى والعسكرى ستظل متغيراً رئيسيًا لا يمكن تجاهله فى فهم وتحليل هذه التداعيات خلال حقبة التسعينيات على الأقل.

ومن أهم الإفرازات لأزمة الخليج: تلك الآلية الجديدة فى التعامل مع مفهوم «الشرعية الدولية» بما خلفته من وسائل شاملة فى مواجهة إحدى القوى الإقليمية الصاعدة من العالم الثالث، والتى تحدت النظام العالمى، وهى القوة العراقية. فقضايا المنطقة العربية كثيرة ومتشابكة، ويلزم عند حسمها توافر منطق واحد. والذى حدث عند التعامل مع أزمة الخليج، أن تحدد هدف الشرعية الدولية الظاهرى فى «تحرير الكويت» تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة. وهذا يقود إلى ضرورة تنفيذ ذلك - بالمثل - على القضية الفلسطينية بحسبانها جوهر القضايا فى المنطقة العربية والشرق الأوسط بأسره، حيث صدر بشأنها قرارات كثيرة من الأمم المتحدة واجبة التنفيذ. والسؤال هنا: هل هذا ممكن؟ وكيف؟

وقد لاحظنا أن هناك بعضًا من أصحاب النوايا الحسنة ممن يطالب الولايات المتحدة بالمعاملة بالمثل مع القضية الفلسطينية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة تجاه إسرائيل مثلما تم التعامل مع العراق، وما زالت الأمور تتتابع معه. ولكن يغيب عن هؤلاء عدة حقائق أساسية هى:

أ - أنهم يناشدون القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، ويحاولون أن يستدروا عطفهم بضرورة المساعدة لحل القضية، وهم بذلك يقدمون العوامل الخارجية فى إدارة أزمتهم عن إرادتهم الذاتية، وهى الأساس فى هذا الأمر.

(*) نشرت بجريدة الوفد، يومى ٩، ١٠ / ٨ / ١٩٩١م.

ب ـ أن هناك موازين للقوة فى أى صراع تقود إلى كيفية التعامل مع القضية المستهدفة، وأن المطالبة بالمعاملة بالمثل تفجر قضية توازن القوى فى المنطقة العربية، وما إذا كان تسمح بذلك أم لا؟

جـ ـ الأهمية النسبية ـ بل والمطلقة ـ لإسرائيل لدى الغرب تختلف عن أهمية العراق؛ لأن إسرائيل محور للوجود الغربى فى المنطقة العربية، بل هى امتداد للغرب، وأكثر من ذلك، هناك تطابق كامل بين المصلحة الغربية والوجود الإسرائيلى.

فهل من المنطق إذن أن يتعامل الغرب مع إسرائيل مثلما تعامل مع العراق فى أزمة الخليج؟ وهل من المتصور ـ مجرد تصور ـ أن يستخدم الغرب القوة العسكرية فى حالة استمرارية رفض إسرائيل للشرعية الدولية متمثلة فى قرارات الأمم المتحدة؟

ويقود هذا التوضيح إلى فهم خلاصة التحرك الأمريكى المكوكى متمثلاً فى الجولات الكثيرة التى يقوم بها چيمس بيكر ـ وزير الخارجية الأمريكى آنذاك. . وفى تقديرنا أن هذا التحرك يستهدف ما يلى:

أ ـ تنفيذ الوعد الأمريكى للعرب المتحالفين مع الولايات المتحدة بالسعى نحو حل القضية الفلسطينية، وذلك فى أعقاب انتهاء أزمة الخليج، وهذا ما ظهر فى خطاب بوش «الأب» عقب الأزمة فى هذا الصدد.

ب ـ المحافظة على جبهة التحالف العربية المؤيدة للولايات المتحدة؛ حتى لا تعطى الأخيرة الذريعة للعراق بأن يثبت صدق تصوره فى الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية.

جـ ـ محاولة إثبات أن الفاعل الدولى الرئيسى ـ إن لم يكن الوحيد ـ فى حل الصراع العربى الإسرائيلى، هو الولايات المتحدة، وأن التنسيق مع الاتحاد السوڤييتى وأوروبا الغربية يأتى فى إطار الهيمنة الأمريكية ومبادرتها، تأكيداً لأنها مركز القوة الجديد فى العالم.

د ـ القدرة على التحكم فى إدارة الأزمة العربية الإسرائيلية فى إطار المصلحة القومية الغربية، والتى تنحاز أساساً بالتقارب أو التطابق مع مصلحة إسرائيل.

وخلاصة هذا التحرك الأمريكى حتى الآن: لا شىء. فإسرائيل ترفض كل شىء، وإن قبل طرف عربى مجرد شىء طرحته إسرائيل أو حتى الولايات المتحدة، تبادر وتسرع إسرائيل برفضه، بل إن إسرائيل تتراجع عن أفكار عُدَّت فى فترة سابقة خطوة إلى الأمام وهى ما سميت آنذاك بمبادرة شامير لإجراء الانتخابات فى الضفة والقطاع. وتبدو الولايات المتحدة كما لو أنها لا تملك شيئًا فى الأمر، فهى تسمع للأطراف، وتشيع الأمل، وتغضب بعض الشىء من إسرائيل المدللة فى نفس الوقت الذى تمنحها الإعانات لتوطين اليهود المهاجرين... إلخ. وهذا يعكس بوضوح أن الطرف الإسرائيلى والطرف الأمريكى يحولان القضية من ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة - وهى تمثل الشرعية الدولية إزاء الصراع العربى الإسرائيلى ومضمونه القضية الفلسطينية - إلى قضية التفاوض بشأن الأمور الشكلية الخالية من كل مضمون يؤكد الالتزام المسبق من جانب إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة. والسؤال: فيمَ إذن التفاوض؟ وهذا يقودنا إلى فهم أساس هذا الموقف الإسرائيلى والأمريكى: فالولايات المتحدة تعلن أنها لن تفرض حلاً على الأطراف، وإسرائيل ترفض كل الأفكار، وتسعى إلى فرض أفكارها التى وصلت إلى حد رفضها للمشاركة الأوروبية فى الحل، والاشتراط على السوفييت بإعادة العلاقات معها حتى توافق على اشتراكهم فى الحل، فما الذى أدى إذن إلى هذا الوضع الذى يجعل من إسرائيل الطرف الذى يفرض فيه الشروط؟

والواقع أن المدخل الصحيح والعلمى لفهم هذا الموقف الإسرائيلى هو محاولة فهم طبيعة القدرة التفاوضية العربية، وهل هى فى وضع يسمح بأن تتعامل بمنطق الند للند أم غير ذلك؟

إن القدرة التفاوضية يجب أن تستند إلى التكافؤ وإلى تعادل ميزان القوى، حرصًا على كسب أكبر قدر من المصالح، وأقل قدر من الخسائر.

وفى حالة اختلال هذا التكافؤ، فإن هناك صعوبة - إن لم تكن استحالة - لتحقيق الأهداف المرجوة من وراء التفاوض. فعلم العلاقات الدولية يؤكد لنا التناسب الطردى بين حجم القوة ودرجة تحقيق الأهداف، ولذلك فإن درجة التكافؤ بين الأطراف المتفاوضة تحول دون فرض شروط طرف على آخر.

ولذلك فإن فهم القدرة التفاوضية العربية فى الوقت الحاضر يقودنا إلى تحليل العناصر التالية:

١ ـ درجة التضامن العربى: حيث تمخض عن أزمة الخليج حالة جديدة من الانقسام العربى، وتراجعت درجة التضامن بين البلدان العربية، كما أن هذه الأزمة كشفت عن هشاشة تجربة التجمعات العربية، ومن شأن الوضع الانقسامى الحالى للعرب إضعاف القدرة العربية فى التفاوض.

٢ ـ درجة التمسك العربى بمنظمة التحرير بوصفها ممثلاً شرعيّا ووحيداً للفلسطينيين، حيث يلاحظ تراجع بعض الدول العربية عن التمسك بالمنظمة. وهناك تشكيك فى شرعية المنظمة فى ضوء موقف قيادتها من أزمة الخليج، كما أن هناك بعض الأنظمة العربية فى خلاف مع قيادات المنظمة انتهزت الفرصة لتعلن عدم صلاحية المنظمة لتمثيل الفلسطينيين.

وهذا الاضطراب فى تأييد المنظمة مستمد من حالة الانقسام العربى، ويؤكد عدم التمسك العربى بالشرعية العربية استناداً إلى أن إقرار شرعية المنظمة مستمد من قرار عربى فى سنة ١٩٧٤م، كما أن هذا الاضطراب أعطى الفرصة لإصرار إسرائيل على استبعاد المنظمة من أى تسوية، وكذلك تنصلت الولايات المتحدة من تعاملها مع المنظمة أيضًا. وكل هذا من شأنه إضعاف وتمزق الموقف العربى إزاء الصراع مع إسرائيل.

٣ ـ طبيعة دور الجامعة العربية؛ فقد أصبحت الجامعة أداة انقسام لا أداة للوحدة، كما أنها تستمد وجودها من الحفاظ على الدور الشكلى لها دون مضمون حقيقى، ومن ثم فإن دور الجامعة أصبح محدوداً ويتسم بالوهن، ويؤكد ذلك أن أغلب التفاعلات العربية تتم خارجها.

٤ ـ طبيعة المساندة الدولية للطرف العربى: يلاحظ بعد تراجع الدور السوڤييتى فى ضوء الظروف والمستجدات فى السنوات الأخيرة، وبعد تراجع تأثير تجمع عدم الانحياز، وبعد زيادة الاختراق الإسرائيلى فى القارة الإفريقية، وبعد تراجع المساندة الأوروبية للعرب باستثناء فرنسا التى أعلنت بوضوح عن التزامها بالمؤتمر الدولى وبالمنظمة بوصفها ممثلاً شرعيّا للفلسطينيين وعن ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية ـ يمكن القول إن المساندة الدولية على جميع المستويات فى هذا الوقت بالذات ليست فى صالح

المفاوض العربى، خاصة بعد العلاقة الجديدة التى تتسم بعدم التكافؤ فى ظاهرها بين الدولتين العظميين.

٥ - مدى استمرارية «الانتفاضة» الفلسطينية فى الأرض المحتلة، فالواقع يشهد بخفوت حدة الانتفاضة، وتراجع تأثيرها بوصفها عنصراً ضاغطًا على الطرف الإسرائيلى، وذلك بالمقارنة بالفترة السابقة على أزمة الخليج.

٦ - القدرة العسكرية العربية غير التقليدية: فقد كان لامتلاك العراق للأسلحة غير التقليدية تأثيره الإيجابى فى تدعيم قوة المفاوض العربى، ولكن الصورة تغيرت الآن بعد الحصار الشامل للعراق وإجباره - وبموافقته مع صمت عربى - على تدمير أسلحته غير التقليدية، وهذا ما سيتم تنفيذه خلال الفترة القادمة. ويدور الحديث عن دول عربية أخرى مثل «ليبيا» التى سبق ضربها بحجة وجود أسلحة كيمياوية لديها، والجزائر والمغرب، بما يتردد عنهما من وجود مفاعلات نووية يمكن أن تنتج القنبلة النووية. وهذا يجعل إسرائيل المالك الوحيد لهذه الأسلحة فى المنطقة كلها بما يقوى من موقفها التفاوضى.

٧ - القدرة المالية العربية: فقد أهدرت نسبة كبيرة من هذه القدرة خلال وبعد أزمة الخليج مما يؤثر فى نفوذ الدول العربية المالكة لهذه الثروة، ويترتب على ذلك ضعف الموقف التفاوضى العربى فى مواجهة إسرائيل والغرب كله، وبخاصة أن هذه الدول بدأت ترهن بترولها لسداد التزاماتها فى حرب الخليج، فكيف تقوم إذن بدورها فى تقديم المساعدات لكسب المساندة الدولية عند التفاوض؟

٨ - مدى استمرارية الوجود الأجنبى فى المنطقة العربية، فالمراقب يلاحظ ميل الدول الأجنبية لاستمرارية تواجدها العسكرى، وباتفاق مع الدول صاحبة المصلحة فى منطقة الخليج، كما أن الولايات المتحدة تصر على تحطيم الكيان العراقى والتدخل فى شئونه الداخلية من خلال الوجود المباشر فى الشمال العراقى وجنوبه، وهذا ربما يقود إلى التقسيم الفعلى للعراق على أرض الواقع، وهذا يجعل العراق خارج المعادلة العربية فى الدعم والتفاوض خلال الفترة القادمة، كما أن استمرار الوجود الأجنبى من شأنه التهديد بالأمن العربى كله، مما يقود إلى إشعار الطرف العربى بالضعف فى مواجهة

إسرائيل التى تشعر على النقيض بأن هذا الوجود الأجنبى مظلة أمنية لها، وبخاصة بعد تعرضها للتهديد فى مقتل بعد ضربها بالصواريخ العراقية.

٩ ـ الدور الجديد للأمم المتحدة، فإنه يلاحظ أن الأمم المتحدة أصبحت أداة طيعة فى يد مركز القوة الجديد بقيادة الولايات المتحدة. ومن ثم فقد أصبح جهازاً خاضعاً لمؤثرات قوة، وليس من المتوقع أن يكون جهازاً محايداً، وبخاصة بعد القرار المنحاز بإجبار العراق على تدمير أسلحته غير التقليدية، بما أخل بمعادلة التوازن مع إسرائيل. ولذلك فإن العرب لم يعد فى صالحهم جهاز الأمم المتحدة مع دوره الجديد.

وفى ضوء العناصر السابقة، فإن القدرة التفاوضية العربية ليست فى وضع يؤهلها لتحقيق الأهداف العربية المرجوة، والتى تتحدد فى «انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة فى الجولان، وفى جنوب لبنان، والضفة، والقطاع + إنشاء الدولة الفلسطينية فى الضفة والقطاع».

وعلى الوجه المقابل، فإن قدرة إسرائيل فى ضوء الوضع السيئ للمفاوض العربى، وفى ضوء العناصر الإيجابية لقدرتها التفاوضية، والتى وصلت إلى حد الإصرار على استبعاد الأوروبيين من المشاركة فى مفاوضات السلام لتجنب الدور الفرنسى وتأثيره لصالح العرب والمنظمة نسبيّاً، وإلى حد الإصرار أيضًا على اشتراط إعادة العلاقات السوڤييتية مع إسرائيل حتى توافق الأخيرة على اشتراكه فى مؤتمر السلام، بما يجعله فى موقف أقل قوة فى مساندة الطرف العربى، وبما يشعر العرب بضعف موقفهم، وبما يضطرهم إلى موقف أكثر تساهلاً، كما عبر عن ذلك أحد الباحثين الإسرائيليين (د. هيلر)، وكل هذا من شأنه تقوية الموقف الإسرائيلى التفاوضى. وهذا يقود إلى أحد احتمالين: إما استمرار الأوضاع الحالية، وإما إرغام العرب على قبول ما تطرحه إسرائيل فى ضوء تيئيسها للعرب، وكلاهما فى صالح إسرائيل. أما أن يكون هناك انتظار لنتيجة إيجابية تتفق مع الأهداف العربية المرجوة، فإن هذا يُعدُّ ضربًا من الأحلام فى الوقت الحاضر.

وتأكيداً لذلك، فإن التحالف الغربى استهدف فى الأصل تأمين إسرائيل وتوفير الحماية الأمنية لها، وذلك عن طريق إزالة الخطر العسكرى العراقى عنها، وكذلك سعى الغرب حاليًا بتكوين جهاز رسمى لمقاومة وصول أى معدات تكنولوچية أو أسلحة غير تقليدية إلى العالم الثالث، وبخاصة المنطقة العربية، باستثناء إسرائيل،

وذلك للحيلولة دون ظهور «عراق جديد» وهذا على غرار جهاز «الكوكوم» التابع لحلف الأطلنطى الذى استهدف الحظر الحديدى على المواد والسلع الاستراتيچية الموجهة إلى دول المعسكر الاشتراكى. ولذلك، فإن التحدى المطروح على «الطرف» العربى أو «الأطراف» العربية كامن فى كيفية تقوية موقفهم التفاوضى فى هذه المعركة الدبلوماسية مع إسرائيل ومن يساندونها. والواقع أن الأمر يحتاج إلى جدل وتعدد الاجتهاد، ومن جانبنا فإن اجتهادنا ينصب فى ضرورة نهضة الفكر الوحدوى العربى على أسس تتلاءم مع التطورات المعاصرة، وبخاصة الالتزام بالديمقراطية والاندماج بين الشعوب؛ لأن أى فكر نهضوى عربى وحدوى لا يقوم على أساس ديمقراطية عربية، ليس مضمونًا على الإطلاق بين «عشية وضحاها»؛ لأنه يرتبط بالحالة المزاجية للأنظمة الحاكمة ولا يعبر عن الشعوب بالضرورة. فها هى الشعوب العربية انتشت سعادة يوم الإعلان عن التجمعات العربية، وتلاشت سعادتها بفشل هذه التجمعات، وبين السعادة والتعاسة الجماهيرية: لا وجود للجماهير بوصفها قوى فاعلة فى النظام العربى الذى يتحرك بفعل الحكام الذين يفتقدون فى غالبيتهم إلى الشرعية الحقيقية.

وهذا يطرح أولوية القضية الديمقراطية فى المشروع الوحدوى المطروح مرة أخرى؛ لأن هذا يقود إلى خلق دائرة جماهيرية واسعة مساندة للطرف العربى بما يقوى القدرة التفاوضية؛ فالمشروع القومى الوحدوى الذى يتلاءم مع مقتضيات الواقع المعاصر يستلزم توفير الحدود الدنيا للمصلحة القومية والحدود القصوى لها، وهو بالتالى يجب أن ينطلق من الركائز التالية:

أ ـ ضرورة التجاوب مع رغبة الشعوب فى ضمان حقوقها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، بما يعنى توافر قنوات المشاركة والتعبير عن الرأى من خلال توافر مساحة كبيرة لممارسة الديمقراطية الحقيقية.

ب ـ عدالة اجتماعية داخل كل قطر عربى، تقويها فرص الاعتماد على الذات.

جـ ـ عدالة اجتماعية بين الأقطار العربية بعضها والبعض الآخر فى إطار توسيع قاعدة الاستثمارات العربية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وبما يقلل من حجم التفاوت فى الثروات بينهم.

د ـ ديمقراطية بين الأقطار العربية بما يعنى ضرورة الالتزام بما تستقر عليه الغالبية، وهذا يطرح ضرورة خلق آليات لضمان تنفيذ ذلك.

ولا شك فى أن الحركة على هذا المحور تستلزم وقتًا وجهدًا واقتناعًا بحتمية ذلك فى ضوء الفرص الضائعة فى حياة الأمة العربية، والتى تؤدى إلى زيادة التباعد بين العرب والعصر الذى نعيشه، بل وبينها وبين الشعوب المحيطة. ولذلك فإن هذا لا بد أن يواكبه حركة ديبلوماسية واسعة تعيد تجميع عناصر القدرة العربية التى تبعثرت نتيجة أزمة الخليج، وتتخلص من مؤشرات المساندة أو المعارضة للموقف العراقى، وذلك باستثمار الآثار الإيجابية للصواريخ العراقية ضد إسرائيل التى تتركز فى تحطيم نظرية الأمن الإسرائيلى القائمة على فكرة الحدود الآمنة، وهذا من شأنه تقوية الموقف التفاوضى للعرب، كما أن تجميع الشمل العربى لا بد أن يتم على أساس مشروع وحدوى جديد، كما يستلزم الأمر حركة عربية جماعية لإنقاذ القدرة العسكرية العراقية قبل تعرضها للتدمير تنفيذًا لقرار الأمم المتحدة غير المحايد، والذى أبقى ضمنيًّا قدرة إسرائيل غير التقليدية، إضافة إلى ضرورة استجماع عناصر المساندة الدولية مرة أخرى وتغيير دوائر الحركة لخلق قدرة ضغط دولى وإقليمى مساند للطرف العربى، وكذلك خلق وسائل لممارسة الضغوط على الولايات المتحدة ذاتها بما يقلل من درجة مساندتها لإسرائيل، وبما يدفعها للضغط عليها لإنهاء هذا الصراع العربى الإسرائيلى، تجنبًا لما يمكن أن يؤدى إليه التحرك الأمريكى من احتواء الحماسة والانفعالات العربية فيما بعد أزمة الخليج حتى تهدأ العواصف ويسود السكون والصمت.

والأمر يحتاج إلى اجتهادات واسعة وإدارة حوار حول إمكانية تدعيم الموقف التفاوضى العربى، فلا يمكن أن ننتظر الحل على طبق من ذهب من عناصر غير عربية؛ لأن القدرة العربية وإرادتها الذاتية هى الفاعل الرئيسى، ومن يتجاهل ذلك كمن يتجاهل بزوغ الشمس من الشرق.

آملين أن تكون للإرادة العربية الكلمة الفصل فى إدارة المنطقة فى القريب العاجل.

* * *

المبحث الثانى

أوراق الضغط العربية فى مفاوضات السلام(*)

انتهت مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل فى الجولة العاشرة فى واشنطن، بعد مفاوضات استمرت ثلاثة أسابيع، حيث كانت قد بدأت فى منتصف يونيه (١٩٩٣م). وقد كان التفاؤل يسود المباحثات منذ الجولة التاسعة نظرًا للتمهيد الجيد لها، والتصريحات الإيجابية من جميع الأطراف المتفاوضة آنذاك، وكان من المتوقع إذن أن تصل الجولة العاشرة إلى شىء ملموس ومحدد، توقعه عدد من المحللين فى شكل إعلان مبادئ بين الطرف الإسرائيلى وكلّ من الأطراف العربية المشاركة وهى: الفلسطينيون، وسوريا، والأردن، ولبنان، إلا أن الجولة العاشرة انتهت دون أن تصل إلى هذا الشىء المتوقع برغم التصريحات المعتدلة التى أعلنتها الأطراف المتفاوضة وبدرجات متفاوتة.

وخلال الجولتين الأخيرتين (التاسعة والعاشرة)، أعلن الطرف الأمريكى على لسان وزير الخارجية (وارين كريستوفر)، أن أمريكا ستدفع المباحثات، وأن لها مصلحة أكيدة ومباشرة فى إتمام هذه المصالحة بين العرب وإسرائيل؛ ولذلك فهى ستقوم بدور «الشريك الكامل» وأن الرئيس كلينتون سيلتقى بالأطراف المتفاوضة لدفع وتطوير هذه المباحثات. إلا أن إعمال الولايات المتحدة لدور الشريك الكامل لم يتحقق حتى الآن، حيث لم يلتق الرئيس كلينتون بالمتفاوضين، ولم تتعمق الولايات المتحدة فى تفاصيل الخلافات لوضعها فى الطريق الوسط (بوصفه طريق الحلول الملائمة)، واكتفت بطرح مشروعات لإعلان المبادئ، فالمشروع الأول رفضه الفلسطينيون نهائيًا بوصفه منحازًا انحيازًا كاملاً للمطالب الإسرائيلية، والثانى رفضه الفلسطينيون والإسرائيليون معًا. وما زال الأمر معلقًا على جولة جديدة تتم فى الأسابيع القادمة.

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٩٣م.

وفى ظل مناخ المفاوضات يبدر التساؤل: حول طبيعة أوراق الضغط العربية، والتى يمكن أن نتوقع معها التوصل إلى اتفاق بشكل معين. بعبارة أخرى: هل تمتلك الأطراف العربية أوراقًا للضغط على الطرف الإسرائيلى بل والطرف الأمريكى تساعد على التوصل إلى حل عادل؟ وإذا لم توجد هذه الأوراق الضاغطة بالشكل المعروف، فهل يمكن توقع نتائج إيجابية للطرف العربى؟

الإجابة عن هذا التساؤل تدفعنا إلى توضيح عدد من النقاط، وأولى هذه النقاط، هى: طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فالملاحظ أنه ما إن بدأت الجولة العاشرة فى منتصف يونيه ١٩٩٣م، حتى فوجئنا بتلك التصريحات الصادرة عن وزير الدفاع، ثم وزير الخارجية الأمريكيين، وقد تضمنت هذه التصريحات طمأنة إسرائيل باستمرار العلاقة الاستراتيچية بين أمريكا وإسرائيل، حيث كشف «ليس إسبن» وزير الدفاع الأمريكى أمام «إيباك» اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة - وهى واحدة من كبرى منظمات اللوبى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة - عن أن نقطة الانطلاق فى ترتيب الأولويات الأمريكية فى الشرق الأوسط هى دعم القوة العسكرية على أساس المشاركة الاستراتيچية الكاملة بين الدولتين. كما أكد أيضًا وزير الدفاع أن إسرائيل أصبحت الآن أكثر أمنًا بعد وقف إمدادات السلاح السوڤيتى للدول العربية، وأن أمريكا حريصة على بقاء التفوق الإسرائيلى على الدول العربية. وزاد الأمر تأكيداً بقوله، بأنه من الضرورى حماية إسرائيل من احتمالات انتشار الأسلحة النووية أو حصول أطراف عربية أو شرق أوسطية عليها أو على الصواريخ البالستية.

وقد أكد وزير الخارجية الأمريكى فى تصريحات مماثلة فى اليوم التالى إعلانه بأنه مكلف شخصيّا من الرئيس الأمريكى نفسه (كلينتون) بطمأنة إسرائيل، وحرصه على تفوقها المطلق فى المنطقة.

وفى هذا الإطار، فإن التأكيد الأمريكى على لسان أخطر وزيرين فى حكومة كلينتون وباسمه شخصيّا، على دعم إسرائيل، والمشاركة الكاملة بين الدولتين، وضمان تفوقها على جميع الدول العربية ودول المنطقة - يشير إلى تقوية الموقف التفاوضى لإسرائيل، ودعم تشددها فى مواجهة الأطراف العربية. وعلى الجانب الآخر تسهم هذه التصريحات - وخلال جولة المباحثات العاشرة - فى إضعاف الطرف

العربى، والضغط عليهم بما يجعلهم يقبلون ما يعرض عليهم، وفى الوقت نفسه تبين لهم هذه التأكيدات الأمريكية لإسرائيل بأن المشاركة الأمريكية فى المفاوضات العربية الإسرائيلية تعنى الانحياز الكامل والمطلق للطرف الإسرائيلى، وهو ما يوضح أن توقيت إعلان مثل هذه التصريحات محسوب بدقة، ويستهدف إيصال هذه الرسالة إلى الأطراف العربية الموجودة على طاولة المباحثات فى واشنطن.

أما النقطة الثانية التى تحتاج إلى توضيح، فهى المكاسب التى تحصل عليها إسرائيل فى خضم المباحثات، حيث أعلنت إحدى الدول العربية وهى «الكويت» عن إلغاء مقاطعتها التجارية للدول التى تتعامل مع إسرائيل، وتردد قيام عدد من الدول العربية الأخرى بهذه الخطوة، إلا أن هذه الدول أعلنت نفيها لذلك، وأنها ما زالت ملتزمة بالقرار العربى باستمرار المقاطعة العربية لإسرائيل ومن يتعاملون معها. وأهمية هذه النقطة تكمن فى بدء تسرب الموقف العربى إزاء إحدى الأوراق التى يمتلكها المفاوض العربى فى مواجهة إسرائيل؛ فليس من المعقول أن يعطى العرب إسرائيل شيئًا دون أن يكون هناك مقابل. فالعرب ليس لديهم مانع منذ بدء المفاوضات فى الموافقة على إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، ولكن بعد أن يتم الاتفاق الكامل بينهم، أو لجزء من الاتفاق. وهنا تظهر قيمة هذه الورقة فى دعم المفاوض العربى. ويتبين مدى أهمية هذه الورقة فى ذلك الجهد الذى تبذله إسرائيل منذ فترة وما زالت لدى الولايات المتحدة للضغط على بعض الدول العربية، وكذا للضغط على بعض الدول الأوروبية لكى تضغط بدورها على الدول العربية، وذلك من خلال إقناع العرب بأن هذا يشجع إسرائيل على التوصل إلى الاتفاق مع العرب!! ولكن تسرب هذه الورقة المهمة من أيدى العرب يمكن أن يسهم فى إضعاف الموقف التفاوضى العربى، ومن هنا لا يجب مسايرة الموقف الكويتى الذى قد يكون له ظروف خاصة فى سياق أزمة الخليج الثانية. وهنا، فإن التقدير يسجل للجامعة العربية التى أعلنت على لسان أمينها العام استمرارية المقاطعة العربية لإسرائيل، ومطالبة الدول العربية بالالتزام بذلك.

أما النقطة الثالثة فهى: ما يتعلق بالموقف العربى الموحد من عدم التوقيع على اتفاقية حظر السلاح الكيمياوى (إنتاجًا وامتلاكًا)، إلا بعد توقيع إسرائيل والتزامها أيضًا بالتوقيع على معاهدة حظر وانتشار وإنتاج السلاح النووى. إلا أنه لوحظ تسرب الموقف العربى بتراجع عدد من الدول العربية وهى «تونس والجزائر والمغرب

وموريتانيا» ، وبرغم محدودية هذا العدد فإنه يشير إلى تسرب الموقف العربى ، واحتمال توسيع دائرة التأثير على بقية الدول العربية بما يقلل من قيمة هذه الورقة فى دعم المفاوض العربى . ولذا فإن استمرار الموقف العربى فى هذا الشأن والحفاظ على تماسك بقية الدول العربية يمكن أن يسهم فى دعم وتقوية الموقف التفاوضى للأطراف العربية فى مواجهة إسرائيل . بالإضافة إلى أوراق الضغوط العربية الأخرى التى يجب التلويح بها ، وتتمثل فى دعم الانتفاضة العربية ، وفضح الأساليب الإسرائيلية فى التعامل مع الفلسطينيين والتى تتنافى مع أبسط قواعد حقوق الإنسان وسلاح البترول من زاوية التلويح بالقيمة السياسية له .

وفى ضوء توضيح هذه النقاط يتبين أن الموقف التفاوضى العربى يمر بظروف صعبة للغاية ، حيث يفتقد غطاء دوليّا يوازن ذلك الانحياز الأمريكى لإسرائيل ، وكذا تعرض أطراف عربية لضغوط لتقليل قيمة أوراق الضغط العربية فى التفاوض ، وذلك من خلال بدء سحبها تدريجيّا من أيديهم . إلا أن الطرف العربى ليس من الضعف كما يتصور البعض ، وكما يتضح فى الظاهرة ؛ فما زال العرب يمتلكون أوراق الضغط التى أشرت إليها برغم بدء تسرب بعضها من أيديهم ، إلا أن الغالبية تمتلكها ، وهم الأكثر تأثيراً فى مجريات التفاوض . ولكن تظل المشكلة قائمة فى إمكانية التوظيف الإعلامى العربى فى تعظيم قيمة هذه الأوراق الضاغطة ، والتلويح بإمكانية استخدامها بدءاً من الأوراق السلمية ، وانتهاء بأوراق أخرى كالانتفاضة الفلسطينية وإمكانيات تصعيدها .

فاستمرارية الضغط العربى مهمة للغاية فى هذه الآونة ؛ خشية استمرار تسرب قيمة هذه الأوراق الضاغطة ليصبح الموقف العربى فى لحظة ضعف ، فيقبل المتفاوضون بأشياء يحسبها التاريخ عليهم وليس لهم ، مما يمكن أن يعبر عن حالة ترد عربى غير مسبوقة . وهذا ما لا نتمناه ، فالمفاوض العربى يحتاج إلى حشد وتعبئة وتوظيف بكل ما هو متاح حتى يحقق أقصى ما يمكن فى هذه اللحظة التاريخية الحرجة .

* * *

المبحث الثالث

المقاطعة العربية لإسرائيل كورقة تفاوضية (*)

أحد الأسس التى تقوم عليها نظرية المفاوضات فى العلاقات الدولية : القدرة على توظيف كل الأوراق المتاحة في يد المفاوض فى مواجهة خصمه، على أن يتم التوظيف بمهارة من حيث أولويات الاستخدام ودرجة تزامنها أو تراجعها، وحركة هذه الأولويات بين الحدود القصوى والحدود الدنيا، وبين تقديم هذه الأوراق، وتأخير بعضها لاستخدامها فى الوقت المناسب. كما أنه فى الوقت الذى تحشد فيه دولة ما أوراقها التفاوضية، يجب عليها أن تسعى فيه لدراسة أوراق التفاوض التى يستخدمها الخصم لتفويت الفرصة عليه فى بعضها وإضعاف البعض الآخر، والتفكير المستمر فى كيفية الاستجابة حول الحدود الدنيا حتى لا تخرج الحلول النهائية عن المساحة ما بين الحدود الدنيا والمتوسطة.

ولذلك فإن القول بأن مسألة التفاوض لا تعد عملية بسيطة، بل تحشد فيها كل الإمكانيات شأنها شأن الحروب بالضبط مع اختلاف الدرجة ـ قول صحيح، والأكثر صحة : أن نقول إن التفاوض هو معركة حقيقية يسعى كل طرف لكسب أقصى ما يستطيع فى مواجهة خصمه.

ولا شك فى أن الاتفاق العربى الإسرائيلى على الجانب الفلسطينى هو خلاصة لمعركة تفاوضية لمدة عامين على المستوى العلنى، وأقل من عام على المستوى السرى من خلال الفترة العلنية، حاول كل طرف أن يوظف الأوراق المتاحة لديه داخليًا وخارجيًا. وقد جاءت الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية انعكاسًا لقدرات كل طرف فى استثمار ميزان قوته.

(*) نشرت فى عكاظ بتاريخ ٩ / ١٠ / ١٩٩٣م، والأهرام المسائى بتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٩٣م.

ومن ثم، فالاتفاق هو تجسيد لميزان القوى السائد، حيث إن هناك هيمنة عسكرية لإسرائيل فى وقت تراجعت فيه القوة العربية بخروج العراق من الساحة والضغط على سوريا وإلهاء ليبيا فى معركة لوكيربى، وإدخال الجزائر فى حالة من عدم الاستقرار الداخلى، وردع السودان بوضعه على قائمة الإرهاب فى الخارجية الأمريكية، واستثمار محاولات مصر للاتفاق مع صندوق النقد، ومحاصرة دول الخليج بواسطة قضية الأمن مع العراق وإيران، واستمرار المعركة والحرب الأهلية بين الفصائل الصومالية المختلفة، بل وتهديد الصين وكوريا الشمالية بوصفهما دولتين جديدتين مصدرتين للأسلحة المتقدمة لدول المنطقة العربية. وبالتالى فإن الطرف العربى فى مرحلة متأخرة فى ميزان القوى مقارنة بإسرائيل. وليس معنى ذلك أن العرب ليس لديهم أوراق تعينهم على دعم موقفهم التفاوضى - وقد سبق الحديث فى ذلك من قبل - لكن المهم هو ألا تتسرب الأوراق التفاوضية التى يملكها العرب تحت دعاوى مختلفة. ومن بين هذه الأوراق يعنينا **ثلاث** منها:

الأولى: ما يتعلق باستمرارية الموقف العربى الرافض للتوقيع على معاهدة الأسلحة الكيمياوية حتى توقع إسرائيل أولاً على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ثم معاهدة الأسلحة الكيمياوية.

ورغم أن هناك بعض الدول العربية قد تراجعت عن الموقف الجماعى بإقدامها على التوقيع لأسباب وضغوط مختلفة، فإن هذه الورقة ما زالت لها قوتها لدعم المفاوض العربى.

والثانية: ما يتعلق بضرورة المصلحة العربية والتحرك الجماعى لمساندة بعض الدول العربية فى محنتها حتى يمكن إشعار النظام الدولى وإسرائيل بمدى القدرة على التنسيق العربى الجماعى. وهنا نذكر أن الجهود المبذولة قد أثمرت جهداً كبيراً فى هذا الطريق، إلا أن الاستمرار فى التنسيق العربى وضرورة إتمام المصالحة بين الدول العربية كافة وتجاوز أزمات المنطقة الأخيرة، فيه دعم كبير للمفاوض العربى. لعل فى التنسيق المستمر خلال العامين الماضيين بين الدول العربية المشتركة فى التفاوض مع إسرائيل والمعروفة بدول «الطوق» كان ورقة تفاوضية كبيرة وترجمة مصغرة لخيار المصالحة

العربية الشاملة . وبرغم أن الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى قد أحدث نوعًا من الخلل بين دول الطوق ، فإن معالجة هذا الخلل بسرعة بمثابة تطوير وتقوية هذه الورقة التفاوضية فى يد العرب .

والثالثة : وهى فى تقديرنا الورقة الأخطر والأهم من حيث الوزن والتداعيات ، وتتمثل فى المقاطعة العربية لإسرائيل . وصحيح أنه قد حدث نوع من الاختراق لهذه المقاطعة ، ومحاولات للالتفاف حولها وتراجع بعض الدول العربية عن درجة أو أخرى من درجات المقاطعة (الكويت أخيراً ومصر بعد تطبيع العلاقات مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن) ، إلا أن هذا الاختراق يظل فى دائرة محدودة من حيث الحجم والقيمة ، وبالتالى يظل هذا السلاح ورقة تفاوضية عالية القيمة ، وتظهر هذه القيمة واضحة جلية فى مصدر هذه المقاطعة .

فالمقاطعة العربية صدرت بقرارات متتالية من الجامعة العربية ، وهى المؤسسة العربية الرئيسية والقادرة على تجسيد الإرادة العربية فى هذه المرحلة كما فى بعض المراحل السابقة . ولذلك فإن التراجع العربى بإلغاء المقاطعة سيسبب خسارة كبيرة فى معركة التفاوض للطرف العربى .

فالواضح أن إسرائيل - وإن أجبرت على الدخول فى التفاوض - والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وموافقتها على الاتفاق معها - سواء بفعل عوامل داخلية تتمثل فى استمرارية الانتفاضة الفلسطينية أو الخسائر العالية لإسرائيل فى قطاع غزة وبقية الأراضى المحتلة ، أو بفعل عوامل خارجية تتمثل فى قوة بعض الأوراق فى يد العرب - إلا أن هذا الموقف الإسرائيلى الجديد يمثل تراجعًا عن المواقف الإسرائيلية السابقة . ومن ثم فإن إسرائيل تسعى بهذه التراجعات - والتى جسدت فى اتفاق معلن بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى ، ثم بين الأردنى والإسرائيلى - إلى كسب المعركة التفاوضية مبكراً . فهى تريد أن تكسب كل شىء لهدفين :

الأول : لإضعاف الطرف الفلسطينى فى التفاوض لقبول ما يعرض عليه فيما بعد من تفاصيل .

والثانى : لمحاصرة الطرف السورى واللبنانى ومحاولة إضعافه لقبول ما يمكن أن تقدمه إسرائيل لهما .

ومن ثم، فإن إقدامها على مطالبة الدول العربية بإلغاء مقاطعتها لإسرائيل من جانب، ومطالبة كثير من الدول العربية لتطبيع العلاقات معها من جانب آخر، فيه جرأة كبيرة، ومحاولة لاقتحام الصف العربى ومحاولة شقه وانقسامه، وهى فى النهاية تسعى لمحاصرة الأوراق العربية فى التفاوض. ولذلك فإن التوظيف الإسرائيلى للولايات المتحدة الأمريكية فى ظل إدارة كلينتون الحالية، لكى تمارس ضغوطها على الدول العربية للسير فى هذا الطريق وإلغاء المقاطعة من جانبهم لإسرائيل، هو مسعى لاستثمار السبل كافة لتحقيق الأهداف الإسرائيلية المنشودة فى مواجهة الطرف العربى.

ولتجنب إضعاف الموقف العربى التفاوضى، فإن استمرارية المقاطعة العربية لإسرائيل حتى ولو وصلت إلى درجة الرمزية تصبح مسألة ضرورية، وورقة ضاغطة على إسرائيل حتى تتحقق الأهداف العربية من التفاوض والمتمثلة فى إعادة الكيان الفلسطينى للوجود الحقيقى مترجمًا فى دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، والرحيل الكامل لإسرائيل عن الأراضى العربية المحتلة فى الجولان وجنوب لبنان.

ولذلك فقد أحسنت الجامعة العربية فى اجتماع مجلسها الأخير، عندما رفضت اقتراحًا بإدراج مسألة إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل. كما أحسنت عدة دول عربية عندما رفضت الضغوط الأمريكية لإلغاء المقاطعة ضد إسرائيل، وهذا موقف عربى تاريخى يحسب للحركة العربية الواعية فى ظل الظروف الصعبة والمرحلة التى تتسم بالتردى فى العمل العربى المشترك.

ولذلك فإنه من الضرورى أيضًا فى هذه المرحلة، ألا يتم إلغاء القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ضد إسرائيل، وعلى الدول العربية أن تبذل جهدًا فى ذلك، حتى ولو لم تستطع النجاح فيه كاملاً، فيكفى أن يكون هذا سبيلاً للضغط على إسرائيل. أما الدعاوى التى تطرح إلغاء هذه القرارات، وإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، باعتبار أنه يشجعها على الخوض والاستمرار فى طريق السلام، فهى مردود عليها بأن إسرائيل بالقدر الذى يأتى ميزان القوى العسكرى فى صالحها، إلا أن الميزان الشامل ليس بالضرورة فى صالحها، كما أنها بنفس القدر قد أجبرت بفعل عوامل عربية بالأساس وتراجعت عن بعض مواقفها. ومن ثم، فإن الاستمرار فى إدارة التفاوض معها

بأسلوب الردع من شأنه أن يحقق الأهداف العربية، ومن شأنه أيضًا أن يحاصر الأطماع الإسرائيلية فى المنطقة على حساب النظام العربى وكيانه القومى.

وبالتالى، فإن الانخراط أو الانزلاق إلى دهاليز إسرائيل يجب أن ننتبه إليه جيدًا، ومن ثم لا يجب أن نكرر تجربة الرئيس السادات فى إعطاء إسرائيل ليس أقصى ما تستطيع فحسب، بل إعطائها بعض ما لم تطلبه أساسًا. وهذا يتعارض مع أسس نظرية التفاوض. فإسرائيل كانت تطمح فقط لمجرد الجلوس مع العرب على مائدة مفاوضات، حتى تقوم بإعادة الأراضى المحتلة، والتباحث بشأن الفلسطينيين، إلا أن السادات تجاوز ذلك بالإقدام على الذهاب إلى إسرائيل مباشرة، مما أسهم فى شق الصف العربى بصورة لم تحدث من قبل.

وأخيرًا: فإن تطورات الأحداث، وعملية التفاوض، تستلزم ألا يستثمر فينا بوصفنا عربًا مسألة تغليب العواطف على العقل؛ فنجاح المفاوضات يعتمد على تحكيم العقل فقط، وهو ما نسعى لتأصيله والتركيز عليه، وهو ما سيسهم فى دعم المفاوض العربى.

* * *

المبحث الرابع

حدود الدور الأوروپى فى مرحلة السلام(*)

كان لإعلان الدولة الفلسطينية ضمن مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى الخامس عشر من نوڤمبر (تشرين ثانى) ١٩٨٨م آثاره الواسعة النطاق، ومن بينها: صعود الدور الأوروپى إلى الأضواء ثانية وبشكل واضح، وازداد هذا الدور وضوحًا بعد إعلان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبوله لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ونبذ الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، وذلك فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التى عقدت جلسة خاصة لمناقشة القضية الفلسطينية فى چينيف فى ١٥ ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٨م.

ومنذ ذلك الحين والأحداث تتداعى، وظهرت ردود فعل تتسم بالإيجابية فى مواقف عدد من دول أوروپا الغربية على وجه الخصوص. وبدأنا نسمع للمرة الأولى عن استقبالات رسمية لـ «ياسر عرفات» فى عدد من هذه الدول.

ولعل رد الفعل الذى نلتقطه كمحور للتحليل هو: ما أسفر عنه اجتماع المجلس الوزارى لدول السوق الأوروپية بتشكيل لجنة ثلاثية لإجراء اتصالات مع أطراف «النزاع» العربى الإسرائيلى كامتداد لجهود سابقة، ولكنها اتسمت بالمحدودية، مع عدد من المسئولين الإسرائيليين وعدد من المسئولين الفلسطينيين وبخاصة ياسر عرفات. فقد عقد المجلس الوزارى الأوروپى اجتماعًا فى ١٦ ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٨م فى مدريد، وأقر تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من الرئيس الحالى للمجلس الوزارى لدول السوق وزير خارجية إسپانيا (فرانشيسكو فرنانديز أوردونير)، والرئيس السابق للمجلس وزير خارجية اليونان (كارلوس بابولياس)، والرئيس القادم للمجلس وزير خارجية فرنسا (رولان دوما). وقد عرفت هذه اللجنة الثلاثية باسم «ترويكا مدريد»

(*) نشرت بمجلة المنار، عدد (٥٢)، أبريل ١٩٨٩م، ص ١٥ : ١٨.

أى لجنة الفرسان الثلاثة الممثلين للمجموعة الأوروبية إشارة إلى العربة الروسية التى تجرها ثلاثة جياد متراصة .

حيث تمثل اللجنة الرئيس الحالى للدورة ، والرئيس السابق فى الدورة الماضية ، والرئيس القادم الذى سيتولى فى يوليو القادم ، وهو ما يشير إلى زيادة الاهتمام وتلاحم الجهود المبذولة والتنسيق بينهما .

وقد قامت هذه اللجنة بزيارة الدول المعنية ، حيث زارت كلاً من إسرائيل ، والأردن ، ومصر ، ثم سوريا ، والتقت بالمسئولين فى هذه الدول ، وأجرت مباحثات مكثفة معهم ؛ وذلك بهدف تقريب وجهات النظر ، ودفع جهود السلام ، والسعى نحو عقد المؤتمر الدولى . ومما أكسب هذه اللجنة أهميتها هو ما أقدمت عليه بعقد لقاء مع عرفات فى مدريد بإسپانيا فى ٢٧ يناير (كانون ثانى) ١٩٨٩م للوقوف على وجهة نظره . وقد طالبهم عرفات بضرورة الاعتراف الأوروپى بالدولة الفلسطينية تجاوبًا مع قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى الأخير .

ولا شك فى أن أهم ما يميز جهود هذه اللجنة أنها تتسم بالجماعية ، وتعكس تطوراً ما فى المواقف الأوروپية . ويؤكد وزير خارجية اليونان (أحد أعضاء اللجنة) ذلك بقوله : «إن جولة اللجنة تعد حدثًا تاريخيّا ؛ لأنها تجىء بتكليف من المجموعة الأوروپية فى وقت تشهد فيه المنطقة تطورات على طريق حل أزمتها وأن الجهود الأوروپية تتميز - لأول مرة - بأنها جهود جماعية ، مما يساعد فى الضغط على إسرائيل لكى تستجيب لجهود السلام» .

فقد كان هناك تجاوب فرنسى إزاء قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى ، حيث اعترفت فرنسا بهذه القرارات ، وسجلت إيجابية موقف ياسر عرفات ، وأيدت ضرورة عقد المؤتمر ، وحق جميع الأطراف فى الوجود بما فيها إسرائيل وفلسطين ، علاوة على قرار فرنسا برفع درجة تمثيل منظمة التحرير إلى مفوضية عامة لفلسطين .

وعن تقييم فرنسا للدور الأوروپى يقول وزير خارجية فرنسا : «نريد خلال لقاءاتنا مع الأطراف المعنية أن تكون جهودنا ملموسة وعملية إلى أبعد الحدود . المهم بالنسبة لنا أن نسعى من أجل الاقتناع وبالتالى أن تكون لنا كأوروپيين سياسة نشطة . فلقد ذهبنا إلى المنطقة لنثبت مصلحة أوروپا وإرادة دولها فى الإسهام فى عملية السلام ، ونحن مقتنعون بأن السلام يمر عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة ، وبالتالى فهو يمر بقبول كل طرف للطرف الآخر ، ومن شأن المؤتمر الدولى أن يسهم فى كل هذا» .

كذلك فقد تطور الموقف البريطانى بشكل إيجابى حيث التقى وولد جريف وزير الدولة للشئون الخارجية فى بريطانيا مع مستشار ياسر عرفات أكثر من أربع مرات آخرها ٢٤ فبراير (شباط) (١٩٨٩م)، كما التقى الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات فى تونس فى منتصف يناير (١٩٨٩م)، واتفقا فيه على بذل جهد مشترك لعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط هذا العام، وأعرب «جريف» عن اعتقاد حكومته بأن على إسرائيل أن تتجاوب مع فرصة السلام السانحة الآن، ومحذراً إسرائيل من أنها سوف تتخلف عن الركب إذا لم تبادر باقتناص هذه الفرصة، كما صرح فى مؤتمر صحفى عقب المقابلة بأن «بريطانيا تبدى ارتياحًا لالتزام منظمة التحرير الفلسطينية بحل النزاع العربى الإسرائيلى على أساس التفاوض، وأن بريطانيا تشارك منظمة التحرير فى موقفها من ضرورة عقد المؤتمر الدولى، وتساند مبادرة السلام الفلسطينية التى أعلنها ياسر عرفات فى خطابه أمام الجمعية العامة فى الأمم المتحدة بچينيف فى ديسمبر (كانون) ١٩٨٨م، كما أعلن أن هذا التطور فى موقف بريطانيا يعود إلى تفهمها وتعاطفها مع قضية الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير». كما أن الموقف البريطانى تأكد من خلال تصريحات أخرى لوزير الخارجية البريطانى «هاو» علاوة على تأكيد مصادر الخارجية البريطانية بأن تصريحات وزير الدولة للشئون الخارجية المؤيدة للقضية الفلسطينية إنما تعبر عن سياسة الحكومة البريطانية، بدليل تأييدها من جانب وزير الخارجية ومجلس العموم، وذلك ردًا على الزوابع التى أثارتها إسرائيل إزاء تصريحاته المضادة لإسرائيل. ويؤكد المراقبون أن بريطانيا قامت بعملية «مراجعة» - وليس «تراجعًا» - لسياستها، وذلك كرد فعل لقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى، وخطاب عرفات أمام الجمعية العامة بچينيف فى منتصف ديسمبر (١٩٨٨م).

وأيضًا أكدت ألمانيا موقفها الإيجابى إزاء المشكلة الفلسطينية بتصريح الرئيس الألمانى (فون فايتسكر) فى ١٢ مارس (١٩٨٩م) - أثناء زيارة الرئيس حسنى مبارك لألمانيا - حيث صرح بتأييد بلاده للمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط، وأن ألمانيا تؤيد وتبذل مساعيها من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة، وأنها فى إطار الأصدقاء الأوروپيين ترى أنها فى موقع يجعلها قادرة على التعاون مع أطراف الصراع بهدف الوصول إلى حل سلمى دائم وعادل لمشكلات المنطقة، وأضاف: «إن الهدف الذى نعمل على تحقيقه بمساعدة الدول الداعية للسلام فى المنطقة هو إقرار حق كل الدول والشعوب المعنية فى التوصل إلى صيغة تضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وحق إسرائيل فى الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها».

وأكد المستشار الألمانى «كول» هذا الموقف أيضًا فى حديثه مع الأهرام فى ١١ مارس (١٩٨٩م) مشيرًا إلى «أن الهدف الأعلى للسياسة الأوروپية هو الوصول إلى السلام العادل فى المنطقة».

علاوة على مواقف إيجابية فى إيطاليا واليونان وإسپانيا ودول الشمال الأوروپى وبقية دول السوق.

وعلى أى حال، فإن هذه المواقف الأوروپية، والتى قد ترجمت فى قرار تشكيل لجنة وزارية ثلاثية «الترويكا»، قد اتسمت بالإيجابية، ومع ذلك فإن جهود هذه اللجنة لم تسفر عن جديد، حيث أصر شامير على عناده وتشدده بالرفض الكامل لفكرة عقد المؤتمر الدولى للسلام، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والإصرار على المفاوضات المباشرة مع كل دولة عربية على حدة. وقد قدم أعضاء اللجنة الثلاثية تقريرًا شاملاً فى مجلس وزراء المجموعة الأوروپية الذى عقد فى ١٤ فبراير (شباط) (١٩٨٩م) فى مدريد، وأسفر عن ضرورة الاتصال من جانب وزير خارجية إسپانيا بوصفه رئيس الدورة الحالية للمجموعة الأوروپية بوزير خارجية الاتحاد السوڤييتى والمسئولين السوڤييت ثم وزير خارجية الولايات المتحدة لإحاطتهم علمًا بما أسفرت عنه جهود اللجنة تمهيدًا للتنسيق بين الأطراف الدولية لدفع جهود السلام والسعى نحو عقد المؤتمر الدولى.

من ناحية أخرى، هناك جهود أوروپية من جانب الدولية الاشتراكية بزعامة «ڤيلى برانت» بالسعى نحو عقد جلسة خاصة فى مايو القادم لبحث قضية الشرق الأوسط وإيجاد تسوية سلمية، وأنه سيدعو ممثلين فلسطينيين لحضور المؤتمر. وأيضًا فإن هناك جهودًا أخرى لتنظيم مؤتمر برلمان دولى بحضور المنظمة وإسرائيل والدول الخمس للتحضير لمؤتمر السلام، وذلك بمبادرة من البرلمان الأوروپى ومن المنتظر عقده فى شهر مايو أو يونيه القادمين على مستوى الوفود البرلمانية.

دلالات أوروپية وحدود الدور

والسؤال المحورى الذى يثار إزاء هذه الجهود الأوروپية هو: ما المغزى الحقيقى لهذه الجهود؟ وما حدود هذا الدور؟

والواقع أنه من ناحية أولى، فإن الأمر الذى ليس فى محل شك هو أن لدول أوروپا الغربية مصالح متعددة اقتصادية وسياسية وأمنية وغيرها فى المنطقة، وأنه يعنيها بالدرجة الأولى أمن واستقرار هذه البقعة من العالم، ومن ثم فإن المبادرة التى تطرحها وتبذل إزاءها الجهود تأتى فى إطار هذا البعد المصلحى. وهنا فإن الدرس الذى استوعبته أوروپا منذ حرب أكتوبر، وتمخض عنه أزمة الطاقة، خير دليل على ذلك.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك رغبة أوروپية جماعية فى ضرورة ممارسة دور سياسى عالمى نشط ومشترك، وذلك فى إطار التمهيد لوحدة أوروپا فى ١٩٩٢م، وهذا يتأتى من خلال استثمار القضية الفلسطينية للتنسيق فيما بين الدول الأوروپية لإعلان سياسة خارجية نشطة ومشتركة، وذلك تأكيداً للوثيقة الفريدة التى أصبحت المجموعة الأوروپية بموجبها شريكًا كاملاً فى جميع التحركات على مستوى السياسة الخارجية، وهذا ما يؤكده ضرورة التنسيق فيما بين الدول الأوروپية للخروج عن الإطار الاقتصادى إلى ما هو أكثر من ذلك من أبعاد سياسية واستراتيچية.

ومن ناحية ثالثة فإن دول المجموعة الأوروپية البالغ عددها (١٢) دولة ترغب فى ممارسة دور سياسى مشترك، وهى مقبلة على عام إعلان الوحدة الأوروپية، فإنها تريد أن يكون لها مكان تحت الشمس فى النظام العالمى، وذلك بمنافسة العملاقين وعدم إتاحة الفرصة أو بالتحديد: عدم ترك المجال ـ لهما فى الانفراد بالمشكلات الإقليمية والعالمية وبخاصة نزاع «الشرق الأوسط». وقد أكد ذلك الرئيس الفرنسى ميتران قائلاً: «إننى أحذر من خطورة ترك عملية السلام فى الشرق الأوسط فى أيدى القوتين العظميين فقط». وذلك فى تصريح له فى ٢٣ فبراير ١٩٨٩م.

وأيضًا أشار رئيس وفد مجموعة الاتصال التابعة للمجموعة الأوروپية البرلمانية (ميشيل مارتينز) قائلاً فى ١١ يناير ١٩٨٩م: «إن أوروپا ترى أن الوقت قد حان لعمل شىء محدد لتحقيق السلام فى المنطقة، كما ترغب فى ألا تنفرد الدولتان العظميان بعملية السلام فى الشرق الأوسط وأن يعمل الجميع سويًا لتحقيق هذا السلام».

أما ما يتعلق بحدود الدور، فإن السؤال الذى يثار هنا: هل هناك علاقة بين هذا الدور وبين الدور الأمريكى؟ بعبارة أخرى: هل هناك تنسيق بين الطرفين أم لا؟ أى: هل يتحرك الأوروپيون باستقلالية عن الولايات المتحدة فى هذه الآونة؟

والأسئلة كثيرة ومتداعية إزاء هذا، ولكن ما يبدو فى الأفق أن هناك تباينًا فى المواقف بين دول المجموعة الأوروبية وبين الولايات المتحدة. فالملاحظ أن المجموعة الأوروبية أقرت المؤتمر الدولى والاعتراف بالدولة الفلسطينية ضمن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى، بينما الولايات المتحدة ترى أن المؤتمر الدولى أحد الحلول ولا توافق عليه بصفة نهائية، وقد عبر أحد كبار المسئولين البريطانيين فى حديث له عن ذلك قائلاً: «إن من المفارقات العجيبة أننا نعمل وننسق مع الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية، ولكن مواقفنا متباينة، والعكس: فليس هناك تنسيق فى المواقف مع موسكو، ولكن وجهات النظر تكاد تكون متطابقة».

وعلى الرغم من هذا التباين الشكلى بين الموقف الأوروپى والموقف الأمريكى إلا أنه فى تقديرى لا يعدو عن كونه من التناقضات الثانوية وليس من التناقضات الجوهرية. ويكفى أن نفهم أن الدور الأوروپى برغم إيجابيته فى الوقت الحاضر إلا أنه لم يأت نتاجًا لمبادرة أوروپية خالصة، بل أتى بناء على تنازل عربى من جانب منظمة التحرير أو بناء على مبادرة فلسطينية، كما أنه على الرغم مما يبدو أنه إيجابى فإن حدود تأثيره ترتبط إلى حد كبير بمدى التنسيق مع الولايات المتحدة، وهذا ما يؤكده عدم امتلاك المجموعة الأوروپية لقدرة التأثير على الأطراف المعنية، وخاصة الطرف الإسرائيلى، وعدم امتلاكها لإمكانيات الضغط بما يساعد على إيجاد حلول إيجابية عملية.

ولذلك فإن خلاصة الأمر، أن الواقع التاريخى للدور الأوروپى خاصة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م.. يرتبط بما يمكن أن نسميه بـ«**نظرية ملء الفراغ للقائد الغربى ممثلاً فى الولايات المتحدة فى أوقات الانتخابات الأمريكية**»، حيث يضعف تأثير الدور الأمريكى. فالدور الأوروپى ينشط جدّا فى هذه الآونة، وذلك لإعداد المسرح لدور أمريكى قادم مع رئيس أمريكى جديد. وهنا، فأفضل تسمية للدور الأوروپى على الرغم مما يبدو من إيجابيته ـ دور «الدوبلبير» فى إطار توزيع الأدوار بين أوروپا الغربية والولايات المتحدة، وضمانًا لمصالح النظام الرأسمالى العالمى. وما يزعم به البعض أو يراهنون عليه فيما يتعلق بالدور الأوروپى نراه سرابًا، أو صخرة تتحطم عليها انفعالات وحماسة المواقف العربية.

ومع ذلك، فإننا لا ندعو إلى إلغاء التحرك الديپلوماسى والشعبى ناحية أوروپا، ولكنها الدعوة إلى اليقظة والفهم.

المبحث الخامس

جدوى مفاوضات السلام فى جولة جديدة (*)

يلتقى المتفاوضون العرب والإسرائيليون - وبوجود حي ومحسوس للطرف الأمريكى فى ظل عهد جديد هو عهد الرئيس كلينتون ووزير خارجيته وارين كريستوفر - فى جولة تاسعة بعد انقطاع أكثر من أربعة أشهر عن آخر جولة عقدت بينهما، وبعد عام ونصف منذ بدء المفاوضات فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١م.

ولذلك فإن جميع الأطراف تتمنى أن تحرز هذه الجولة تقدمًا ملموسًا بما يتفق وطموحاتها أو أهدافها. والذى يجعل مناخ هذه المفاوضات يختلف عن المفاوضات السابقة - بما يشيع تفاؤلاً ولو بشكل محدود - تلك التصريحات المتبادلة بين جميع الأطراف، والتى شجعت الجميع على الاقتراب من مائدة التفاوض، وتخلق بالتالى مناخًا مليئًا بالود، وقد يعكس استعداداً من الجميع تجاه الجميع. فالطرف العربى يحضر هذه المفاوضات وهو يتمتع بقدرة عالية على التوحد والتنسيق بين مواقف أطرافه؛ فهو الذى استطاع أن يفرض موعداً آخر غير الموعد الذى تحدد بمعرفة الراعيين لعملية السلام (وهما الولايات المتحدة وروسيا) وهو ٢٠ أبريل ليصبح ٢٧ أبريل، ولهذا دلالته، حيث يعكس أن الأطراف العربية كانت مختلفة فى شأن الاشتراك أصلاً فى المفاوضات من عدمه فى ظل الظروف الحالية. ومع ذلك استطاع هؤلاء بهذا الموعد الجديد أن يجمعوا بين الآراء المتعارضة عربيًا، بل واستطاعوا أن يشعروا الطرف الإسرائيلى بالتهديد بالانسحاب من المفاوضات، وأن الأطراف العربية لا يمكن الالتفاف حولها أو اختراق صفوفها فى فرض حل جزئى بين إسرائيل وأى طرف عربى مشترك فى المفاوضات. وعلى إسرائيل إذن أن تعى هذا جيداً فى إدارتها للمفاوضات، بحيث تستجيب للمسألة برمتها دون اختزالها باتفاق متصور بين إسرائيل وسوريا فحسب،

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ٣ / ٥ / ١٩٩٣م.

أو إسرائيل ولبنان، أو إسرائيل والأردن، أو إسرائيل وبعض من الفلسطينيين، كما أن الأطراف العربية وهى تقرر الاشتراك فى المفاوضات وبالموعد الجديد الذى استطاعت فرضه وهو السابع والعشرون من أبريل- فإنها فى مركز قوة لا بد أن يؤخذ فى الحسبان على طاولة المفاوضات، حيث تشترك هذه الأطراف ووراءها حشد من التأييد والمساندة والدعم العربى. وتمثل ذلك فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذى انعقد فى القاهرة فى النصف الأول من شهر أبريل، وخلص إلى عدة قرارات مهمة فى مجملها تتفق والمطالب العربية فى المفاوضات، كما جاءت جلسات «دول الطوق» المشتركة فى المفاوضات ثم بيانها الختامى معبراً عن نفس قرارات مجلس الجامعة العربية الأخيرة، بالإضافة إلى أن جملة الاتصالات الثنائية التى كانت محورها القاهرة، وعلى طرفها الآخر عدد من الأطراف العربية فى مقدمتها الطرف الفلسطينى، تبلورت لتصب فى دعم وتنسيق وتوحد موقف الأطراف العربية المشتركة فى المفاوضات، كما أن الطرف العربى يشترك فى هذه المفاوضات، وقد وصله بالفعل بيان أمريكى يؤكد على عدد من المطالب العربية ومنها قضية المبعدين، وقضية حقوق الإنسان الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، ومنها الالتزام الأمريكى بأن يكون شريكًا كاملاً فى المفاوضات، وراعيًا نزيهًا ونشيطًا لها دون انحياز مسبق لإسرائيل كما كان الأمر معهوداً من قبل، مع التأكيد على الحرص الأمريكى على المبادئ التى أجريت على ضوئها هذه المفاوضات فى الجولات الثمانى السابقة وهى: تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ بشأن الانسحاب من لبنان، وإقرار مبدإ الأرض مقابل السلام. وقد أسهم هذا فى طمأنة الأطراف العربية عمومًا، والطرف الفلسطينى على وجه التحديد.

كما أسهمت التصريحات المتتالية على لسان عدد من المسئولين الإسرائيليين وفى مقدمتهم رئيس الوزراء إسحاق رابين، على تشجيع الأطراف العربية على الاشتراك، وخلق مناخ ثقة فى أن المفاوضات فى الجولة التاسعة يمكن أن تسفر عن شىء ملموس يدفع بها خطوات كبيرة إلى الأمام. فمثلاً: صرح إسحاق رابين بأن إسرائيل الكبرى لم تعد هى الهدف النهائى للإسرائيليين، وبأنه حريص على السلام والأمن فى المنطقة، وأنه ملتزم بقرارى مجلس الأمن رقمى (٢٤٢، ٣٣٨)، كما أنه أشار إلى إمكانية الانسحاب «المشروط» من هضبة الجولان، وكذا الانسحاب من جنوب لبنان، ورغبته فى الاتفاق على الحكم الذاتى للفلسطينيين، وموافقته على الحفاظ على حقوق الإنسان

الفلسطينى فى الأرض المحتلة إلى حين تنفيذ الحكم الذاتى الكامل، وقبوله تدخل الأمم المتحدة فى حماية حقوق السكان الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، وغير ذلك من تصريحات.

وعلى الرغم من أن هذه التصريحات قد تأكد معظمها، إلا أن بعضها كان يتم نفيه بين حين وآخر، وهو ما يعد فى إطار مسألة التلاعب بالأطراف العربية، إلا أنها فى مجملها أسهمت فى تشجيع الطرف العربى على الاشتراك، وخلق مناخ التفاؤل، بل الأهم من ذلك أصبحت قيداً على الطرف الإسرائيلى المتحاور فى المفاوضات شرط إجادة الأطراف العربية توظيفها بحنكة. ولا شك فى أنه فى ضوء هذا المناخ، وهذه التصريحات والتأكيدات الصادرة من الدولتين الراعيتين لعملية التفاوض (وهما الولايات المتحدة وروسيا) بشأن ضرورة إحراز تقدم ما، يمكن أن نميل إلى التفاؤل بشأن إمكانية التوصل إلى ثمة اتفاق مبدئى بين الأطراف المتفاوضة فى هذه الجولة التاسعة، رغم أن تفاؤلنا هذا، هو تفاؤل حذر ودون إفراط. والمصدر الرئيسى لهذا التفاؤل الحذر هو أن هناك حرصًا من جميع الأطراف على إحراز مثل هذا التقدم يستطيع به أن يدعم موقفه تجاه القوى الداخلية المناوئة. فالطرف الأمريكى يسعى إلى إنجاز ملموس فى السياسة الخارجية يعوض كلينتون عن إخفاقه حتى الآن فى الحل الاقتصادى الذى وعد به الشعب الأمريكى خلال الانتخابات، خصوصًا مع اقتراب المائة يوم على الانتهاء منذ توليه الحكم فى ٢٠ يناير ١٩٩٣م. والطرف الفلسطينى يسعى لتقدم ملموس يستطيع من خلاله أن يقوى موقفه فى مواجهة القوى الفلسطينية المناوئة لعملية السلام، بل والرافضة للاشتراك فى هذه المفاوضات دون عودة المبعدين، ودون تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وغير ذلك، كما أن الطرف الإسرائيلى يسعى إلى إنجاز شىء ما يتفق وأهدافه من العملية كلها، يستطيع من خلاله أن يدعم موقفه الداخلى فى مواجهة كتلة الليكود التى استطاعت تنظيم صفوفها واختيار زعيم جديد لها يمكن أن يسبب قلقًا فى المستقبل لتكتل حزب العمل. كما أن الطرف السورى واللبنانى والأردنى يحتاجون لهذا الأمر أيضًا. ومن ثم، فإن كل طرف سيسعى فى هذه الجولة إلى كسب أكبر قدر ممكن، ولو فى الحدود الدنيا المتاحة، بشكل يتفق

والحدود القصوى ولكن بمرونة كافية تشير إلى عدم التفريط فى الكليات، وعدم ترك ما هو متاح فى إطار هذه الأمور الكلية التى تمثل الأهداف القصوى لكل طرف.

ولذلك، فإن التوظيف الشامل لكل الأوراق العربية المتاحة سواء باستثمار القوى المناوئة للسلام، والمد الأصولى الذى بات يمثل خطراً يهدد أوضاعًا كثيرة فى المنطقة، والرفض الفلسطينى فى الأراضى المحتلة للإسرائيليين، واستمرار التنسيق العربى يمكن أن يحقق درجة أكبر من المكاسب فى هذه الجولة التاسعة التى نتوقع أن تسفر عن شىء ملموس؛ لأن البديل صعب إن لم يكن مستحيلاً على الأطراف أن تقبله، وهو ما يجعلنا متفائلين، ولكن بحذر.

***

المبحث السادس

اتفاق « غزة ـ أريحا » بين القبول العام والمحاذير(*)

لا شك فى أن الإعلان عن اتفاق الطرفين الرئيسيين فى الصراع العربى الإسرائيلى، وهما منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعى والوحيد للفلسطينيين، وإسرائيل، كان مفاجأة غير متوقعة لكثير من المحللين والمتابعين لتطورات عملية السلام ومفاوضاتها فى جولاتها الإحدى عشرة، والتى ما زالت مستمرة حتى الآن. ولكن هذه الفجائية لا تلغى أن هناك توقعات قد توصل إلى مثل هذا الطريق أظهرتها الفترة السابقة على عقد الجولة التاسعة للمفاوضات، حيث سادت نبرة التفاؤل الحذر. كما أن التصريحات من كلا الطرفين اتسمت بالهدوء وانخفاض درجة التوتر والعداء، مما عكس ـ آنذاك ـ أن هناك شيئًا يتم فى الكواليس، لكنه لم يختمر بعد. ومن بين المعلومات التى ألقيت من جانب الإسرائيليين من مصادر شبه رسمية ومصادر غير معلومة: مسألة الاقتصار فى هذه المرحلة على قطاع غزة، وقصر الانسحاب الإسرائيلى عليه دون الضفة الغربية. وعلى الجانب الفلسطينى كان هناك رفض معلن وباحتداد، مما كان يعكس أن لعبة المفاوضات تمارس بازدواجية (العلنية والسرية) كما أكدت ذلك بعض الأنباء عن لقاءات بين مسئولين رسميين من الطرف الإسرائيلى والفلسطينى تتم بشكل سرى، إلا أن الطرفين كانا ينفيان هذه الأنباء. ومع تلك المؤشرات، لم يكن متوقعًا أن يتم اتفاق ـ مجرد اتفاق!!

ولا شك أيضًا فى أن الإعلان عن هذا الاتفاق، كما كان فجائيّا، فإن ردود الفعل إزاءه لا يمكن أن تكون سهلة أو هينة، بل هى ردود فعل واسعة النطاق، وسيطر الاتفاق وردود الفعل على مساحات ضخمة من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. فهناك من لا يصدق حدوث أى اتفاق، وهناك من تقبل على مضض تعبيرًا

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١١ / ٩ / ١٩٩٣م.

عن الإحباط الذى يسود المنطقة العربية، وهناك من يقبل ذلك بتحفظات، وهناك من يرفض ذلك حاملاً رأيًا آخر أو فى إطار المزايدات السياسية. وأيا كان الأمر، فإنه من المتوقع فى حالة وقوع مثل هذا الاتفاق أن تتباين الآراء حوله بصورة حادة.

ومع ذلك، فإن إيضاح هذا الاتفاق ـ وضعًا للأمور فى نصابها الصحيح ـ يصبح رسالة على كل من يحمل قلمًا له رسالة فى خدمة قضايا أمتنا العربية ذات العمق التاريخى والوزن الثقافى.

فالملاحظ أن هناك قبولاً عامًا لدى التيارات والقوى السياسية كافة على مختلف الأصعدة وفى الأقطار العربية كافة لأن تنشأ دولة فلسطينية فى قطاع غزة والضفة الغربية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبزعامة الرئيس ياسر عرفات. وبالتالى فإن هذا القبول العام لا يشذ عنه سوى تيارات ضعيفة الوزن ترى إقامة الدولة الفلسطينية فى الأراضى التى توجد فيها إسرائيل حاليًا، والذى جعل مثل هذه التيارات تتسم بالضعف: ذلك المناخ العام الذى جعل من ترجمة هذا الرأى إلى واقع عملى أمرًا بعيد المنال. وفى سياق هذا القبول العام يمكن النظر إلى اتفاق غزة / أريحا بحسبان أن هذا الاتفاق يأتى فى إطار ما هو مقبول بصفة عامة من التيارات كافة، ليس بوصفه نهاية المطاف، وإلا اختلف مع القبول العام، ولكن خطوة تليها خطوات، وبداية فى مشوار له نهاية أيضًا.

والقراءة الدقيقة لنصوص هذا الاتفاق تشير إلى أن الاتفاق فى مجمله تعبير عن ميزان القوى السائد والذى يميل فى هذه الآونة لصالح إسرائيل، حيث اختفت من الساحة الدولية إحدى القوتين، وهى الاتحاد السوفييتى الذى كان مساندًا مساندة فعلية للقضية العربية، وبعد تفككه وانكفاء دوله على شئونها الداخلية، فى نفس الوقت الذى تهيمن فيه الولايات المتحدة على مقررات النظام الدولى ـ وإن كان بشكل مؤقت ـ بالإضافة إلى التمزق الواضح فى الصف العربى بعد أزمة الخليج الثانية. ولا يبقى من التوحد العربى سوى أمل ضعيف ممثلاً فى اجتماعات دول الطوق للتنسيق بشأن المفاوضات الجارية مع إسرائيل، بالإضافة إلى ظواهر كثيرة فى النظام الدولى والإقليمى يجعل ميزان القوى لا يميل فى صالح الطرف العربى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتفاق جاء منسجمًا فى خطوطه العامة مع القبول العام

لمشروع الدولة الفلسطينية طبقًا لما طرحته قيادة منظمة التحرير فى اجتماعاتها عام ١٩٨٨م . ويدل على ذلك الشواهد التالية :

فالاتفاق يتم بين طرفين كان واضحًا أنه من المستحيل تلاقيهما ، وهما منظمة التحرير وإسرائيل ، حيث لم تجد إسرائيل مفراً من الاعتراف مسلمة فى ذلك بالواقع العملى بمنظمة التحرير الفلسطينية وقبول التعامل معها الذى يبدأ بالاتفاق ، على أن تتولى المنظمة إدارة الدولة الفلسطينية فى غزة وأريحا بالإضافة إلى توليها المفاوضات بشكل رسمى .

وعلى الرغم من وجود اعتراف ضمنى بين الطرفين منذ فترة ، فإن الجديد هو الاعتراف الرسمى والصريح من جانب إسرائيل بمنظمة التحرير ، وهو ما يتفق مع القبول العربى العام تجاه مشروع إنشاء الدولة الفلسطينية فى غزة والضفة الغربية . وقد يتساءل البعض : ما معنى مثل هذا الاعترأف؟

فالاعتراف هو القبول العام من دولة ما لوجود دولة أخرى فى المجتمع الدولى ، حيث ترى أن مثل هذه الدولة قد استكملت أركانها وأصبحت جديرة بأن تمارس دورها فى الحياة الدولية . وبالتالى أصبحت ملتزمة بمثل هذا الاعتراف ، وقد قيدت نفسها بمواثيق دولية رسمية .

كما أن هذا الاتفاق ، وإن أشار إلى الحكم الذاتى ، إلا أن الواقع العملى هو إنشاء دولة فلسطينية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، وهو ما يحدث للمرة الأولى من جانب إسرائيل التى كانت ترفض أى شىء حول دولة فلسطينية ، بل ترفض وجود فلسطينيين أصلاً ، وتصل فى غلائها إلى أن الأردن هى الأرض الفلسطينية ، إن وجد شىء اسمه فلسطين ! !

وبالتالى ، فإذا قيل إن منظمة التحرير قد تراجعت عن بعض ثوابتها ، فإن إسرائيل أيضًا تراجعت . وقد يكون فى التراجع الإسرائيلى تراجع المغتصب ، بينما التراجع الفلسطينى هو بمثابة التراجع عن الحق المطلق والقانونى والشرعى ، ولكن فى سياق الظروف والواقع الدولى والإقليمى المتغير ، يصبح التراجع المتزامن مقبولاً حول رقعة مشتركة تتلاقى حولها الأطراف المتصارعة .

وقد يحق للكثيرين أن يتحفظوا مستندين إلى الخبرات السابقة لإسرائيل، حيث يصبح الاتفاق فيما بعد هو النهاية وليس فى سياق مشروع بناء السلام الشامل. وقد يكون الاتفاق وسيلة من إسرائيل لتحقيق المزيد من المكاسب بحصولها على الاعتراف العربى بها، وبالتالى يصبح لها مشروعية سعت إلى كسبها بالحروب ومحاولتها فرض الأمر الواقع، ولكنها فشلت فى ذلك. وقد يكون الاتفاق وسيلة لهدم القضية الفلسطينية من أساسها، ووسيلة لأن تهادن إسرائيل العرب لكى تحطمهم فيما بعد وللأبد!!

ولا شك فى أن لمثل هذه التحفظات جزءًا كبيرًا من الصحة بافتراض أن الطرف الإسرائيلى هو الفاعل الوحيد فى المعركة أو المنطقة، لكن هناك طرفًا عربيًا قد يكون مأزومًا فى حركته الوحدوية، إلا أن موازين القوى لا يمكن أن تصل إلى التفوق المطلق لإسرائيل مقابل الضعف المطلق للعرب؛ لأن هذا ضد كل قوانين الطبيعة والتاريخ.

ومن جانبنا، فإن هذه التحفظات يجب أن تحتل موقعها فى البناء الديمقراطى العربى بوصفها تمثل مرجعًا وقيدًا على صانع القرار العربى بأن يكون يقظًا، وألا يقبل بما لا يتفق مع التاريخ والمنطق، وأن ما يقبله هو خطوة فى مشروع الألف ميل لبناء السلام، وأن على صناع القرار أن يستمروا فى معركتهم مع إسرائيل من الزاوية الحضارية، حيث إن إسرائيل تسعى إلى مشروعها فى التفوق المطلق على العرب، ولا يمكن للعرب أن يقبلوا ذلك مهما كانت درجة تمزقهم. إن مشروع السلام العربى الإسرائيلى تحوم حوله الشكوك، وإن على العرب اليقظة، وعلى إسرائيل الالتزام، فهى وإن قبلت ذلك الاتفاق فهى تحل بذلك مشكلات داخلية كثيرة سببتها الانتفاضة، وكان لقطاع غزة الوزن الأكبر فى إرغام إسرائيل على توقيع الاتفاق وهو ما درسته إسرائيل منذ إعلان الانتفاضة، وقدمت مراكز بحوثها الاستراتيجية تقارير بشأنها، ومن بين ما أوصت به ضرورة الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة، ومن ثم فإن الاتفاق فى المعنى الأخير: تعبير حى عن مفردات موجودة فى الواقع العربى والإسرائيلى معًا، وعلينا بوصفنا عربًا أن يزداد تنسيقنا لحماية هذا الحد الأدنى كخطوة لا بد من استكمالها.

***

المبحث السابع

التوظيف السياسى لمعارضى اتفاق « غزة /أريحا »

لا شك فى أن المنطق الديمقراطى مضمونًا وشكلاً هو أمل نتمنى أن يسود منطقتنا العربية، خصوصًا فى هذه الآونة كبداية لمستقبل أكثر إشراقًا فى الممارسة الديمقراطية؛ فالمصلحة العربية القومية تقتضى فى هذه الفترة أن يسود هذا المنطق فى ظل المتغيرات الجديدة، ومنها اتفاق غزة / أريحا الذى هو نتاج صيغة مدريد التفاوضية التى بدأت قبل عامين. فما الذى نعنيه بالمنطق الديمقراطى إذن؟

فالنظرية فى العلاقات الدولية تشير إلى أن قبول منطق التفاوض يؤدى إلى الحلول الوسط، وأن التوصل إلى صيغة ما للحل الوسط هو انعكاس لميزان القوى السائد بين الأطراف المتفاوضة، وهذا تترجمه مهارات الفريق المفاوض؛ فليس كل ما يريده أى طرف يحصل عليه بالكامل، ولكن قد يحصل على كل ما يتمناه شكلاً، ولكنه من حيث المضمون يكون مقيدًا فى التحكم على هذا الشىء، ولذلك فإن مهمة التفاوض ليست مهمة سهلة، بل عسيرة جدًا. وتحتاج إلى جلد وقوة أعصاب، وبالتالى تحتاج إلى نوعية عالية على مستوى المسئولية القومية للطرف المتفاوض، وللتاريخ وقائعه فى هذا المضمار.

وبالتالى، فعندما يتوصل المتفاوضون إلى صيغة ما مقبولة منهم، فإن هذه الصيغة هى ما أمكن التوصل إليه فى ظل الظروف المتاحة، وانعكاس لميزان القوى السائد، بالإضافة إلى مهارات المتفاوضين كأشخاص. فليس من المعقول أن يتهم أى طرف مفاوض بأنه سلم كل الأوراق، وتنازل عن كل الأشياء، وحصل على لا شىء، ووقع على وثيقة البيع والتنازل. فالتاريخ - وهو معمل تجارب الشعوب - لا يزكى مثل هذه الاتهامات إلا فيما ندر. وإن تم ذلك فى بعض الوقائع، فإنه كان لافتقاد الطرف المتفاوض القدرة على المساومة، وضعف الإرادة واختفاء القوة.

تلك مقدمة لازمة، فى معرض تناول اتفاق غزة / أريحا؛ فهو اتفاق جاء بعد مفاوضات شاقة، لم يثبت حتى الآن تهاونًا من الجانب الفلسطينى، إنما جاء أيضًا ترجمة وانعكاسًا لمجمل الظروف السائدة فى المنطقة العربية.

ومن ثم، فليس من المتوقع أن تقبله كل التيارات السياسية، وبالتالى فإن هناك من سيرفض هذا الاتفاق. وهنا، فإن المعارضة من منطلق التخوين، وتوجيه الاتهامات، وانتهاج أساليب التجريح الشخصى، ظاهرة يجب أن تختفى كبداية لممارسة ديمقراطية صحيحة على المستوى الداخلى بين التيارات المختلفة، وعلى المستوى الخارجى بين الأنظمة العربية بعضها تجاه البعض الآخر. فالطرف الذى يحكم الفلسطينيين استطاع أن يصل إلى مثل هذه الصيغة فى إطار الظروف المحيطة به ويراها بداية لإنشاء الدولة الفلسطينية. ويعتقد حكام فلسطين - ممثلين فى قيادة منظمة التحرير - أنهم استطاعوا أن ينتزعوا الاعتراف بالمنظمة، والاعتراف بالانسحاب من الأراضى المحتلة لفلسطين، واعترافًا بأن المنظمة هى المحرك للفلسطينيين، وهو هدف كنا نسعى إليه جميعًا، كما أن ما تم التوصل إليه يأتى من سياق القبول العام وهو الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة، وأن وضع أريحا مع قطاع غزة فى الاتفاق هو إشارة إلى أن المنظمة تصر على الخروج الإسرائيلى من الضفة، كما أنه فى سياق التفاوض، فإن الفلسطينيين لن يحصلوا على شىء مقابل لا شىء يقدمونه. وهذا هو الاعتراف الفلسطينى بإسرائيل بصورة مباشرة ورسمية امتدادًا لوثائق المنظمة فى عام ١٩٨٨م والتى طرحت فيها مشروعًا للسلام وإقامة الدولة الفلسطينية إلى جوار الدولة الإسرائيلية.

قد تتعدد الأسباب وراء الموقف النهائى لكلا الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى. ودون الدخول فى تفاصيل، فإن بيكر (وزير الخارجية الأمريكية السابق ومسئول فكرة مدريد) يرى أن من بين الأسباب وراء التقدم الأخير فى عملية السلام: انهيار الشيوعية وانتصار الغرب فى الحرب الباردة، وانتصار التحالف الغربى فى حرب الخليج، وهى المواجهة الصريحة بين المتشددين والتيارات المعتدلة فى الوطن العربى، ورغبة الإسرائيليين العميقة فى ألا تظل فى حالة حرب دائمة، بالإضافة إلى الصعوبات السياسية والمالية داخل منظمة التحرير. وقد تحتاج هذه الأسباب وغيرها إلى مناقشة مطولة، لكن الميزان السائد يتمثل فى إضعاف القوى المتشددة، فعلاً فى الوطن العربى كالعراق وليبيا والجزائر والسودان، وأخيرًا بوضعها على قائمة الإرهاب - إرهابًا لها

وردعًا لعدم الدخول فى تزكية التيارات الرافضة للاتفاق، وحصار سوريا عسكريًا ومعنويًا، والمشاكل الاقتصادية لمصر والتى تسير فى إطار التوازن فى المواقف مع مدى تطور العلاقة مع الصندوق. كل هذا أسهم بلا شك فى إضعاف الطرف العربى فى قدرته التفاوضية. وبالتالى فإن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق هو ترجمة صادقة للواقع العربى المتردى بفعل أبنائه، وبفعل قوى خارجية تخطط لذلك منذ زمن. وبالتالى ليس ما تم التوصل إليه هو الأمل الذى ينشده كل عربى، لكنه ما أمكن الحصول عليه فى إطار القبول العام السابق، وتأكيدًا لميزان الظروف والقوى السائدة.

هنا يجب أن ننتبه إلى الكيفية التى يمكن لنا أن نستفيد من خلالها من هذا الاتفاق كمقدمة لما نأمله وننشده. نرى البداية فى احترام الاتفاق ومن قاموا به، ولكل صاحب رأى من التيارات المختلفة يرفض هذا الاتفاق أن يستمر فى معارضته دون تخوين أو إلقاء الاتهامات والتشكيك فى الوطنية وغير ذلك من أمور تجاوزها الزمن. فاستمرار المعارضة النزيهة المسئولة بلا شك ستصب فى دعم المفاوض العربى، ولن تقلل من قدرته كما يعتقد البعض. هنا فإن المفاوض العربى عليه أن يستثمر ذلك فى أوراقه لمراحل التفاوض القادمة لتقوية موقفه، بهدف الحصول على المزيد ومحاصرة إسرائيل فى التراجع عما تم الاتفاق عليه، لو فكرت فى ذلك. وهنا أعجبنى تصريح للسيد/ فاروق قدومى (رئيس الدائرة السياسية فى المنظمة)، والذى رفض الاتفاق ورفض السفر مع عرفات إلى الولايات المتحدة لحضور حفل التوقيع، وفى الوقت نفسه فإنه دعا إلى حوار وطنى بين الفصائل الفلسطينية كافة حول الاتفاق لدعمه، دون الخوض فى أمور شخصية، ودون توجيه الاتهامات والتجريح لأحد تجنبًا لحرب أهلية بين الفلسطينيين.

وهذا هو صوت العقل الديمقراطى الذى ننشده، فالرجل الثانى فى المنظمة اختلف ورفض، وهذا حقه، ولم يخرج عن قواعد اللعبة الديمقراطية للنيل من الآخرين بالاتهام والتجريح، بل دعا إلى الحوار الوطنى. وهو المنطق الذى يمثل الطريق الطبيعى لتقوية المفاوض العربى والفلسطينى كأحد أطرافه الأساسية.

إن الفرصة باتت مواتية لانتصار العقل، وانتصار المنطق الديمقراطى، لمراجعة النفس، وشحذ الهمم العربية من جديد، وتقوية المفاوض العربى. فلربما أدى هذا

الطريق إلى إعادة ميزان القوى للتوازن، أو لرجحان كفة الطرف العربى، وليس الأطراف العربية، عندما يتوحد على طريق واحد ولغة سياسية موحدة. هنا لا يجب أن نضيع فرصة متاحة، أتيحت من قبل وفى ظروف أفضل، وميزان قوى أفضل بعد حرب أكتوبر، وآنذاك كان الاختلاف حول الأساليب وليس الهدف اختلافًا حول الانفراد بالسير فى الحل / أو الجماعية العربية فى الحل. لا نريد أن ندخل فى متاهات جديدة، فإن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، والدليل أن حرب أكتوبر هى القوة العربية المستخدمة لإرجاع ما تم أخذه بالقوة، ثم الخطوة التالية هى التفاوض وصولاً للحل؛ لأن الحرب هى وسيلة وليست غاية.

أخيراً: فإن رفاهية الشعوب العربية باتت هدفًا عزيزاً علينا أن نحتشد إليه. وأن البدء فى حل القضية الفلسطينية ودعم هذا الحل بالمنطق الديمقراطى يعد فى تقديرنا هو الطريق الصحيح.

* * *

المبحث الثامن

تحديات مرحلة السلام فى ضوء المسألة العراقية (*)

تفجرت الأزمة العراقية الأخيرة فى ضوء العلاقات المتشابكة دوليّا وإقليميّا تحت دواعى الشرعية الدولية وضرورة الانصياع العراقى التام للإرادة الأمريكية بالأساس، بوصفها هى المرادف للشرعية الدولية من الأزمة العراقية منذ بدايتها فى أغسطس ١٩٩٠م. وقد وصلت هذه الأزمة إلى «حافة الهاوية» حيث كان متوقعًا عند كثير من المحللين والمراقبين، استخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة ولأغراض مختلفة ضد العراق. ولكن الأمور سارت على غير الرغبة الأمريكية، وتم احتواء هذه الأزمة مؤقتًا من خلال القنوات الشرعية الدولية ممثلة فى جهود الأمين العام للأمم المتحدة. ومن ثم فإن النتيجة البارزة التى تبلورت فى خضم مسارات هذه الأزمة وحتى تم احتواؤها ولو مؤقتًا، تتمثل فى إعادة الأزمة إلى الشرعية الدولية الحقيقية، وخروجها عن الإرادة الأمريكية، وهو ما يمكن أن يكون له تداعيات كبرى - قد تكون غير ملموسة الآن - على النظام الدولى (هيكلاً وتفاعلاً)، وعلى النظام الإقليمى العربى بالاندفاع نحو التماسك والتضامن.

وعلى أية حال، فإن أهم ما يعنينا هنا، من تداعيات هذه الأزمة الأخيرة، هو ما يتعلق بمسارات عملية السلام فى الشرق الأوسط بعد احتوائها من قبل الشرعية الدولية الحقيقية. والسؤال الجوهرى الذى يفرض نفسه فى هذا المقام، هو: هل يمكن تصور مسارات جديدة لعملية السلام، تختلف عما هو حادث الآن وخصوصًا منذ تولى نتنياهو رئاسة الحكومة منذ ما يقرب من عامين، وذلك فى ضوء تطورات الأزمة الأخيرة؟

ولا شك فى أن الباعث على إثارة هذا السؤال، هو ما حدث من اندفاع، عقب

(*) نشرت فى جريدة الأهرام (صفحة مركز الدراسات الاستراتيجية)، ٢٠ / ٣ / ١٩٩٨م.

حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، نحو السعى لتحريك الصراع العربى الإسرائيلى فى اتجاه الحل السلمى، حيث تمخض عن ذلك ـ آنذاك ـ سلسلة من الإنجازات ـ بغض النظر عن الخلاف حولها ـ تمثلت فى اتفاق مدريد للسلام فى نهاية أكتوبر ١٩٩١م، ثم ما تبعها من التوصل إلى اتفاق أوسلو ١ عام ١٩٩٣م، وأوسلو ٢ عام ١٩٩٤م. والمقارنة فى هذا السياق واردة، لتشابه الأحداث. فقد كانت ردود الفعل العربية إزاء الحشد الدولى بزعامة الولايات المتحدة ضد العراق، تدور حول ضرورة السعى بنفس الحماسة للتوصل إلى صيغة للسلام بين العرب وإسرائيل. وإن الضغوط التى بذلت بهدف تحرير الكويت، تستلزم أن يبذل مثلها من أجل استرجاع الأراضى العربية المحتلة من قبضة الاحتلال الإسرائيلى، مع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ولا شك فى أن الولايات المتحدة تحت رئاسة چورچ بوش ـ آنذاك. حاولت بذل الجهود فى هذا الطريق، ومارست الإدارة الأمريكية ضغوطًا على الحكومة الإسرائيلية من أجل السير فى عملية السلام تجنبًا لأن تفقد أمريكا مصداقيتها لدى العرب والعالم. ونتذكر من هذه الضغوط قرار الإدارة الأمريكية برفض تقديم قرض قدره عشرة مليارات دولار لتمويل إقامة مستوطنات إسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة، فى إطار الرفض الأمريكى لسياسة المستوطنات. وقد تمخض عن ذلك، نتائج إيجابية لصالح عملية السلام.

واليوم وبعد انتهاء الأزمة العراقية الأخيرة، هل يمكن أن تمارس الضغوط على الولايات المتحدة لدفع جهود السلام بين العرب وإسرائيل؟ وهل يمكن للإدارة الأمريكية أن تمارس ضغوطًا على إسرائيل لصالح عملية السلام أم لا؟. بعبارة أخرى: هل يمكن توقع مسار مشابه ودور أمريكى فعّال الآن، مثلما حدث بعد انتهاء حرب تحرير الكويت أم لا؟

أولاً: دواعى الموقف الأمريكى

المراقب للأحداث يدرك أن عملية السلام وصلت إلى طريق مسدود بسبب سياسات نتنياهو المتشددة والرامية لإجهاض ما تم كخطوة نحو تأسيس منطق جديد للسلام يتفق ورؤيته الشخصية والمتطرفين معه لدرجة أنه وضع الإدارة الأمريكية فى حرج أكثر من مرة، ومارس عليها الضغوط من قبل قوى الضغط فى الداخل الأمريكى. وأقصى ما

استطاع كلينتون أن يفعله مع إسرائيل ، هو رفضه لمقابلة نتنياهو ، مما أشاع تفسيراً بأن إدارة كلينتون غير راضية عن السلوك الإسرائيلى إزاء عملية السلام . كما أنه لوحظ أن كلاّ من إسرائيل والولايات المتحدة معًا ، أعلن غضبه بل ورفضه لأى محاولة أوروبية للتدخل فى عملية السلام . ومن ثم فإن الولايات المتحدة تصر على انفرادها بإدارة عملية التفاوض بين العرب وإسرائيل بعيداً عن أى تدخلات .

كما لوحظ أن عملية السلام قد تجمدت لعدة أسابيع وحتى الآن ، وهى فترة تفجر الأزمة العراقية الأخيرة . مما يعنى أن أولوية هذه العملية قد تراجعت ، وهو أمر منطقى مع تصعيد الولايات المتحدة للأزمة مع العراق . وما إن تم «الاحتواء المؤقت» لهذه الأزمة ، حتى أعلنت السيدة مادلين أولبرايت (وزيرة الخارجية الأمريكية) ، أنه من الضرورى السعى نحو تحريك عملية السلام فى الشرق الأوسط ، وهو أمر تفرضه الظروف الحالية . وكأنها أرادت أن تقول إنه للخروج من نفق الأزمة العراقية والحرج الذى تسبب للولايات المتحدة ، والتى تظهر أنها غير قادرة ، بل غير راضية على تقبله ، فإنه لا بد من الاتجاه نحو مسألة الشرق الأوسط لمحاولة إنجاز «أى» اتفاق من شأنه أن يضع الإدارة الأمريكية فى قلب الأحداث ، بل ويضع الأحداث تحت سيطرتها . وفى هذا السياق ، فإن موقفًا أمريكيّا يصبح ذا أهمية وله دواعيه مما لا شك فيه . ويمكن بلورة هذه الدواعى فيما يلى :

١ ـ الحرص الأمريكى على وجود المصداقية لسياستها من جانب الأطراف المختلفة بالمنطقة ، وخصوصًا الأطراف العربية . فثمة موجة رافضة متصاعدة من جانب بعض القيادات العربية ، للسياسة الأمريكية ، وصلت إلى حد الاتهام المباشر والعلنى بأن هذه السياسة ذات طابع ازدواجى ، وتكيل بمكيالين . وأن الفعل الأمريكى السريع من شأنه احتواء هذا الغضب العربى المتصاعد ، وهو ما يمكن أن يترجم فى دفع عملية السلام إلى الأمام فى هذه الظروف الحرجة للسياسة الأمريكية .

٢ ـ محاولة الولايات المتحدة ، أن تستمر فى الإدارة المنفردة من جانبها لعملية السلام فى الشرق الأوسط ، وذلك من خلال عدم إعطاء أى فرصة لطرف دولى آخر بالتدخل من قريب أو بعيد ، وقد أثبتت الأزمة العراقية الأخيرة ، أن التدخل من قبل بعض الأطراف الدولية وخصوصًا الطرف الروسى وكذا الفرنسى ، وأيضًا الصينى ، كان من

شأنه عرقلة الاستخدام الأمريكى المنفرد للقوة العسكرية ضد العراق. وهو ما يمكن أن يتم فى عملية السلام، إذا ما لم تحاول الولايات المتحدة أن تضخ الدماء فى شرايين هذه العملية. وهكذا فإنه يجب التذكير بأن أكبر طرفين مرشحين لدور فى عملية السعلام ينافس الولايات المتحدة، هما الطرف الروسى، والطرف الأوروبى إما مجتمعًا، وإما من خلال فرنسا التى تظهر اهتمامًا متزايدًا بين لحظة وأخرى.

٣ـ الرغبة الأمريكية المتزايدة للحيلولة دون احتواء عملية السلام تحت مظلة مجلس الأمن والأمم المتحدة، وهو ما يمكن أن نسميه بالشرعية الدولية الحقيقية. حيث تمارس على الأطراف الرافضة لتطبيق الاتفاقيات ضغوطًا، ومحاولة إلزامها بالتنفيذ مثلما يحدث مع العراق؛ لأن الطرف الذى سيخضع للإلزام أو العقوبات هو الطرف الإسرائيلى وهو ما لا تستريح له الولايات المتحدة بالطبع. ولكى يكون هذا مبررًا لاستمرار الاحتكار الأمريكى لعملية السلام، فثمة إنجاز من خلال محاولة أمريكية بإقناع إسرائيل بالالتزام حتى ولو بالحدود الدنيا!!

٤ـ إن إنجازًا ما فى عملية السلام، برعاية أمريكية، من شأنه أن يدعم الإدارة الأمريكية فى الانتخابات القادمة التى يجرى لها الاستعداد على قدم وساق حتى تستمر الإدارة الديمقراطية، وتجنبًا لأن تنتهزه القوى الجمهورية لصالحها فى حالة عدم الإخفاق. فضلاً عن أن هذا الإنجاز مطلوب الآن لاحتواء الأوضاع الداخلية التى تفجرت ضد الرئيس كلينتون والتى أصبحت تعرف بفضيحة «مونيكا جيت».

وفى إطار هذه الدواعى الأربعة، يمكن تصور أن يكون هناك دور أمريكى متزايد لدفع جهود السلام فى طريق الإنجاز ومحاولة إلزام الأطراف المختلفة، وقد يكون فى مقدمتها إسرائيل.

ثانيًا: محاولات الالتفاف الإسرائيلى

أدركت الحكومة الإسرائيلية هذا الدرس، بأن فشلاً أمريكيّا فى إدارة الأزمة العراقية الأخيرة، قد يؤدى إلى قيامها بممارسة بعض الضغوط على إسرائيل لخلق المصداقية حول سياستها فى المنطقة مثلما حدث من قبل بعد انتهاء حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م والتى أفضت إلى معاهدة مدريد للسلام وما بعدها.

لذلك فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بادر بالذهاب فى جولة سريعة لأوروبا أغلب الظن أنها لم تكن مرتبة من قبل. حيث يقوم بزيارة عدد من الدول الأوروبية لتحقيق عدة أهداف منها: الظهور برغبته فى تحقيق السلام مقابل الطرف الفلسطينى الرافض لذلك، ومحاولة إظهار قبوله للتدخل الأوروبى فى مسار المفاوضات العربية الإسرائيلية، ومن ثم فلا مانع لدى إسرائيل من الحديث حول مبادرة أوروبية فى هذا الشأن، فضلاً عن أن الرسالة الكبرى هى محاولة احتواء أى ضغوط أمريكية فى هذا الوقت على إسرائيل عن طريق إظهار طرف يمكن أن يكون منافسًا لها فى المنطقة وبخاصة فى عملية السلام التى تحتكرها الولايات المتحدة حاليًا.

ولا شك فى أنه يبدو أن بعض الأطراف الأوروبية بدأت «تبلع هذا الطعم»، بإعلان بريطانيا - بوصفها رئيسة الاتحاد الأوروبى حاليًا - عن مبادرة لتحريك عملية السلام باسم أوروبا!!، فى حين أن دولاً أوروبية أخرى تعاملت مع هذه الزيارة بفتور. فى الوقت الذى يصر فيه الفلسطينيون على عدم الالتقاء على مستوى عرفات - نتنياهو، لعدم وجود جدوى من ذلك إلا بتدخل دولى فعّال.

وعلى أى حال، فإن الملاحظ أن جهودًا إسرائيلية تتصاعد، كمحاولة للالتفاف على أى ضغوط أمريكية متوقعة بعد فشل إدارة الولايات المتحدة لأزمة العراق الأخيرة.

ثالثًا: ضرورات الموقف العربى الجماعى

إلا أنه ما بين السعى الأمريكى المتوقع لدور نشيط فى عملية السلام، وبين محاولة الالتفاف الإسرائيلى على ذلك، يتطلب جهدًا عربيّا جماعيّا كضرورة فى هذه الظروف. فلا يكتفى بالتحذير من مغبة توقف عملية السلام، أو المراهنة على سقوط نتنياهو، أو سعيًا أمريكيّا منفردًا يتفق ومصالح الولايات المتحدة، أو مجرد صوت عال بأن العنف يمكن أن يتزايد من جراء تجميد مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل. فالضرورى فى هذه الظروف الصعبة، لقاءٌ عربىٌّ يكون جدول أعماله: نحو برنامج عربى لبعث عملية السلام ومستقبلها وأن هناك ظروفًا دولية وإقليمية مواتية لهذا الموقف العربى. فثمة تحول فى النظام الدولى من خلال دور روسى فرنسى وكذا دور صينى فى أتون الأزمة العراقية الأخيرة، يمكن أن يشجع على استثماره فى دفع جهود

السلام والضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل. وثمة تحولات فى البيئة الإقليمية حيث نجح العرب فى احتواء الأزمة العراقية الأخيرة، بالرفض الجماعى لاستخدام القوة. وانتصار الإرادة العربية فى معركة لوكيربى القضائية من خلال الحكم الأخير لمحكمة العدل الدولية سيسهم فى إضعاف الموقف الأمريكى البريطانى، وثمة احتواء للمشكلات مع السودان الشقيق، وكذا الاحتواء للمشكلات مع إيران فى ظل قيادة جديدة تستهدف التهدئة الكاملة مع الجيران العرب.

ولا شك فى أن هذا كله يبعث على ضرورة الفعل العربى العاجل إنقاذاً للتردى الذى تشهده عملية السلام منذ أن وصل نتنياهو للحكم، وأن الرهان على تحرك الآخرين - حتى ولو كان هذا يتفق مع مصالحهم - دون أن يتحرك العرب بأنفسهم، هو رهان خاسر. فالإمكانيات العربية قائمة، والاستثمار الفعّال لها له ما يبرره. وعلينا إذن أن نوظف نتائج تطورات الأزمة العراقية الأخيرة التى مالت هذه المرة للصالح العربى.

❊ ❊ ❊

الفصل الخامس

قضية السلام
فى الانتخابات الإسرائيلية

المبحث الأول

انعكاسات نجاح «نتنياهو» - رئيسًا لوزراء إسرائيل!![*]

راهن الكثيرون، إن لم يكن الجميع، من صناع القرار السياسى على المستوى الإقليمى وكذا الدولى، على أن بيريز هو رئيس الوزراء الإسرائيلى القادم. والحجة فى هذا الرهان أن بيريز هو رجل السلام، بينما الشخص المنافس له (نتنياهو) زعيم كتلة الليكود لن يكون كذلك. وقد أفصح هذا الرهان عن خطوات مكشوفة وصلت إلى درجة التأييد العلنى لبيريز من أطراف دولية وكذا إقليمية. حتى الذين حاولوا أن يمسكوا الأمور من وسطها رغبة فى إعلان الحياد لم يستروا موقفهم بل حاولوا تأييد بيريز بشكل غير مباشر، أو فى نفس الوقت عدم الاتصال بمنافسه!!

وعلى عكس كل الاستطلاعات التى تأتى نتائجها عادة فى ضوء ضغوط الإعلام، وتأثيرات مختلف الاتجاهات «داخلية وإقليمية ودولية»، والتى كانت تشير فى مجملها إلى احتمال نجاح بيريز، كما أنه على عكس المراهنات من الأطراف كافة - ذات المصلحة المباشرة بإسرائيل حاليًا والتى رجحت من كفة بيريز، جاءت النتيجة على عكس كل التوقعات مشيرة إلى تفوق «نتنياهو» على منصب رئاسة الوزراء، حيث إن الانتخابات على هذا المنصب تجرى لأول مرة منذ إعلان إسرائيل فى عام ١٩٤٨م، وبات واضحًا، أن الذين راهنوا على نجاح بيريز أصبحوا فى موقف صعب الآن، حيث سيواجهون تحديًا ضخمًا يتمثل فى كيفية إزالة الحاجز الذى أقاموه بأنفسهم حين أقحموا أنفسهم طرفًا فى الانتخابات الإسرائيلية بحجج لا نعتقد فى صواب غالبيتها استنادًا إلى غياب «إرادة الفعل» من غالبية الأطراف، وما يصاحب ذلك من غياب للتوازن بين الإرادات المختلفة فى المنطقة، مما يرجح من إرادة إسرائيل. وهو ما يمكن أن نسميه بـ «نظرية الكسل العربى»، أو «نظرية الفشل الكلوى المتعمد للإرادة العربية» مما تمخض عنه ترهل جسد هذه الأمة، وارتكانه لفعل الغير المتمثل فى شخص السيد «بيريز»!!

(*) نشرت فى جريدة الوفد، ٤ يونيه ١٩٩٦م.

ومن خلال التأييد العلنى والفاضح، والذى كان محل نقد شديد من بعض المحللين السياسيين فضلاً عن خصوم الديمقراطيين، من الرئيس كلينتون لشخص بيريز بحسبانه رمزاً لعملية السلام وأداة لتسهيل واستمرارية هذه العملية فى المستقبل، فإن الولايات المتحدة قد أسهمت فى التأثير على تزايد الرهان على نجاح بيريز، وتشجيع بعض الأطراف العربية على الاندفاع نحو إسرائيل، بهدف دعم بيريز للسير فى ذلك النهج الأمريكى.

فقد استقبله الرئيس كلينتون فى البيت الأبيض بعد غاراته الهمجية على لبنان وقراها والمدنيين فيها، ووقع معه اتفاقًا استراتيجيًا يضمن تفوق إسرائيل دائمًا، وزوده بأحدث أنواع الأسلحة وبخاصة أحدث الطائرات المقاتلة والصواريخ، بل ذهب الرئيس كلينتون مع بيريز لحضور اجتماع منظمة «الإيباك» اليهودية فى داخل واشنطن. بل إن تصريحات الرئيس الأمريكى المتتالية، ووزير خارجيته، أفصحت عن تأييد علنى مطلق، ولأول مرة فى تاريخ الرؤساء الأمريكيين، لأحد المرشحين وحزبه، وهو ما يعنى انحيازاً أمريكيًا مطلقًا، لدرجة أن الإدارة الأمريكية لم تجرؤ على توجيه نقد للسلوك الإسرائيلى «البربرى» على لبنان لمدة (١٦) يومًا، والتسويغ الذى سمعته إزاء هذا الصمت الأمريكى هو ذلك التلازم بين الانتخابات الإسرائيلية والانتخابات الأمريكية!!

ولا شك فى أن عذراً أقبح من ذنب، ومُسوِّغ يسقط أمام تقرير الأمم المتحدة الذى فضح مسلك الإسرائيليين فى غاراتهم الوحشية فى لبنان. فالصحيح فى تقديرنا أو الأقرب إلى الحقيقة، أن الإدارة الأمريكية الحالية قد راهنت لمصلحتها فى المدى القصير سعيًا وراء إنجاز ما فى عملية السلام فى الشرق الأوسط يدعم من رصيدها فى المنافسة على الرئاسة فى نوفمبر القادم، وأن هذا يمكن أن يتحقق من خلال استمرارية ما هو قائم ممثلاً فى شخص بيريز بدلاً من البدء مع شخص جديد يحتاج إلى مجهود وقد يؤخر الإنجاز، فضلاً عن الرهان الأكبر والذى يتمحور حول المزيد من التأثير فى إخضاع الأطراف العربية وإقناعهم بأن الفاعل هو إسرائيل، وأن الأمل فى السلام بيد شخص معين، وأن أمريكا كلها تقف وراء هذا الشخص لكى توهمهم بأنه من الضرورى الاندفاع فى تأييده، وهو ما يصب أساسًا فى خلق واقع يربط إسرائيل بصفوف جديدة داخل الأطراف العربية، لا يمكن التراجع عنه حتى لو خسر بيريز.

ولا شك إذن فى أنه برغم تفسيرنا هذا، فإن «أمريكا ـ كلينتون» لن تتأثر كثيراً، بل على العكس، ستوجد صعوبات بلا شك فى التعامل بين إدارة كلينتون والرئيس الجديد لوزراء إسرائيل فى بداية الأمر، بل إن نجاح «نتنياهو» قد يؤثر سلبًا على فرص كلينتون نفسه، حيث إن الموقف الأمريكى المنحاز تجاه بيريز سيصبح ورقة انتخابية ضد كلينتون، وبخاصة أن خصمه (دول) قد اتهمه بالفشل فى إدارة عملية السلام فى الشرق الأوسط حتى الآن، وليس هناك إنجاز حقيقى يتمثل فى سلام واستقرار حقيقيين!!

وقد يكون هذا عقابًا لكلينتون على اندفاعه فى تأييد «بيريز»، لكنه أخفق الحساب، ولكن يبقى الأمر أن أمريكا لإسرائيل، وإسرائيل لأمريكا!!

كما أن نجاح «نتنياهو» يمثل أكبر عقاب لبيريز على جريمته التى ارتكبها أخيراً فى لبنان فلم يكن مقنعًا قط، أن من قتل المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ، وشرد الآلاف وهدم القرى بما فيها بل هدم مقر الأمم المتحدة، يمكن أن يستحق حاملاً لنصف جائزة نوبل للسلام مشاركة مع رابين، بل لا يمكن أن نتصوره صاحب القرارات القادمة فى إدارة عملية السلام. فأسوأ ما يعاقب به بيريز هو أن يختتم حياته السياسية بهزيمة منكرة، وفى أعقاب تصرف أحمق كان يعتقد أنه سيدعمه انتخابيًا فانقلب عليه!!

كما أن العقاب الآخر لنجاح «نتنياهو»، هو للذين يقامرون على الجيل القديم بصفة عامة. وينكرون على الجيل الجديد أن يحتل مواقع القيادة. فبيريز لديه ٧٢ عامًا، واتسم بالغرور، لدرجة أنه صرح بعد إدلائه بصوته، أنها أسهل انتخابات واجهها فى حياته وأنه متأكد من الفوز بلا منازع!! بينما «نتنياهو» فهو من الجيل الجديد (٤٦) عامًا، وبينهما إذن «ربع قرن»، وهو يوازى نصف عمر دولة إسرائيل التى أقيمت على أنقاض الدولة الفلسطينية!! فهل آن الأوان للذين يقامرون على الجيل القديم أن يدركوا عمق التحولات إقليميًا ودوليًا، ويتفهموا إرادة الشعوب؟! فشامير المتعجرف كان «عجوزًا»، وبيريز أصبح عجوزاً أيضًا، وهؤلاء جميعًا من الجيل القديم برغم تباين اتجاهاتهما بين الليكود والعمل. ثم هل نسينا ما حدث فى الولايات المتحدة منذ ٤ سنوات حين اختار الشعب الأمريكى «كلينتون» رئيسًا وعمره فى منتصف الأربعينيات، بدلاً من «بوش» الذى تجاوز السبعين عامًا برغم انتصاراته الخارجية الكبرى آنذاك؟!

فالقول إذن بأن «بيريز» هو أداة لاستمرار عملية السلام، بينما «نتنياهو»، هو أداة لإعاقة هذه العملية أو تأجيلها، هو قول مغلوط. فأچندة الأخير فى حملته الانتخابية تضمنت «لا . . للدولة الفلسطينية، ولا . . لأى توسعات بشأن الضفة الغربية أو المستوطنات، ولا . . للمحادثات حول القدس، ولا . . للانسحاب من الجولان. . . »، فهل يتذكر البعض أيضًا أچندة، بل «أچندات» - أى برامج - قادة حزب العمل إزاء منظمة التحرير الفلسطينية والانسحاب من الأراضى المحتلة، وغير ذلك؟ ثم ماذا صار الوضع بعد ذلك؟ ثم نتساءل من الذى بدأ الدخول فى عملية السلام؟ أليست هى كتلة الليكود، بغض النظر عن قدرتها فى المراوغة، وهو ما يفعله بيريز من حين لآخر؟! ثم هل يتصور أحد ما قاله بيريز نفسه عن القدس فى مواجهة تصريحات «نتنياهو» المعتادة له، حيث قال: «يُقطع ذراعى قبل أن أوقع على أى شىء يقضى بجعل القدس عاصمة غير موحدة، وأتعهد بأن تظل عاصمة لإسرائيل موحدة»؟ وإذا كان هذا ما قاله بيريز على الملأ، فلماذا نخشى من كلام منافسه، وكأنه سيصبح لا رجعة فيه؟!

فالمسألة لا بد أن ندركها بصورة أخرى. فنتنياهو، يمثل جيلاً جديدًا فى إسرائيل، ولا يقلقنا حديثه، ولا يجب أن تزعجنا أفكاره السياسية. فكم من أفكار وبرامج إسرائيلية، وأيضًا عربية سقطت وتراجعت!! فالأمر يحتاج إلى جهد فى التعامل، لكن بكل أسف فإن كثيراً من قادتنا وزعمائنا العرب استراحوا لهذا المناخ الردىء، وتفاعلوا مع «الكسل العام»، واندمجوا فى «الفشل الكلوى المتعمد لإرادتهم العربية» حتى أصبحت هذه الإرادة مغيبة. فوجود نتنياهو فى الساحة الآن، عقاب أيضًا لكثير من زعمائنا الذين استراحوا كثيرًا، ولا يريدون أن يستيقظوا من نومهم العميق. ويفرض وجوده أيضًا تحديًا يتمثل فى ضرورة المراجعة لكل ما فات، ومحاولة تجميع «الشتات العربى»، وعلاج «الشلل فى الإرادة العربية»، استعدادًا للمواجهة مع رئيس جديد لوزراء إسرائيل، يتسم بالحيوية والشباب، فإن وجد أمامه إرادة عربية متوازنة، فيمكن أن يعيد التفكير فى برامجه ويتواءم مع الواقع الحقيقى المحيط به، وإن لم يجد أمامه مثل هذا التوازن فى الإرادة، ووجد إرادة إسرائيل هى المتحكمة مع شعوره بالرهان الجماعى الخاسر والذى كان ينحاز لخصمه بيريز، إقليميًا ودوليًا، فلا بأس من أن يقحم

المنطقة فى دوامة جديدة تقود إلى عدم الاستقرار، وتعود المنطقة مرة أخرى إلى حالة التوتر الدائم، والاستنفار المستمر.

فهل يمكن أن ندرك عمق الرسالة التى يرسلها لنا نجاح «نتنياهو»، ورسوب «بيريز»؟! حيث إن الرهان غير المحسوب على أمور غير محسوبة قد يقود إلى أمور لا يمكن حساب تداعياتها، إلا إذا استيقظ أصحاب الأمر، وتفاعلوا مع الرسالة بسرعة، وذلك بإعادة التوازن للمنطقة فى مواجهة الإرادة الإسرائيلية الفاعلة المدعومة بالولايات المتحدة فى جميع الظروف وبغض النظر عن الأشخاص.

وهذا هو السبيل لإرغام الرئيس الجديد لوزراء إسرائيل على أن يفكر بمنطق الجيل الجديد الرامى للسلام العادل بين جميع الأطراف، لا بمنطق الأجداد القائم على التوسع بلا حساب.

* * *

المبحث الثانى

العوامل الحاسمة فى أفول ظاهرة «نتنياهو»(*)

خلال المحاضرات العامة خارج أسوار الجامعة، كان الشباب يبادرونى دائمًا على مدار السنوات الثلاث الماضية، ما الحل مع نتنياهو المعادى للسلام، والذى لا يبشر بخير فى تصريحاته أو سلوكياته؟ وكان ردى عليهم أن «نتنياهو» ظاهرة ضد منطق التاريخ الذى دارت عجلاته صوب السلام فى صراع امتد طوال هذا القرن، وازداد عنفًا مع تأسيس الدولة الإسرائيلية الصهيونية فى عام ١٩٤٨م، وبالتالى فإن التاريخ سيتجاوزه. وطرحت عليهم احتمالين:

أولهما: إما أن يسير فى تيار السلام المندفع بقوة قبول كل الأطراف الإقليمية والدولية ويحترم الاتفاقات، ويبرز إسرائيل دولة لا عصابة أو نتوءًا، ويسعى إلى اكتساب الشرعية السياسية لهذا الكيان الإسرائيلى فى قلب المنطقة العربية.

وثانيهما: وإما أنه سيسير فى مجرى السقوط حتى يصل إلى الهاوية. ولأنه غير قادر على السير فى عملية السلام، بل وغير راغب، أيضًا، وأبرز ذلك فى عدم قدرته على تنفيذ اتفاق «واى ريفر» الأخير، لذلك فإن الأرجح هو السقوط.

وقد بدأ السقوط بعد أقل من عامين ونصف العام، حيث انتزع منه الكنيست ثقته فى حكومته، ودعا إلى انتخابات مبكرة، حاول أن يحدد موعدها بعد خمسة أشهر ليتجاوز الرابع من مايو، وهو موعد الإعلان عن ميلاد الدولة الفلسطينية، لعله يستطيع أن يكتسب بعض التأييد من الناخب الإسرائيلى عندما يهدد ويتوعد إذا ما أعلنت هذه الدولة. وعندما تستجيب السلطة الفلسطينية لتهديداته وتؤجل الموعد، يثبت للناخب الإسرائيلى أنه الأقوى فى فرض إرادته!! ولا شك فى أنه واهم فى كل

(*) نشرت بجريدة الأهرام فى ١٠ / ٥ / ١٩٩٩م، وجريدة الوفد فى ١٧ / ٥ / ١٩٩٩م.

تفسيراته وتوقعاته، وأن سقوطه يكاد يكون مسألة: «حتمية»، بحكم عوامل متداخلة داخل إسرائيل وفى محيطها الإقليمى والدولى.

وفكرة هذا المقال تدور حول تحليل لأهم العوامل الحاسمة فى سقوط هذا الرجل «الظاهرة». ويمكن بلورة أهم هذه العوامل فيما يلى:

١ ـ **معاداة خيار السلام مع الفلسطينيين والعرب:** من خلال متابعة تصريحات نتنياهو وحزبه «الليكود»، وبرنامجه الانتخابى الذى أعلن فى الأسابيع الأخيرة الماضية. وبالنظر إلى بدء إعلان حملته الانتخابية من قلعة داود فى القدس الشرقية مشيراً إلى أنه لا مناص من حسبان القدس مدينة موحدة وهى عاصمة إسرائيل الأبدية، فى الوقت الذى يتهم خصمه باراك، وحزبه «العمل»، بأنهم سيفرطون فيها حال فوزهم، يتضح أنه رجل معاد للسلام وما زال عند تشدده وأفكاره القديمة التى أتت به إلى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦م. فسيظل فى بناء وتوسيع وعسكرة المستوطنات، وضد إقامة الدولة الفلسطينية إلى الأبد، مع محدودية السلطة الفلسطينية إلى الأبد، وتوسيع المستوطنات فى الجولان التى لا يرى أى انسحاب منها فى الأفق، ويطرح منطقه الاستعلائى إزاء سوريا مطالبًا إياها بالبدء فى مباحثات السلام بدون شروط وتجاهل كل الخطوات التى تمت فى ظل حكومة رابين وبيريز، فضلاً عن أنه يستنطق أحداثًا جديدة هى فى الأصل مستقرة بحكم الاتفاقات الدولية، حيث يطرح إصراره على إلغاء قرار التقسيم الذى أتت به الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م، محاولاً بذلك أن يتلاعب بكل ما هو قد استقر لإثارة القلق والاضطراب. فى الوقت الذى يقف فيه باراك وحزب العمل على الضفة الأخرى فيطرحون أفكاراً جديدة فى مواجهة الناخب الإسرائيلى، بالإنفاق على التعليم بدلاً من المستوطنات، والنهوض بالخدمات والاقتصاد بدلاً من السعى نحو عدم الاستقرار فى المستوطنات، ولديهم الاستعداد للتفاوض مع سوريا من حيث توقفت آخر المباحثات قبل مجيء نتنياهو، والانسحاب من جنوب لبنان خلال عام، وليس لديهم مانع للموافقة على إعلان الدولة الفلسطينية بشروط قابلة للتفاوض. أى أن «باراك» يطرح نفسه بوصفه شخصية مرنة، يمكنها التعامل مع عملية السلام ودفعها للأمام تحقيقًا لأمن واستقرار وتقدم إسرائيل.

وإذا نظرنا لأحدث الاستطلاعات حول ترتيب القضايا التى تهم الناخب

الإسرائيلى، والتى يمكنها حسم نتائج الانتخابات القادمة، والذى أجراه معهد جالوب على عينة من ٥٦٠ شخص، اتضح أن ٦٧٪ أكدوا على عملية السلام والأمن، بينما اختار ١٩٪ الاقتصاد والقضايا الاجتماعية.

وهذا ما يؤكد أولوية موضوع السلام بالنسبة للناخب الإسرائيلى، ومع معاداة نتنياهو للسلام وتشدده، مقابل مرونة واضحة من باراك وحزب العمل، فإن هذا سيؤدى إلى سقوط ظاهرة «نتنياهو» فى هذه الانتخابات.

٢ - **تزايد ضحايا العنف وتصاعد الخسائر البشرية**: فقد ثبت، وعلى عكس ما يشيعه نتنياهو، أن ضحايا العنف فى عهده خلال السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٩٦ - ١٩٩٩م) قد تضاعفت. فقد بلغ هؤلاء منذ اتفاق أوسلو حوالى ٢٠٠ قتيل، وألف جريح، أكثر من نصفهم وقعوا فى عهده، وهذا من نتاج العنف المعتاد من الفلسطينيين للعنف الإسرائيلى، فضلاً عن تطور نوع هذه العمليات الاستشهادية. كذلك فإن الخسائر البشرية فى جنوب لبنان نتيجة عمليات الأعمال الفدائية لحزب الله ضد الجيش الإسرائيلى، قد تضاعفت فى عهد نتنياهو بالمقارنة بمن سبقوه، وهو ما حدا به إلى مناشدة لبنان قبول الاتفاق على الانسحاب الإسرائيلى، وإلا سينسحب بإرادة منفردة، وأصبحت هذه الخسائر ورقة انتخابية تدور حول موعد الانسحاب من الجنوب اللبنانى!!

٣ - **تدهور الاقتصاد الإسرائيلى فى عهد نتنياهو**: ففى ضوء تراجع خيار السلام، وتزايد ضحايا العنف، والشعور بالقلق وعدم الاستقرار فى ظل حكومة هذا الرجل، تعرض الاقتصاد الإسرائيلى لتدهور غير مسبوق. ومن مؤشرات ذلك، تراجع حركة الاستثمارات إلى النصف تقريبًا خلال عام ١٩٩٨م بالمقارنة بعام ١٩٩٧م، أى من مليار و٤٦ مليون دولار إلى ٨٠٦ مليون دولار. كما حدث انخفاض فى عدد السياح الأجانب بنسبة ١٢٪ عام ١٩٩٨م بالمقارنة بعام ١٩٩٧م، وبلغ الناتج المحلى ٨,٠٪ عام ١٩٩٨م، مقابل ٤,٢٪ عام ١٩٩٧م. وارتفعت البطالة بنسبة ١٢٪ مقابل ٧,٧٪ عام ١٩٩٧م، وزاد حجم الاستيراد وانخفضت معدلات التصدير، وانخفض معدل مستوى المعيشة بنسبة ٩,٠٪ مقابل ٤,١ عام ١٩٩٧م، وهذا من واقع تقرير مكتب

الإحصاء العام الإسرائيلى، وتقرير بنك إسرائيل للاقتصاد الإسرائيلى لعام ١٩٩٨م. ومن ثم أصبح غير مقبول استمرار مثل هذه الحكومة برئاسة نتنياهو.

* وهذا بخلاف تفاقم المشكلات الاجتماعية الحادة، وتدهور مستوى معيشة اليهود الشرقيين والمهاجرين السوفييت، وتمزق كتلة الليكود ذاتها والتى أخرجت للوجود حزب الوسط بقيادة موردخاى، ومعه «شاحاك، ومريدور» وهؤلاء الثلاثة كانوا أقطابًا فى الليكود مما له التأثير السلبى والحاسم على المؤيدين لنتنياهو.

*** وتفصح هذه العوامل الحاسمة عن نفسها فى هذه الآونة وخلال الأيام الأخيرة السابقة على الانتخابات المقررة فى ١٧ مايو (١٩٩٩م) فى عدد من الأمور أبرزها:**

* تزايد الفجوة فى قياسات الرأى العام الإسرائيلى الأخيرة لصالح باراك بعدد (٨) نقاط (٥٠٪ لصالح باراك مقابل ٤٢٪ لصالح نتنياهو)، وذلك بعد أن كانت نتيجة الاستطلاعات السابقة تشير إلى التقارب، أو ترجيح كفة أحدهما بنسبة محدودة طوال الأشهر الثلاثة الماضية.

* صعوبة حسم نتيجة الانتخابات لصالح أحد المرشحين الخمسة لمنصب رئيس الحكومة فى الجولة الأولى المقررة فى ١٧ مايو (١٩٩٩م)، وإن كان سيترتب عليها دخول أعلى اثنين حصلا على أصوات الناخبين تحت ٥٠٪ لجولة ثانية فى ٢ / ٦ (١٩٩٩م). ومن المرجح دخول باراك ونتنياهو إلى الجولة الثانية بتقدم باراك، والحسم النهائى لصالحه باحتمال كبير.

* أن الفئات التى عانت من جراء تدهور الاقتصاد الإسرائيلى فى عهد نتنياهو، غالبًا ما ستصوت لصالح العمال وباراك، وهو ما يوضح تأثير العوامل الموضوعية على اتجاهات التصويت، وعلى مقاومة نتنياهو «الظاهرة».

* أن تعدد المرشحين على مقعد رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وزيادة عدد الأحزاب المتنافسة إلى ٣٤ حزبًا، فضلاً عن وجود تكتلات لها تأثير واضح فى عملية التصويت، يرجح من أهمية التحالفات من اللحظة الأخيرة والتى يمكن أن تؤدى دورًا إيجابيًا فى زيادة عدد المقاعد للأحزاب الكبرى. وهنا فإن الصوت العربى الذى ساند نتنياهو فى انتخابات ١٩٩٦م، أكدت كل الاستطلاعات أنه لن يكرر هذه المأساة مرة أخرى، وأن

الأغلبية (٥٧٪ تقريبًا) ستصوت لباراك، وحوالى ٢٥٪، ستصوت للمرشح العربى (عزمى بشارة)، ٥ , ١٢٪ لموردخاى، ٥ , ٦٪ لنتنياهو، طبقًا لآخر الاستطلاعات قبل الانتخابات بأقل من أسبوعين. وهذا ما يشير إلى تعزيز عامل خيار السلام الذى يطمح إليه العرب فى ظل باراك، بعد أن فشل توقعهم فى ظل نتنياهو.

وفى تقديرى أن التحالفات المحتملة قبل الجولة الأولى من الصعب تقديرها لتأثير ذلك على المرشحين الخمسة مستقبلاً، إلا أن المتوقع أن ينضم مؤيدو الوسط (موردخاى)، والتجمع العربى (عزمى بشارة)، إلى باراك وهو ما سيرجح من المركز الانتخابى له، مقابل انضمام بينى بيجين الممثل لليمين الإسرائيلى إلى نتنياهو، وهو ما لن يحدث نتيجة كبيرة لصالح الأخير فى معركته المتوقعة ضد باراك فى الجولة الثانية.

وفى المعنى الأخير، فإن صعود نتنياهو المفاجئ فى عام ١٩٩٦م كان بمثابة حدث يعبر عن واقع إقليمى ممزق، وواقع إسرائيلى داخلى أكثر تمزيقًا. وقد ظل معاديًا لعملية السلام، وتصور أن «فتوته» وشبابه يقودان إلى الغرور والغطرسة والإصرار على تحويل مجرى التاريخ لحسابه الشخصى، وهو ما جعل منه ظاهرة تحتاج إلى تحليل موضوعى فى المستقبل. فكل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية تقف ضده، ولذلك فالاحتمال الأقوى عندنا هو سقوط هذه الظاهرة «نتنياهو» والأيام القادمة ستشهد ذلك، وهو درس للزعامة الإسرائيلية القادمة علّها تعى الدرس!!

***

المبحث الثالث

قياسات الرأى العام فى الانتخابات الإسرائيلية (*)

تؤدى قياسات الرأى العام فى المجتمعات الديمقراطية، أهمية كبيرة، وخاصة فى أوقات الأزمات والقضايا الكبرى، وفى أوقات الانتخابات العامة. ولهذا الدور وجهان: الأول: يتعلق بالكشف عن التوجهات السائدة للمواطنين وقت القياس تجاه القضية أو المرشحين، والثانى: ينصرف إلى التأثير فى اتجاهات الناخبين عند الإدلاء بالصوت، وهى بذلك قد أوحت لهم ضمنيًا بما يجب أن يتجهوا إليه، وهذا هو مكمن خطورة قياسات الرأى العام. لذلك فإن الدقة الواجبة من خلال الأدوات العلمية فى عملية القياس تُعدُّ أمرًا أساسيًا فى ارتفاع المصداقية فيها، فضلاً عن الأمانة العلمية الواجبة التى تتجاوز فكرة الانحياز لهذا أو ذاك.

كما أن هذه القياسات تلعب دورًا إضافيًا قد لا يسترعى انتباه الكثيرين، ويتمثل فى منع اتخاذ القرارات، أو حجب رأى معين عن الإعلان تجاوبًا مع الاتجاهات السائدة للرأى العام واحترامًا له.

ونموذج ذلك، ما حدث فى قضية كلينتون الأخيرة، حيث وقفت قياسات الرأى العام المساندة لكلينتون حائلاً أمام تصاعد تأييد غالبية الكونجرس بالعزل فى فضيحة «مونيكا ـ جيت». وأشك كثيرًا لو أن هذه القياسات لم تكن فى صالحه، لكننا أمام أحد احتمالين إما مبادرته بالاستقالة بعد قرار مجلس النواب بإقالته، وإما إصرار مجلس الشيوخ على تأييد قرار الإقالة الذى أصدره مجلس النواب.

* ولذلك فإننى أحرص دائمًا على متابعة وتحليل هذه القياسات فى الانتخابات العامة والقضايا المهمة. ومع متابعة الشئون الإسرائيلية وانتخاباتها المبكرة التى ستجرى صباح يوم ١٧ مايو (١٩٩٩م)، فإنه يمكن توقعات المستقبل من خلال رصد وتحليل

(*) كتبت فى ٢١ أبريل ١٩٩٩م، ولم تنشر.

تطور قياسات الرأى العام الإسرائيلى خلال الفترة الماضية وقبل الانتخابات بنحو ثلاثة أسابيع .

فالخريطة الانتخابية بعد الانتهاء من الترشيحات لمنصب رئيس الوزراء على وجه الخصوص تشير إلى وجود خمسة متنافسين على هذا المقعد ، وهم : بنيامين نتنياهو (ممثلاً لكتلة الليكود) ، وإيهود باراك (ممثلاً لحزب العمل) ، ومورد خاى - وزير الدفاع السابق والمنشق عن نتنياهو (ممثلاً لحزب الوسط الجديد) ، وبينى بيجين (ممثلاً لليمين الإسرائيلى) ، وأخيراً : عزمى بشارة (ممثلاً لعرب إسرائيل) . ولكن هذه الخريطة تتسع لتشمل أحزابًا وقوى سياسية أخرى مع التنافس على مقاعد الكنيست (البرلمان الإسرائيلى) .

ومن أول وهلة ، فإنه يلاحظ مع وجود مرشحين آخرين خارج نطاق مرشحى التكتلين الأساسيين وهما «العمل والليكود» ، يصعب تصور إمكان الفوز لأى من المرشحين الخمسة من أول جولة ، والمقرر لها يوم ١٧ مايو (١٩٩٩م) . وقد تكون الإعادة فى الجولة الثانية المقرر لها أول يونيه ١٩٩٩م ، قاصرة على باراك ونتنياهو بوصفهما زعيمى أكبر تكتلين سياسيين منذ إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م ، وحتى الآن . ولكن قد تحدث المفاجآت باحتمال انسحاب هؤلاء المرشحين الثلاثة الآخرين أو اثنين منهم ، حيث من الممكن تصور اجتياز الانتخابات لمقعد رئيس الوزراء من أول جولة فى ١٧ مايو (١٩٩٩م) لصالح باراك أو نتنياهو ! !

* ولكى تتسق هذه القراءة الأولية للخريطة الانتخابية فى إسرائيل ، مع التوقعات الصحيحة من جانب ، والواقع الفعلى من جانب آخر ، فإن تحليل تطور استطلاعات الرأى قد يساعد على ذلك ، تمهيداً لمناقشة الظروف الموضوعية المؤثرة فى نتيجة العملية الانتخابية فى مقال آخر بإذن الله .

فمنذ بداية السباق على رئاسة مجلس الوزراء وعضوية الكنيست ، عقب قرار البرلمان الإسرائيلى فى ٢١ / ١٢ / ١٩٩٨م ، بإجراء انتخابات مبكرة بأغلبية ٨١ صوتًا مقابل ٣٠ صوتًا ، وامتناع ٤ أصوات ، وغياب ٤ آخرين ، واستطلاعات الرأى لم تهدأ أسبوعيًا . وتركز هذه الاستطلاعات بشكل أساسى على منصب رئيس الوزراء القادم أكثر من التركيز على تكوين البرلمان (الكنيست) ودون تجاهله بالطبع ، ولكن على

مسافات زمنية متباعدة. وقد دارت الاستطلاعات خلال شهرى ديسمبر ١٩٩٨م ويناير ١٩٩٩م حوله ثلاثة متنافسين على مقعد رئيس الوزراء وهم: (نتنياهو، وباراك، وشاحاك)، وقد أوضحت هذه الاستطلاعات المبكرة عن تقدم شاحاك وباراك، وتراجع نتنياهو، ومثال ذلك: استطلاع معهد جالوب المنشور فى جريدة معاريف فى ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٨م، أشار إلى فوز باراك بنسبة ٣٠٪ يليه نتنياهو ٢٧٪، ثم شاحاك ٢٠٪. أما استطلاع مؤسسة «داهاف» المنشور فى جريدة «يديعوت أحرونوت»، فقد أوضح تفوق شاحاك بنسبة ٤٩٪ مقابل ٣٧٪ فى الجولة الثانية، وباراك ٤٤٪، ونتنياهو ٤٢٪، بينما هناك ١٤٪ لم يحسموا أمرهم.

وقد سار هذا الوضع خلال يناير ١٩٩٩م فى استطلاع لصالح باراك، وآخر بتعادل باراك ونتنياهو، وثالث يعزز فرص فوز «شاحاك» فى حالة وصوله للجولة الثانية أمام نتنياهو، وبنسبة ٤٨٪.

وخلال شهرى فبراير ومارس ١٩٩٩م، فقد تقاربت النسب بين باراك ونتنياهو، مع احتمالات فوز باراك فى الجولة الثانية، وبعد أن حسم حزب الوسط مرشحه حيث أصبح موردخاى بدلاً من شاحاك، فإن المرشح الجديد داخل حلبة السباق فى المركز الثالث، ثم جاء بعده «بينى بيجين» ممثل اليمين المتشدد فى المركز الرابع. وما زالت فرص المرشح العربى منعدمة فى الاستطلاعات ويبدو أنهم يتجاهلونه!!

ومن أمثلة ذلك استطلاع صحيفة معاريف فى ٢٢ / ٢ / ١٩٩٩م. الذى يشير إلى نتنياهو سيحصل فى الجولة الأولى على ٣٧٪ مقابل ٣٦٪ لباراك، ١٧٪ لموردخاى، ثم بينى بيجين ٥٪، وهناك ما يعزز فرص نتنياهو فى الفوز فى الجولة الثانية بنسبة ٤٧٪ لصالح باراك، وهو توقع ضئيل للغاية، بينما فى حالة فوز موردخاى فى الجولة الأولى فإنه سينتصر على نتنياهو بحصوله على ٥١٪ مقابل ٣٩٪ لنتنياهو، وهذا يؤكد ضرورات التنسيق بين باراك وموردخاى، لإسقاط خصمهما نتنياهو. ويبدو أن المسألة تواجهها مشكلات ضخمة. وفى استطلاع الأسبوع الثالث لمارس أشار معهد جالوب إلى أن باراك سيحصل على ٤٧٪ من الأصوات مقابل ٤٤٪ لنتنياهو، فى الجولة الثانية، بينما جولتهما الأولى ستشهد تعادلاً بحصول كلّ منهما على ٣٦٪. وهذا يشير إلى استمرار تفوق باراك وإن كان بفارق بسيط جدّاً. إلا أن شهر أبريل ومن بدايته وقبل إجراء الانتخابات بستة أسابيع بدأت الاستطلاعات تتكثف وتتزايد. ومن ذلك مثلاً

استطلاع الأسبوع الأول والثانى لمعهد جالوب المنشور على صفحات معاريف، أكد فوز باراك على نتنياهو ٤٥٪ مقابل، ٤٢٪، ثم ٤٦٪ مقابل ٤٣٪ فى الجولة الثانية، بفارق ٣ نقاط، مع تساويهما فى الجولة الأولى، وفى بداية الأسبوع الثالث لأبريل، نشرت معاريف استطلاع جالوب الذى أكد حصول باراك على ٤٨٪ مقابل ٤١٪ لنتنياهو فى جولة الإعادة أول يونيه ١٩٩٩م، وهذا يؤكد استمرار تفوق باراك عن الأسبوع السابق، بعد أن كان الفارق ٣ نقاط فقط لصالحه. إلا أن آخر الاستطلاعات وقبل إجراء الانتخابات بأربعة أسابيع فقط، يشير إلى تقلص الفارق بين باراك ونتنياهو إلى نقطتين فقط، بعد أن كان ٧ نقاط فى الأسبوع السابق (صحيفة معاريف الإسرائيلية فى ٢٠ / ٤ / ١٩٩٩م)، بينما أشارت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، فى استطلاعها إلى أن الفارق لصالح باراك ٥ نقاط على نتنياهو.

أما ما يتعلق باستطلاعات الرأى بشأن عضوية الكنيست، فيمكن الإشارة إلى أهم استطلاعين: الأول فى ٢٠ فبراير (١٩٩٩م) نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أشار إلى أن حزب العمل سيحصل على ٣٠ مقعداً، و٢٤ لليكود، ١٣ للوسط، بينما ٥٣ مقعداً ستظل لصالح الأحزاب الأخرى التى تصل إلى ١٢ حزبًا وكتلة سياسية، وهى أحزاب صغيرة.

أما الاستطلاع الثانى الذى أعده معهد جالوب ونُشر فى صحيفة معاريف، فقد أشار إلى حصول حزب العمل على ٢٨ مقعداً، مقابل ٣٤ فى انتخابات ١٩٩٦م، والليكود ٢٠ مقعداً مقابل ٣٢ فى الانتخابات الماضية، بينما حزب الوسط الجديد سيحصل على ١٣ مقعداً، والباقى وهو ٥٩ مقعداً ستتناثر بين الأحزاب الصغيرة وهى التى ستمثل قيداً كبيراً على تشكيل الحكومة القادمة وائتلافها الحاكم بقيادة رئيس الوزراء القادم.

والخلاصة الأولى تشير إلى ما يلى من واقع هذه الاستطلاعات:

- أن احتمال حسم رئاسة الوزراء فى الجولة الأولى مسألة عسيرة للغاية، ولذلك فإن احتمالات الجولة الثانية كبيرة جداً.

- أن المتنافسين فى الجولة الثانية غالبًا هما: باراك، ونتنياهو، وتشير أغلب هذه

الاستطلاعات حتى قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع باحتمالات فوز باراك على الأخير وبنسبة محدودة.

ـ أن الاستطلاعات القائلة بأنه فى حالة فوز موردخاى فى الجولة الأولى ودخوله فى منافسة فى الجوله الثانية مع نتنياهو ستؤدى إلى فوز حاسم لموردخاى، تكشف عن عمق الفجوة بين هذين الشخصين لدى الرأى العام، وهو ما يرجح من أهمية التنسيق بين موردخاى وباراك فى حالة فوز أيهما فى الجولة الأولى تمهيداً للجولة الثانية، على الرغم من أن هناك بعض الآراء التى تشير إلى احتمالات مساندة موردخاى عشية ليلة انتخاب الجولة الأولى فى حالة شعوره بعدم إنجاز شىء ملموس لصالح حزبه، وفى حالة التأكد من تأثير هذه المساندة على الفوز الحاسم لباراك ضد نتنياهو.

ـ أن تكتلات حزب العمل، والليكود سيتراجع حجمها فى الكنيست لصالح حزب الوسط الجديد وللأحزاب الصغيرة، مما سيمثل قيوداً هائلة على رئيس الحزب القادم عند تشكيله للانتخابات، وعند اضطراره للدخول فى قرارات مصيرية، ومن ذلك عملية السلام وإقامة الدولة الفلسطينية والانسحاب من جنوب لبنان والجولان، وغير ذلك.

تلك هى الملاحظات الأولى على الخريطة الانتخابية من واقع الاستطلاعات، التى يلاحظ عليها عدم نشر حجم عينتها من جانب، وحجم الأخطاء المتوقعة، وهو ما يجعلنا نتحفظ على هذه النتائج ولا نأخذها على إطلاقها، خصوصاً إذا عرفنا أن أحد الاستطلاعين الرئيسيين لمعهد جالوب ينشر فى صحيفة معاريف، بينما الآخر لمعهد «داهاف» بالتعاون مع مؤسسات أخرى، ينشر فى صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ولكليهما ميول سياسية مع الكتلتين الرئيسيتين (العمل والليكود). كما أنه علينا أن نتذكر أن الفروق البسيطة لا تقود إلى توقعات كبرى، كما أن الفروق الكبيرة تؤخذ بحذر فى بعض الأحيان خصوصاً فى إسرائيل، كما حدث فى انتخابات ١٩٩٦م حيث كانت لصالح بيريز بفارق كبير، وهذا يكشف لنا حجم التغير الحاد فى الآراء السياسية للإسرائيليين من استطلاع لآخر ثم إلى الواقع، وعلينا فى النهاية أن نترقب!!

***

المبحث الرابع

مصداقية قياسات الرأى العام فى الانتخابات الإسرائيلية (*)

أصبح فى غير مجال للشك، اعتبار قياسات الرأى العام ذات أهمية كبرى للتعرف على اتجاهات المواطنين تجاه بعض القضايا، والكشف عن غير المعلن لدى الناس إزاء مسألة ذات جدل كبير، وبخاصة فى مجالات الانتخابات العامة وأوقات الأزمات الكبرى، وغير ذلك.

وتكتسب هذه الاستطلاعات أهميتها ومصداقيتها فى الدول الديمقراطية التى لا تضع قيوداً أمام أجهزة قياسات الرأى العام، عكس ما يحدث فى الدول غير الديمقراطية.

وقد ذاع صيت هذه الاستطلاعات بشكل جاد وحاسم، منذ إنشاء معهد «جالوب ـ Gallup»، بالولايات المتحدة الأمريكية لوحدة قياسات اتجاهات الرأى العام وبدعم عدد من الصحف الكبرى هناك، عام ١٩٣٦م ونال هذا المعهد شهرته ومصداقيته بعد ثبوت كفاءته فى التنبؤ بفوز «روز فلت» على منافسه فى حركة الانتخابات الأمريكية. ثم استمرت نجاحاته حتى واجه نكسته فى تنبؤاته عام ١٩٤٨م فى انتخابات الرئاسة الأمريكية، ثم سرعان ما عادت له الثقة عام ١٩٦٠م، حيث توصل إلى نتائج ذات ثقة مرتفعة أثناء الحركة الانتخابية بين كنيدى ونيكسون، وتوقع فوز كنيدى، وهو ما حدث فعلاً.

وأنشئت بعد ذلك، معاهد ومراكز لاستطلاعات الرأى العام فى الولايات المتحدة وأوروبا وغالبية الدول الديمقراطية، لا تحصى. ومن بين هذه الدول «إسرائيل» التى أنشئ فيها فرع لمعهد جالوب الأمريكى ينشر نتائجه فى صحيفة معاريف الإسرائيلية

(*) كتبت فى ٢٨ / ٥ / ١٩٩٩م، ولم تنشر.

بانتظام، فضلاً عن بعض المراكز الأخرى التى تعمل فى هذا المجال، بالإضافة إلى قيام محطات التليفزيون وبعض الصحف باستطلاع الرأى العام وهو ما ظهر فى الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التى تمت فى ١٧ مايو الماضى، والتى حسمت لصالح «إيهود باراك» فى مواجهة خصمه «نيتنياهو»، من الجولة الأولى.

ويهدف هذا المقال إلى تحليل دور قياسات الرأى العام فى الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة على وجه الخصوص، ومدى إمكانية التأثير فى الناخبين والمرشحين فى نفس الوقت.

ومن خلال متابعة مسيرة السباق على رئاسة الحكومة الإسرائيلية وعضوية الكنيست، عقب قرار البرلمان الإسرائيلى فى ٢١ / ١٢ / ١٩٩٨م بإجراء انتخابات مبكرة بأغلبية كبيرة فاقت الثلثين، وعلى مدار خمسة أشهر كاملة، يمكن القول بأن استطلاعات الرأى العام فى هذا الشأن مرت بثلاث مراحل أساسية.

* **المرحلة الأولى: (مرحلة التعادل)**: وهى التى تشمل شهرى ديسمبر ١٩٩٨م، ويناير ١٩٩٩م، حيث دارت الاستطلاعات حول ثلاثة متنافسين على مقعد رئيس الحكومة وهم «نتنياهو، باراك، شاحاك».

وقد أفصحت هذه الاستطلاعات المبكرة عن تقدم شاحاك وباراك، مع التقارب مع نتنياهو. ومثال ذلك: استطلاع معهد «جالوب» المنشور فى جريدة معاريف فى ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٨م، أشار إلى فوز باراك بنسبة ٣٠٪ يليه نتنياهو ٢٧٪، ثم شاحاك ٢٠٪. أما استطلاع مؤسسة «داهاف» المنشور فى جريدة «يديعوت أحرونوت»، فقد أوضح تفوق شاحاك بنسبة ٤٩٪ مقابل ٣٧٪ فى الجولة الثانية، ثم باراك ٤٤٪، ونتنياهو ٤٢٪ وقد سار هذا الوضع خلال شهر يناير ١٩٩٩م، حيث وجدنا استطلاعًا لصالح باراك، وآخر بتعادل باراك ونتنياهو، وثالث يعزز فرص فوز «شاحاك» فى حالة وصوله للجولة الثانية أمام نتنياهو وبنسبة ٤٨٪. وكل ما يلاحظ على هذه المرحلة أنها تتسم بالتقارب والتعادل بين الخصمين الرئيسيين، «باراك ونتنياهو»، دون تجاهل للمرشح الذى كان مطروحًا آنذاك وهو «شاحاك»، وهو الذى انقسم عن نتنياهو والليكود.

* **المرحلة الثانية: (مرحلة التردد)**: وتغطى هذه المرحلة شهرى فبراير ومارس

١٩٩٩م، حيث كشفت الاستطلاعات فى هذه الفترة عن تزايد حدة التنافس بعد حسم حزب الوسط لمرشحه الذى أضحى «موردخاى» بدلاً من شاحاك، ليصبح المرشح الثالث رسميًا بعد باراك ونتنياهو. ثم دخل حلبة السباق «بينى بيجين» مرشحًا لليمين المتشددة، ليصبح المرشح الرابع، بالإضافة إلى المرشح الخامس وهو عربى إسرائيلى يدعى د. عزمى بشارة، وهو الذى تم تجاهله تمامًا فى الاستطلاعات خلال هذه المرحلة. ومع تزايد التنافس، والمزايدات الانتخابية، أشارت الاستطلاعات إلى احتمالات فوز «نتنياهو» مرة، ثم فوز باراك فى استطلاع آخر، ثم فوز موردخاى فى ثالث، وهكذا، كما أن الحسم فى الغالب لن يكون فى الجولة الأولى من الانتخابات فى ١٧ مايو / ١٩٩٩م.

ومن هذه الاستطلاعات ما نشر فى صحيفة معاريف فى ٢٢ فبراير / ١٩٩٩م، تضمن حصول نتنياهو فى الجولة الأولى على ٣٧٪، مقابل ٣٦٪ لباراك، ثم ١٧٪ لموردخاى، ثم بينى بيجين ٥٪. وفى الجولة الثانية سيفوز نتنياهو بنسبة ٤٧٪ مقابل ٤٦٪ لباراك.

أما إذا فاز موردخاى فى الجولة الأولى، فإنه سينتصر بنسبة ٥١٪ مقابل ٣٩٪ لنتنياهو.

وبعد أقل من شهر فى ٢١ مارس، أشار استطلاع لمعهد جالوب إلى أن باراك سيحصل على ٤٧٪ من الأصوات مقابل ٤٤٪ لنتنياهو فى الجولة الثانية، بينما الجولة الأولى سيخرجان منها متعادلين بحصول كلّ منهما على ٣٦٪ فقط.

* **المرحلة الثالثة: (مرحلة الحسم)**: وهى تغطى شهرى أبريل ومايو / ١٩٩٩م. حيث اشتعل التنافس، وأعلنت البرامج الانتخابية لكل التكتلات الحزبية (الليكود والعمل والوسط واليمين وغيرها).

وبدأ العد التنازلى للانتخابات بعد إعلان الحملة الرسمية قبل إجرائها بثلاثة أسابيع، وبدأت المناظرات المباشرة وغير المباشرة، وبدأت الضغوط على الناخبين لعمل آثارها، وهو ما بدأ يظهر واضحًا فى الاستطلاعات خلال هذه المرحلة. وقد اتسمت هذه المرحلة فى بدايتها بالتوجس بعض الشىء، ثم الإعلان عن أن هناك جولة ثانية بين أعلى المرشحين وانحصرت المنافسة بين أقوى خصمين للجولة الثانية التى كان مقررًا لها

٢ يونيه ١٩٩٩م، وهما: باراك ونتنياهو. كما بدأت الاستطلاعات تعمل احتمالاتها بشأن إمكان الحسم فى الجولة الأولى بشرط تنازل المرشحين الآخرين وخاصة موردخاى وعزمى بشارة. فضلاً عن أن الاستطلاعات بدأت تبرز المرشح العربى مرشحًا رابعًا قبل بينى بيجن، رغم تواضع النسبة ٣٪ تقريبًا، وهو ما بدأ يعكس تزايد ثقل الصوت العربى فى التأثير على مسار الانتخابات، وكل هذا أسهم بصورة مباشرة فى تحريك الاستطلاعات نحو نتائج تعكس الواقع الفعلى فى إسرائيل. حيث بدأت كفة باراك تتزايد تدريجيًا لصالحه. ومع كل استطلاع جديد ابتداءً من أبريل ١٩٩٩م وحتى يوم إجراء الانتخابات فى ١٧ مايو (١٩٩٩م)، بدأت النقاط تتزايد لصالح باراك، نقطتين ثم أربع، ثم ست، ثم ثمان ثم عشر والتأرجح بين عشر وحتى ١٣ نقطة. وقد جاءت نتيجة الانتخابات متوافقة مع هذه الاستطلاعات، حيث حصل باراك على ٥٦٪ مقابل ٤٤٪ لنتنياهو بفارق ١٢٪.

ودون الاستفاضة فى الإشارة إلى الاستطلاعات الكثيرة التى نشرت فى كل الصحف التى كانت تتابع هذه المعركة الانتخابية باهتمام كبير، نلاحظ أن نتنياهو كان يقلل من شأن هذه الاستطلاعات، مفسرًا أن نتيجتها تعكس ترجيح أصوات اليهود الروس. وهو ما حدا به إلى المبادرة بزيارة روسيا ومحاولة التقرب من هؤلاء للحصول على تأييدهم. كذلك كان نتنياهو يتحدى بفوزه حفاظًا على أمن إسرائيل ومستقبلها، مقدِّرًا أن الاستطلاعات كافة فى معركة ١٩٩٦م كانت ترجح فوز شيمون بيريز لكن فاز وانتصر على هذه الاستطلاعات، وتناسى أن فوزه كان بنسبة ضئيلة جدًا كانت تستلزم منه مجهودًا كبيرًا لدعم مركزه الجماهيرى. إلا أنه فشل فى ذلك والدليل سحب الثقة من حكومته قبل مدتها الرسمية بعام كامل، وتعرضه لمحاولات كثيرة لسحب الثقة على مدار العامين والنصف قبل آخر اقتراع ثقة فى حكومته فى ديسمبر الماضى.

* وكان لهذه الاستطلاعات وتزايد الفجوة بين باراك ونتنياهو، لصالح الأول، تأثيره فى إحداث الانقسام فى كتلة الليكود وفى تفكك فريق الحملة الانتخابية لنتنياهو، إلى حد إعلان مدير حملته الأمريكى رغبته فى الانسحاب بعد أن تأكدت هزيمة نتنياهو قبل أسبوع من الانتخابات. ولا شك فى أن حسم هذه الانتخابات فى الجولة الأولى جاء نتيجة الانسحاب لكلٍّ من المرشحين «موردخاى، وعزمى بشارة»، ودعمها لباراك ولولا هذا الانسحاب، لكانت الجولة الثانية هى الحاسمة لمنصب رئيس

الوزراء بلا شك. ولذلك جاءت كل احتمالات الاستطلاعات على مدار هذه المراحل الثلاث، وبخاصة المرحلة الثالثة والحاسمة، صادقة ومعبرة عن الواقع، ومجسدة للاتجاهات الحقيقية السائدة. وهذا هو الفيصل فى صدق مثل هذه الاستطلاعات، باستخدام أدوات سليمة، وعينة شاملة وصادقة وواقعية، وتطبيق على درجة عالية من الأمانة العلمية.

وبالقدر الذى تستطيع هذه الاستطلاعات أن تكشف عن التوجهات السائدة لدى المواطنين فى لحظة القياس، إلا أن استمرارها وإلحاحها قد يؤدى دوراً آخر فى التأثير على مسارات المعركة الانتخابية ونتيجتها. وهذا ما يحدث عادة فى مثل هذه القياسات، حيث يتأثر الناخبون بنتائج الاستطلاعات المنشورة، ويمكنهم التصويت فى اتجاه هذه الاستطلاعات. وعلينا أن نتذكر الانتخابات الأمريكية عام ١٩٩٢م، حيث حسمت الاستطلاعات نجاح كلينتون، وعام ١٩٩٦م حيث أكدت نجاحه برغم ضيق الفجوة مع خصمه «روبرت دول» الذى كان يبذل مجهوداً كبيراً فى هذا السباق لكسب الرأى العام دون تحدّ كما فعل نتنياهو بغروره الذى كسرته الاستطلاعات وأكدته نتيجة الانتخابات فى ١٧ مايو (١٩٩٩م). والسؤال: أين نحن مما يجرى فى عالمنا العربى والثالث؟ والجواب مرهون بعامل الزمن!!

***

المبحث الخامس

خيار السلام فى الانتخابات الإسرائيلية مايو ١٩٩٩م(*)

لم يعد متبقيًا سوى أيام محدودة على الانتخابات الإسرائيلية فى السابع عشر من مايو (١٩٩٩م)، ليظهر بجلاء ووضوح من سيقود إسرائيل للقرن الحادى والعشرين. وفى ظل هذه الحملة الانتخابية الساخنة، واستطلاعات الرأى التى ترجح فوز بعض المرشحين من خلال إبراز للنقاط المبينة للفجوة بينهم، سبق الحديث عنها. وفى أتون «المزايدات» حول كثير من القضايا، فإنه من المتعذر حسم من هو الفائز من ناحية، كما أنه من المتعذر تجاهل عملية السلام ومدى تأثيرها فى هذه الحملة الانتخابية، ومدى تأثرها بالنتيجة النهائية لهذه الانتخابات بعد ذلك.

ولذلك فإن السؤال الذى نسعى للإجابة عنه هنا، هل لعملية السلام وجود حقيقى فى الحملة الانتخابية كورقة للحصول على المزيد من الأصوات فى إسرائيل؟ وهل بالتالى يمكن أن يكون لها تأثير على توقعات نتيجة الانتخابات وفوز أحد المرشحين الخمسة أم لا؟

* ففى استطلاع للرأى أجراه معهد «جالوب» فى الأسبوع الثالث من يناير ١٩٩٩م، على عينة تضم ٥٦٠ شخص، أوضح أن قضايا «السلام والأمن» تشكل أهم الموضوعات التى ستحسم نتائج الانتخابات الإسرائيلية. فقد أشار ٦٧٪ من العينة إلى السلام والأمن، فى حين اختار ١٩٪ الاقتصاد والقضايا الاجتماعية، ولم يعبر ١٣٪ عن رأيهم، وهذا يؤكد أن قضية السلام وتداعياته الأمنية والاقتصادية تُعَدّ فى مقدمة القضايا المحددة لنتائج الانتخابات الإسرائيلية، وذلك وفق القراءة الموضوعية لمجريات الأمور فى داخل إسرائيل. ولذلك فإنه يلاحظ من البداية أنه يمكن اعتبار أن تحدى عملية السلام وآفاقها وآفاقها المستقبلية هو المحور الرئيسى لهذه الانتخابات الأخيرة فى

(*) نشرت فى جريدة «الاتحاد» الإماراتية، فى: ١٦ مايو ١٩٩٩م.

نهاية القرن العشرين. ومع ذلك، فإنه يمكن التحفظ على أن ما يقال وقت الانتخابات يأتى فى سياق الدعاية الحزبية، والسباق نحو البرلمان وكرسى رئاسة الحكومة، لكن المصداقية لهذا الرأى أو ذاك لا يجب تجاهلها مستقبلاً فى إدارة عملية السلام والتأثير عليها.

* فالموقف عند الليكود ونتنياهو هو موقف واضح لا غموض فيه إزاء عملية السلام. فهذا التكتل وزعيمه، أبرزا للوجود مفهوم الأمن مقابل السلام، بدلاً من الأرض مقابل السلام، كما نصت عليه اتفاقيات مدريد للسلام وغيرها، وأسهم هذا التكتل فى إعاقة كاملة لعملية السلام، فضلاً عن عدم احترامه لأى تعهدات قام نتنياهو بالتوقيع عليها ومنها آخر اتفاق وهو (واى ريفر). ومنذ الإعلان عن الانتخابات المبكرة فى ديسمبر الماضى، وسيل من التصريحات العدائية لعملية السلام من جانب نتنياهو، يتدفق حيث يهدد بإلغاء اتفاقات أوسلو، وإعادة الأراضى الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، واستخدام العنف ضد هذه السلطة والمواطنين الفلسطينيين فى حالة إعلان الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو ١٩٩٩م. فضلاً عن التشجيع الدائم لاستمرار المستوطنات، والإقدام على سلوكيات معادية تمامًا لعملية السلام ومنها إغلاق «بيت الشرق» فى القدس الشرقية، وهو الذى يمثل مكاتب السلطة الفلسطينية هناك. إضافة إلى ذلك تلك المناورات الانتخابية بشأن الحديث عن الانسحاب المنفرد من جنوب لبنان ومحاولة الزعم بإمكان الاتفاق مع سوريا بشأن الجولان، وهو ما يمكن أن يسهم فى دعم المركز الانتخابى لنتنياهو اعتقاداً منه أن الحديث المضاد للفلسطينيين هو الداعم للأمن الإسرائيلى، على عكس الحديث عن إمكانيات التفاهم مع لبنان وسوريا لتخفيف الخسائر الإسرائيلية على هذا الجانب، وهو ما يدعم أمن إسرائيل فى النهاية. بعبارة أخرى هناك محاولات للتلاعب بجميع الأوراق سعيًا نحو دعم المركز الانتخابى لهذا التكتل المعادى لعملية السلام. ويراهن نتنياهو فى هذه المرحلة على أية عملية فدائية ضد الإسرائيليين لكى يظهر لهم عدوانية الفلسطينيين، كما يظهر تشدده فى مقاومة هؤلاء «المتطرفين أو الإرهابيين» - كما يحلو له تسميتهم - من حماس والجهاد وغيرهما، كما كان يراهن على إقدام السلطة الفلسطينية على إعلان دولتهم فى ٤ مايو، لكى يظهر تشدده فى المواجهة أيضًا، مما يرفع أسهمه لدى الناخب الإسرائيلى، وهو ما حدا بالسلطة الفلسطينية إلى تفويت الفرصة عليه فى هذه الآونة. وقد أكد

نتنياهو هذا الموقف العدائى لعملية السلام موضحًا تشدده فى كلمته الافتتاحية التى أعلنها من «قلعة داود» فى القدس الشرقية فى بداية الحملة الانتخابية لليكود، حيث قال: «إن القدس ستكون للأبد هى العاصمة الموحدة للشعب اليهودى»، كما اتهم حزب العمل بأنه سيفرط فى القدس التى ستتعرض للخطر بسبب تأييده للسلام مع الفلسطينيين، فى حالة فوزه وفيما يتعلق بالقضايا الداخلية من تدهور الاستثمار الأجنبى فى إسرائيل منذ مجىء نتنياهو، وسوء الأحوال الاقتصادية فى عهده، وزيادة حدة الاضطرابات من قبل الموظفين والعمال ضده، فإنه يعول فى ذلك على الآخرين من وسائل الإعلام وأحزاب اليسار، وأن هناك مؤامرة تحاك ضده دون اعتراف بأى خطإ له والليكود، كذلك فقد أكد البرنامج الانتخابى الرسمى لحزب الليكود الحاكم على إلغاء اتفاقات أوسلو للحكم الذاتى فى حالة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، ومعارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وضرورة أن تكون صلاحيات الكيان الفلسطينى محدودة، وبخاصة ما يتعلق بالشئون الخارجية والأمن والهجرة وإدارة موارد المياه والمجال الجوى والبيئى كما أن السيادة الإسرائيلية على القدس بما فيها الجزء الشرقى غير قابلة للتفاوض. بالإضافة إلى تعزيز الاستيطان الإسرائيلى فى هضبة الجولان السورية المحتلة، وإمكانية السعى نحو استئناف المفاوضات مع سوريا بدون شروط مسبقة. وقد أكد محتوى هذا البرنامج السياسات العدائية لكتلة الليكود ولنتنياهو، لعملية السلام. وسوف تسير التصريحات التالية لذلك فى هذا السياق العدائى للسلام، ومن ذلك تصريح نتنياهو فى نهاية أبريل الماضى قال فيه: «إنه المرشح الوحيد القادر على ضمان تحقيق سلام حقيقى للمواطن الإسرائيلى قائم على أساس الأمن وعلى منع قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وأنه وعد بذلك قبل ثلاث سنوات وحقق وعده بالتزام».

* وعلى الجانب الآخر، نجد حزب العمل بزعامة «باراك» يواجه الأمور بوضوح، حيث إنه يعارض المستوطنات منذ بدء التحرك الانتخابى فى يناير ١٩٩٩م ويطالب باقتطاع مليار دولار من ميزانية الاستيطان لصالح تمويل الخدمات العامة وفى مقدمتها التعليم. وأكد هذا المعنى مرة أخرى مع بدء الحملة الرسمية للانتخابات قبل ثلاثة أسابيع من إجرائها، حيث أكد بوضوح «أن المال يجب أن يخصص للتعليم وليس للمستوطنات». وأعلن الحزب أنه سيولى أهمية كبيرة إلى تنشيط الاقتصاد وإعادة

الحيوية له بعد دماره فى عهد نتنياهو، حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٤٠٪ عام ١٩٩٨م عما قبلها. كذلك أعلن باراك آنذاك أن حكومة نتنياهو قادت إسرائيل إلى طريق مسدود على جميع الأصعدة بما فى ذلك عملية السلام، وأن حزبه يؤمن بأن ثمة حاجة لدفع عملية السلام، وذلك دون تجاوز للخطوط الحمراء لأمن إسرائيل، ومنها: بقاء القدس موحدة تحت سيادة إسرائيل، وعدم العودة إلى حدود عام ١٩٦٧م، ورفض قيام سيادة «أجنبية» فى الضفة الغربية، وبقاء غالبية المستوطنين تحت سيادة إسرائيل، وفى تصريح آخر خلال شهر مارس ١٩٩٩م، أكد باراك على «إمكانية سحب القوات الإسرائيلية من لبنان قبل يونيه عام ٢٠٠٠م، إذا فاز فى الانتخابات المقرر عقدها فى ١٧ مايو المقبل»، وأكد أيضًا أنه بالإمكان التوصل إلى اتفاق مع سوريا يضمن أمن إسرائيل ويعيذ قوات الاحتلال من لبنان فى غضون عام. وفى منتصف أبريل الماضى، أعلن حزب العمل أنه ملتزم بالاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، ولديه الاستعداد لطرح مجموعة أفكار بشأن القدس، وإمكانية الاعتراف بالدولة الفلسطينية دون مطالبة علنية بفاصل جغرافى بين الدولتين. كذلك يضم البرنامج الانتخابى للعمل، شعارًا هو «عمق الانسحاب من الجولان يوازى عمق السلام مع سورية»، فى الوقت الذى يمكن لباراك أن يلتزم بالانسحاب من جنوب لبنان فى خلال عام.

* ولا شك أن التصريحات المتتالية لباراك، والبرنامج الانتخابى لحزب العمل يمثلان اقترابًا من دعم لعملية السلام ولا يتسم برنامجه وأفكار زعيمه بالتشدد لو قورن بنتنياهو وحزبه «الليكود»، كما يتسم بالمرونة فى أفكاره وسياساته المتوقعة.

* أما موردخاى، وحزبه (الوسط) فيحرص على دراسة تطلع الفلسطينيين لدولتهم، وعلى الفصل السياسى والجغرافى معهم، مع التعاون الاقتصادى والأمنى، فى الوقت الذى يشجع على تكوين كتل استيطانية تحت السيادة الإسرائيلية فى الضفة، ويسعى لحل وسط مع سورية بشأن الجولان، ويميل لإخراج الجيش الإسرائيلى من لبنان، وهو بذلك يشجع على دعم الاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة ويقترب من الليكود، فى الوقت الذى يظهر مرونته واعتداله إزاء القضايا الأخرى على الكفة الفلسطينية، أو ناحية سوريا ولبنان.

* وإزاء ما سبق يتضح أن عملية السلام والأمن الإسرائيلى يمثلان حجر الزاوية فى معركة الانتخابات الإسرائيلية الحالية. وأن الناخب الإسرائيلى يقارن بين البرامج المطروحة سواء بين المرشحين الخمسة، أو الأحزاب المختلفة البالغة نحو ٣٤ حزبًا، ومن المرجح أنه سيميل للمرونة أكثر من التشدد أى أنه من المرجح أن يميل لباراك وحزب العمل أكثر من نتنياهو وحزب الليكود. ويؤكد ذلك آخر استطلاعين اللذين أكدا فارق ٨ نقاط لصالح باراك (٥٠٪ لباراك مقابل ٤٢٪ لنتنياهو، ٤٨٪ لباراك مقابل ٤٠٪ لنتنياهو)، وهما اللذان أجريا فى بداية مايو الجارى قبل نحو أسبوعين من إجراء الانتخابات.

* وما زالت كل التوقعات قائمة، وكل الاحتمالات مفتوحة، ولكن فى الوقت نفسه فإن عملية السلام تظل هى محور هذه الانتخابات، والعامل الحاسم فى نتيجتها. فإما أن يكون الناخب الإسرائيلى مع المرونة التى عايشها قبل نتنياهو، وإما أن يكون مع التشدد فى ظل نتنياهو المعادى للسلام، وعلى هذا الناخب أن يدفع ثمن اختياره فى المستقبل. فلقد كان نتنياهو ضد تيار التاريخ بمعاداته لعملية السلام، والآن أصبح الأمر فى يد الناخب الإسرائيلى ليقول كلمته لصالح تيار التاريخ المساند لعملية السلام فى المنطقة. وهذا ما أكده جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى السابق بقوله: «إن فوز نتنياهو فى الانتخابات القادمة يعد عاملاً سلبيًا على مسيرة السلام فى الشرق الأوسط، وقد كان من الحكمة تحقيق السلام الشامل ما لم يتم اغتيال إسحاق رابين».

* * *

المبحث السادس

آفاق السلام بعد فوز «باراك» فى مايو ١٩٩٩م(*)

يُعَدّ فوز «باراك» رئيسًا للحكومة الإسرائيلية الجديدة، نتاجًا لمعركة استمرت ثلاث سنوات ضد نتنياهو على الأصعدة كافة داخل إسرائيل، ومحيطها الإقليمى ومناخها الدولى. فقد كان الرجل مخلصًا وبحق فى معاداة السلام فاستفز كل من حوله فانفضوا عنه وأعدوا العدة للخلاص منه. ولم يكن نتنياهو إلا أمام احتمالين لا ثالث لهما: إما السقوط وإما الدخول فى عملية السلام، وقد كان يأبى على نفسه أيهما، وحاول الالتفاف حول عملية السلام باتفاق «واى ريفر» الذى وقعه مع عرفات وكلينتون. إلا أن الرجل بوصفه منطقيًا مع نفسه فشل فى عمل الضغوط الملائمة داخليًا مع شركائه فى الائتلاف الحاكم الذى كان هشًا، فسقطت حكومته، وكان من الطبيعى أن يسقط فى الانتخابات فى مواجهة «باراك» وهو ما سبق أن تنبأنا به من قبل.

ويخطئ من يتصور أن قراءة وتحليل المعركة الانتخابية فى إسرائيل التى حسمت بمساء يوم ١٧ مايو ١٩٩٩م، والتنبؤ بفوز أحد المرشحين، يعنى أننا مع هذا وضد ذاك. وتحديداً فإن توقعنا بفوز باراك ضد نتنياهو، كان يستند إلى جملة من الظروف الموضوعية التى تتلخص فى تدهور عملية السلام، وتزايد العنف وعدد القتلى والجرحى الإسرائيليين وتدهور الاقتصاد الإسرائيلى، وافتقاد المصداقية إقليميًا ودوليًا، وغير ذلك من عوامل تتسم بالموضوعية. وهذا لا يعنى بالتالى أن «باراك» لا بد وأن يكون رجل سلام، وأنه سيحقق، ما فشل فيه السابقون، بل إن نجاحه هو إفراز لظروف موضوعية بحتة ولذلك فإن التحدى الذى يواجهه هذا الرجل، يتمحور حول كيفية استيعابه لمجمل الظروف التى أودت بنتنياهو وكتلته «الليكود» إلى الهاوية، والتى عليه إذن أن يتجاوزها تجنبًا للوقوع فيها ودفع الثمن الذى سبق أن دفعه بيريز مع افتعال

(*) نشرت فى جريدة «الاتحاد» الإماراتية، فى: ٢٤ مايو ١٩٩٩م.

مجزرة «قانا»، وبعد نتنياهو الذى أخلص ضد السلام وحاول افتعال المعارك، وإشاعة مناخ التوتر، والتهديد بشن الحروب!!

* والملاحظ من خلال متابعة الخطاب السياسى لباراك خلال معركة الانتخابات، أنه كان أكثر مرونة فى التعامل مع القضايا الحساسة والحاسمة فى معركة السلام، وأن لديه تصورات سبق أن عرضناها فى مقال سابق. وأن التحفظ إزاء ما يتم من معوقات كان سمة أحاديثه. وإذا كان هذا هو سمة خطاب الرجل، فإن المتوقع منه أن يكون على مستوى المسئولية عند توليه مهام منصبه، وأن تكون قراراته واختياراته نابعة من مجمل الظروف المحيطة داخليّا وإقليميّا ودوليّا.

ومن الواجب علينا ألا نقف كثيراً أمام خطابه أمام المؤيدين بعد تأكد فوزه، والذى عرف ببيان الفوز على نتنياهو، برغم التصريحات التى اتسمت بالحدة والتطرف وهزيمة آمال المتفائلين بمجيئه. فالرجل فى غمار فرحته أعلن: أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وأنه لا عودة إلى حدود ١٩٦٧م، وفرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات اليهودية، ورفض إنشاء جيش فلسطينى فى الضفة الغربية، وأعلن عن عزمه فى إجراء الاستفتاء قبل توقيع أى اتفاق نهائى. وهو ما فسره البعض بأن هذه هى «لاءات باراك»: لا لتقسيم القدس، ولا.. لحدود ١٩٦٧، ولا.. لإزالة المستوطنات،.. ولا لجيش فلسطينى! وقد أودت هذه التصريحات الفجائية بالشماتة العربية والدولية فى سقوط نتنياهو، وبالتفاؤل بمجىء «باراك»!! ولم يكن إذن من الكياسة إطلاق هذه العبارات فى هذا الوقت، إلا أن التحليل السياسى يمكن أن يقودنا إلى ضرورتين: الأولى: هى ضرورة «التجاوز المؤقت» عن هذه التصريحات، والثانية: تتعلق باحتمالات إبراز بعض المواقف التى يمكن أن تشجع بعض القوى السياسية على الائتلاف معه فى تكوين الحكومة، أو تفويت الفرصة على الرافضين لعملية السلام برمتها، بعدم المزايدة على مرونته التى أظهرها خلال معركة الانتخابات والتى أكسبته تعاطفاً إقليميّا ودوليّا. وقد ظهر هذا التعاطف فى تنازل المرشح العربى «عزمى بشارة» وتنازل موردخاى زعيم حزب الوسط الجديد المنشق عن نتنياهو والليكود، وبتشجيع أمريكى. وقد تكون هذه التصريحات فى المعنى الأخير هى وسيلة لخلق رقعة مشتركة تجذب إليها كل التيارات للتكتل فى مواجهة الطرف العربى فى معركة السلام القادمة.

وفى غمرة هذه التصريحات قبل الانتخابات وبعدها، نجد أنفسنا فى معركة داخلية على المستوى العربى، تتمحور حول: المؤيدين لهذا أو ذاك من المرشحين، ونتبادل الشكوك فى مواقف بعضنا البعض، ونتناسى حقيقة مهمة هى أننا جميعًا فى خندق واحد، وأن الإسرائيليين أيضًا فى خندق واحد، كما أننا ننسى أن «باراك» هو رئيس حكومة إسرائيل، وكان رجلاً عسكريًا لمجتمع عسكرى أساسًا، بصفته رئيسًا لأركان الجيش الإسرائيلى وأنه لا يمكن أن يقدم على ما يؤدى بالمجتمع الإسرائيلى إلى الدمار أو الانتحار، وأن سياساته القادمة هى انعكاس لموازين القوى الداخلية فى إسرائيل إقليميًا ودوليًا. وأن اللاءات بين القادة الإسرائيليين سواء من حزب العمل أو الليكود تكاد تكون متقاربة، وأن الخلاف هو فى الأسلوب فحسب. فلا يمكن أن تقدم «الدولة الفلسطينية» هبة من إسرائيل، ولا يمكن الرجوع إلى حدود ١٩٦٧، ولا يمكن تحرير القدس من الاحتلال الإسرائيلى بالرضا اليهودى!!

ويجب فى هذا الصدد ألا ننسى، أن تحقيق ذلك كله لا يجب أن يكون مرهونًا بالإرادة الإسرائيلية، بل بالإرادة العربية أيضًا. ولا يمكن لإسرائيل أن تترك سنتيمترًا واحدًا، إلا إذا أجبرت على ذلك. «فصقور» إسرائيل قبل «حمائمها» - برغم أنهم جميعًا صقور - اضطروا للدخول فى المفاوضات، واضطروا لترك سيناء كاملة بما فيها المستوطنات، واضطروا لتوقيع «أوسلو» ١، ٢ واعترفوا بمنظمة التحرير الفلسطينية، واضطروا للتراجع عن لاءات كثيرة من قبل، والسبب فى ذلك تعرضهم للضغوط من الداخل الفلسطينى والخارج العربى أساسًا. حتى إن العوامل الدولية لا تعمل أثرها إلا نتاجًا لموقف عربى وإرادة عربية صلبة.

ومهما قال باراك أو غيره، الآن أو غدًا، ومهما كانت لاءاته الكثيرة، فإنه سيظل محكومًا بمجموعة من الضغوط، وأن إرادته لن تكون منفردة فى اتخاذ ما تراه دون الآخرين فكلما استخدمنا لفظ «التنازلات الإسرائيلية»، زادت عنجهيتهم؛ لأن الذى يتنازل عن شىء، يتنازل عن حق له، فما بالكم والأرض المحتلة عربية يدنسها الإسرائيليون، ومن ثم فإن المصطلح الأوفق هو «الرحيل الإسرائيلى» عن الأرض العربية والفلسطينية.

* **فعلى المستوى الداخلى**: فإن الحكومة الائتلافية المتوقعة سيغلب عليها الطابع المدعم لعملية السلام؛ لأن الليكود والأحزاب الدينية المتطرفة واليمين المتطرف لا

يتجاوزون معًا ثلث المقاعد فى الكنيست، بينما إذا اختار «باراك» السلام طريقًا لأمن إسرائيل وشعبها، فإن هناك ثلثى المجلس يمكن أن يؤيدوه.

* **على المستوى الدولى:** فإن المتابع للموقف الأوروبى والأمريكى بالذات يلاحظ ارتياحًا عامًّا لدى هؤلاء برحيل نتنياهو ومجىء باراك ولديهم المبررات لذلك حيث كان نتنياهو عقبة أمام السلام، باعتراف الأمريكيين. وهنا علينا أن نتذكر مقولة كيسنجر مؤخرًا عقب الانتخابات: «على باراك أن يقبل بحقيقة قيام الدولة الفلسطينية التى بدأت ولا بد من استكمال المشوار».

* **على المستوى العربى:** فإن الحذر فى التفاؤل والذى سمعناه وقرأناه سواء من جانب «الجامعة العربية»، أو على مستوى كبار المسئولين العرب، هو السمة السائدة، دون إخفاء الارتياح الكبير لسقوط نتنياهو واختفائه من المسرح السياسى! وعلينا أن نتذكر أن الارتياح لرحيل هذا أو التفاؤل بمجىء ذاك، لا يعنى شيئًا إذا ما لم يتبلور موقف عربى قوى فى مواجهة باراك وحكومته الجديدة.

وهنا فإننا ندعو إلى ضرورتين فى هذا السياق:

الأولى: عقد اجتماع قمة عربى عنوانه «برنامج لمعركة السلام»، ولا تتم مناقشة أى بند آخر، وذلك بهدف التركيز فى صياغة استراتيچية عربية للسلام فى المنطقة.

الثانية: الإعلان العاجل عن «الدولة الفلسطينية»، تنفيذًا لاتفاقيتى أوسلو ١، ٢ وما أعقبهما من اتفاقات. وهذا فى حد ذاته سيكون الاختبار الأول لمعرفة رد فعل «باراك».

* **وختامًا:** نقول إن عملية السلام قد بدأت ويصعب العصف بها ويبدو أن سقوط نتنياهو دليل حىٌّ على قدرة الواقع على تجاوز الذين يقفون فى مواجهة حركة التاريخ نحو السلام. وإذا ما لم يسهم باراك فى التجاوب مع سلام عادل يتم بمقتضاه إقامة الدولة الفلسطينية، فإن أمن إسرائيل أولاً سيكون فى خطر، والأمن العربى سيصبح فى مأزق، وعلينا أن نستعد لسلسلة من الحروب تزعزع الاستقرار الإقليمى إلى الأبد. فهل سيعى باراك الدرس، أم سيظل سائرًا على درب نتنياهو فى معاداة السلام؟

الخيار مطروح أمامه، والنتيجة أيضًا معروفة. ومهما حدث فإن السلام سيظل يحفر مجراه دون توقف.

المبحث السابع

«تسويق» باراك للسلام عبر البوابة الأمريكية (*)

يمثل المجتمع الأمريكى سوقًا رائجة لكل السلع الاستهلاكية، وكذا الأفكار. فهو مجتمع يشجعك أينما تذهب فى أى جزء منه على الاستهلاك لكل شىء، ولذلك فإن المتنافسين يسعون جاهدين فى عرض بضاعتهم بالصورة التى تتفق ومزاج ورغبات المستهلكين. فيكسب من ينجح فى ذلك، ويخسر من لم يستطع أن يفعل ما يريح هؤلاء، والذى عليه آنذاك أن يسعى للفهم حتى يصمد فى المنافسة، أو فإن الخروج من الحلبة هو النتيجة النهائية. لذلك فإذا كان هذا هو منطق السلع، فإن الأفكار أيضًا لا تخرج عن ذلك كثيراً.

ولذلك فقد جاء «إيهود باراك»، زعيم إسرائيل الجديد بعد نجاحه فى الانتخابات الأخيرة (مايو ١٩٩٩م) والتى تغلب فيها بصورة ساحقة على خصمه «نتنياهو»، إلى الولايات المتحدة لتسويق أفكاره عن السلام ليكسب الإدارة والحكومة الأمريكية بل والمجتمع الأمريكى نفسه إلى جواره. وحسبما نشرت الصحف الأمريكية الرئيسية فى تقاريرها عن بدء الزيارة مثل الواشنطن پوست، والواشنطن تايمز، والنيويورك تايمز، يو. إس. توداى، فإن هذه الزيارة تأتى لكى تعيد الدفء مرة أخرى للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية. والذى لم يقولوه هو أن نتنياهو تسبب فى برودة هذه العلاقات، نظراً لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته واتفاقياته التى قام بالتوقيع عليها فى حضور الرئيس الأمريكى كلينتون وبمساندته شخصيّا، ومن ذلك اتفاق «واى بلانتيشين»، مما تسبب فى حرج بالغ للولايات المتحدة وللرئيس الأمريكى أمام الفلسطينيين والعرب! كما أنه كان يسعى دائمًا إلى ممارسة الضغوط على الرئيس الأمريكى، ومن عباراته الشهيرة: «إننى أستطيع أن أحرق العاصمة الأمريكية واشنطن كلها». وهذه إشارة إلى

(*) نشرت فى جريدة «الاتحاد» الإماراتية، فى: أول أغسطس ١٩٩٩م.

قدرة نتنياهو على التأثير على دوائر صنع القرار الأمريكى كما يتصورها، وتناسى أن هناك «سقفًا» لهذه المسألة يجب استيعابه. فقد حضر «إيهود باراك» إلى واشنطن مساء الأربعاء ١٤ يوليو (١٩٩٩م)، والتقى بالرئيس كلينتون صباح الخميس ١٥ / ٧ لمدة ساعتين ونصف وعقدا مؤتمرًا صحفيًا مشتركًا ثم التقيا على مائدة عشاء على شرف باراك، ثم عقد لقاءً رسميًا ثانيًا قبل مغادرته واشنطن، وذلك يوم الاثنين ١٩ يوليو أعقبه مؤتمر صحفى ثان وبيان ختامى أمريكى إسرائيلى. فضلاً عما أتيح لباراك من لقاءات رسمية أهمها لقاء وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وكثير من المسئولين فى الإدارة الأمريكية، والكونجرس على مدار أسبوع كامل منذ وصوله وحتى مغادرته واشنطن فى ٢٠ يوليو ١٩٩٩م، فى الطريق إلى لندن وإسپانيا قبل عودته إلى تل أبيب.

ومن خلال تحليل الخطاب الإسرائيلى الجديد الذى ورد على لسان «باراك» خلال لقاءاته المختلفة فى واشنطن ونيويورك، اتضح أنه جاء إلى الولايات المتحدة بهدف إشاعة مناخ جديد لحكومة إسرائيلية جديدة يسوده الميل لتحقيق السلام الذى بدأ مشواره خصوصًا مع الفلسطينيين حزب العمل الذى يمثله باراك. وأراد بذلك أن يؤكد على مقولات «السلام» الذى يؤدى إلى استقرار إسرائيل والمنطقة والفلسطينيين، وأن هذا يأتى فى صالح الولايات المتحدة التى تسعى للاستقرار بالقدر الذى يتفق أساسًا مع المصالح الإسرائيلية التى هى امتداد للمصالح الأمريكية. ولذلك فقد لعب «باراك» على الأوتار العاطفية فى بداية رحلته عندما قال: «إن الآباء والأمهات والأطفال فى الشرق الأوسط مشتاقون لحقبة جديدة، ونحن لا نستطيع أن ندع آمالهم تسقط». وأكدت السيدة «نافا» زوجة باراك هذا المعنى حينما قالت فى حفل غداء للسيدات نظمته زوجة السفير الإسرائيلى فى واشنطن: «إننا اليوم قد أتينا لننجز شيئًا ما؛ لأن الأمهات والزوجات لم يعدن فى حاجة إلى الانزعاج إزاء أبنائهم وأزواجهم». وقد قالت ذلك لإيضاح جهود زوجها باراك من أجل السلام.

ومن ثم فإن هذا المدخل الجديد لرئيس حكومة إسرائيلية كان رئيسًا لأركان الجيش، وشارك فى عدة حروب، قد - للاحتمال - يشير إلى أن معاناة الحروب وانعكاساتها النفسية قد تمثل قيدًا عليه فى اتخاذ قراراته السياسية، وقد يكون فى المعنى الأخير بداية لانقلاب جديد فى الفكر الاستراتيجى قوامه: دولة قوية آمنة مستقرة وسط محيط مستقر وآمن ولكن أضعف، قد يكون أفضل الخيارات لإسرائيل فى هذه المرحلة. وربما

قد يشير هذا المدخل العاطفى إلى الدهاء السياسى، حيث يسهم فى المزيد من «تحذير» الشخصية العربية والقيادات الحاكمة، تمهيداً لفرض السلام الإسرائيلى المدعوم أمريكيّا طالما أن العرب فى حالة استرخاء وتمزق وعدم قدرة حتى على الاتفاق على مجرد عقد قمة عربية!!

* وعلى أى حال، فإن باراك أتى لواشنطن لتسويق أفكار السلام الذى ينشده لكسب المجتمع الأمريكى فى صفه تمهيداً لدعمه فى مواجهة المفاوضين العرب. ومن النقاط الرئيسية لخطابه السياسى ما يلى:

١ ـ فى مواجهة الدور الأمريكى: فإن باراك فى لقاء مع شبكة «NBC»: واجه الصحافة Meet the press، أكد على أنه يريد أن تكون الولايات المتحدة «دولة حليفة» لدولته، ووسيطا أمينًا حساسًا بالاحتياجات العربية فى مفاوضات السلام. وأكد ذلك فى تصريحات كثيرة مشيراً إلى أنه يأمل أن ينخفض الدور الأمريكى، وتعطى لإسرائيل الفرصة الكبرى والاتصال المباشر بالعرب بدون وسيط أمريكى، بحيث تصبح لإسرائيل الاستقلالية الكاملة فى إدارة عملية السلام. ولا شك أن هذا يتعارض مع الاتفاقيات السابقة التى تجعل من الولايات المتحدة وروسيا راعيين للسلام فى المنطقة. ومع نسيان «روسيا»، فإن الولايات المتحدة حريصة على الانفراد بالدور الوساطى ورعاية عملية السلام والتدخل إن لزم الأمر، فى حين يصر العرب على أن تكون المفاوضات مع إسرائيل بمشاركة أمريكية ضمانًا لعدم خروج إسرائيل عن أى التزام. وهذا ما دعا كلينتون كى يقول: إنه ليس لديه مانع من إعطاء الاستقلالية لإسرائيل، بشرط احتفاظ الولايات المتحدة بالتدخل عندما ترى ذلك لازمًا. إلا أن الأطراف العربية وبخاصة سوريا أصرت على استمرار الدور الأمريكى شريكًا أساسيّا وراعيًا لا ضمان من غيره فى عملية السلام. كما أن هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق دعا فى مقال له بالواشنطن پوست يوم ١٩ يوليو (١٩٩٩م)، إلى ضرورة استمرار الوساطة الأمريكية بوصفها ضرورة خاصة فى الفرصة غير المسبوقة من أجل دعم عملية السلام فى هذه المرحلة.

٢ ـ فى مواجهة المفاوضات مع الفلسطينيين: فإن باراك أشار إلى إمكانية تنفيذ اتفاق واى ريڤر وسيبدأ فى الانسحاب من الضفة الغربية وفقًا لذلك، وأى تعديلات يراها

يمكن الاتفاق بشأنها مع «عرفات» . وألمح أيضًا إلى إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية ، وإلى قبوله مبدأ الأرض مقابل السلام «Land for peace» ، ويفضل التحرك نحو الاتفاقات بخصوص المرحلة النهائية مع الفلسطينيين .

٣ـ في مواجهة المفاوضات مع سوريا ولبنان : فإن باراك في خلال مؤتمرين صحفيين في وجود الرئيس كلينتون ، أشار إلى إمكانية التحرك على هذه الجبهة والبدء في المفاوضات من حيث انتهت في إطار الأرض مقابل للسلام ، مع إمكانية الاتفاق على المشاركة في مصادر المياه والتعاون المشترك والأمن المشترك أيضًا . ولذلك فقد استقبل باراك مع كلينتون بارتياح كامل ، تصريحات سوريا بأنها على استعداد لتشجيع الجماعات الفلسطينية الرافضة للسلام لقبول هذا الخيار ، ودعوة مقاتلي حزب الله إلى وقف الهجوم على إسرائيل ، وأوضحا أنهما يتمنيان أن تكون هذه المعلومات صحيحة .

* وعلى الجانب الآخر ، فقد رفض باراك أي تنازلات بشأن القدس التي هي عاصمة موحدة لإسرائيل وستبقى للأبد ، وأن إقامة دولة فلسطينية تتوقف على مسارات التفاوض ، وأنه طرح إطارًا زمنيًا مدته ١٥ شهرًا لإنجاز التفاوض على جميع المسارات . وبرغم شكوك الإدارة الأمريكية في ذلك ، فإن كلينتون في آخر لقاءاته مع باراك ، أشار إلى أن الرئيس الأمريكي الأسبق (روزفلت) قال ذات مرة : إن الأقوال لا تكفي ، ويجب ترجمتها إلى أعمال ! ! . وإذا كان باراك اختتم زيارته بقوله : إنه لم يكن خائفًا من خوض الحروب من قبل ، وهو الآن ليس خائفًا من صنع السلام ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل نجح باراك في تسويق أفكاره عن السلام ، بل وتسويق نفسه بوصفه رئيسًا جديدًا للحكومة الإسرائيلية في هذه المرحلة بعد نتنياهو؟ أعتقد أنه نجح في ذلك ، ولعل في التغطية الإعلامية الشاملة لزيارته أن تعطي هذا المعنى ، ويكفي أن المتحدث الرسمي للبيت الأبيض ، وصف ذلك بقوله إنها إيجابية جدًا جدًا (V. very. positive) والسؤال الآخر الذي يحتاج للإجابة عنه : أين العرب مما يحدث؟ !

* * *

المبحث الثامن

دعوة «باراك» للسلام وضرورات المواجهة (*)

لا شك فى أن كل من تابع زيارة «باراك» الأخيرة للولايات المتحدة والتى امتدت نحو أسبوع كامل فى الفترة من (١٤ ـ ٢٠ يوليو ١٩٩٩م)، يمكن أن يتفق معى حول نتيجة هذه الزيارة فى أنها نجحت إلى حد كبير فى التسوق لأفكار السلام التى حملها باراك بنفسه إلى المجتمع الأمريكى بأسره، والإدارة الأمريكية. فمن أهم سمات المجتمع الأمريكى الاستهلاك الواسع للسلع وأيضًا الأفكار. ومن خلال وسائل الإعلام «الطاغية» فى هذا المجتمع يستطيع أى سياسى، وخصوصًا من دولة إسرائيل أن يطرح أفكاره بمنتهى السهولة، ويتم تضخيمها وتمريرها خصوصًا إذا كانت وسائل الإعلام منحازة لأصحاب هذه الأفكار. وفى المقابل يصعب على «الآخر» أن يطرح أفكارًا مضادة إلا إذا كان على المستوى نفسه وله وسائل إعلام منافسة أو متكافئة أو واسعة الانتشار على الأقل. وقد حدثت تغطية ضخمة وواسعة لزيارة هذا الرئيس الجديد لوزراء إسرائيل قبل مجيئه للولايات المتحدة بعدة أيام. فها هى صحف الواشنطن پوست، والنيويورك تايمز، والواشنطن تايمز، يو. إس. توداى، وغيرها، بالإضافة إلى كثير من محطات التليفزيون الكبرى، ولمذيعين كبار مشهورين، تقوم بهذه التغطية فضلاً عما أشارت إليه من أن هدف الزيارة الأول هو إعادة «الدفء» إلى طبيعة العلاقات الاستراتيچية بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وذلك باعتبار أن هذه العلاقات قد وصلت فى عهد نتنياهو (الرئيس السابق لوزراء إسرائيل)، إلى مفترق الطرق، وإلى حد رفض الرئيس كلينتون أن يستقبله فى البيت الأبيض وكذا مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية نظرًا لعدم الالتزام بالاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين وخطه المتشدد إزاء عملية السلام، والذى يتعارض مع المصالح الأمريكية والدور الأمريكى

(*) نشرت فى جريدة الأهرام، فى ٣١ يوليو ١٩٩٩م.

المشارك فى هذه العملية . ولذلك فقد جاء «باراك» وأمامه محصلة ضخمة تتركز حول إعادة الثقة مع الولايات المتحدة بوصفها الحليف الأكبر لإسرائيل ، فى الوقت نفسه الذى يسعى إلى تحريره لأفكار السلام التى يحملها بما لا يضره وحزبه فى الداخل الإسرائيلى . بعبارة أخرى ، فإنه يسعى إلى التوازن بين كسب الولايات المتحدة ، وكسب الداخل الإسرائيلى . ولذلك فإن المناخ العام فى الولايات المتحدة يشجع باراك على الدعاية لأفكاره بوصفه رسولاً للسلام بعد ثلاث سنوات عجاف تعرضت عملية السلام فيها للتوقف والأزمات والانهيار ! !

وفى ظل هذا المناخ طالب باراك فى خطابه السياسى من خلال لقاء له مع برنامج «واجه الصحافة» (Meet the press) الذى تبثه شكبة «NBC» ، الولايات المتحدة بأن تكون حليفًا ودعمًا لإسرائيل على طول الخط ، وأن تكون وسيطًا أمينًا «Honest Broker» بين إسرائيل والمفاوضين العرب ، فضلاً عن ضرورة تقليص الدور الأمريكى للمتابعة والرعاية غير المباشرة دون التدخل فى التفاصيل التى يمكن الاتفاق بشأنها مع الأطراف العربية مباشرة . وقد علق الرئيس كلينتون على ذلك بقوله إزاء هذا الضغط الإسرائيلى ، بأنه لا يمانع فى التفكير فى ذلك ، بشرط أن تحتفظ الإدارة الأمريكية بحقها فى التدخل فى الوقت المناسب الذى تحدده بأن عملية السلام يمكن أن تتوقف . وهذا هو ما دعا إليه الرئيس كلينتون بنفسه فى أحد المؤتمرين الصحفيين اللذين عقدهما مع باراك إلى ضرورة الالتزام الإسرائيلى بما تم الاتفاق عليه من قبل وخلال مدة زمنية معلنة . وهذا هو الذى دعا باراك إلى تحديد إطار زمنى لإنهاء المفاوضات مع الأطراف العربية كلها خلال مدة ١٥ شهراً من الآن . فكان رد فعل الإدارة الأمريكية هو القبول بذلك شريطة أن تتحول الأقوال إلى أفعال حقيقية لتشجيع جميع الأطراف على مواصلة عملية السلام ، وأن تنشيطها مرة أخرى هو من أولويات إدارة كلينتون خلال المدة المتبقية من رئاسته الثانية .

وإذا كان «باراك» قد بدأ «هجوم السلام» بالدعوة إلى تقليص الدور الأمريكى ، فإن هنرى كيسنجر (وزير الخارجية الأسبق) ، وصاحب نظرية «الخطوة خطوة» فى عملية السلام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، علق على هذا فى مقال مهم يدعو إلى التأمل ، نشر فى «الواشنطن پوست» يوم ١٩ يوليو ١٩٩٩م ، ولم يكن باراك قد غادر واشنطن بعد ، بإصراره على ضرورة الوساطة الأمريكية «U. S. Mediation» ، فى ظل هذه الفرصة

السانحة فى عهد باراك من أجل دعم عملية السلام فى الشرق الأوسط، وأنه لا غنى لجميع الأطراف بمن فيهم إسرائيل عن هذا الدور، تأكيداً للانفراد الأمريكى من ناحية، وللحيلولة دون تدخلات دولية أخرى تعوق عملية السلام أو الدور الأمريكى فى حد ذاته. فى الوقت نفسه يؤكد أن هذه الوساطة الأمريكية لا يمكن أن تتجاهل مصلحة إسرائيل ومطالبها، وأن الاستقرار والسلام فى منطقة الشرق الأوسط هو من دعامات المصلحة الأمريكية والإسرائيلية فى الوقت نفسه.

* وقد حرص «باراك» خلال هذه الزيارة على أن يضفى مصداقية على خطابه السياسى الداعى للسلام الدائم. لذلك فقد أعطى إشارات كثيرة بشأن تحريك عملية السلام وتنشيط المفاوضات على الأصعدة أو الجبهات كافة. ومن ذلك تأكيده على تنفيذ اتفاقيات «واى ريفر» مع الفلسطينيين، وأن أى تعديلات يراها باعتباره لم يوقعها فإنها ستتم بالاتفاق أو بموافقة ياسر عرفات نفسه. وفى حالة الرفض فإنه سيتم تنفيذها كما هى إشارة منه لالتزامه بما وقع من اتفاقيات سابقة. كما أنه أشار إلى إمكانية الانتقال إلى مرحلة المفاوضات النهائية مع الفلسطينيين واقتحام المشكلات الصعبة. ولم ينكر على الفلسطينيين دولتهم، إنما وفقًا لشروط واتفاقات يتم بمقتضاها ذلك. كما أشار بالنسبة للجبهة السورية إلى إمكانية التفاوض من حيث انتهت المفاوضات فى عهد «أستاذه» رابين، وقبوله بالانسحاب من الجولان والسيادة السورية عليها بشرط المشاركة فى الموارد المائية واتفاقات أمنية مشتركة، والحد من دعم المتطرفين فى الجنوب اللبنانى، والرافضين لعملية السلام من الفلسطينيين المقيمين فى سوريا. ولذلك فقد رحب بالمعلومات التى أذيعت من سوريا بأنها ستبادر بالحد من النشاطات الفدائية ضد إسرائيل ودعوة الرافضين لعملية السلام للقبول بها دفعًا لتنشيط هذه العملية ودفعها للأمام عدة خطوات، وأيده فى ذلك الرئيس الأمريكى قائلاً: نتمنى أن تكون هذه المعلومات صحيحة ودقيقة.

* وعلى أى حال فإن هذه الإشارات، لا يمكن فهمها خارج سياق أفكار باراك الرافضة لأشياء محددة، كرفض لتقسيم القدس بوصفها عاصمة إسرائيل للأبد، ورفضه الانسحاب إلى حدود ما قبل ٤ يونيه / ١٩٦٧م، ورفضه لعودة اللاجئين الفلسطينيين فى الخارج والذى يزيد عددهم على المليون مواطن، ورفضه تفكيك المستوطنات. ولكنه أراد بإرشاداته السريعة وغير التفصيلية أن يكسب المجتمع

الأمـريكى والإدارة الأمـريكيـة إلى جـواره. فى الوقت نفسـه حصل على المزيد من المكاسب العسكرية على وجه الخصوص بزيادة المخصص إلى نحو ٢,٥ مليار دولار خلال السنوات القادمة، فضلاً عن استمرار برامج التسليح المشترك، ومنح إسرائيل الدعم الاقتصادى المقابل لتنفيذ اتفاقيات واى ريفر. وفوق هذا وذلك تأسيس مجلس استشارى تنسيقى مشترك بين رئيس الحكومة الإسرائيلية والرئيس الأمريكى له اجتماعات دورية ويضم كبار المسئولين من الجانبين.

* ولذلك فإن التقييم النهائى لهذه الزيارة يتركز فى نجاحها فى ضوء أهدافها. فالواضح أن «باراك» أصبح مبعوث السلام الجديد فى الشرق الأوسط، وأن أفكاره سيكون لها صدى ودعم من المجتمع الأمريكى والإدارة الأمريكية، وهذا هو ما شبهه أحد الكتّاب الكبار فى واشنطن بأن ما فعله باراك هو «الهجوم الجديد للسلام فى الشرق الأوسط»، وهذا هو «بيت القصيد»، حيث إن هذا سيمثل عقبة أمام المفاوضين العرب فى المرحلة القادمة تحتاج إلى مراجعة كبرى، وإعادة تنظيم الصف العربى لمواجهة هجوم باراك الأخير.

فالمسألة لا تستدعى «الاسترخاء» لمجرد إعطاء هذه الإشارات التى يمكن أن تسهم فى تحذير البعض، والذى يراها علامات طيبة ومشجعة، وكأن الطرف الإسرائيلى هو الفاعل الوحيد فى عملية السلام. فالنتيجة النهائية هى محصلة إرادتين، فإن وجدت الأولى وهى الإرادة الإسرائيلية، وغابت الثانية وهى الإرادة العربية، فإن هذه النتيجة ستُعَدّ خسارة فادحة للعرب. وهذا ما يستدعى استعجال عقد مؤتمر عربى عاجل حتى لا تغيب الإرادة العربية حال تحريك عملية المفاوضات، وهذا هو المحك فى مصداقية إشارات باراك، آنذاك.

* * *

الفصل السادس

الدولة الفلسطينية القادمة

المبحث الأول

أبعاد التوجه الفلسطينى نحو الشرق (اليابان والصين)(*)

أضحى الشرق يمثل بؤرة صراع ديپلوماسى بين أطراف الصراع العربى الإسرائيلى، وعلى الرغم من تنبه إسرائيل لهذه المنطقة منذ الخمسينيات، وبذلها جهودًا ضخمة فى تدعيم علاقاتها بهذه البقعة من العالم، فإن حجم علاقاتها بدولها اتسم بالمحدودية.

واقتصرت العلاقات على تبادل الخبرات، وتبادل السلع الاقتصادية، وتعاون عسكرى سواء ببيع السلاح أو المساهمة فى إنتاجه، وتبادل الوفود السياحية، والبعثات التعليمية، فى الوقت نفسه فإن التنبه العربى لدور هذه المنطقة اتسم باليقظة فى أوج الدعوة لعدم الانحياز فى منتصف الخمسينيات وخلال الستينيات، ولكن لم يستمر طويلاً حتى تراجع فى السبعينيات والثمانينيات، حيث أصبح الاهتمام بالغرب الأوروپى والأمريكى هو الوجهة المقصودة على حساب الاهتمام بالشرق عمومًا، والشرق الآسيوى فى اليابان والصين وجنوب شرقى آسيا بصفة خاصة.

ولكن فى السنوات الأخيرة نما الاهتمام بالشرق الآسيوى ليصبح مكانًا لاختبار القدرات الديپلوماسية لكلا الطرفين: العربى، والإسرائيلى.

ومن هذه الزاوية، فإنه يمكن فهم المغزى الحقيقى لزيارة الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات لكل من اليابان والصين فى الأسبوع الأول من أكتوبر الماضى.

فقد تمت الزيارتان بناء على دعوة رسمية من الحكومة اليابانية، ومن الحكومة الصينية والرئيس الصينى أيضًا. وقد سبق للزعيم عرفات زيارة اليابان فى عام ١٩٨١م بناء على دعوة غير رسمية وجهت له من رابطة الصداقة اليابانية ـ الفلسطينية ـ البرلمانية. ومن ثم فإن الدعوة الرسمية له تعد تطوراً مهمّا فى طبيعة العلاقات اليابانية الفلسطينية،

(*) نشرت فى مجلة المنار، عدد (٥٩)، أكتوبر ١٩٨٩م، ص ٢٠ : ٢٢.

بل تأتى ترجمة عملية للموقف اليابانى من الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية، وهذا هو ما أوضحه وزير خارجية اليابان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل زيارة عرفات مباشرة، حيث أكد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧م، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بما فيه حقه فى إقامة دولة فلسطينية، مع الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود أيضًا. وكذلك يتم التوصل إلى السلام عبر المفاوضات وعلى أن يكون المؤتمر الدولى إطارًا لها، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هى التى تمثل الشعب الفلسطينى، ومن ثم يجب اشتراكها فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، وأن اليابان ستتعاون بشكل نشط مع جهود الأطراف المعنية من أجل السلام.

إذن ما الأبعاد الحقيقية لهذه الزيارة؟ الواقع أنه من خلال استعراض رؤى وأهداف الطرف الفلسطينى، والطرف اليابانى يتضح التالى:

١ ـ أن الطرف اليابانى يستهدف من خلال الدعوة الرسمية ممارسة دور ما فى أحداث المنطقة العربية من خلال القضية الفلسطينية ـ بغض النظر عن حجم هذا الدور. ويتضح هذا الهدف من خلال رفض اليابان ضغوط إسرائيل واحتجاجاتها، سواء على لسان وزير خارجية إسرائيل فى لقائه بوزير خارجية اليابان خلال جلسات الجمعية العامة الأخيرة، أو على لسان المتحدث الرسمى للسفارة الإسرائيلية فى اليابان، وذلك لمنع الزيارة ووصف إتمام الزيارة بأنه انتشار للعنف وتعزيز له، كما أن مقابلة رئيس الوزراء اليابانى بنفسه ووزير الخارجية ورؤساء المجالس النيابية وغيرهم من رؤساء الأحزاب، تأكيد للأهمية التى توليها الدولة اليابانية لهذه الزيارة وتأييدها.

٢ ـ أن الطرف اليابانى فى ممارسته لهذا الدور يتسم بالتوازن. فعلى الرغم من الاستقبال الرسمى للزعيم عرفات، ومناداته فى اللقاءات العامة «بسيادة الرئيس» طبقًا لما تناقلته وكالات الأنباء، فإن الحكومة اليابانية لم تعترف بالدولة الفلسطينية رسميًا، وإنما اكتفت برفع درجة التمثيل الفلسطينى إلى «البعثة العامة الدائمة لفلسطين» بدلاً من مكتب منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من أن الفارق بين البعثة العامة، وبين السفارة هو توافر الحصانات الديبلوماسية، فإن رفع التمثيل فى حد ذاته والتعامل مع اسم فلسطين بدلاً من منظمة التحرير هو اعتراف ضمنى فى تقديرنا. وفى تعقيب لأحد

مسئولى الخارجية اليابانية عن عدم اعتراف طوكيو بدولة فلسطين المستقلة، أشار إلى «أننا لا نعتقد أن دولة فلسطين لها المستوى التمثيلى نفسه للدول فى القانون، ومن الناحية القانونية، فإن اليابان تعترف بالدولة التى تبسط السيادة على أرضها وشعبها».

ولكن يلاحظ أن اليابان فى هذه الخطوة تأتى فى إطار الموقف الغربى بصفة عامة، فقد سبقتها إلى هذه الخطوة فرنسا فى يناير الماضى، وإيطاليا فى مايو الماضى أيضًا. علاوة على أنها تأتى فى إطار التوازن النسبى بين إسرائيل والفلسطينيين، فى إطار طبيعة العلاقة الخاصة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

٣ ـ استهدف الطرف الفلسطينى بالانفتاح على الشرق وزيارة اليابان أولاً: الرغبة فى رفع التمثيل الفلسطينى، إن لم يكن الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية، وإن كان هذا لم يصبه النجاح فى الوقت الحاضر، ومحاولة إشعار الحكومة اليابانية بأهمية دورها السياسى فى المنطقة ليتوازى مع الدور الاقتصادى وطبيعة العلاقات مع الأطراف المختلفة فيها. ولذلك لوحظ لهجة متشددة فى كثير من لقاءاته الرسمية حملت معنى التحذير. وقد اتضح ذلك من خلال كلمات عرفات دور أخلاقى واقتصادى: «إن اليابان لم تقم بعد بالدور الذى من المفترض أن تقوم به فى عملية السلام، بحسبان أنها ثانى دولة اقتصادية فى العالم، ومن لا يشارك فى عملية السلام الآن لن يشارك فى أى شىء بعد إقرار هذا السلام، كما أشار إلى أن اليابان بوصفها قوة اقتصادية عالمية، لها دور أخلاقى واقتصادى مهما يكن يجب أن تقوم به فى الشرق الأوسط.

وذكر منبهًا ومحذرًا: «إن العلاقات التجارية بين اليابان وإسرائيل نمت بصورة كبيرة فى الآونة الأخيرة، حيث تضاعفت خلال السنوات الأربع الماضية (٨٥ ـ ١٩٨٩م) وارتفعت من ٣٨٥ مليون دولار عام ١٩٨٥م، إلى ١,١ مليار دولار العام الماضى حسب الإحصاءات اليابانية، وهو ما يجعلنا لا نطالبكم بإعادة النظر فى ذلك من أجلنا، بل من أجلكم أنتم، وعليكم أن تضعوا نصب أعينكم الميزان التجارى بين بلادكم والأمة العربية. فمثل هذا التطور ليس من مصلحة اليابان، التى ترتبط بالدول العربية فى الجزء الأكبر من وارداتها النفطية. وإنه لمن الإنصاف التام لليابان أن تنشد الربح بصفتها بلدًا مهيئًا للتجارة، ومن الإنصاف التام أيضًا أن توازنوا بين هذه المصالح ومصالحكم مع الشعب الفلسطينى».

وهكذا يتضح أن الرئيس عرفات واجه الحكومة اليابانية برؤية مدروسة أشعرت اليابانيين بمتابعة مضمونية لسياساتهم من جانب الطرف الفلسطينى، وهو ما يعكس مواجهة شجاعة، وفى نفس الوقت التحذير ولفت النظر لأهمية توازن الموقف اليابانى إزاء الطرف العربى الفلسطينى، والطرف الإسرائيلى.

٤ ـ أكد الطرف الفلسطينى على رغبته فى التخطيط من الآن لبناء الدولة الفلسطينية، ولذلك فقد ركز فى مباحثاته على البعد الاقتصادى والتباحث بشأن الدعم اليابانى لإقامة الصناعات والبنية التحتية من مرافق وغيرها فى الدولة المزمع إقامتها فعليّا، وأن التخطيط لذلك يبدأ من الآن مشيراً للطرف اليابانى بضرورة تزويد الدولة بالتكنولوچيا الحديثة والمساهمة فى إقامة قاعدة صناعية كبرى فى فلسطين، كما كانت هناك مطالبة من الفلسطينيين بضرورة التعامل اليابانى مع السلع الفلسطينية بنفس تعاملهم مع السلع الإسرائيلية من حيث الأفضليات وغيرها، وكذلك فقد طالب الطرف الفلسطينى بضرورة زيادة الدعم اليابانى الحالى والمقدر بعشرة ملايين دولار إلى أكثر من ذلك. وقد وعدت الحكومة اليابانية بدراسة ذلك والتفاعل معه فى أقرب فرصة ممكنة.

ونفس الأبعاد المستهدفة من وراء زيارة عرفات لليابان هى نفس الأهداف بشكل كبير المستهدفة من وراء زيارة الصين التى تصر على عدم تبادل التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل إلا بعد انسحابها من الأراضى العربية المحتلة، وكذلك تؤيد الكفاح المسلح للفلسطينيين لإقامة دولتهم، مع التأكيد على إمكانية التوصل للسلام من خلال المفاوضات بقصد المؤتمر الدولى، وضرورة الاعتراف المتبادل بين الطرفين.

وقد استقبل الرئيس الصينى ياسر عرفات فور وصوله، واستقبله أيضًا رئيس الوزراء الصينى استقبالاً رسميّا، وعقدت محادثات رسمية مع المسئولين فى الصين. وهى زيارة تأتى فى إطار تدعيم العلاقات الفلسطينية الصينية الحالية إلى الأفضل.

ولا شك فى أن الزيارة فى حد ذاتها ـ سواء لليابان أو الصين ـ هى محاولة جادة من القيادة الفلسطينية تعكس رؤية متكاملة لها على الصعيد الدبلوماسى بهذا الانفتاح الفلسطينى على الشرق بمحاولتها جذب الدب الصينى لممارسة دوره الحقيقى وبشكل إيجابى تجاه المنطقة، وفى الوقت نفسه محاولة خلق التوازن لدى العملاق الاقتصادى اليابانى فى تعامله مع أطراف المنطقة.

وفى حقيقة الأمر، فإن الشرق مرشح لأن يشهد معركة وصراعًا دبلوماسيين بين الطرفين العربى والإسرائيلى. فمع نهاية شهر نوفمبر ١٩٨٩م، سيقوم أرنيز وزير خارجية إسرائيل بزيارة اليابان، وهو ما نتوق لمعرفة نتائجه، ولكن ستعكس هذه الزيارة مدى القلق الإسرائيلى لزيارة عرفات التى تمت بناء على دعوة رسمية من الحكومة اليابانية.

والأمر لا يجب أن يتوقف عند هذا الحد - أى عند مجرد زيارة عرفات - ولكن لا بد من مواصلة الجهود الدبلوماسية، وتبادل الزيارات على أعلى مستوى، وممارسة الضغوط الممكنة من الطرف العربى تجاه الشرق لكسب المعركة الدبلوماسية فى هذه المنطقة الحيوية التى يرشحها كثير من المراقبين ومحللى السياسة المرموقين لأن تكون القوة الجديدة على الخريطة الدولية مع مطلع القرن الحادى والعشرين.

***

المبحث الثانى

القدس.. وإشكالية إقامة الدولة الفلسطينية (*)

تُعَدّ قضية القدس من القضايا الرئيسية فى إدارة عملية السلام العربى / الإسرائيلى، وذلك لاعتبارات عديدة. ومن بين هذه الاعتبارات ما يتعلق بالمركز الدينى لهذه المدينة المقدسة التى تضم مواقع لها قدسيتها فى نفوس أصحاب الديانات السماوية الثلاث (الإسلام ـ المسيحية ـ اليهودية)، فضلاً عن وضع هذه المدينة من حيث إنها أراض محتلة من عام ١٩٦٧م، كجزء من الضفة الغربية، من عدمه. فإسرائيل تصر على احتكار الوضع الدينى فى هذه المدينة من حيث إنها الأصل فيها باعتبار أن اليهودية أسبق من الديانتين الأخريين. كذلك فإن هناك فريقًا يسعى إلى تعميق الخلاف بين الطرفين المسلم واليهودى من زاوية أن المدينة لا تتعلق بالمسيحيين، وذلك ضمانًا للمساندة الغربية لإسرائيل فيما تفعله فى هذه المدينة الدينية. ومن ثم فإن إسرائيل تصر أيضًا على أن هذه المدينة تم تحريرها لصالح الإسرائيليين واليهود فى يونيه ١٩٦٧م، حيث كان قد احتلها العرب وتم استردادها منهم. على عكس الفلسطينيين العرب الذين يصرون فى المقابل على أن القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وهى محتلة منذ عام ١٩٦٧م ولا بد من تحريرها كاملة. ولدى بعض الاتجاهات الفلسطينية فإنه يمكن اقتصار التحرير على القدس الشرقية التى تضم المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمى فى الخليل لكى تكون عاصمة الدولة الفلسطينية الجديدة.

وعلى الرغم من السير فى مباحثات كثيرة، وخاضت الأطراف العربية فى مواجهة إسرائيل مشوارًا فى عملية السلام تبلور فى التوصل إلى اتفاقية مدريد السلام فى أكتوبر ١٩٩١م كإطار مرجعى لعملية السلام، ثم اتفاق أوسلو ١، وأوسلو ٢، ثم اتفاق الأردن / إسرائيل، فإن إسرائيل بعد وصول نتنياهو للحكم ورئاسة الحكومة الإسرائيلية

(*) نشرت بمجلة «القادة»، المجلس الأعلى للشباب، مايو ١٩٩٧م، ص ٣٢، ٣٣.

فى نهاية مايو ١٩٩٦م، بدأت السير فى طريق مختلف ملىء بالأشواك، والصعاب مما كان له تأثيره السلبى على استمرارية المفاوضات بين العرب وإسرائيل. فبنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالى، وهو من كتلة الليكود، جاء ببرنامج يحمل «لاءات» كثيرة، منها: لا للقدس، ولا للمستوطنات، ولا للانسحاب من جنوب لبنان، والجولان، ولا لتوسيع سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، ولا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولا للانسحاب وإعادة الانتشار فى «الخليل». بعبارة أخرى إنه يقول «لا» لكل عملية السلام، حيث يطرح مفهومًا جديداً هو: «الأمن مقابل السلام»، بدلاً من مفهوم «الأرض مقابل السلام». وهو بالتالى يقول: لا - أيضًا لاتفاق مدريد فى أكتوبر ١٩٩١م الذى انطلق منه أساس مفهوم الأرض مقابل السلام، ومن اعتبار قرارات الأمم المتحدة رقم (٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥)، أساس عملية التفاوض. وبالتالى فقد قال: لا - لاتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل.

ولا شك فى أن هذه الكثرة الغالبة من اللاءات الشهيرة لنتنياهو، قد فرضت ظلالاً من الشكوك على عملية السلام، وبخاصة وأنها جاءت فى خضم عملية الانتخابات الأمريكية الأخيرة، حيث نجح الرئيس كلينتون، الذى استثمر بداية عملية السلام فى عهد خلفه الرئيس بوش، ليستكمل المشوار، وقد أحرز فيها عدة اتفاقات بين الطرفين العربى والإسرائيلى، كانت بمثابة خطوات على الطريق. وقد أسهم نجاح كلينتون وعوامل ضغط إقليمية ودولية، فى مقدمتها الضغوط العربية التى تبلورت ابتداء من مؤتمر القمة العربى فى يونيه ١٩٩٦م، إلى إحراز اتفاق الخليل فى فبراير ١٩٩٧م، على الرغم من عدم توافق كل ما اتفق عليه مع الطموحات الفلسطينية، ولكن يكفى أن يكون نتنياهو نفسه هو الذى وقع الاتفاق، بعد أن كان يقول: «لا لذلك». ويبدو أن نتيجة هذا التصرف، هو تعرض نتنياهو لضغوط داخلية، أبرزت تناقضاته وهزيمته فيما سبق أن قال «لا» فيه. ولمحاولة إثبات عدم الخضوع للضغوط العربية والفلسطينية، فإنه سرعان ما وقع الاتفاق، وسرعان ما بدأ يثير المتاعب فى تنفيذه. وحتى يصل إلى وقف كل المباحثات والمفاوضات إلا على طريقته الخاصة التى من الواضح أنها لا يمكن أن توصل الأطراف إلى شىء، قام بإثارة ورقة القدس لإثبات مقولته «لا» للتباحث بشأن هذه المدينة. فقام بإجراءين متتاليين: غلق المكاتب الفلسطينية فى القدس الشرقية وطرد ممثلى السلطة الفلسطينية منها، بالإضافة إلى الإعلان عن بناء مستوطنة جديدة على

جبل «أبو غنيم» وكان هذان الإجراءان المتتاليان لهما من وقع رد الفعل الكثير. فقد تحركت السلطة الفلسطينية إزاء الأمر ولم تسكت على هذا الوضع الردىء والتصرف غير العقلانى المعوق لعملية السلام، وتواكبت هذه الإجراءات مع زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة، مما كان له تأثير فى تصريحات الرئيس التى رفضت بشكل قاطع مسألة المستوطنات، وأى مستوطنات جديدة، واستنكر هذه التصرفات الإسرائيلية غير المسئولة، إلى حد أنه طالب نتنياهو بالاستقالة بعد رد الفعل السيئ ضده. فما كان من نتنياهو إلا أن تراجع عن أحد الإجرائين (الأقل أهمية)، وهو إعادة فتح المكاتب الفلسطينية فى الأرض الشرقية للقدس، فى الوقت نفسه الذى تحدى فيه الرأى العام الإقليمى والدولى والعالمى، وبدأ فعلاً فى إيجاد مستوطنة أبو غنيم، وتسوية الأرض تمهيداً لإنشائها.

وبكل أسف، فإن الولايات المتحدة قد أسهمت فى تشجيع إسرائيل على المضى قدمًا فى هذا الطريق، وذلك باستخدامها «الڤيتو» مرتين خلال أسبوعين فى مجلس الأمن لتجهض كل الجهود والإجماع الدوليين على إدانة إسرائيل. وكانت تصريحات كبار المسئولين الأمريكيين فى الولايات المتحدة غير حاسمة عندما أعلنت «سياسة بناء المستوطنات عمل لا يشجع على عملية السلام». واكتفى الموقف الأمريكى بأن أصبح فى دور المتفرج.

إلا أن الجهود نجحت على الصعيد الإسلامى فى عقد قمة إسلامية طارئة فى باكستان، ناقشت الأمر، وأصدرت بيانات حاسمة إزاء هذا الموضوع بالإدانة الكاملة لإسرائيل، وإقرار وقف كل إجراءات التطبيع مع هذه الدولة التوسعية. كما نجحت المجموعة العربية فى استصدار قرار فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة هذه التصرفات الإسرائيلية. وهناك فى الطريق قرار آخر بعد الاستخدام الثانى للڤيتو من قبل الولايات المتحدة فى مجلس الأمن.

والواقع أن سياسة الاستيطان فى القدس، كانت من أفكار حزب العمل. حيث يوجد (١٧) مستوطنة داخل القدس بدأها جميعًا حزب العمل، وتعتبر المستوطنة الجديدة رقم (١٨) فى القدس من جانب الليكود، هى بداية لتأكيد تلاقى الطرفين وهى مصير القدس لتصبح بيد الإسرائيليين تمامًا. وكان من إصرار نتنياهو على المضى قدمًا

فى هذا الطريق، أن تفجرت أحداث عنف من جانب القوى المتشددة الفلسطينية (الجهاد- حماس) فى داخل تل أبيب، وفى الضفة الغربية. فضلاً عن عودة الانتفاضة مرة أخرى فى مواجهة الاحتلال الفلسطينى.

* وإزاء كل ذلك يثور السؤال: ما العمل إزاء هذه التصرفات الإسرائيلية التى تتسم بالعنف ومعاداة السلام؟ وفى تقديرى أن الخطوات التالية قد تقود إلى الطريق الصحيح.

* إنشاء جهاز أو صندوق لتمويل فكرة شراء الأراضى فى القدس لصالح الفلسطينيين لتوسيع نفوذهم مستقبلاً، وترجيح كفة التفاوض فى مواجهة إسرائيل، ومجابهة المشروع الاستيطانى لها.

* التفكير فى إثارة «الورقة القبطية» للمسيحيين الغربيين، لتشجيعهم على تأييد الموقف العربى الفلسطينى فى القدس بإجراءات عملية.

* ترجمة الموقف العربى لإجراءات عملية، تزرع المصداقية لدى جميع المستويات الإقليمية والدولية، لتسهم بالتالى فى توليد ضغوط على إسرائيل للتراجع عن هذه السياسة الاستيطانية.

* تشجيع المقاومة الفلسطينية فى الداخل لتكون أداة ضغط على إسرائيل بإعادة النظر فى هذا الطريق غير السلامى.

* استمرار مؤسسة القمة العربية؛ لأنها تثير رعب إسرائيل، ولنتذكر رد الفعل الإسرائيلى ومن نتنياهو نفسه عندما تم عقد القمة العربية الأخيرة فى يونيه ١٩٩٦م.

* والأمر جد خطير، ويحتاج إلى تركيز من جانب العرب إزاء هذه القضية الحساسة دينيّا والتى تحتاج إلى أدوات كثيرة للتعامل معها، وبدون ذلك فإن «العوض على الله» فى قدسنا الشريفة ومع ذلك فإن الأمل يحدونا فى نجاح الموقف العربى بإذن الله.

* * *

المبحث الثالث

إعلان الدولة الفلسطينية من خلال جيل القرن العشرين(*)

كان إعلان الدولة الفلسطينية فى ١٥ نوڤمبر / ١٩٨٨م حدثًا غير عادى ولا بد من الوقوف أمامه تأملاً وتحليلاً واستشرافًا للمستقبل. فقد جاء فى نهاية جلسات المجلس الوطنى الفلسطينى وهو المؤسسة التشريعية للفلسطينيين التى لها السلطة الكاملة فى إصدار مثل هذه القرارات الكبرى، وجاء أيضًا فى أعقاب انتخابين مهمَّين، وهما الانتخابات الإسرائيلية، ثم الانتخابات الأمريكية، ومن ثم فإن مسألة ميقات إصدار هذا القرار يمثل أهمية كبرى وقد حالفها التوفيق إلى حد كبير. ولا شك فى أن هذا التاريخ الذى أعلن فيه هذا القرار سيظل محوراً لأحداث كبرى قادمة، ومركزًا رئيسيًا للتفاعلات القادمة فى هذه المنطقة.

وفى ضوء هذه المقدمة يمكن تناول عدد من النقاط المهمة

أولاً: أن هذا القرار جاء نتاجًا لجملة أحداث كبرى فى المنطقة محورها الرئيسى انتفاضة الشعب الفلسطينى فى داخل الأرض المحتلة منذ ما يقرب من عام، واستمرارها بدون انقطاع، وكثافتها بدون انخفاض، مما كان له أبلغ الأثر فى ميل ميزان القوى فى أحد أبعاده لصالح الفلسطينيين فى مواجهة إسرائيل. علاوة على ذلك القرار الأردنى بفك الروابط بين الأردن والضفة الغربية فى ٣١ يوليو ١٩٨٨م الذى اختلف حوله الكثيرون مؤيداً ومعارضًا ومتحفظًا، وفى جميع الأحوال سيبقى لهذا القرار دلالاته الكبرى فى تاريخ القضية الفلسطينية إيجابًا بغض النظر عن النوايا الموجودة لدى الطرف الأردنى، وقد عجل هذا القرار بتواتر الأحداث واندفاعها ناحية فكرة إعلان الدولة الفلسطينية متجاوزًا الآراء المطروحة كالاكتفاء بحكومة فى المنفى،

(*) نشرت بجريدة الجمهورية، ١٥ / ٦ / ١٩٨٩م.

أو استمرار الأوضاع كما هى عليه، . . . إلخ. ثم تلك الجهود الفلسطينية لتهيئة البيئة العربية والدولية للأفكار الفلسطينية المُزمع إعلانها والتى من أبرزها لقاء العقبة بين «مبارك، وعرفات، وحسين»، مما ساعد إلى حد كبير على إعداد المسرح الإقليمى والدولى لقبول قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى.

ثانيًا: أن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى جاءت ترجمة لمجمل العوامل الداخلية بصفة أساسية. فالعامل الداخلى فى نظرنا هو الأساس فى تحريك الصراع وبدونه تبقى الأمور كما هى دون أن يحركها ساكن مهما كانت قوة العوامل الخارجية. فقضايا التحرير والاستقلال الوطنى لدول العالم لم تأت إلا بفضل عوامل داخلية فيها وليس بفضل عوامل خارجية أهدت الاستقلال للشعوب على طبق من ذهب أو حتى فضة أو حتى على طبق صفيح!!

ومن هنا فإن تقدير الانتفاضة ووضعها فى النصاب الصحيح فى الصراع العربى الإسرائيلى، يجعل من هذه الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ـ والتى أعدّها ثورة شعبية حقيقية ـ محور التغيرات التى أعقبتها فى مسار القضية الفلسطينية بصفة خاصة، ومسار الصراع العربى الإسرائيلى بصفة عامة.

ومن ثم فإن فهم مجمل التطورات التى شهدتها المنطقة يأتى فى إطار قوة وتأثير العوامل الداخلية وهى لُب القضية بمجملها. فهل كان أحد يتصور السعى الدءوب من الولايات المتحدة خلال عام الانتخابات فى القضية الفلسطينية بغض النظر عن المقاصد، لولا تفجر الانتفاضة أو الثورة الشعبية فى داخل فلسطين المحتلة؟ وهل يتصور أحد ذلك التطور فى الموقف الأوروبى والحديث عن حقوق الشعب الفلسطينى فى إقامة وطن له وهو ما سمعناه من بعض قادة الدول الأوروبية كفرنسا على سبيل المثال؟ ألم يتحرك العرب ـ ولو على استحياء ـ كرد فعل للانتفاضة بغض النظر عن حصاد هذا التحرك البطىء؟

ومن ثم فإن العامل الداخلى سيظل هو المتغير الأساسى فى الصراع العربى الإسرائيلى حاضراً ومستقبلاً، وأن العوامل الخارجية ما هى إلا رد فعل مُجبر له.

ثالثًا: أن قرار إعلان الدولة الفلسطينية يمثل أملاً كبيراً لجيل بل أجيال مختلفة. فكثيرون يعانون من جراء استمرار هذه القضية طيلة الفترة الطويلة الماضية بدون حل، ولكن مع هذا الإعلان عن إقامة الدولة تنفس الكثيرون الصعداء، وشعروا بأنه من

الممكن الحديث عن دولة فلسطينية، بل يمكن لهم أن يروا مثل هذه الدولة حقيقة واقعة قبل أن يرحلوا إلى مثواهم الأخير. فتتابع الأحداث طيلة العام (١٩٨٨م). بإيقاع سريع ومتلاحق وبكثافة غير معتادة خلق الأمل عند الشعب العربى، وجدد حيويته فى التفاعل مع مسارات هذه القضية بعد ما خبت مؤقتًا منذ أحد عشر عامًا، وأشعل فى نفوسنا كجيل وسط بأنه من الممكن تحقيق الحلم الذى ظل يراودنا واستنزف كثيراً من طاقاتنا وهو إقامة هذا الكيان الفلسطينى مرة أخرى بعد أربعين عامًا حاول الإسرائيليون ومن يساندهم أن يطمسوه.

رابعًا: أن هذا الإعلان يثير تحديات كبيرة فى الأيام القادمة أى فى المستقبل، وأن الأمر لا يقف عند مجرد الإعلان، وإلا أصبحنا واهمين. فهناك حتمية للسعى نحو استمرارية الضغوط كافة على إسرائيل والمجتمع الدولى ومحورها استمرارية الثورة الداخلية فى الأرض المحتلة لإجبار إسرائيل على ترك هذه الأراضى. وإلى جانب ذلك يستدعى الأمر ضرورة التئام الجسد الفلسطينى، وتأكيد استقلاليته ووحدته درءاً لهدر طاقاته فى صراعات جانبية، وضرورة التئام الجسد العربى من الطعنات والجروح التى أصابته طوال السنوات الإحدى عشرة الماضية لإعادة حشد طاقاته الحقيقية لتمكين إقامة الدولة الفلسطينية فعليًا، حتى يتمكن العرب من بحث قضايا مستقبلية لم يعد هناك من مكان لتجاهلها ومن أهمها الكيان العربى فى مواجهة الكيانات العالمية الأخرى - أى فى مواجهة عالم يتجه إلى التوحد فى قطاعاته المختلفة كما سيحدث فى ١٩٩٢م عندما تعلن أوروبا الموحدة.

وأخيراً: فإنه على الرغم من الفرحة الكبرى التى عمت الجماهير العربية فى كل مكان فى أعقاب إعلان قيام الدولة الفلسطينية فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨م حيث تراءى لهذا الجيل أن يتحدث عن دولة فلسطينية كانت مجرد سراب من قبل، فإن الأمر يقودنا إلى تحديات كبيرة وهموم أكبر يحملها الشعب العربى على أكتافه تتمثل فى إيجاد الدولة الفلسطينية على الأرض العربية المحتلة فعليًا، بل هناك من التحديات وما يدور فى الأفق كثير ولكن لهذا حديث آخر حتى لا تسرقنا الأحلام. فإذا كان قد تراءى لهذا الجيل فى هذه الأيام أن يتحدث عن «إعلان» إقامة الدولة الفلسطينية، فهل يمكن لهذا الجيل أيضًا أن يرى الدولة الفلسطينية العربية كيانًا ذا سيادة حقيقية على أرضه؟ هذا هو ما سيكون محوراً لأحاديث الأيام القادمة.

المبحث الرابع

مأزق الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية (*)

يمثل إعلان الدولة الفلسطينية رسميّا فى الرابع من مايو (١٩٩٩م)، مُعضلة كبرى أمام القيادة الفلسطينية فى هذه الآونة. فالصحيح أن الإعلان فى الموعد المحدد بالرابع من مايو ١٩٩٩م يأتى تجسيدًا لاتفاقات رسمية سابقة برغم سبق تأجيلها من قبل فى ضوء سياسة التعنت الإسرائيلية فى عهد نتنياهو والمساندة الأمريكية له. ومن ثم فإنه وفقًا لما استقر عليه فى القانون الدولى، فإنه من الضرورى احترام الاتفاقات المعقودة بين دولتين وقعتا عليها بإرادة شعبيهما. وكما سبق أن تم الاتفاق بين الدولتين منذ أوسلو ١ وما أعقبها، فإن إعلان الدولة الفلسطينية مسألة إجرائية أكثر مما تحتاج إلى موافقة جديدة بين الدولتين (فلسطين - وإسرائيل) ولذلك فإنه طبقًا لمقررات المعاهدات الدولية، فإنه يجوز للطرف الفلسطينى أن يعلن عن دولته المستقلة فى الموعد المتفق عليه دون انتظار لموافقة الطرف الثانى وهو إسرائيل.

فالحديث إذن عن «الشرعية القانونية» لإعلان الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو القادم، هو حديث عن شرعية سليمة ولا تحتاج إلى جدل، وهى فى المعنى الأخير مسألة تحصيل حاصل دونما حاجة إلى جهد فى التفكير والنقاش.

* ولكن ما المعضلة إذن إذا كان أمر الإعلان هو بهذه الصورة البسيطة والتى يغلب عليها الطابع الإجرائى أكثر منه طابعًا ذا مضمون؟

فى اعتقادى، أن المعضلة الرئيسية فى الموضوع تكمن أساسًا فى «الشرعية السياسية» لفكرة إعلان الدولة الفلسطينية فى الموعد المحدد سلفًا - ونعنى بالشرعية السياسية القبول الفعلى بهذا الإعلان من جانب الفلسطينيين عن دولتهم. فهل يمكن تصور أن

(*) نشرت فى جريدة «الاتحاد» الإماراتية، فى: ٢٤ أبريل ١٩٩٩م.

يتم قبول دول العالم لهذه الدولة الجديدة، أم يصعب التفاعل الدولى مع هذا القرار الفلسطينى فى وسط الظروف الإقليمية والدولية؟ وهل يمكن الذهاب إلى أن القبول الدولى من القوى الكبرى هو أساس الشرعية السياسية فى هذه الظروف الدولية الحالية أم لا؟ وهل لو أعلنت السلطة الفلسطينية بزعامة عرفات عن قرار بالإعلان عن الدولة الفلسطينية من جانب واحد فى الرابع من مايو القادم، يمكن أن يقودها إلى مكاسب أم إلى خسائر؟

إن التقدير الفعلى لوزن هذا القرار الفلسطينى بالإعلان من عدمه، ينبع من درجة الإدراك الفعلى للبيئة المحيطة بالسلطة الفلسطينية داخليًا وإقليميًا ودوليًا.

فقراءة البيئة الواقعية للقرار الفلسطينى فى هذا الصدد، تشير إلى وجود عدة عوامل لا بد من أخذها فى الحسبان، ومنها:

١ـ الانتخابات الإسرائيلية

من الملاحظ أن ورقة إعلان الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو (١٩٩٩م)، ليست ورقة ذات أهمية كبرى فى معركة الانتخابات الإسرائيلية، والدليل على ذلك هو الاتفاق الإجماعى على تحديد موعد ١٦ مايو لإتمام هذه الانتخابات، بعد فوات الموعد الرسمى للإعلان عن هذه الدولة. والهدف كما هو واضح تفويت الفرصة على الفلسطينيين للإعلان المنفرد عن دولتهم، وتعريضهم لضغوط خارجية تحثهم على عدم الإصرار على الإعلان عن الدولة فى هذه الآونة. فالصحيح أن بعض القوى السياسية فى إسرائيل ككتلة العمل توافق على الدولة الفلسطينية من حيث المبدأ، وهذا يستدعى عدم التعجل فى الإعلان قبل الانتخابات الإسرائيلية، على عكس قوى سياسية أخرى فى مقدمتها كتلة الليكود والتيارات الدينية ترفض نهائيًا مجرد فكرة وجود دولة فلسطينية. ولذلك فإن سياسة نتنياهو الليكودى إزاء هذا الموضوع، بوصفه رئيس الحكومة حاليًا، ترفض إعلان عرفات عن دولته فى الرابع من مايو، فى الوقت الذى يتبع فيه منهجًا لتوظيف الولايات المتحدة فى ممارسة الضغوط على عرفات لإقلاعه عن أى قرارات انفرادية. بالإضافة إلى ذلك نلاحظ التهديدات المتتالية من نتنياهو، بالإقدام على إعادة احتلال أراضى السلطة الفلسطينية، وطرد عرفات، ومعاودة فكرة

الحصار للفلسطينيين مرة أخرى، فضلاً عن وجود خطط كثيرة لمقاومة هذا الاتجاه الفلسطيني.

وبالتالي فإن مسألة مناخ الانتخابات الإسرائيلية تساهم في خلق معضلة أمام القيادة الفلسطينية التي عليها أن تدرك حقائق هذا الوضع لكيفية القفز عليها بما فيه المصلحة الوطنية الأفضل للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة.

٢ ـ الضغوط الأمريكية في اتجاه تأجيل الإعلان عن الدولة الفلسطينية

فقد لوحظ على المستوى الرسمي أن هناك إشارات كثيرة وردت على لسان وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وعدد من مساعديها، تشير إلى ضرورة تأجيل الإعلان الفلسطيني عن دولتهم في الرابع من مايو القادم. وقد نوهت أولبرايت بإمكانية الاعتراف الفوري من جانب الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية فور الإعلان عنها في الموعد الجديد الذي يمكن الاتفاق عليه، مع التهديد بوقف المساعدات للسلطة الفلسطينية في حالة إصرار قيادتها على الإعلان من جانب واحد في ظل هذه الظروف. وقد دخل الكونجرس الأمريكي دائرة الضغوط على الفلسطينيين ومساندة الإسرائيليين، بمطالبة السلطة الفلسطينية رسميّا بتأجيل الإعلان عن الدولة في الموعد المقرر، والتهديد رسميّا بوقف المساعدات لها من جانب، وإعادة النظر في وضع التمثيل الديبلوماسي للسلطة الفلسطينية داخل واشنطن الذي يتجدد سنويّا. والصحيح أن الإدارة الأمريكية لم تعلق على هذه القرارات من الكونجرس، إلا أنها تراعي ما يتخذ في هذا الشأن من جانب الكونجرس عند الإعلان عن قراراتها بصفة نهائية. وتوقعاتي أن تستمر الإدارة الأمريكية في الاستجابة لقرارات الكونجرس، وممارسة الضغوط على الفلسطينيين لإضعاف موقفهم وإحراجهم أمام النظام الدولي بعدم إضفاء الشرعية السياسية على هذا القرار الانفرادي. ومن ثم فإن الولايات المتحدة رسميًا وغير رسميّا، تمارس سياسة «العصا والجزرة» في هذا الشأن.

٣ ـ مواقف الدول الكبرى الأخرى

لقد قام الرئيس ياسر عرفات بجهود كبيرة في الأيام السابقة، بزيارته لعدد من الدول العربية، وعدد كبير من دول أوروبا الغربية وروسيا، وبعض دول آسيا، وكلها تصب في محاولة التعبئة الديبلوماسية للدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي،

للموافقة على إعلان الفلسطينيين عن دولتهم فى الموعد المقرر فى الرابع من مايو القادم. إلا أن متابعة مواقف الصين وروسيا وفرنسا بالذات، تشير إلى أن هذه الدول تؤيد إعلان الدولة الفلسطينية، بشرط توافر الظروف الأفضل لهذا الإعلان منعًا لأى خسائر، ودعمًا للسلطة الفلسطينية والاستقرار فى المنطقة. وقد عبّر عن ذلك بوضوح «هوبير مندرين» وزير خارجية فرنسا الذى قال: «إن للسلطة الفلسطينية الحق فى إعلان دولة طبقًا للاتفاقات السابقة التى انطلقت على أساسها عملية السلام سواء فى «مدريد أو أوسلو أو واى ريفر». ولكن يجب أن يتم هذا الإعلان عن الدولة فى أفضل الظروف الممكنة لمستقبل الفلسطينيين».

ولذلك فإن أخذ هذه المواقف المشروطة بتوافر الظروف الأفضل فى الاعتبار، يسهم فى ضرورة مراعاة ذلك فى اختيارات السلطة الفلسطينية فلم يلاحظ موقف حاسم لهذه الدول فى تأييد الإعلان المنفرد عن الدولة الفلسطينية فى مايو ١٩٩٩م.

٤ ـ الاتجاهات المتباينة داخل السلطة الفلسطينية إزاء هذا الموضوع

يلاحظ وجود فريقين، **أحدهما**: يؤيد الإعلان الانفرادى والفورى عن الدولة فى الموعد المقرر سلفًا وفقًا للاتفاقيات المبرمة، **والثانى**: يسعى إلى التفكير فى التأجيل سعيًا نحو خلق ظروف أفضل، وتحقيق مكاسب أوسع للسلطة الفلسطينية والدولة المتوقعة. والصحيح أن الجانب الأقوى هو فى الإعلان عن الدولة فى الموعد المحدد دعمًا للمصداقية فى شرعية النخبة الحاكمة فى فلسطين. وهناك قوى كبيرة منها الجهاد وحماس، وإن كانت مع الإعلان الفورى، إلا أنها ترى أن ياسر عرفات غير قادر فى هذه المرحلة على الإعلان الانفرادى. والمتابع لتصريحات ياسر عرفات فى الوقت الحالى، فإنها وإن كانت تميل إلى التشدد فى الإعلان عن الدولة الفلسطينية فى موعدها المقرر فى الرابع من مايو القادم، إلا أنه يترك مجالاً للنقاش والتراجع فى الوقت المناسب، والتلميح بإمكانية التأجيل يتضمنها خطابه الحالى وإن كان بصورة غير مباشرة. كما يلاحظ أن لهجة ياسر عرفات إزاء تهديدات نتنياهو بضم مناطق السلطة الفلسطينية، تتسم بالتحدى حيث يرد بقوله: «**إننا مستعدون لخوض معارك كرامة كل يوم لمواجهة أى محاولة لانتقاص حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة**».

* وعلى أى حال فإن هذه العوامل المختلفة تشير إلى ضرورة تأجيل الإعلان عن

الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو ١٩٩٩م سعيًا نحو تعظيم المكاسب واستثماراً لموجة التعاطف الدولى والعربى مع ضرورة إعلان الدولة الفلسطينية، ولكن فى ظروف أفضل مما هى عليه الآن. حيث تكون الانتخابات الإسرائيلية قد انتهت ويكون نتنياهو المعوق لعملية السلام أساسًا قد رحل، وربما يكون المناخ أصبح مواتيًا لتفاوض أفضل مع الإسرائيليين. ولذلك فإننا نرى أن يستمر الرئيس عرفات فى توظيف فكرة الإعلان الانفرادى حتى آخر لحظة مع بداية مايو القادم للحصول على المزيد من المكاسب والوعود المضمونة لا المعسولة، باعتبار أن هذه الفكرة ورقة تفاوضية مهمة فى هذه المرحلة. ثم تأتى مرحلة الإعلان عن تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية لمدة يقدرها المفاوض الفلسطينى، وتكون محددة وحظيت بتأييد دولى، وأعتقد ألا تزيد على ثلاثة أشهر فقط حرصًا على تماسك الداخل الفلسطينى حول قيادته واستثماراً للوعود العربية والدولية، وقبل الدخول فى دائرة الانتخابات الأمريكية التى قد يؤدى بنا الأمر إلى تأجيل الأمر برمته إلى ما بعد عام ٢٠٠٠م. وفى المعنى الأخير، فإذا كانت الضروريات تفرض التأجيل، فإننا نرى أن هذا التأجيل لا بد أن يكون مؤقتًا ومحسوبًا بدقة.



المبحث الخامس

حدود التأثير الأوروبي فى مسارات الدولة الفلسطينية!! (*)

فى تطور إيجابى من الاتحاد الأوروبى تجاه عملية السلام بين العرب ويمثلهم الفلسطينيون الآن، وبين إسرائيل، قد يكون له تأثير على مسارات الأسابيع القادمة بلا شك. صدر عن قمة الاتحاد الأوروبى فى ختام اجتماعاتها فى برلين مساء يوم ٢٥ مارس (١٩٩٩م)، بيان، وصفه المحللون والمراقبون بأنه بيان تاريخى لما يتضمنه من عناصر إيجابية لصالح الطرف الفلسطينى فى هذه المرحلة الحاسمة. وقد تضمن هذا البيان المهم ست نقاط محددة، **الأولى** تتعلق بالدعوة للحل التفاوضى على أساس الأرض مقابل السلام، وضرورة الالتزام بتطبيق مذكرة واى ريفر بالكامل وفوراً. **والثانية** تتعلق بدعوة الأطراف إلى تأكيد التزامها بالمبادئ الأساسية فى إطار قرارات مجلس الأمن مروراً بمدريد وحتى أوسلو. **والثالثة** تتضمن الدعوة إلى استئناف المفاوضات بشأن الوضع النهائى وبسرعة وعلى أن تنتهى فى غضون سنة فقط وأن الاتحاد لديه الاستعداد لتسهيل ذلك بسرعة. **والنقطة الرابعة** تتعلق برفض أى نشاطات تؤثر على مفاوضات الوضع النهائى خصوصاً ما يخالف القانون الدولى بما فى ذلك أى نشاط استيطانى ومحاربة الاستفزازات والعنف. أما **النقطة الخامسة** فتنص على: «يعرب الاتحاد عن اقتناعه بأن إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مسالمة قادرة على الاستمرار على قاعدة الاتفاقات الحالية وعبر المفاوضات ستكون الضمانة الفضلى لأمن إسرائيل وبقبول إسرائيل كشريك متساو فى المنطقة». كما يعرب الاتحاد عن استعداده لبحث الاعتراف بدولة فلسطينية فى الوقت المناسب مع المبادئ الأساسية السابق ذكرها. وأخيراً: فإن النقطة السادسة يدعو فيها الاتحاد إلى استئناف سريع للمفاوضات على المسارين السورى واللبنانى فى عملية السلام، وذلك تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥.

(*) نشرت فى جريدة «الاتحاد الإماراتية»، ١٤ / ٤ / ١٩٩٩م.

وقد جاء هذا البيان كمرحلة أخرى فى سلسلة المواقف المعلنة لتأييد الحق الفلسطينى والدعوة إلى الالتزام بالقانون الدولى، وبما أصدرته الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن وقراراته التاريخية، فضلاً عن مقررات المؤتمرات الدولية والاتفاقات التى تمخضت عنها. حيث كان قد سبق للاتحاد أن أصدر بيانين مهمين: **أولهما**: يتعلق بالرفض الأوروبى الواضح لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، ورفض إقامة أى مستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة لعدم شرعيتها وتأثيرها على عملية السلام ومساراتها. **والثانى**: يتعلق بتأكيد الاتحاد على الوضع الخاص لمدينة القدس والالتزام بشدة بما قرره القانون الدولى إزاءها، ويرفض بالتالى سياسة إسرائيل وموقفها الداعى إلى اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، حتى الجزء الغربى منها يرفض الاتحاد اعتباره كذلك.

* ومن ثم فإن المحلل السياسى لا يجد أمام هذا البيان الأوروبى الأخير الداعم لاستمرار عملية السلام وتأكيد إقامة الدولة الفلسطينية وتحديد مدة زمنية بعام واحد لإنهاء المفاوضات النهائية لهذه العملية، إلا أن يفسره بأنه تطور مهم فى الموقف الأوروبى إزاء عملية السلام العربى الإسرائيلى فى هذه المرحلة.

* ولذلك فإن المتتبع أيضًا لردود الأفعال التى صدرت إزاء هذا البيان يجد ثلاثة مواقف هى: **الأول** ويتضمن الموقف العربى المؤيد لهذا البيان سواء من جانب الدول العربية الرئيسية، أو من الجانب الفلسطينى، أو من جانب جامعة الدول العربية، فضلاً عن كثير من الدول فى أنحاء كثيرة من العالم. أما **الموقف الثانى** فيتمثل فى الموقف الإسرائيلى الرسمى على لسان نتنياهو الذى رفض البيان وندد به بعبارات اتسمت بالقسوة، حيث شبه الموقف الأوروبى بالمحرقة التى ارتكبها النازيون فى حق اليهود. وهو بالطبع موقف انتهازى كالعادة، وما زال يعيش فى وهم الأكذوبة التى صنعتها القوى الصهيونية، والتى أثبت المفكر الفرنسى «جارودى» أن «الهولوكست» خدعة استطاع من خلالها الصهاينة استنزاف الألمان والغرب لحسابهم طوال الحقبة الماضية، فى كتابه «الأساطير الإسرائيلية» والتى حوكم لهذا فى بلاد الحرية والديمقراطية!! لكن فى الوقت نفسه نجد فى الموقف الإسرائيلى غير الرسمى ما صرح به «يوسى ساريد» رئيس حركة ميريت الإسرائيلية، منتقداً تصريحات نتنياهو بشأن الإعلان الأوروبى المؤيد لقيام الدولة الفلسطينية مؤكدًا أن الدولة الفلسطينية ليست عقوبة لإسرائيل

ولكنها «وصفة» وحيدة للسلام. والموقف الثالث هو الموقف الأمريكى، والذى يساير الموقف الإسرائيلى الرسمى بغير ضوابط على الإطلاق، وإن كان لذلك تفسيره بالطبع. فقد أعلن جيمس روبين المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تعارض إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد تماشيًا مع اتفاقات أوسلو التى أكدت أن جميع مشكلات الوضع النهائى يجب أن تحل عن طريق المفاوضات فقط، وأن هذه المفاوضات يجب ألا تكون بلا نهاية، ويجب أن تستكمل خلال فترة محددة فى إطار زمنى. وأشار إلى أنه من الواضح أن هناك وجهات نظر لا تتفق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بشأنها. والموقف الأمريكى فى الوقت الذى يرفض فيه البيان الأوروبى، يدعو إلى «تمييع» المسألة وعدم وضع ضوابط للمفاوضات التى يراها الأمريكيون أنها هدف ـ على ما يبدو فى حد ذاته. كما أرادت الولايات المتحدة إجهاض أى تأثير للموقف الأوروبى الداعم لإقامة الدولة الفلسطينية والحث على وضع موعد لإنجاز المفاوضات النهائية بعام، وهو ما يتناقض تمامًا مع الموقف الأمريكى المعلن حتى الآن.

* وفى ضوء هذه المواقف المختلفة بين تأييد دولى جارف لهذا البيان الأوروبى، وبين رفض أمريكى إسرائيلى مستفز، يبرز تساؤل حول الجدوى الحقيقية لمثل هذا البيان وانعكاساته على المستقبل؟ فمن خلال متابعة التحرك الأوروبى بعد بيان القمة، استرعى الانتباه ذلك الإعلان عن قيام المبعوث الأوروبى لعملية السلام فى الشرق الأوسط وهو «ميجيل موارتينوس»، بزيارة لعدد من دول المنطقة لمدة يومين خلال الفترة من ٨ ـ ١٠ أبريل (١٩٩٩م)، وذلك بهدف المتابعة الدورية التى يقوم بها مع الدول المعنية بعملية السلام، وأيضًا فإن هذا التحرك يندرج فى إطار التحضير لمؤتمر وزراء الخارجية لدول المشاركة الأوروبية المتوسطية الذى سيعقد فى شتوتجارت فى منتصف أبريل، وهو المؤتمر الدورى الثالث. ومن المقرر أن تشارك إسرائيل فى المؤتمر لتحقيق مكاسب اقتصادية ومالية من الدول الأوروبية دون الإسهام فى تحريك عملية السلام وبعيدًا عن مسارات المشاركة الأوروبية المتوسطية. كما أنه فى تصريح فى ندوة دولية فى باريس بنهاية مارس (١٩٩٩م)، أكد موارتينوس أن إعلان برلين الصادر عن الاتحاد الأوروبى يؤكد أن أوروبا ليست خارج عملية السلام وأن له تأثيرًا سياسيًا فى الشرق الأوسط، ولا يقتصر دوره على التمويل والجوانب الاقتصادية فقط كما يريد

البعض. ووصف المبعوث الأوروبى هذا البيان بأنه «تاريخى»، وأنه عكس إرادة أوروبية موحدة ظهرت لأول مرة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وفى المعنى الأخير فسر البيان بأنه جاء انتصاراً من أجل السلام.

ولا شك فى أن هذا التحرك والتأكيد الأوروبى يعكس إصراراً على الوجود فى قلب عملية السلام، مستغلاً فرصة الانشغال الإسرائيلى بالانتخابات الداخلية، ومستثمراً ما يمكن المزايدة على ذلك، مما قد يسهم فى تحريك عملية السلام فى مسار إيجابى. وكما هو معروف فإن التحرك الأوروبى يأتى دائمًا «لملء الفراغ الأمريكى» الذى يبدو بين حين وآخر. وأنه من الواضح أن الولايات المتحدة لا تريد إظهار معارضتها لـ «نتنياهو» علانية كما حدث فى انتخابات ١٩٩٦م، بل يمكن ممارسة الضغوط عليه من خلال موقف أوروبى متشدد، لا بأس من معارضة أمريكية له فى العلن فى ضوء توزيع الأدوار. كذلك فإن الموقف الأوروبى يمثل قوة معنوية كبيرة للطرف الفلسطينى فى مرحلة الإعلان عن الدولة يحتاج إلى المزيد من الجهد لاستثماره حاضراً ومستقبلاً. ولكن هذا الموقف لا يمكن تطويره بشكل إيجابى وعلى المستوى الحركى فى ممارسة الضغوط الفعلية على إسرائيل إلا بربطه بالمصالح الاقتصادية لإسرائيل، والتى من خلالها تمارس الضغوط لجعل إسرائيل تلتزم بالحقوق الفلسطينية والعربية. وإلا سيظل هذا الدعم المعنوى الأوروبى قولاً بلا فعل، وحدود التأثير محدودة فى مسارات السلام وإعلان الدولة الفلسطينية.

***

الفصل السابع

المفاوضات العربية الإسرائيلية
من كامب ديفيد إلى طابا
استقراء الآليات و آفاق المستقبل(*)

(*) نشر هذا الفصل كاملاً في جريدة « عكاظ » السعودية، في ٢ نوفمبر ١٩٩٥ م .

مقدمة

يُعَدُّ توقيع اتفاق طابا الأخير بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حلقة في سلسلة المفاوضات بينهما على طريق حل القضية الفلسطينية برمتها، وكذلك يُعدُّ أيضًا حلقة في سلسلة المفاوضات العربية الإسرائيلية منذ أن عقد الاتفاق الأول بين الطرفين المصرى والإسرائيلى فى سبتمبر ١٩٧٨م نتاجًا لزيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧م وبترتيب أمريكى مباشر طبقًا لما كشفت عنه الوثائق حتى الآن، ومرورًا بسلسلة الاتفاقات بين هذين الطرفين أيضًا، حتى توصلت جميع الأطراف إلى صيغة مدريد للسلام، حيث عقد مؤتمر دولى فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١م فى أعقاب حرب الخليج لبحث كل أوجه «النزاع العربى الإسرائيلى» وكذا مرورًا بما تم التوصل إلى اتفاق أوسلو (غزة / أريحا) بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى بعيدًا عن صيغة مدريد، وذلك فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م والذى كانت له ردود فعل كبيرة فى الداخل الفلسطينى مثلما فى المحيطين الإقليمى والدولى. كذلك وصلت المفاوضات إلى عقد اتفاق أردنى إسرائيلى فى أعقاب الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، وأيضًا بعيدًا عن صيغة مدريد للسلام. ولا شك فى أن جملة هذه الاتفاقات التى تم تحقيقها خلال ما يقرب من عشرين عامًا تمت عبر مفاوضات كانت لها طابع مختلف، وفى بيئة مختلفة من آن لآخر، وحملت معها دلالات معينة، بل إن كل اتفاق يتم إنجازه كان يمثل مقدمة للاتفاق التالى فى سلسلة متلاحقة، تستدعى الوقوف على الدروس المستفادة التى تركت ظلالها على كل مرحلة تفاوضية. وفى إطار هذه المقدمة السريعة يمكن تناول عدة نقاط كما يلى:

***

المبحث الأول

بيئة المفاوضات

لا شك فى أن تناول بيئة المفاوضات بين طرفين أو أكثر عبر مراحل مختلفة، فى ضوء النظرية العامة للمفاوضات، يمثل صعوبة واضحة، وبخاصة أن هذه المسيرة الزمنية استغرقت ما يقرب من عشرين عامًا فى ظل صراع عربى إسرائيلى يقترب من نصف قرن. ومن الافتراضات الأساسية لنظرية المفاوضات، أن أى تفاوض بين طرفين أو أكثر يتم سواء بشكل سرى أو علنى فى إطار ظروف معينة، تواضع أساتذة العلاقات الدولية على تسميتها بـ «بيئة المفاوضات»، وهى التى تعنى بمجمل الظروف على كافة الأصعدة الدولية والإقليمية والداخلية المحيطة بعملية التفاوض، والتى من شأنها التأثير على المتفاوضين بلا شك. وإجمالاً، فإن البيئة الدولية التى صاحبت مفاوضات كامب ديفيد فى أواخر السبعينيات كانت تشير إلى وجود قطبين رئيسيين فى النظام الدولى، أى أنه هيكل ثنائى القطبية. وفى تفاعله مع منطقة الشرق الأوسط فإن الولايات المتحدة بعد دورها فى إتمام اتفاقات فصل القوات الأول والثانى فى الجبهة المصرية، والفصل الأول والأخير للقوات على الجبهة السورية، ظهرت فى الساحة بوصفها منفردة بإدارة الصراع العربى الإسرائيلى، وبخاصة أن الرئيس المصرى السادات آنذاك كان يميل لترجيح كفة الفعل الأمريكى على الفعل السوفييتى أو مجرد التوازن بينهما، حيث إنه كان من المعروف أيضًا ذلك التصاعد الدرامى من جانب مصر تجاه الاتحاد السوڤييتى فأحدث أزمة العلاقات، مما ترك أثره فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى لصالح الولايات المتحدة على حساب القطب الدولى الآخر، فضلاً عن أن الاتحاد السوڤييتى نفسه كان يحرك البيئة الإقليمية ضد الاتفاق دون أن تكون له البادرة فى المواجهة مع المنافس الدولى له وهو الولايات المتحدة الأمريكية. فى الوقت نفسه فإن الدور الأوروبى فى منطقة الصراع لا يكاد يذكر إلا لملء الفراغ الأمريكى عند اقتراب الانتخابات الأمريكية فى الغالب لكى لا يقوى النفوذ السوڤييتى. وعلى المستوى

الإقليمى العربى، فإن مصر لم تستطع أن تحافظ على التضامن العربى الذى حدث فى حرب أكتوبر فى إطار استمرارية المكاسب السياسية التى من المفترض أن تتوازى مع المكاسب العسكرية. ومن ثم فإن المنطقة العربية اتسمت بالركود. وبالرغم من أنه كانت هناك جهود لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة فى المنطقة (العرب وإسرائيل) بعيدًا عن أى حدث مفاجئ، فإننا فوجئنا بالانفراد المصرى بالتعامل مع القضية، وإصرار الرئيس السادات على الذهاب لإسرائيل، مما تجاوز بهذا التصرف الحدود المتفق عليها عربيًا، بحسبان أن قرار الحرب كان قرارًا جماعيًا، ومن ثم فإن قرار السلام لا بد وأن يكون فى الطريق نفسه. لذلك فإن رد الفعل العربى والإقليمى عمومًا إزاء هذا التصرف كان سلبيًا، وسعى بعض العرب لإرجاع السادات عن هذه الزيارة، إلا أنه أصر على ذلك، مسوغًا يأسه من سلبية العرب، والأوضاع الإقليمية المحيطة.

وقد أسهمت هذه البيئة فى الضغط على المفاوض المصرى فى أن يعقد اتفاق كامب ديڤيد فعلى الرغم من وجود قطبين فى النظام الدولى، فإن الطرف المصرى لم يوظف الطرف السوڤييتى، نظرًا لاحتواء الولايات المتحدة للطرفين المصرى والإسرائيلى، فى الوقت نفسه فإن مصر السادات وثقت تمامًا بالولايات المتحدة فى عهد رئاسة كارتر. كما أن الرئيس السادات لم يوظف البيئة الإقليمية ومعطياتها، بل نظر إليها وأدركها على أنها معطى سلبى، وبذلك فقد أراد أن يخلق بتصرفه الزعامى واقعًا جديدًا من البيئة الإقليمية والدولية، متجاهلاً واقع هذه البيئة، فضلاً عن أنه لم يوظف أى مستوى فى مستوياتها، بل سعى لمخاطبة البيئة الداخلية بحسبان أن القرار الخارجى يمكن أن يسهم فى تحقيق الرخاء الاقتصادى للشعب، ويغلق صفحة الصراع مع إسرائيل.

إلا أنه بظهور صيغة مدريد للسلام، والتى بموجبها عقد مؤتمر مدريد فى ٣١ أكتوبر ١٩٩١م وحضرته جميع الأطراف العربية للتفاوض على عدة مستويات هى: «مستوى جماعى، مستوى ثنائى، ومستوى متعدد الأطراف حول قضايا مشتركة»، فإنه يمكن القول إن بيئة هذه المفاوضات قد اختلفت، على المستوى الدولى وكذا المستوى الإقليمى، مما أسهم فى التأثير على جو المفاوضات. فقد جاءت عملية المفاوضات بعد انتهاء حرب الخليج بعدة أشهر، وانكسار القوة الدولية المنافسة للولايات المتحدة وهى الاتحاد السوڤييتى، وأصبح فى الساحة الدولية هيكل يتسم بالهيمنة الأمريكية النسبية، وإن كان بصورة مؤقتة، مع ضعف واضح واختفاء كامل للاتحاد السوڤييتى من خريطة

النظام الدولى، وبخاصة وأنه بنهاية عام ١٩٩١م تفكك رسميًا، واختزل فى دولة روسيا الاتحادية. وأصبح الانفراد الأمريكى بأطراف الصراع العربى الإسرائيلى ومنطقة الشرق الأوسط مسألة طبيعية فى ظل هذه الظروف، كما أصبح من المنطقى التفاعل مع الصياغات المطروحة فى ظل المعادلات الجديدة وخروج القوة العراقية من الساحة الإقليمية العربية.

فضلاً عن أن البيئة الإقليمية تشير إلى ضعف واضح فى القدرات التنسيقية نتيجة الغزو العراقى للكويت وما نجم عنه من انقسام عربى صريح تعانى منه المنطقة العربية حتى الآن، كما أن المفاوضات بصياغة مدريد انعقدت فى ظل موازين قوى مختلة بعد فقدان القدرات العراقية التى كان يمكن أن يكون لها فاعلية كبيرة فى المفاوضات العربية فى ظل مناخ مختلف، وفى حالة عدم إقدام قيادتها على هذا الفعل الخاطئ عندما قرر دخول الكويت فى أغسطس ١٩٩٠م. وفوق هذا وذاك فإن مؤتمر مدريد للسلام انعقد، فى ظل مناخ عربى يتسم بدرجة عالية من الشكوك المتبادلة بين عدد كبير من أطرافه نتيجة أزمة الخليج وتراكمات أخرى قد تكون أقل حدة.

* * *

المبحث الثانى

إنجازات صيغة «مدريد» للسلام..

وقد أسهمت صيغة مدريد فى تمكين إسرائيل والولايات المتحدة، فى تطويق الطرف العربى بأجنحته المختلفة، أو الأطراف العربية، أيهما أفضل، واحتوائهم جميعًا فى هذه الصيغة فى ظل ترويض معين لمدة من الزمن، بموجبها يزداد الانقسام العربى، ثم يتم التلاعب عليهم فرادى فى ضوء مغازلة مصالح كل طرف على حدة، دون إعطاء أى طرف سوى الحد الأدنى وعلى مدى زمنى واسع. وهذا هو ما حدث، حيث عقدت (١٠) جولات فى ظل صيغة مدريد، ولم تسفر جميعًا عن شىء محدد أو ملموس، حتى ضاقت الأطراف المشتركة بهذه الصيغة، واستمرت هذه الجولات العشر، عامين فى الفترة من (١٩٩١ ـ ١٩٩٣م).

كما أنه فى الوقت نفسه الذى كانت تنعقد فيه جولات مدريد، كان الفلسطينيون والإسرائيليون، يتباحثون فى أوسلو بالنرويج فى سرية مطلقة وعلى «طاولة» المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق بعيداً عن صخب الإعلام، وهو ما تم الإفصاح عنه بعد ما تم الاتفاق بشأنه، وبعد مفاوضات استمرت (٦) ستة أشهر، حيث تم إقرار هذا الاتفاق فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م وما تم بعد ذلك فى مفاوضات متعددة وصلت إلى الاتفاق الأخير فى بداية أكتوبر ١٩٩٠م، المعروف باتفاق طابا لتوسيع نطاق الحكم الذاتى فى الضفة الغربية.

وكان هذا بداية لتقويض صيغة مدريد، حيث أعطى ذلك المبرر للأردنيين الذين لديهم الاستعداد المبكر للخروج، لولا جزء من الحياء أمام الرأى العام، لكى يسارعوا وبإقبال شديد تجاه إسرائيل ليعقدوا اتفاقهم ويترجموه فى اتفاقات سريعة لم يحدث بشأنها خلافات كبيرة، مثلما حدثت مع مصر فى سيناء، ومثلما هى جارية مع سوريا ولبنان، ودون مقارنة مع ما يحدث مع الفلسطينيين، وكأن الاتفاقات كانت جاهزة بين

الطرفين وهو ما يرجحه كثير من السياسيين والمراقبين القريبين من دوائر صنع القرار السياسى فى البلاط الملكى الأردنى.

وقد ظلت سوريا ولبنان، متمسكتين بصيغة مدريد حتى الآن، رافضتين بذلك صيغة أوسلو، أو الصيغة الأردنية، ومصرتين على ضرورة عدم تمكين الطرف الإسرائيلى من الانفراد بأى طرف عربى على حدة كمنطق يحكم مفاوضاتهم حفاظًا على قوتهم التفاوضية. كما أنهما ترفضان المباحثات السرية مع إسرائيل تحت أى صورة، وأنهما مع إجراء المفاوضات بصورة علنية لعدم إلصاق أى تهم بالنظام السورى الذى يستمد شرعيته من حفاظه على الأسس التى يتعامل بها مع الصراع العربى الإسرائيلى حربًا وسلمًا. وكما تراهن إسرائيل على عنصر الزمن فى استكمال المفاوضات، وضعف الطرف العربى، فإن سوريا أيضًا تراهن على عنصر الزمن من منظور أن الصالح الإسرائيلى يستدعى التصالح مع سوريا بحسبان أن الأخيرة هى صاحبة القدرة العسكرية المتميزة فى المنطقة بعد اختفاء العراق من الساحة وعوامل كثيرة لسنا بصدد الحديث عنها الآن.

وقد أفصحت الأيام عن أن صيغة مدريد كانت وسيلة، لاحتواء الغضب العربى بعد حرب الخليج لدرء الشبهة فى عدم الربط بين الحل فى الخليج وعدم الحل فى الشرق الأوسط، ولمحاولة تمرير الصيغ ومشروعات السلام الإسرائيلية الأمريكية، والمقبولة إلى حد كبير من جانب الغالبية العربية حتى الآن فى ضوء المعادلات الإقليمية والدولية بل والأوضاع الداخلية لهذه البلدان.

***

المبحث الثالث

الدروس.. وآفاق المستقبل

لا شك فى أن مجمل عملية التفاوض عبر مراحلها المختلفة والتى استمرت ما يقرب من العشرين عامًا، أصبحت لها العديد من الأمور اللافتة للنظر، والتى يجب على المتفاوضين مراجعتها بين حين وآخر، لمحاولة الاستفادة بها حرصًا على المصلحة العامة، كما أن الدعوة قائمة لكثير من المشاركين فى عملية التفاوض بكتابة مذكراتهم لإفادة من يحل محلهم من المفاوضين، أو من يتفاوض من الدول العربية الأخرى للوقوف على البناء النفسى للمفاوض الإسرائيلى لدلالة ذلك فى عملية التفاوض.

ويمكن إجمال الدلالات والدروس فيما يلى:

* عدم القدرة على توظيف كل معطيات بيئة المفاوضات، وقد ظهر ذلك فى مفاوضات كامب ديڤيد، حيث لم يستثمر السادات ازدواجية النظام الدولى، أو شرعيته العربية، مما أسهم فى العداء السوڤييتى، والعزلة العربية وتواضع المكاسب من الاتفاق، كما أن مؤتمر مدريد كان نتاجًا لبيئة متردية دوليًا وإقليميًا وليس فى صالح العرب، ولذلك استمر بلا عائد لمدة عامين حتى الآن، مما أدى إلى خروج الأطراف المشتركة فيه طرفًا وراء آخر فى مباحثات سرية.

* الربط بين التطبيع فى العلاقات والانسحاب، كان من بين الخبرات الإيجابية لكامب ديڤيد ١٩٧٨م، والاتفاق المصرى الإسرائيلى ١٩٧٩م، ونتاجًا للرفض العربى والعداء المتأجج لإسرائيل، بينما فى الاتفاق الثانى الذى عقد فى أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل كانت سمته «تطبيع لا محدود مقابل انسحاب غير محدد»، وهم بذلك لم يستفيدوا من خبرة كامب ديڤيد، وسار على نهجهم الأردنيون.

بينما يرفض العرب إجمالاً فى المفاوضات متعددة الأطراف هذا النهج الذى سار فيه الفلسطينيون والأردنيون مستفيدين من خبرة كامب ديفيد، وملتزمين بقرار جامعة الدول العربية، لا تطبيع قبل الحل الشامل، وفى المفاوضات المتعددة يصرون على ضرورة الربط بين التقدم فى معالجة قضايا الانسحاب الإسرائيلى، وصياغة اتفاق المرحلة الانتقالية، وبين التقدم فى قضايا المفاوضات المتعددة الخاصة بالمياه والتنمية والتسلح والأمن الإقليمى والبيئة.

* بيئة المفاوضات أجبرت إسرائيل على استيعابها والتعامل معها، حينما أقرت بوزن منظمة التحرير الفلسطينية، فاعترفت بها مبدئيًا ضمن صيغة مدريد، ثم قبلت التفاوض معها سرّاً، ثم عقدت معها اتفاق أوسلو فى سبتمبر ١٩٩٣، وانتهى الأمر بتنفيذ الحكم الذاتى فى فبراير ١٩٩٤ . وبغض النظر عن أى أضرار قانونية أو مفردات أو مصطلحات تجاوزها الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، فإن شرعية المنظمة فى ضوء التعامل الإسرائيلى معها يتوازى مع التعامل الفلسطينى مع إسرائيل فى إطار قراءة المعطيات النابعة من البيئة الواقعية للمفاوضات فى زمن التفاوض ذاته.

* أن الربط بين فكرة الحل الشامل والحل المنفرد، ما زالت لها معنى ودلالة فى عملية المفاوضات بين الطرفين العربى والإسرائيلى. فالدرس المستفاد أن إسرائيل هى المستفيد الأول من الحل المنفرد مع أى طرف عربى، لكن أن يكون ذلك فى إطار البديل وهو الحل الشامل فإن ذلك سيحقق مكاسب أكبر. ولم يتعلم العرب حتى الآن من هذا الدرس. ولذلك نجد أن بعض الأطراف العربية تسارع إلى محاولة عقد الصفقات مع إسرائيل فى إطار منفرد وخروجًا عن شرعية الجامعة العربية، وبما يضعف الطرف العربى المتفاوض. فالسعى نحو الحل الشامل، يتطلب جماعية فى الحركة، وموقفًا قويًا فى التفاوض يجبر إسرائيل على الخضوع، لكن موازين القوى، وقراءة الواقع الدولى والإقليمى لا تقود لذلك وبخاصة مع غياب الفعل العربى، وهو درس لا يتم استيعابه من المفاوضات، ولذلك فإن إسرائيل يسهل عليها إدارة المفاوضات مع كل طرف على حدة، على عكس الأطراف العربية مجتمعة وفى إطار الحل الشامل، وهو ما قد سعت إليه إسرائيل، وحققته بالفعل فى الواقع الفعلى بكل أسف.

* توافر القدرة لدى الطرف الفلسطينى على استثمار البيئة الداخلية، برغم أنها

ليست بمنطق توزيع الأدوار، وذلك بالضغط على المفاوض الإسرائيلى للوصول إلى الحدود الدنيا أو المتوسطة وليس لأقصى ما يحلم به الفلسطينيون فى الوقت الحالى، مستثمرين فى ذلك عناصر ضغط الطرف المصرى، والطرف الأمريكى بعض الشيء. وقد استفادوا بذلك من خبرة مفاوضات كامب ديڤيد، حيث كان الرئيس السادات يستثمر هذه النقطة فى الضغط للحصول على بعض المكاسب. وتسعى القيادة الفلسطينية للضغط من خلال ورقة الأصولية وتناميها فى الداخل الفلسطينى.

* المفاوضات السرية كانت إحدى السبل للوصول إلى نتيجة معينة بين الفلسطينيين وإسرائيل واستفاد منها الطرفان. ولولا السرية فى التفاوض لما استطاع الطرفان أن يتوصلا إلى شيء يذكر. وفى هذه المناسبة فإنهما قد استفادا من الخبرة السابقة فى الاتصالات التمهيدية التى سبقت زيارة الرئيس السادات لإسرائيل، حيث عقدت عدة لقاءات بين أحد مستشارى السادات (حسن التهامى)، وبين موشى دايان، فى المغرب، عُدَّت نوعًا من التمهيد لهذه الزيارة، ولما أسفرت عنه فيما بعد عن اتفاقات كامب ديڤيد وغيرها، وكانت بمباركة أمريكية رسمية أفصحت الوثائق عنها.

* ولا شك فى أن عملية المفاوضات بين الطرفين العربى والإسرائيلى، ستظل محل جدل مستمر، وستظل دلالاتها محل تساؤل مستمر أيضًا، والعبرة هى الدروس المستفادة لأجل المستقبل. وهنا أذكى أنه فى أحد لقاءاتى مع أحد كبار المسئولين المصريين الذين تفاوضوا مع إسرائيل، قال: إن الإسرائيليين دائمو الشكوى بحق من أننا بوصفنا مصريين نتسم بالعناد الشديد فى مفاوضاتنا، وأننا لسنا من السهولة أن نفرط فى أى شيء، وأعتقد أن هذه هى خبرة جديرة بأن يستفيد بها بقية المفاوضين العرب لتنعكس بالإيجاب على عملية التسوية السلمية من باقى مراحلها القادمة بإذن الله.

* * *

الفصل الثامن

رؤى القوى المعارضة لعملية السلام مع إسرائيل(*)

(*) ورقة علمية قدمت لمركز الدراسات الاستراتيجية ببيروت (يونيه ١٩٩٧ م)، ونشرت في مجلة المركز (شئون الأوسط)، عدد ١٨ ، ديسمبر ١٩٩٧ م، ص ٦٧ : ٨٥ .

مقـــدمـــة

لا شك فى أن هناك ظاهرة بدأت فى التنامى من حيث الدور، ومن حيث درجة التأثير بحسبانها إحدى مظاهر التغير فى منطقتنا العربية، وكذا بحسبانها إحدى أدوات السياسة الخارجية للدولة، ألا وهى ظاهرة وجود المعارضة الرسمية فى هياكل بعض النظم السياسية العربية، فضلاً عن تكتل المعارضة فى بعض اللحظات أو المواقف المصيرية.

ومن هنا، فإن الكشف عن توجهات هذه المعارضة إزاء بعض القضايا القومية التى تمس الأمن القومى للدولة، يعكس مدى حيوية النظم السياسية - محل الدراسة. ولذلك فإن هذه المقالة التحليلية تكشف عن توجهات قوى المعارضة فى النظام السياسى المصرى، إزاء عملية السلام بين العرب وإسرائيل، كما أن هذا التحليل يمكن أن يوضح حدود الاختلاف بين هذه القوى المعارضة بعضها وبعض من ناحية، وأوجه التعارض إزاء ما تقوم به السلطة الرسمية التى تتولى إدارة الحكم فى البلاد. فضلاً عن ذلك فإن هذه الدراسة يمكن لها أن تبين ما إذا كانت هناك بدائل مطروحة من جانب هذه القوى للتعامل مع عملية السلام، بحيث تتضح مدى أهمية هذه المسألة فى أولويات هذه القوى، مما يكشف بالتالى عن طبيعة العلاقات بين المعارضة والسلطة من حيث المبادرة أو التبعية.

وبتحليل أولى لطبيعة القوى السياسية المعارضة فى النظام السياسى المصرى، يتضح أن هناك قوى رئيسية قد تتوافق مع وجود قنوات حزبية رسمية لها، وهناك قوى رئيسية ليس لها وجود حزبى. حيث يوجد فى مصر حاليًا (١٤) حزبًا رسميا(*)، وهذه الأحزاب الرسمية، والقوى غير الحزبية، يمكن بلورتها فيما يلى:

(*) بلغ عدد الأحزاب السياسية فى مصر فى عام ١٩٩٧م (١٤ حزبًا)، إلا أنه بنهاية عام ٢٠٠٤م، بلغ العدد (١٩) حزبًا سياسيًا.

* **قوى اليمين الليبرالى:** وتتمثل فى «الوفد، والأحرار».

* **قوى اليسار:** وتتمثل فى أحزاب «التجمع، والناصرى».

* **التيارات الإسلامية:** وتتمثل أساسًا فى «حزب العمل الاشتراكى وتنسيق مع الإخوان المسلمين، وكذا حزب الأمة».

وهذه القوى الرئيسية الثلاث تحتوى على اتجاهات مختلفة من داخل صفوفها، مما يشكل تيارات كثيرة، ولذلك فإنه سيتم التركيز على الاتجاه الأكثر تأثيراً من وجهة نظرنا، فى كل اتجاه على حدة. كما أنه يمكن بلورة رؤية كل تيار من خلال تناول ثلاث قضايا أساسية هى: طبيعة الصراع مع إسرائيل وأولوية هذا الصراع فى حركة السياسة الخارجية المصرية، ثم حل هذا الصراع.

* * *

المبحث الأول

تيار اليمين الليبرالى

ويُعَدُّ حزب الأحرار والوفد هما الحزبان الأشد ميلاً لليمين الليبرالى. فحزب الأحرار هو أحد الأحزاب الثلاثة التى بدأت بها عملية التعدد الحزبى فى نوفمبر ١٩٧٦م بقرار من الرئيس السادات. وقد عُدَّ هذا الحزب آنذاك معبراً عن اليمين فى مواجهة حزب التجمع عن اليسار وبينهما حزب مصر ـ الذى تحول بعد عام ونصف تقريبًا ـ إلى الحزب الوطنى معبراً عن الاتجاه الوسطى. وبعيدًا عن تناول كل حزب على حدة، فإنه يمكن تضمين آرائهما فى إطار القضايا الثلاث التالية:

١ ـ طبيعة الصراع مع إسرائيل

لم يتم إدراج إشارة واحدة بصورة مباشرة إلى طبيعة هذا الصراع، فى برنامج حزب **الأحرار**، ولكن النظر إلى هذا الأمر كان فى سياق تناول السياسة الخارجية والعربية، بالإشارة إلى نضال الأمة العربية، وضرورة العمل على استرداد أراضيها المحتلة، واستعادة الحق المشروع لشعب فلسطين وإقامة دولة له على أرضه[١].

على حين يرى **حزب الوفد** أن منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية من الدرجة الأولى، وقد فرض عليها النزاع العربى الإسرائيلى فرضًا، وما يزال هذا الصراع قائمًا بسبب اعتماد إسرائيل على القوة لتحقيق سياستها التوسعية فى العالم العربى، على أساس أن تبقى دائمًا أقوى عسكريًا من جميع الدول مجتمعة، ولا بد لمصر والعالم العربى من مجابهة هذه الحقيقة عن طريق قوة عسكرية رادعة تكون من شأنها الحفاظ على السلام وتحقيق الاستقرار الذى يقوم على الشرعية والعدل. كما أن «الوفد» يرى

---

(١) برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين، ١٩٧٧م، ص ٦٠، ٦١.

أن غياب الحل العادل الشامل للقضية الفلسطينية هو الذى يعكر صفو السلام والاستقرار فى منطقتنا، وبدون حل هذه القضية لن يكون هناك سلام أو استقرار. فالقضية الفلسطينية هى قضية أرض وشعب. وأن من حق هذا الشعب أن يقرر مصيره بنفسه، وأن تحرير القدس من الاحتلال الإسرائيلى قضية مقدسة، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى[(١)].

وفى حديث السيد/ فؤاد سراج الدين، عند بدء إنشاء حزب الوفد بعد إعلان قانون الأحزاب عام ١٩٧٧م، قال: «إن الفلسطينيين هم أصحاب الحق فى تقرير مصيرهم، وأننا نؤيد موقف الحكومة المصرية فى رفض التخلى عن الفلسطينيين، وفى رفض الصلح المنفرد أو الحل الجزئى؛ لأن قضية فلسطين مسئولية قومية»[(٢)].

وإزاء الظروف المستجدة بعد وصول نتنياهو لرئاسة حكومة إسرائيل، فى أول يونيه ١٩٩٦م، وتصرفاته العدوانية فى إعاقة عملية السلام، والبدء فى برنامج استيطانى جديد فى القدس، بمستوطنة جبل أبو غنيم، فإن الوفد سارع برفض هذه التصرفات، وعدَّها مؤامرة إسرائيلية جديدة، وأكد على نصرة شعب فلسطين وإنقاذ عروبة القدس، فضلاً عن التأكيد على أن هذه الهجمة الإسرائيلية المدعومة بالولايات المتحدة، من شأنها تقويض عملية السلام[(٣)].

وفى ضوء ما سبق، فإنه يتضح أن حزب الوفد، يرى أنه يوجد صراع فى المنطقة، وأنه قد فرض فرضًا على الشرق الأوسط، وما زال قائمًا نتيجة الإصرار الإسرائيلى على اكتساب القوة والسعى نحو المزيد منها وهو ما يؤكد الميول التوسعية فى ضوء الإخلال بموازين القوى بينها وبين العرب لصالحها. كما يرى الوفد أن جوهر هذا

---

(١) برنامج الوفد الانتخابى، فى أول انتخابات برلمانية له بعد عودته للساحة السياسية المصرية، وذلك فى أبريل ١٩٨٤م، ونشر فى ملحق خاص لجريدة الوفد فى ١٢ / ٤ / ١٩٨٤م، ص ٣.

(٢) حديث لفؤاد سراج الدين مع جلال كشك، فى كتاب: لماذا الحزب الجديد؟، القاهرة، دار الشروق، سبتمبر ١٩٧٧م، ص ٩٥.

(٣) يمكن الرجوع لمقالات فى جريدة الوفد، تعبيراً عن رؤية الحزب منها: رأى الوفد فى ٢٣ / ٤ / ١٩٩٧م ص١، جمال بدوى، إسرائيل لا تعرف معلهش، الوفد، ٢٤ / ٤ / ١٩٩٧م، اجتماع الهيئة العليا للوفد فى ١٠ / ٤ / ١٩٩٧م، والوفد فى ١٢ / ٤ / ١٩٩٧م، ص١، وجمال بدوى: «بوادر الانفجار»، الوفد، فى ٣ / ٤ / ١٩٩٧م.

الصراع هو القضية الفلسطينية، التى لو لم يتم حلها حلاً عادلاً يراعى حقوق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم بأيديهم، وحقهم فى إقامة دولتهم المستقلة، فإن عدم حل هذه القضية لن يخلق سلامًا أو استقرارًا فى المنطقة. كما أن التصرفات الإسرائيلية الأخيرة فى عهد نتنياهو، تؤكد أن ما تقوم به هو مؤامرة كبرى بدعم ومساندة أمريكية كاملة، وأن نصرة شعب فلسطين وإنقاذ عروبة القدس هما السبيل لمواجهة هذه المؤامرة.

٢ـ أولوية الصراع فى السياسة الخارجية المصرية

ويقصد بذلك، مدى ما يحتل الصراع من أولوية فى برامج التيارات السياسية المختلفة. فبالنسبة **لحزب الأحرار**، فقد نص برنامج الحزب على أولوية احترام ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بها كهدف استراتيچى، وأنه فى إطار ذلك، فإنه يمكن تطبيق ميثاقها وتنفيذ قراراتها بالنسبة للقضية القومية، ودعم نضال الأمة العربية من أجل استرداد أراضيها المحتلة، واستعادة الحق المشروع لشعب فلسطين وإقامة دولة له على أرضه[١]. ومن ثم يتضح أن حزب «الأحرار» يضع الصراع العربى الإسرائيلى ـ دون إشارة إلى نص هذه العبارة ـ والقضية الفلسطينية فى أولوية تالية للمنظمة الدولية.

أما **حزب الوفد**، فإنه فى برنامجه الانتخابى لعام ١٩٨٤م، قد أفرد جزءًا تفصيليًا للسياسة الخارجية المصرية وذلك بالترتيب التالى[٢]:

أ ـ السلام الدائم العادل.

ب ـ اتفاقية كامب ديڤيد.

جـ ـ معاهدة السلام مع مصر.

د ـ توحيد الصف العربى.

هـ ـ مصر والعالم العربى والإسلامى.

و ـ القضية الفلسطينية.

---

(١) برنامج حزب الأحرار الاشتراكين، مرجع سابق، ص ٦٠، ٦١.

(٢) برنامج حزب الوفد الانتخابى لعام ١٩٨٤م، مرجع سابق، ص ٣.

ز ـ التكامل المصرى السودانى .

ح ـ العلاقات المصرية الأفريقية .

ط ـ الحياد وعدم الانحياز .

ى ـ الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة .

ويتضح إذن أن هناك أولوية مطلقة فى قضية الصراع العربى الإسرائيلى وإن كانت كل الأولويات قد سبقت فى الترتيب القضية الفلسطينية التى جاء ترتيبها فى المركز السادس ضمن عشر أولويات ، إلا أن البنود الخمسة الأولى كلها متعلقة مباشرة وبصورة غير مباشرة لهذه القضية التى هى فى حقيقة الأمر ـ كما يرى الوفد ـ جوهر النزاع العربى الإسرائيلى من حيث المكانة والأهمية .

ومن ثم فإنه يتضح ، وجود تباين بين حزبى الأحرار والوفد . حيث إن **الأول** يرى أن هناك ما هو أعم وأشمل ويتمثل فى تأييد ودعم الأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية والالتزام بمقرراتها ، ثم الانتقال إلى ما هو أخص وتال ، ويتمثل فى القضية الفلسطينية والأرض المحتلة . أما **حزب الوفد** فإنه يرى أن بداية حركة السياسة الخارجية هى قضية السلام الدائم والعادل بصفة عامة تليها بعض أوجه الحركة فى إطار هذا البند الأول حتى يصل للقضية الفلسطينية بحسبانها أساس النزاع كله .

٣ ـ آليات حل الصراع مع إسرائيل

يرى **حزب الأحرار** ، أن احترام ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ مقرراته ، وقرارات هذه المنظمة العالمية ، هما السبيل لحل القضية القومية ، واسترداد الأراضى العربية المحتلة ، واستعادة الحق المشروع لشعب فلسطين وإقامة دولته على أرضه[١] .

أما **حزب الوفد** فإنه يطرح رؤى مختلفة إزاء حل هذا الصراع وإدارته والتعامل معه . فإزاء الإصرار الإسرائيلى على الاحتفاظ بأكبر قوة عسكرية فى مواجهة العرب ، فإن مصر والعالم العربى عليهم مجابهة ذلك عن طريق قوة عسكرية رادعة تكون من

(١) برنامج حزب الأحرار ، مرجع سابق ، ص ٦٠ ، ٦١ .

شأنها الحفاظ على السلام، وتحقيق الاستقرار، وردع إسرائيل عن سياستها التوسعية. وإزاء الاعتداءات الإسرائيلية على المفاعل النووى العراقى، وإقدامها على غزو لبنان، والإقدام على ضم القدس العربية وهضبة الجولان السورية، والإعلان عن عَدِّ القدس عاصمة لها بالمخالفة لجميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن حزب الوفد يرى أن اتفاقية كامب ديڤيد أصبحت منعدمة من أساسها، وغير ذات موضوع[1]. وفى هذا، فإن حزب الوفد يختلف مع الحكومة المصرية وحزبها الحاكم فى مدى أهمية كامب ديڤيد. حيث يقتنع حزب الوفد بأن هذه التصرفات الإسرائيلية هى انتهاك صريح لهذه الاتفاقية، إلا أن الحزب قد أعلن تأييده للسياسة الحكيمة التى أعلنها رئيس الجمهورية بعدم عودة السفير المصرى إلى تل أبيب قبل أن تنسحب إسرائيل من لبنان، وتعود إلى المفاوضات الخاصة بـ «طابا» وتحقيق الحكم الذاتى الكامل لشعب فلسطين العربى فى الضفة الغربية وقطاع غزة[2].

كما يرى الحزب أن معاهدة السلام مع إسرائيل لا تنتقص من التزامات مصر بموجب ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة. ولتحقيق الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية والعربية، فإن على الأمة العربية تسخير قدراتها على اختلاف أنواعها للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف الكبرى التى يقرها القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة[3].

وفى حديث لرئيس حزب الوفد حول تصوره لحل القضية الفلسطينية قال: «باعتبار أن الفلسطينيين هم أصحاب الحق فى تقرير مصيرهم، فإن على العرب أن يدعموهم. وإذا كان الجلاء عن سيناء ممكنًا فى ظل صلح منفرد، فإننا ـ فى الوفد ـ نؤيد موقف الحكومة المصرية فى رفض التخلى عن الفلسطينيين، وفى رفض الصلح المنفرد أو الحل الجزئى[4].

وإزاء التطورات الحديثة منذ تصعيد «نتنياهو» للتصرفات السلبية إزاء عملية السلام، فإن الوفد، قد حرص على إدانة هذه السياسات التوسعية الاستيطانية لإسرائيل،

---

(١) برنامج حزب الوفد الانتخابى، مرجع سابق، ص٣.

(٢) المرجع السابق، ص٣.

(٣) برنامج حزب الوفد، المرجع السابق، ص٣.

(٤) حديث لفؤاد سراج الدين (رئيس حزب الوفد)، مرجع سابق، ص ٩٥.

وعدّها تمثل استهتاراً بالمواثيق الدولية وإخلالاً باتفاقيات السلام، وأن الولايات المتحدة تمثل غطاء الشجاعة الإسرائيلية إزاء ما تقوم به من تصرفات وهو ما يستحق الإدانة للموقف الأمريكي نفسه، وإزاء ذلك فإن الوفد يرى ضرورة الجمع بين الوسائل الديبلوماسية، والأساليب العملية. وتتمثل الأخيرة فى ضرورة إعادة النظر فى التطبيع مع إسرائيل، وإعلان موقف عربى حاسم ضد أمريكا لإشعارها بأن مصالحها أصبحت محل تهديد نتيجة المساندة غير المسوغة لتصرفات إسرائيل، ودعم أبطال الانتفاضة وشباب الحجارة داخل الأرض العربية المحتلة ضد إسرائيل وتقدير أن المشاركة الشعبية عنصر حاسم فى تغيير المعادلة(١). أما الإجراءات الديبلوماسية فتتمثل فى السعى نحو دول العالم وحكمائه بإقناعهم بحرص الدول العربية على عدم ذبح السلام على عكس إسرائيل، ودعم قيادة مصر لتيار الرفض ضد إسرائيل انطلاقًا من قيادتها للأمة العربية، وأن هذا يستدعى ضرورة الدعوة لعقد القمة العربية لردع إسرائيل(٢).

وفى اجتماع رسمى للهيئة العليا للوفد فى ١٠ / ٤ / ١٩٩٧م، تمت مناقشة عدة موضوعات تتعلق بتطورات الأوضاع فى قضية فلسطين، وسياسات إسرائيل الاستيطانية، وتهويد القدس العربية. وأكد المجتمعون على التنديد بالانتهاكات الإسرائيلية لمعاهدات السلام، والتى من شأنها إعادة التوتر إلى المنطقة، وطعن مسيرة عملية السلام، وأمن واستقرار الشرق الأوسط. وطالب المجتمعون باتخاذ خطوات فعالة لمواجهة التعنت الإسرائيلى تتمثل فى تجميد التطبيع فى المجالات الاقتصادية والزراعية بوصفها خطوة أولى يمكن أن تتبعها خطوات أخرى إذا استمرت حكومتها فى تهديد السلام وسياسة الاستيطان فى الأراضى العربية.

وعَدَّت الهيئة المجتمعة أن توصية الجامعة العربية بوقف تطبيع العلاقات مع إسرائيل وأيضًا قرار عدم الانحياز فى هذا الشأن، يمثلان الحد الأدنى من السياسة التى يجب اتباعها مع إسرائيل حتى لا تؤدى سياستها إلى تدمير عملية السلام ومسيرتها(٣).

---

(١) جريدة الوفد فى ٢٣ / ٤ / ١٩٩٧م، ص١.
(٢) جريدة الوفد فى ٢٦ / ٣ / ١٩٩٧م، ص١.
(٣) جريدة الوفد فى ١٢ / ٤ / ١٩٩٧م، ص١.

كما أن الوفد قد أيّد القرار الذى اتخذه رجال الأعمال المصريون بتجميد نشاطهم فى إسرائيل ووقف المشروعات المشتركة التى سبق أن اتفقوا على إقامتها داخل إسرائيل. وذلك بحسبانها أن هذا القرار يأتى استجابة للرفض الشعبى الذى أكده شعب مصر برفضه استمرار سياسة التطبيع، وذلك إلى أن تعود حكومة إسرائيل إلى رشدها واحترام اتفاقيات السلام واحترام المشاعر العربية وحقوق الفلسطينيين، ووقف عمليات تهويد القدس العربية[1].

كما أعلن حزب الوفد أيضًا تأييده للرئيس مبارك فى إعلانه بأن رئيس وزراء إسرائيل يقود الشرق الأوسط إلى وضع خطير، ونجح فى تخويف العالم أجمع، وأن مسيرة السلام تواجه اليوم أسوأ وضع منذ عام ١٩٧٧م. ولذلك فإنه من الضرورى توقع الانفجار، وإعداد العدة، وعدم انتظار المساندة من أحد، وبخاصة أن الولايات المتحدة التى يتم انتظار العمل الإيجابى منها، فإنها تميل وتنحاز انحيازاً مطلقًا نحو إسرائيل[2].

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الوفد يطرح آليات عملية لمواجهة هذا التصرف السلبى من جانب إسرائيل، فضلاً عما يطرحه من ضرورة النهج الدبلوماسى، مع الاستعداد لأى انفجارات للموقف تهدد عملية السلام كلها، وهو ما يتطلب إعداد العدة دون الاعتماد على أحد لمواجهة إسرائيل بتصرفاتها العدوانية والاستفزازية للعرب جميعًا.

* * *

---

(٢) جريدة الوفد، ٦ / ٤ / ١٩٩٧م، ص١.

(٣) جمال بدوى، «بوادر الانفجار»، جريدة الوفد، ٣ / ٤ / ١٩٩٧م. ص١.

المبحث الثانى

قوى التيار اليسارى

يعد الحزبان اللذان يقعان على يسار النظام الحاكم، هما: حزب التجمع الوطنى التقدمى، والحزب الديمقراطى الناصرى. فحزب التجمع هو أحد الأحزاب الثلاثة الأولى فى تجربة التعدد الحزبى الحديثة التى بدأت بعام ١٩٧٦م، كما سبقت الإشارة، بحسبانه الحزب الذى يمثل قوى اليسار وتياراته المختلفة. أما الحزب الديمقراطى الناصرى، فإنه يمثل التعبير عن التيار الناصرى أو لسان حال تجربة عبد الناصر فى سياق الظروف والمستجدات فى الثمانينيات والتسعينيات، أو مرحلة ما بعد وفاة عبد الناصر. وفى ضوء تحليل علاقة هذين الحزبين بقضية السلام، فإنه يمكن تناول ذلك فى إطار القضايا الأساسية لهذه العملية على النحو التالى:

١ـ طبيعة الصراع مع إسرائيل

يرى **حزب التجمع** فى برنامجه الرئيسى، أن الصراع مع إسرائيل هو معركة مستمرة مع التسلط الاستعمارى الصهيونى، وأن القضية الفلسطينية هى مفتاح الحرب والسلام فى المنطقة، وأن حرب أكتوبر أكدت أن التضامن العربى هو السلاح الأول سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وأن دعم القوى التقدمية العالمية هو السلاح الثانى، كما أن حرب البترول كانت بمثابة بداية معركة مهمة ضد التسلط الاستعمارى الصهيونى[١].

أما فى الوثيقة الانتخابية (البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب علم ١٩٨٤م)، فقد تضمنت الإشارة إلى النضال العربى والفلسطينى ضد إسرائيل، حيث إن اتفاقيات كامب ديفيد أدت إلى تحول أوضاع المنطقة، مما أدى إلى خلل استراتيجى خطير فى

---

(١) برنامج حزب التجمع الوطنى الوحدوى، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٢٨، ٢٩.

معادلة الصراع العربى الإسرائيلى، لصالح إسرائيل، وذلك بتنصيب أمريكا ـ خصم العرب ـ حكمًا فى تسوية الصراع، بينما تم حجب الدور السوفييتى فى تأييد ودعم الأمة العربية فى معارك الحرب والسلام، كما أنها فكت الحصار الذى يضربه الرأى العام العالمى حول إسرائيل، فضلاً عن أنها أطلقت بذلك كلمة العنان لقدرة إسرائيل على مواصلة العدوان والضم والاستيطان(١).

وفى البرنامج الانتخابى العام للحزب بعنوان «التغيير بإرادة الجماهير»، بوصفه إطارًا لحركة الحزب فى انتخابات البرلمان لعام ١٩٩٥م، ورد الربط بين افتقاد التضامن العربى واختلال ميزان القوى فى المنطقة لصالح إسرائيل، وأنه قد استهدف التفكيك العربى لاستثماره فى ضمان دور قيادى لإسرائيل، ذى تأثير متزايد ونفوذ بلا حدود على حساب دور مصر ومسئولياتها العربية وأنه يتم صياغة نظام إقليمى جديد شرق أوسطى، على أنقاض النظام الإقليمى العربى، ولذلك فإن أولوية التنسيق العربى هى الإطار لمواجهة إسرائيل والمخططات الأمريكية حماية للمصالح العربية المشتركة(٢).

أى أن المسألة تتجاوز النطاق الأرضى المحدود بين العرب وإسرائيل، إلى نطاق الصراع الشامل الذى يضم الوطن العربى كله وتهديد مصالحه إزاء الوجود الإسرائيلى والمخططات الأمريكية التى تستهدف الإضرار بالعرب عمومًا.

وبالإشارة إلى بعض الكتّاب الراديكاليين، فإن هناك اتساقًا بين مضمون وثائق حزب التجمع السابق الإشارة إليها، وكثير من كتابات هؤلاء. حيث يشير **حلمى شعراوى** فى مقال له، بعنوانه: «لا سلام بدون دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية»، إلى أن الحوار الحالى، وما يستتبعه من إجراءات للتطبيع، لا يمثل إلا تطويعًا للجانب العربى وهيمنة للحلول الإسرائيلية. بل إن هذا الحوار وما يطرحه أصحابه من سلام هش، لا يمثل إلا محاولة كى يستبدل بالحل الشامل والجذرى للصراع العربى الصهيونى، رغبات محدودة، وحوار غير ذى جدوى حقيقية، ويركز على أن الصهيونية التى يمثلها نتنياهو رهن عنصرية فاشية توسعية، وما لم تقم الدولة الفلسطينية العلمانية، فإنه لا استقرار أو سلام(٣).

---

(١) وثيقة البرنامج الانتخابى العام لحزب التجمع بعنوان: «برنامجنا لإنقاذ مصر»، ١٩٨٤م، ص ٨١، ٨٢.
(٢) البرنامج الانتخابى العام لحزب التجمع بعنوان: «التغيير بإرادة الجماهير»، أكتوبر ١٩٩٥م، ص٣٢.
(٣) حلمى شعراوى، «لا سلام بدون دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية» جريدة الأهالى، ٢٦ / ٣ / ١٩٩٧م.

على حين يشير الكاتب **محمد سيد أحمد**، فى عدة مقالات، يشير فيها إلى أن طبيعة الصراع بين العرب وإسرائيل فى طريقها إلى التصفية لا إلى التسوية(١). كما أن د. **إبراهيم سعد الدين**، فى عدة مقالات له يشير إلى أننا أمام تسوية سلمية مفروضة تعبر عن اختلال توازن القوى القائم بالفعل بين الطرفين العربى والإسرائيلى. وأن الصراع يدور بين طرف يريد أن يتسيد ويهيمن، وبين طرف لا يذهب إلى كسر هذا الوضع، مما يخلق تسويات غير متكافئة لتوازن مفقود بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، وبمساندة أمريكية كاملة(٢).

كذلك فقد أشار الكاتب **محمد عودة**، فى إحدى مقالاته، إلى أن السلام لا يتحقق فى صراع كالصراع العربى الإسرائيلى، إلا على أساس موازين قوى دقيقة. حيث إنه عندما يقتنع العدو الإسرائيلى، بأنه لا يحقق شيئًا بالحرب يمكنه قبول السلام الذى لا بديل له. فالسلام لا بد أن يستند إلى قاعدة استراتيچية متكافئة تتناسب مع طبيعة الصراع(٣).

كما أن الكاتب **ماجد الكيالى**، يشير إلى أن مسألة حسم الصراع بين العرب وإسرائيل، تتوقف على مدى استعداد إسرائيل للتطبيع مع ذاتها، أى بمدى تحولها إلى دولة لمواطنيها، وإلغاء طابعها العنصرى وتخليها عن دورها السياسى ـ الوظيفى فى المنطقة، وهو ما لم تحسمه إسرائيل داخليًا حتى الآن، وبالتالى يظل الصراع قائمًا، والتطبيع فرضية غير مقبولة(٤).

وهكذا يتضح أن رؤية الاتجاه الراديكالى على مستوى «التجمع»، لم تشر صراحة وبشكل مباشر ـ من خلال ما أتيح لنا ـ إلى مضمون الصراع العربى الإسرائيلى وطبيعته، إلا أنه صراع بين أصحاب أرض، وبين عدو صهيونى إرهابى توسعى، يرغب فى السيطرة على حقوق الآخرين، ولا يعترف هذا العدو، بحقوق الشعب الفلسطينى

---

(١) من هذه المقالات: محمد سيد أحمد، «تسوية.. أم تصفية»؟، الأهرام ١٧ / ٤ / ١٩٩٧، و(٣) مقالات بعنوان: «حوار لا يكون تطبيعا»!! الأهالى، ١٢ / ٣، ١٩ / ٣، ٢٦ / ٣ / ١٩٩٧م.

(٢) د. إبراهيم سعد الدين، «لم يعد هناك مجال لخداع النفس»، الأهالى، ١٦ / ٤ / ١٩٩٧م.
وأيضًا: «التسوية السلمية واستمرار الصراع»، الأهالى، ٢٣ / ٤ / ١٩٩٧م.

(٣) محمد عودة، «لمن توجه المدافع..»، الأهالى، ٢٣ / ٤ / ١٩٩٧م.

(٤) ماجد الكيالى، «المثقف العربى ومسألة التسوية»، الحياة، ٢٩ / ٣ / ١٩٩٧م.

فى الوجود وفى إقامة دولته الحرة المستقلة . ويربط كثيرون ممن كتبوا فى هذا الحزب وصحيفته أو على صفحات صحف أخرى، بين إمكانية انتهاء أو استيعاب هذا الصراع بل والمواجهة الفعلية للعدو الصهيونى، وبين ضرورة التضامن العربى . أى أن حسم هذا الصراع لصالح العرب، يشترط ضرورة التنسيق العربى، وخلق قاعدة استراتيچية متكافئة مع العدو، وبدون ذلك فإن ما يتم هو سلام هش، ومعاهدات غير متكافئة .

أما **الحزب الناصرى**، فإنه يرفض رفع شعار أن ما بيننا وبين إسرائيل هو مجرد حاجز نفسى حطمته اتفاقيات كامب ديڤيد . حيث إن إسرائيل هى العدو الحقيقى، ويرفض هيمنتها أو التطبيع معها، أو حتى مجرد تفوقها على العرب . كما يرفض التعبئة المصرية للعرب للإقدام على الصلح مع إسرائيل، وينظر الحزب الناصرى إلى «اتفاقية غزة / أريحا» على أنها تضع الشعب الفلسطينى داخل معتقل تحرسه إسرائيل! وتأتى هذه النظرة الناصرية فى إطار الحديث عن صراع عربى صهيونى، متعدد المستويات ويقوم على البعد الحضارى أكثر من مجرد مواجهة عسكرية أو معركة سلام قائمة على عدم التكافؤ[1] .

وتعبيراً عن اتجاه الحزب الناصرى من خلال ما أسفر عنه المؤتمر القومى العربى السابع الذى انعقد فى الدار البيضاء بالمغرب خلال الفترة من ١٩ ـ ٢١ مارس ١٩٩٧م، فإن المؤتمر يرى أن الصراع العربى الإسرائيلى هو صراع وجود، وليس نزاع حدود، وهذا ما يتطلب ضرورة إحداث نقلة نوعية فى التعامل العربى مع هذا الصراع[2] . وقد أكد كثيرون على هذه المعانى من الكتاب الناصريين ومنهم، الكاتب عبد الله إمام[3]، ومحمود المراغى[4]، وضياء الدين داود (الأمين العام للحزب

---

(١) البرنامج الانتخابى للحزب الناصرى: «من أجل مجتمع العزة والكرامة»، جريدة العربى، ٣٠ / ١ / ١٩٩٥م، وأيضًا ٢ / ١١ / ١٩٩٥م.

(٢) عرض لمقررات المؤتمر القومى العربى السابع (١٩ ـ ٢١ مارس / ٩٧ بالدار البيضاء) جريدة العربى، ٢٨ / ٣ / ١٩٩٧م.

(٣) عبد الله إمام، «دموع صاحب الجلالة»، العربى ٢٤ / ٣ / ١٩٩٧م.

(٤) محمود المراغى، مصر وحجة باطلة. العربى، ١٤ / ٤ / ١٩٩٧م، وأيضًا: بعيدًا عن ضجة القدس، من يضرب إسرائيل؟!، العربى ٣١ / ٣ / ١٩٩٧م، وكذلك: «قولوا لا» مرة واحدة، العربى، ١٢ / ٥ / ١٩٩٧م.

الناصرى)[١]، وجلال عارف[٢]، ومصطفى بكرى[٣]، وأمين هويدى[٤].

وهكذا يتضح أن الحزب الناصرى يرى أن الصراع بين العرب وإسرائيل، هو صراع عربى صهيونى، وهو صراع وجود، وليس مجرد نزاعات على أراض محتلة. أى أنه صراع حضارى متعدد المستويات، صراع قائم على إما أن تكون مستقلاً استقلالاً كاملاً، أو تابعًا تبعية مطلقة سواء لإسرائيل فى ظل الشرق أوسطية، أو سواء للولايات المتحدة بوصفها القوة العالمية المهيمنة بعد اختفاء الاتحاد السوڤييتى، واختزاله فى دولة روسيا التى أضحت جزءًا من تطور غربى.

٢- أولوية الصراع فى السياسة الخارجية

يمثل الصراع العربى الإسرائيلى أولوية قصوى وواضحة فى تصور حزب التجمع وكذا **الحزب الناصرى**. حيث يرى كلاهما المسألة وجميع المتغيرات المرتبطة بها، تدور فى إطار حركة هذا الصراع، وأن تتبع تطورات كل من طرفى الصراع (العرب وإسرائيل) هو الذى يقود إلى فهم لكيفية التعامل معه.

فعلى حين يرى **حزب التجمع** فى وثائقه المختلفة، حين يبدأ حديثه عن السياسة الخارجية، فإنه يبدأ على الفور فى الصراع العربى الإسرائيلى، والسعى نحو تحرير الأرض المحتلة فى عام ١٩٦٧، وحسبان أن القضية الفلسطينية هى مفتاح الحرب والسلام فى المنطقة. فضلاً عن حسبانه لاتفاقيات كامب ديڤيد نقطة تحول فى أوضاع المنطقة أدت إلى خلل استراتيچى لصالح إسرائيل الذى أطلق لها العنان فى مواصلة العدوان والضم والاستيطان. وفى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية فإن الحزب يرى أولوية الاهتمام بالصراع فى ضوء محاولة استثمار التفكيك العربى واختلال ميزان

---

(١) ضياء الدين داود، «نواجه بالجماهير الوقاحة الصهيونية»، العربى، ٧ / ٤ / ١٩٩٧م.

(٢) جلال عارف، «بين سلام الجرافات وسلام البوتاجاز، أحاديث الجهاد لا تكفى» العربى، ٣١ /٣ /١٩٩٧م.

(٣) مصطفى بكرى «إنهاء الحرب»!! الأسبوع، ١٤ / ٤ / ١٩٩٧م.

(٤) أمين هويدى، «الصراع العربى الإسرائيلى بين الكراكات والطلقات والبيانات»، الأهرام، ٢١ /٤ /١٩٩٧م.

القوى فى المنطقة لصالح إسرائيل لإعادة ترتيب الأوضاع بما يضمن لإسرائيل دوراً قيادياً متزايد التأثير والنفوذ على حساب دور مصر ومسئولياتها العربية. وقد وردت هذه الإشارات فى بداية الحديث عن السياسة الخارجية والعربية(١).

كذلك فإن **الحزب الناصرى** يولى الصراع العربى الإسرائيلى، أولوية محورية، إلى الحد الذى يراه مؤثراً على تطورات الأوضاع الداخلية. حيث إن إغفال الأولوية لهذا الصراع، والتعامل مع بعض المعطيات المطروحة على الساحة من شأنها تطويع الداخل والجماهير العربية، وتغيير منظومة القيم المضادة، لإسرائيل بحسبانها كياناً صهيونياً، ولذلك فإن الحزب يرفض الخطاب الحكومى والرسمى الذى يسعى للتطبيع، وتطويع الأنظمة العربية لصالح إسرائيل والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية. فالصراع العربى الصهيونى، كما يرى هذا الحزب يعدّ هو محور التفاعلات فى المنطقة العربية وعلاقات أطرافها بالنظام الدولى، ومن ثم فإنه يمثل أولوية قصوى فى هذا الصدد(٢).

٣- آليات التعامل مع الصراع

ينطلق اليسار فى تصوره لآليات التعامل مع الصراع وكيفية حله، من استمرارية هذا الصراع لتعدد مستوياته. ويلاحظ أن هناك ثوابت أساسية فى التعامل مع الصراع، وهناك بعض المتغيرات وفقاً للظروف والمستجدات.

فحزب التجمع فى أولى وثائقه (برنامج الحزب)، يشير إلى الآلية الملائمة للتعامل مع هذا الصراع وتتمثل فى السعى لتكوين جبهة عربية تضم مختلف القوى والأحزاب والهيئات والشخصيات التى تؤمن بالنضال العربى فى مساره التحررى التقدمى الاشتراكى والساعى إلى الوحدة(٣). فالإطار الأوسع للتعامل مع هذا الصراع يتمثل فى تحقيق التضامن العربى بوصفه سلاحاً أولاً، ودعم القوى التقدمية العالمية هو

---

(١) برنامج حزب التجمع الوطنى، مرجع سابق، ص ٢٨، ٢٩، وبرنامج «إنقاذ مصر لعام ١٩٨٤»، مرجع سابق، ص ٨١ : ٨٨، وأيضاً: البرنامج الانتخابى للحزب «التغيير بإرادة الجماهير لعام ١٩٩٥»، ص٣٢ : ٣٤.

(٢) وثائق الحزب الناصرى، مرجع سابق.

(٣) برنامج حزب التجمع، مرجع سابق، ص ٢٨، ٢٩.

السلاح الثانى، أما البترول وتوظيفه سلاحًا هو بمثابة السلاح الثالث ويعكس معركة ضد التسلط الاستعمارى الصهيونى[1].

وفى وثيقة ثانية وهى البرنامج الانتخابى لعام ١٩٨٤م، أشار إلى دور مصر فى تحمل مسئولية التعامل مع هذا الصراع، وذلك بإسقاط كامب ديڤيد، وما يستتبع ذلك من التخلى عن أباطيل التطابق الاستراتيجى مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى التوقف التام عن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، ووقف تصدير البترول المصرى إلى إسرائيل والتصدى الحازم لأخطار التسلل الصهيونى إلى فكر ووجدان الشعب المصرى، ومقاومة كل محاولة تجعل من اتفاقيات كامب ديڤيد ومعاهدة الصلح مع الحكومة المصرية وإسرائيل قيدًا على حرية الإرادة الوطنية فى الداخل والخارج. فضلاً عن ضرورة النضال من أجل تصحيح توازن القوى بالمنطقة الذى اختل لصالح إسرائيل، والحيلولة دون امتداد سياسة الصلح المنفرد إلى باقى أجزاء الوطن العربى، والوقوف بجانب دولة لبنان فى مواجهتها لإسرائيل، وكذا التمسك الحازم بحق الشعب الفلسطينى فى استخدام أشكال كافة النضال وحقه فى تقرير وإقامة دولته المستقلة بقيادة المنظمة[2].

أما البرنامج الانتخابى لعام ١٩٩٥م، فقد أشار إلى كيفية التعامل مع هذا الصراع، وتتمثل فى ضرورة قيام مصر بدور فعّال وفورى لتجاوز الحروب والصراعات العربية/ العربية، واستعادة التضامن العربى، وتهيئة الأساس الكافى لاستئناف العمل العربى المشترك لإقامة تكتل اقتصادى عربى تأكيدًا لمبدإ الاعتماد الجماعى العربى على النفس، وردًا على مخططات السوق الشرق أوسطية، وذلك فى إطار أولوية التنسيق العربى فى مواجهة إسرائيل والمخططات الأمريكية حماية للمصالح العربية المشتركة، بالإضافة إلى تصفية الآثار المدمرة لكامب ديڤيد، ورفض التطبيع مع إسرائيل، ودعوة الشعب لمقاطعة إسرائيل اقتصاديًا وثقافيًا إلى أن تعلن جميع الحقائق المتعلقة بجريمة قتل الأسرى المصريين، وكذا تحقيق سلام عادل وشامل فى المنطقة أساسه حق الشعب الفلسطينى فى قيام دولته، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية والسيطرة عليها والتصدى للمحاولات الإجرامية التى تستهدف العدوان عليها. كما يشير البرنامج إلى

(١) المرجع السابق.

(٢) البرنامج الانتخابى لحزب التجمع لعام ١٩٨٤م، مرجع سابق.

المطالبة بمحاكمة دولية لمجرمى الحزب الصهاينة الذين قتلوا الأسرى المصريين، وإنهاء الأوضاع التى تنتقص من سيادة مصر على سيناء، ورفض توصيل مياه ترعة السلام إلى إسرائيل(١).

وفى ضوء الظروف التى استجدت خلال الأشهر الماضية، وإظهار إسرائيل فى عهد نتنياهو لسياستها الاستيطانية الاستفزازية، وبخاصة ما يتعلق بالقدس وإنشائها لمستوطنة أبو غنيم، فإن تتبع كتابات وآراء جريدة الحزب، يكشف عن المعارضة الواضحة لاستمرار التطبيع، والدعوة إلى مواجهة العنف الإسرائيلى من خلال تدعيم الانتفاضة الفلسطينية فى الداخل(٢).

بينما يدعو **حلمى شعراوى** إلى رفض التطبيع، وأن جهد المثقف الحقيقى يجب أن يتركز فى الدعوة للدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطينى من دون صهيونية وعنصرية نتنياهو الفاشية(٣).

كما يطرح د. إبراهيم سعد الدين، أنه لكسر هذه التسويات غير المتكافئة، فإن السعى العربى لاحتواء إسرائيل ومنعها من التوسع أو الهيمنة، لا يكون بالمواجهة العسكرية مع إسرائيل، أو بالحصار الاقتصادى، وإنما بتحقيق تقدم المجتمعات العربية وتحصينها من إمكانات الاختراق. وأن التقدم المطلوب للعرب هو تقدم مجتمعى شامل بما فى ذلك من بناء قاعدة علمية وتكنولوچية مستقلة، وأن الوسيلة لتحقيق ذلك هى تكتيل الجهود العربية لتحقيق نهضة عربية وتنمية تكاملية، بما يؤدى إلى اتحاد فيدرالى عربى قائم على التقدم الاقتصادى، وتوافر الديمقراطية، والعدل الاجتماعى(٤).

أما الكاتب **محمد عودة،** فيطرح فكرة أن السلام لا يتحقق إلا فى ظل موازين قوى دقيقة، وأن إشعار إسرائيل بأن ما لا يتحقق بالحرب يمكن قبوله بالسلام الذى لا بديل له. ويطالب لذلك، بشحذ كل القوى وتعبئتها على الأصعدة كافة، ليس من أجل

---

(١) البرنامج الانتخابى لحزب التجمع لعام ١٩٩٥م، مرجع سابق، ص ٣٢، ٣٣.
(٢) رأى الأهالى، ٢٦ / ٣ / ١٩٩٧م.
(٣) حلمى شعراوى، «لا سلام بدون دولة فلسطينية»، مرجع سابق.
(٤) د. إبراهيم سعد الدين «التسوية السلمية واستمرار الصراع»، مرجع سابق.

الحرب، ولكن لإقناع إسرائيل أنه لا سبيل سوى السلام. ودعا إلى إجراء عملى بإعلان المقاطعة الشعبية الشاملة لكل ما هو أمريكى ولمدة أسبوع[١].

أما الكاتب **صلاح الدين حافظ**، فدعا إلى التركيز على الحركة الشعبية، وتدعيم الانتفاضة الفلسطينية، وضرورة عقد القمة العربية بحسبانها مسألة ملحة، وهو ما يستلزم إعادة تجميع بعض عناصر القوة العربية، لكى تبنى من جديد مقاومة شرعية وقوية فى مواجهة إسرائيل الهائجة، وأشار إلى أهمية وقف التطبيع مشيداً بالدول التى انخرطت فى علاقات تسوية سابقة، وأوقفت التطبيع، خاصة دول الخليج[٢].

ووصل أمر اختلاف هذا الحزب مع الحزب الحاكم بشكل واضح، عندما استقبل الرئيس مبارك نتنياهو فى شرم الشيخ فى ٢٧ / ٥ / ١٩٩٧م، حيث كتبت الأهالى رافضة ذلك اللقاء، بوصفه لقاء بلا ثمن فضلاً عن أن هذا الموقف كشف عن التوجه الرافض من جانب حزب التجمع لعمليات التطبيع، والتمسك بالدعوة لعدم الهرولة نحو إسرائيل، وطالب بالهرولة فقط نحو أساليب أخرى تساعد فى استرداد الأرض والحقوق العربية[٣].

وهكذا يتضح أن حزب التجمع يحدد آليات التعامل مع الصراع العربى الإسرائيلى، ومن منطلق الرؤية الشاملة لطبيعته وحركة هذا الصراع، ولذا فإن الطرح الذى يقدمه يأتى فى سياق هذا الفهم، بالإضافة إلى طرح مجموعة من الآليات تتمثل فى مجموعة إجراءات كوقف التطبيع وخلافه. فضلاً عن أن هذه الرؤية تتعارض كليةً مع سياسة الحزب الوطنى الحاكم.

أما الحزب الناصرى: فقد أكد الحزب على تدعيم كل ما هو عملى، ودون الاكتفاء بالمساندة النظرية، ويأتى ذلك فى سياق استيعابهم لحتمية الصراع واستمراريته بين العرب وإسرائيل، وهنا فإنهم يتشابهون أو يلتقون مع كثير من أفكار حزب التجمع.

فالمؤتمر القومى العربى الذى انعقد فى مارس ١٩٩٧م، طرح عدة آليات، فى ضوء

---

(١) محمد عودة، «لمن توجه المدافع»، مرجع سابق.

(٢) صلاح الدين حافظ، «من منبر الأزهر إلى منبر القمة»، مرجع سابق.

(٣) رأى الأهالى، «شرم الشيخ.. لقاء بلا ثمن»، ٢٨ / ٥ / ١٩٩٧م.

الظروف التى استجدت، وهى: وضرورة عقد مؤتمر عالمى لبحث حق العودة، وتقرير المصير للشعب الفلسطينى، مع وقف التفاوض مع الكيان الصهيونى، وإلغاء إجراءات التطبيع التى اتخذتها بعض الدول العربية، وتفعيل المقاطعة الشعبية لإسرائيل وتطويرها، ودعم المقاومة المشروعة الفلسطينية واللبنانية للاحتلال الصهيونى، ورفع درجة التعبئة السياسية والدبلوماسية والشعبية وتقديم الدعم المعنوى والمادى لصمود الشعب الفلسطينى فى القدس، وأخيرًا الدعوة لعقد قمة عربية طارئة بحضور جميع الدول العربية دون استثناء[١].

ويتضح من خلال هذه المقررات مدى التعارض للاتجاه القومى للسياسات التى يتم تنفيذها على المستوى المصرى والعربى. فهذا الاتجاه يحمل رفضًا للتفاوض حاليًا، ورفضًا لإجراءات التطبيع مع إسرائيل ثم دعوة إلى كثير من الإجراءات التى تسهم فى دعم المفاوض العربى. وفى كلمة لأمين عام الحزب الناصرى **(ضياء الدين داود)**، فقد علق على قرارات اجتماع وزراء الخارجية العرب، بأنها لا تفى بمستوى الطموح الجماهيرى العربى. وأكد على أن حركة الأحزاب والقوى السياسية والعربية والمصرية، ستقود إلى إحداث التغييرات فى المواقف الرسمية وكذا فى التطبيق العملى. وطالب إلى جانب ذلك بدعم الانتفاضة الفلسطينية، مع إعادة النظر فى العلاقات الخاصة مع أمريكا والدعوة إلى سرعة انعقاد القمة العربية[٢].

وقد رفض **محمود المراغى** فى إحدى مقالاته، الحجة التى تبديها مصر للتخلف عن تنفيذ قرارات الجامعة العربية بمقاطعة إسرائيل؛ لأن هذا يفقد القرار والمقاطعة جدواهما وقوتهما، ويعطى المسوِّغ للمترددين بالتخلف عن السير فى هذا الطريق، كما أكد أيضًا على أن سلاح المقاطعة التجارية يحدث فعالية كبيرة، ويجبر إسرائيل على التراجع لما يصيب الاقتصاد الإسرائيلى بالاهتزاز[٣]. كما يرفض «المراغى» أيضًا عقد مؤتمر الدوحة الاقتصادى فى نوفمبر القادم، تأكيدًا لقرارات الجامعة بالمقاطعة، مع حسبان

---

(١) المؤتمر القومى العربى السابع، مرجع سابق.

(٢) كلمة «ضياء الدين داود»، جريدة العربى، مرجع سابق.

(٣) محمود المراغى، «مصر وحجة باطلة» العربى، ١٤ / ٤ / ١٩٩٧م، ص٥.

ضـرورة «أن نقـول لا . . مـرة واحـدة . . لكى نكتـسـب احـتـرام العـالم وشـعـوبنا العربية»[١].

ويشير **جلال عارف** إلى أهمية تصعيد الدعوة إلى الجهاد ضد الصهاينة، وذلك بتصعيد ودعم الانتفاضة الثانية ضد إسرائيل لإجبارها على إرجاع الحقوق العربية[٢].

كما يشير **مصطفى بكرى** إلى أهمية لغة التشدد، ولذلك فهو يرفض سياسة الليونة المتبعة من الحكومة المصرية والحكومات العربية، بالإضافة إلى ضرورة طرد السفير الصهيونى، وسحب سفيرنا المصرى مما يشعل الشارع العربى[٣]. أما السيد/ **أمين هويدى**، فإنه يدعو إلى عقد مؤتمر عالمى فى چينيڤ يكون هدفه الحد من استخدام الكراكات وتنظيم عملها، وفرض حظر على استخدام الڤيتو، على أن يعطى أسبقية على مؤتمرات حظر إنتاج الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشاملة؛ لأن ترك الكراكات فى عملها، يؤدى إلى تغيير الأرض جغرافيًا وعسكريًا وديموغرافيًا، وهذا أخطر ما فى الأمر[٤].

كذلك فإنه فى سياق فهم الحزب لعملية الصراع العربى الإسرائيلى، ومواقفه، فإن الحزب اعترض على استقبال مصر ورئيسها لنتنياهو (رئيس وزراء إسرائيل) فى شرم الشيخ - فى أواخر مايو ١٩٩٧م - وذلك استنادًا لموقف الحزب المعارض أساسًا لما تسمى بمساعى السلام، واتفاقيات السلام منذ كامب ديڤيد حتى الآن. والحزب الناصرى يدعو إزاء هذا التصرف - والذى يعترض عليه - إلى ضرورة الالتزام بالرأى الشعبى الواضح الداعى لوقف كل العلاقات مع العدو الصهيونى وإعمال قرارات مؤتمر وزراء الخارجية العرب، والمؤتمر الإسلامى، كما يدعو الحكومة المصرية إلى العمل والالتزام بوصفها الطرف الأصيل، كما يدعوها ومعها الحكومات العربية إلى إعادة النظر بشكل كامل فى مجمل السياسات تحت راية ما يسمى بالسلام، وأن تضع فى اعتبارها أى

---

(١) محمود المراغى، «قولوا لا مرة واحدة»، العربى، ١٢ / ٥ / ١٩٩٧م، ص٥.

(٢) جلال عارف، «بين سلام الجرافات وسلام البوتاجاز»، أحاديث الجهاد لا تكفى، العربى، ٣١/ ٣/ ١٩٩٧م.

(٣) مصطفى بكرى، «إنهاء الحرب»، مرجع سابق.

(٤) أمين هويدى، مرجع سابق.

سلام تسعى إليه، ومع أى كيان. وذلك فى إطار التساؤل: وهل يمكن تصور سلام مع كيان عنصرى استعمارى استيطانى أيّا كان حجمه، يحتل الأرض العربية ويسعى للمزيد، ويدوس على الحقوق والكرامة العربية؟[1]

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الحزب الناصرى يجمع بين الالتزام العقائدى فى رؤيته لطبيعة الصراع مع إسرائيل وأولويته وبحسبانه محور حركة التفاعلات الإقليمية والدولية، وبين الإجراءات العملية القائمة على فكرة الجهاد والاستعداد للحرب والتكافؤ بحسبانها قاعدة التفاوض وأساس عملية السلام.

***

(١) محمود المراغى، «قولوا لا مرة واحدة»، العربى، ١٢ / ٥ / ١٩٩٧م، ص٥.

المبحث الثالث

قوى التيار الإسلامى

يمكن التركيز على حزب العمل بحسبانه ممثلاً للتيار الإسلامى، فضلاً عن الإشارة إلى عدد من الكتّاب الإسلاميين فى الصحف القومية أو الحزبية.

ويمكن تحديد توجهات هذا التيار من خلال تحليل النقاط التالية:

١ـ طبيعة الصراع مع إسرائيل

يوضح برنامج الحزب الأساسى (العمل الاشتراكى)، أن التعامل مع إسرائيل يتطلب وضع المحاذير العسكرية والاقتصادية والتى تتطلب بدورها اليقظة الدائمة لحماية أمننا القومى، وأن الرغبة فى السلام لا يمكن أن تصرفنا عن الاستعداد اللازم لتحرير الأراضى المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية بالقوة[١]. ولم يفصح البرنامج عن رؤية طبيعة الصراع خارج هذا المعنى. وفى البرنامج الانتخابى للحزب عام ١٩٨٤م، ورد فى النقطة الخامسة إشارة إلى ضرورة وحدة الصف العربى والتيقظ لمطامع إسرائيل فى المنطقة، وأن نصرة الشعب الفلسطينى ومساندته هى أساس الكفاح ضد الصهيونية والاستعمار لاسترجاع حقه فى إقامة دولته المستقلة على أرضه[٢].

وفى الانتخابات التالية عام ١٩٨٧، ١٩٩٠، ١٩٩٥م، حدث تحالف حقيقى بين حزب العمل الاشتراكى وبين جماعة الإخوان المسلمين، واستطاعا معًا صياغة برنامج انتخابى بعنوان: «الإسلام هو الحل»، وهذا يشير إلى هيمنة الجماعة الإسلامية على

(١) برنامج حزب العمل الاشتراكى، ١٩٧٨م، ص ٣٤، ٣٥.

(٢) البرنامج الانتخابى لحزب العمل باسم «برنامج العمل والتغيير من أجل الإصلاح الشامل»، ١٩٨٤م، ص٢٤.

التيار الاشتراكى الذى كان مسيطراً على الحزب، بل إن هناك بعضًا من القيادات من استطاع إبراز توجهه الإسلامى فى ظل هذه التحالفات الجديدة، ومن هؤلاء: السيد/ عادل حسين، وكذلك / مجدى حسين، وأن تحليل كتاباتهما وغيرهما تؤكد هذه المعانى.

فيرى السيد / **عادل حسين** (أمين عام حزب العمل)، أن الصراع بين العرب وإسرائيل، هو صراع مع عدو صهيونى توسعى إرهابى[1].

ويقول **مجدى حسين** (رئيس تحرير جريدة الشعب)، أن أزمة العلاقات مع إسرائيل هى أزمة شاملة.. تتصل بطبيعة الكيان الصهيونى الذى يضع نفسه بمجرد تكوينه الشاذ فى حالة صراع دائم مع مصر ومع الأمة العربية الإسلامية، ولا يمكن ـ ولا يصح ـ حصر هذه الأزمة فى الإطار الديپلوماسى[2].

ويقول أيضًا: «إن صراعنا مع إسرائيل صراع حضارى شامل له جوانبه العسكرية والاقتصادية والعلمية والثقافية وأيضًا له أبعاده الشعبية بمعنى (التعبئة الجماهيرية)، وإذا كان الخلل الآن يتمحور حول قضية اختلال التوازن لصالح إسرائيل فى معظم هذه المجالات.. فإن تعديل موازين القوى هو وحده الذى يمكن أن يعيد الأمور إلى نصابها[3].

على حين يرى **فهمى هويدى**، أن المشروع الصهيونى هو أصل المشكلة، ومصدر كل شر فى المنطقة، فالقضية ليست المستوطنات، وإنما المشروع الصهيونى وعدم توافر نية سليمة من إسرائيل، ولذلك فإنه لا سلام مع الاستيطان ومع الاستعمار الصهيونى[4].

كذلك فإن السيد / **مصطفى مشهور** (مرشد عام جماعة الإخوان المسلمين)، يقول:

---

(١) عادل حسين، «بعد العملية الاستشهادية القادمة: نتنياهو سيعلن الحرب.. ولا بد من الاستعداد»، الشعب، ٢٨ / ٣ / ١٩٩٧م.

(٢) مجدى حسين: «ليس بتصريحات عمرو موسى. يحيا الإنسان»!، الشعب فى ١٧ / ١ / ١٩٩٥م. وردت فى كتابه هموم الأمة مع نهاية القرن، القاهرة، دار الحسام، ١٩٩٧م، ص ٣١ : ٣٦.

(٣) مجدى حسين، المرجع السابق، ص ٣٣.

(٤) فهمى هويدى، «لا سلام مع الاستيطان»، الأهرام فى ٨ / ٤ / ١٩٩٧م.

إن الخطر الصهيونى قائم ومستمر وفى تطور من مؤتمر بازل بسويسرا، ويعد أن هذا الخطر الصهيونى هو أول وأهم المخاطر، استناداً إلى أن اليهود هم أشد الناس عداوة للذين آمنوا، ومع ذلك كانوا يعيشون فى بلادنا الإسلامية فى حرية تامة، بل كانوا يستحوذون على البنية الاقتصادية. كذلك فإن العدو الصهيونى يتحرك بخبث ومكيدة، وبمساندة انجلترا ثم من بعدها الولايات المتحدة (أمريكا)[١].

ومن خلال الاستعراض السابق يتضح أن حزب العمل والتيار الإسلامى فى داخله، وهو المعبر عمومًا عن التوجه الفكرى للحزب، لا ينظر إلى الصراع فى المنطقة على أنه صراع مع إسرائيل «كدولة» فقط، بل يرى أنه صراع حضارى شامل لكل الجوانب العسكرية والاقتصادية والعلمية والثقافية والشعبية، وأن هذه الدولة توسعيه إرهابية. أما **رؤية الإخوان المسلمين** ممثلة فى مصطفى مشهور (الممثل الرسمى)، فإنه يرى المسألة فى أصولها كثيراً قد ترجع إلى الخطر الصهيونى وتناميه، وأن هذا الخطر مستمد من اليهود الذين هم أشد الناس عداوة للذين آمنوا، ولذلك فإن العدو الصهيونى يتحرك بدعم خارجى عالمى كثيراً للمسلمين. ويتفق معه **فهمى هويدى**، بالتركيز على أن الخطر هو فى المشروع الصهيونى نفسه وليس فى المستوطنات، ولذلك فلا سلام مع الاستعمار الاستيطانى الصهيونى. لذلك فهما (مشهور وهويدى) يتفقان على أن الصراع هو صراع مع الصهيونية ومشروعها الاستيطانى الاستعمارى التوسعى فى منطقتنا وعلى حساب دولة فلسطين والعرب والمسلمين جميعًا.

٢- أولوية الصراع فى السياسة الخارجية المصرية:

تركز أولوية الحزب على حسبان تدعيم العلاقات العربية هى الأساس لحركة السياسة الخارجية لمصر، والمقدمة للمواجهة الشاملة مع إسرائيل سواء فى معركة السلام أم فى حالة وقوع الحرب. وأن الرغبة فى تحقيق السلام العادل فى المنطقة، لا يجوز أن يصرف العرب عن الاستعداد اللازم لتحرير الأراضى المحتلة بالقوة. وأن

(١) مصطفى مشهور، «واجبنا إزاء المخاطر من حولنا»!، الشعب، ٢٩ / ٤ / ١٩٩٧م.

الحزب يرى ضرورة اليقظة التامة مع إسرائيل فى المنطقة خشية ما تسعى إليه من فى الإيقاع بنا دائمًا فى حبائل الصراعات مع الدول الكبرى(1).

كما يرى **عادل حسين** أن توحيد الجبهة الداخلية فى قضية القدس يُعدُّ بداية لمشروع النهوض القومى، وهو ما يعنى أولوية الصراع فى مشروع حزب العمل، كما أنه يرى ضرورة التعبئة الشاملة من أجل المواجهة مع إسرائيل من أجل الحفاظ على، بل وزيادة درجة تطور المجتمع المصرى والعربى(2).

كذلك فإن **مصطفى مشهور**، يرى أن الخطر الصهيونى هو أول وأهم المخاطر، داخليّا وإقليميّا. فهدف العدو الصهيونى لا يقتصر على فلسطين، بل سيشمل دولاً متعددة من دول العرب، بل وسيشمل داخل مصر والدول الإسلامية، وهو ما يستلزم إعداد العدة لهم باستمرار، وهو ما يعطى أولوية لهذا الصراع فى سياسة الدولة الخارجية(3).

وهكذا يتضح مدى أهمية الصراع فى إدراك حزب العمل والاتجاه الإسلامى، فضلاً عن أن التحليلات المنشورة على صفحات الشعب باستمرار، تشير إلى أن إسرائيل دولة فاعلة فى كل أمور المنطقة، وهو ما يستلزم المواجهة الشاملة على المستويات كافة داخليّا وإقليميّا ودوليّا. فإسرائيل فاعلة فى ضياع حقوق الفلسطينيين، واحتلال الأراضى، وفيما يحدث فى إريتريا، وفى الجنوب السودانى، وفى أعالى النيل فى إثيوبيا وأوغندا، وفى محاولات السيطرة الاقتصادية فى المنطقة، وقيامها بالتنسيق مع تركيا وبعض الدول الأخرى، بهدف تدعيم مركزها التفاوضى وإخلال التوازن لصالحها باستمرار.

---

(1) برنامج حزب العمل الاشتراكى، مرجع سابق، ص ٣٤و ٣٥، والبرنامج الانتخابى للحزب عام ١٩٨٤م، مرجع سابق، ص ٢٤.

(2) عادل حسين، «بعد العملية الاستشهادية..»، مرجع سابق، وأيضًا: «تمجيد التطبيع بين الإعداد لتحرير القدس.. والتلاعب الديبلوماسى»، الشعب، ٨ / ٤ / ١٩٩٧م.

(3) مصطفى مشهور، مرجع سابق، وأيضًا: «أيها العرب والمسلمون: أنتم الأعلون، إن كنتم مؤمنين»، الشعب ١ / ٤ / ١٩٩٧م.

٣ـ آليات التعامل مع الصراع:

يشير برنامج الحزب إلى تعميم فى المناداة بضرورة اليقظة الدائمة لإسرائيل، حماية لأمننا القومى[١]. على حين تشير البرامج الانتخابية للحزب إلى كثير من الإجراءات للتعامل مع هذا الصراع ومنها: تجميد اتفاقية كامب ديفيد لانتهاكات إسرائيل لها، مع المقاطعة الشاملة لإسرائيل، واتخاذ موقف عربى موحد مضاد لأى دولة تنقل سفارتها للقدس، ونصرة الشعب الفلسطينى فى كفاحه ضد الصهيونية والاستعمار من أجل إقامة دولته المستقلة[٢].

ويركز **عادل حسين** (أمين الحزب)، على آليتين أساسيتين هما:

* ضرورة الجهاد فى سبيل الله ضد إسرائيل ومن يساندها.

* توحيد الجبهة الداخلية فى قضية القدس بحسبانها بداية لمشروع النهوض القومى[٣].

ومن ناحية أخرى يرى أن «الحركة الجماهيرية الضاغطة» أمر ضرورى للضغط على الحكومات المترددة، ولدعم الحكومات الصامدة. وأنه يختلف مع الدولة المصرية لعدم تغطية إعلامها الرسمى لمؤتمر الأزهر القومى الذى شاركت فيه القوى السياسية كافة وشيخ الأزهر نفسه، واكتفى الإعلام بمجرد نشر خبر عن وقائع المؤتمر[٤].

كما أنه يختلف مع الموقف المصرى، الذى أعلن عن استثنائه مع الأردن من قرارات مجلس الجامعة العربية بتجميد التطبيع فى أواخر مارس ١٩٩٧م، بحجة وجود معاهدات رسمية مع العدو، وهو ما يتعارض مع منطق المعاهدات الدولية المنظمة للعلاقات المتكافئة بين الدول. ويأتى تركيز عادل حسين فى نقده هذا، بحسبان أن الحفاظ على الموقف العربى لا يمكن أن يتم بدون مصر[٥].

---

(١) برنامج حزب العمل الاشتراكى، مرجع سابق، ص ٣٥.
(٢) البرنامج الانتخابى للحزب لعام ١٩٨٤م، مرجع سابق، ص ٢٤.
(٣) عادل حسين، «بعد العملية الاستشهادية»، مرجع سابق.
(٤) عادل حسين، «تجميد التطبيع بالإجماع قرار شجاع»، الشعب، ٤ / ٤ / ١٩٩٧م.
(٥) عادل حسين، «تجميد التطبيع بين الإعداد لتحرير القدس والتلاعب الديبلوماسى»، مرجع سابق، الشعب، ٨ / ٤ / ١٩٩٧م.

أما **مجدى حسين** (رئيس تحرير الجريدة ـ لسان الحزب)، فيبلور آليات المواجهة فيما يلى:

* عدم تراجع إسرائيل عن بناء مستوطنة «أبو غنيم» بإرادتها.

* عدم شق الصف العربى من جديد، وضرورة إعادة العلاقات مع العراق، وفك الحظر عليه وعلى ليبيا، ومساندة السودان، فضلاً عن ضرورة اتخاذ إجراء عملى نحو السوق العربية المشتركة.

* مصالحة عربية وإسلامية شاملة.

* وقف الصفقات التجارية مع الولايات المتحدة، وتحويلها إلى فرنسا أو ألمانيا أو اليابان.

* الشروع فى بناء أسباب القوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والحضارية، من خلال عمل عربى مشترك على جميع المحاور[1].

وقد أكد هذه المعانى فى أكثر من مقال له، ومنها مثلاً: ضرورة وقف النواح على عملية السلام الذى يفت فى عضد الأمة، واتخاذ مواقف عملية عاجلة ضد إسرائيل تدفع معها الثمن غاليًا لقرار تهويد القدس، وتجميد التطبيع، ودعم الجهاد اللبنانى والفلسطينى حتى تستعد الجيوش العربية النظامية للمنازلة الكبرى، وتصعيد الحركة الشعبية لتصحيح الموقف الحكومى، أو تجاوزه إلى دنيا الكرامة والحرية[2].

* أما السيد / **إبراهيم شكرى** (رئيس الحزب)، فإنه يشير فى مؤتمر سياسى للحزب، إلى ضرورة مقاطعة كل ما هو أمريكى وإسرائيلى كرد وحيد وحقيقى على الغطرسة الصهيونية والدعم الأمريكى لها. وطالب بأن تقوم الشعوب بهذه المهمة؛ لأنها وحدها القادرة على ذلك، حيث لا يستطيع أحد إجبارها على شراء بضائع أمريكية وإسرائيلية، كما طالب بفضح كل من يروج للبضائع الصهيونية[3].

* ويطرح «**مصطفى مشهور**» رؤيته للتعامل مع هذا الصراع، بعدم الاستسلام

---

(١) مجدى حسين، «سننتظر قراراً عربيًا..»، الشعب، ١ / ٤ / ١٩٩٧م.

(٢) مجدى حسين، «القدس رمز لحالة الأمة..»، الشعب، ٢٥ / ٣ / ١٩٩٧م.

(٣) إبراهيم شكرى، فى مؤتمر سياسى بميت غمر، الشعب، ٤ / ٤ / ١٩٩٧م.

وعدم الصبر فى الذل والهوان، وعدم قبول إرهاب قوة الأعداء المادية، وإعداد العدة لهم، وتوحيد الصفوف، والعودة إلى الله.

ولتوحيد الشعب من الداخل طالب الحكام برفع الظلم عن المظلومين، ووقف القمع والاعتقال والتعذيب، وإتاحة الفرصة للشعوب بالمشاركة فى القرارات، وذلك بحسبان أن الجريمة الداخلية هى حجر الزاوية لمواجهة الأخطار وتدعيم قوة الدولة[١].

كما أنه يطرح أيضًا: رفض العلاقات والاتفاقيات والتعاملات مع العدو؛ وذلك لأن هذا يدعم من سياساته التوسعية، ضرورة الجهاد بالشباب فى سبيل الله لتحرير القدس والمسجد الأقصى، مع ضرورة تحرك الشعب، مع تنمية هذه الحماسة الجماهيرية ضد العدو، وذلك بالسماح بالمؤتمرات الشعبية، وتحرك أوسع للأحزاب والقوى الوطنية، وتهيئة الشباب لمواجهة العدو بالنفس والمال (أى الجهاد)، مع ضرورة الحصار للعدو الصهيونى، والمقاطعة لكل ما تمت له بصلة مع سحب السفراء وطرد نظرائهم من أرضنا، وإعلان عرفات للدولة الفلسطينية، والجهاد والشهادة[٢].

* أما **فهمى هويدى**، فيشير إلى أن عمليات التسوية فشلت، ولم تحقق الغرض المرجو بسبب تعنت وسوء نية الإسرائيليين، وطالب بضرورة توافر الشجاعة لدينا لتسمية الأشياء بمسمياتها: فالمستوطنات هى مستعمرات صهيونية توسعية، ومنهجها فى سياسة التنظيف العرقى على درب النازية، والعمل الإرهابى هو الذى تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب، والعمل الوطنى هو ما يمثل رد الفعل الفلسطينى إزاء الإرهاب الإسرائيلى[٣].

كما يرفض الحوار مع الإسرائيليين، لعدم توافر الاستعداد الجاد لهؤلاء للتعايش السلمى، وأنه يقبل الحوار فى حالة وجود بعض اليهود الشرفاء، وهو بذلك يرفض الانضمام لمعسكر السلام الإسرائيلى الذى يدور بين عرب وإسرائيليين، بل وينتقدهم على هذا السلوك[٤].

---

(١) مصطفى مشهور، «واجبنا إزاء المخاطر من حولنا»!، مرجع سابق.
(٢) مصطفى مشهور، «أيها العرب والمسلمون: أنتم الأعلون..»، الشعب، ١ / ٤ / ١٩٩٧م.
(٣) فهمى هويدى، «لا سلام مع الاستيطان»، مرجع سابق.
(٤) فهمى هويدى، «أكذوبة معسكر السلام»، الأهرام، ١٥ / ٤ / ١٩٩٧م.

كما يركز فى مقال آخر على ضرورة طرح ورقة «التعويضات والاستحقاقات للفلسطينيين الذين تم طردهم عام ١٩٤٨م، والذى تقدر بحوالى (٢٤٠) بليون دولار، وذلك قياسًا على ما تحصل عليه إسرائيل من ألمانيا وبلغ حتى الآن (٦٠) بليون دولار وستصل بنهاية عام (٢٠٣٠م) إلى ٨٠ بليون دولار[١].

وهكذا فإن الآليات قد تعددت من النواحى العملية إلى المنظور الكلى للمواجهة الشاملة مع إسرائيل والكيان الصهيونى عمومًا، بل إن إعداد العدة حاليًا، مع تشجيع المقاومة الفلسطينية واللبنانية فى الوقت الحاضر، فضلاً عن الإعلان عن ضرورة المقاطعة والحصار، وذلك فى سبيل الإعداد للمقابلة والنزال القادم والمعركة الفاصلة بين العرب وإسرائيل والصهيونية.

ختـــامًا

ركزت هذه الدراسة على مدار الصفحات السابقة، على الاتجاهات الرئيسية داخل كل تيار من التيارات الثلاثة الأساسية، وهى: التيار اليمينى، والتيار اليسارى والقومى، ثم التيار الإسلامى.

وقد كشفت الدراسة عن وجود تباينات داخل كل تيار من واقع برنامجه السياسى، أو برامجه الانتخابية، أو من خلال قياداته الفكرية. ويمكن القول إن هناك توحدًا فى الحركة السياسية بين هذه كافة التيارات بعد القرارات الإسرائيلية الأخيرة منذ فبراير الماضى (١٩٩٧م) بتهويد القدس، وبناء مستوطنة أبو غنيم.

ولذلك فقد أسفر هذا التنسيق عن مؤتمر الأزهر، والذى كان تعبيرًا عن الاتجاه القومى لكل الأحزاب والقوى السياسية المختلفة فى نهاية مارس (١٩٩٧م) أو أعلنوا جميعًا بما فيهم شيخ الجامع الأزهر، والبابا شنوده، «حى على الجهاد» ضد إسرائيل وذلك دفاعًا عن القدس الشريف.

كما أسفر هذا التنسيق عن «مؤتمر القدس» فى أواخر أبريل (١٩٩٧م) (بعد أقل من

---

(١) فهمى هويدى، استحقاقات «الهولوكوست» الفلسطينى!، الأهرام، ٦ / ٥ / ١٩٩٧م.

شهر)، وقد وقع على «نداء القدس» التيارات السياسية والأحزاب كافة، وشارك الحزب الحاكم فى المؤتمر.

وقد خلص مؤتمر الأزهر إلى ضرورة مواجهة إسرائيل مع قطع العلاقات مع العدو وطرد سفيره، وتشكيل كتائب للجهاد ضد الصهاينة، وإعلان موقف حاسم تجاه الانحياز الأمريكى السافر لصالح العدو والذى يستعين بالشعوب العربية والإسلامية. أما مؤتمر القدس فقد ألقى العبء الأكبر على الشعب فى تنفيذ برنامجه، مع تحميل المسئولية على الحكومات العربية بقيامها بواجبها فى رفض أى شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيونى، وتجميد جميع الاتفاقات معه. ووجه نداء إلى اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات والتجار ورجال الأعمال بوقف أى علاقة مع الإسرائيليين والالتزام بالمقاطعة. وقد وجدت هذه المناشدة تأثيرًا إيجابيًّا لدى غالبية رجال الأعمال المصريين والعرب، كما طالب المؤتمر بمنع سفر الشباب إلى إسرائيل، وإنشاء صندوق عربى يجمع فيه مساعدات الدول العربية لفلسطين والقدس.

وعلى أى حال فإن هذا التنسيق لأحزاب المعارضة والقوى السياسية والذى أسفر عن خطوات مهمة، لا يلغى التمايز فى رؤى كل منها لطبيعة الصراع وأولويته، وكيفية التعامل معه، بقدر ما يقرب بين هذه الاختلافات فيما بينهم فى وقت الأزمة وهو ما يحدث حاليًا فى المواجهة مع إسرائيل، ذلك الكيان الصهيونى التوسعى.

***

الفصل التاسع

الانتخابات الأمريكية و قضية السلام في «الشرق الأوسط»

المبحث الأول

الحضور العربى فى الانتخابات الأمريكية (*)

والعالم كله يترقب نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، لما لها من تأثير بالغ الأهمية على مسار العالم خلال السنوات الأربع القادمة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٧م)، أصبح من الواضح أن معركة هذه الانتخابات قد حسمتها أولوية العوامل الداخلية عن العوامل الخارجية. ولذلك فإن كل مرشح استطاع أن يجيد التعامل مع أوتار الشعب الأمريكى بطرحه برنامج سياسته الداخلية يتفق والمزاج العام لهذا الشعب، وفى هذه اللحظة التاريخية ـ هو الذى سيكسب نتيجة المعركة. فى الوقت نفسه لم تشكل السياسة الخارجية وجوداً حقيقيّا فى معركة الانتخابات الحالية، والتى لم يعد يتبقى عليها سوى عدة أيام ـ حتى كتابة هذا المقال ـ إلى الحد الذى يتردد بين أوساط المحللين والمراقبين السياسيين بأن رؤى كل من الرئيسين المرشحين (بوش وكلينتون) إزاء القضايا الدولية تكون متقاربة، إن لم تكن شبه متطابقة. وعندما طرحت قضية الصراع العربى الإسرائيلى ـ على سبيل المثال ـ بين المرشحين سعيًا لكسب الصوت اليهودى أساسًا، لاحظنا بعض المزايدة بين بوش وكلينتون، حيث أعلن الأول على الموافقة على ضمان قروض عشرة مليارات ترضية لإسرائيل، ووافق الثانى على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإمكانية نقل السفارة الأمريكية إليها فيما بعد، بالإضافة إلى مطالبته للعرب بأن يقدموا تنازلات لإسرائيل لاستمرار عملية السلام. وعلى العكس من ذلك، فقد وافق الطرفان على صفقة الأسلحة للسعودية فى إطار المصلحة الاقتصادية الأمريكية، واعتبار السعودية ومصر حليفتين فى منطقة الشرق الأوسط.

وأيّا كانت الأمثلة التى تدلل على صحة ما نقول، وهى كثيرة، إلا أن التساؤل الذى

(*) نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١ / ١١ / ١٩٩٣م.

يطرح نفسه مع قرب انتهاء معركة الانتخابات الأمريكية هو: أين الحضور العربى سواء أكان مباشرًا أم غير مباشر فى هذه الانتخابات الرئاسية؟

ونستهدف من وراء طرح هذا التساؤل، والوقوف على مدى هذا الحضور العربى فى هذه المعركة بالذات، هل كان الصوت العربى مسموعًا؟ وإمكانية تطوير هذا الوجود العربى فيما بعد؟ والذى لا شك فيه، ومن أول وهلة، أن الحضور العربى المباشر فى هذه المعركة، بمعنى الاتصال المباشر من جانب الزعماء العرب أو ممثليهم من وزراء الخارجية أو غيرهم بالمرشحين الأمريكيين الثلاثة (بوش وكلينتون وبيرو) لم يكن مطروحًا.

ولكن لوحظ فى الوقت نفسه حضور عربى وإلى مدى معين من جانب الجاليات العربية المختلفة المنتشرة فى أرجاء الولايات المتحدة، وهو ما نراه حضورًا غير مباشر، وذلك بالمقارنة برئيس الوزراء الإسرائيلى (رابين) وبعض ممثليه من الوزراء وغيرهم، الذين حرصوا على الذهاب للولايات المتحدة ومقابلة المرشحين للرئاسة، وإجراء الحوار معهم وأخذ بعض التعهدات والالتزامات إزاء أمان إسرائيل وأمنها.

الحقيقة المؤلمة هى أن الوجود العربى فى الولايات المتحدة من حيث الكثافة السكانية قد اقترب من خمسة ملايين نسمة، وهو ما يقترب طبقًا للمعلومات المتاحة لدينا، من كثافة الوجود اليهودى فيها. ولكن الفرق بين الطرفين هو فرق فى التأثير والنفوذ الناجمين عن التغلغل فى المجتمع الأمريكى، وفهم آليات الديمقراطية فى هذا المجتمع، وإجادة التعامل معها سعيًا نحو ضمان المصالح العربية عامة لدى كل من الحزبين الجمهورى والديمقراطى من جانب، ومن جانب آخر: محاولة تقييد المرشحين للرئاسة فى تصريحاتهم المؤيدة لإسرائيل على طول الخط والتى قد تستخدم فى إطار المزايدات الانتخابية سعيًا لكسب الصوت اليهودى.

والسؤال هنا: متى يمكن للجاليات العربية أن تمارس نفس الدور اليهودى وتتجاوزه، فى إجبار المرشحين الأمريكيين على أخذ ثقل الجاليات العربية فى الحسبان، خصوصًا أن المجتمع الأمريكى قائم على فكرة الأقليات وجماعات الضغط، التى تلعب كل منها دورًا تأثيريًا فى مسارات السياسة الخارجية الأمريكية بما يتفق والقدرة على التأثير. ومن ثم فإن النجاح الحقيقى للجاليات العربية يكمن فى إمكان

تشكيل جماعة أو جماعات ضغط عربية من داخل الولايات المتحدة تضارع - إن لم تكن تفوق - اللوبى اليهودى أو الصهيونى، فى ظل متغيرات العصر الذى نعيشه، خصوصا مع اختفاء الاتحاد السوفييتى ككيان قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة، انحسرت معه الأهمية الاستراتيجية بعض الشيء طبقًا لما تشير إليه أغلب مراكز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية.

وبالنظر إلى حجم وطبيعة الحضور العربى غير المباشر فى المعركة الانتخابية على الرئاسة الأمريكية، نلاحظ أن هذا الحضور تمثل فى تحرك الجاليات العربية داخل الولايات المتحدة، وإجراء الاتصالات مع المرشحين، وإرسال دعوات لمناقشتهم فى القضايا التى تهم العرب، وعقد المؤتمرات الصحفية للتعبير عن وجهة النظر العربية، والمشاركة بكتابة المقالات فى الصحف الكبرى للإدلاء بالرأى العربى فى معركة الانتخابات... إلخ.

وقد أمكن رصد توجهين رئيسيين للجاليات العربية داخل الولايات المتحدة خلال المعركة الانتخابية: **الأول**: يضم كلاّ من المعهد العربى الأمريكى والذى يديره جيمس زغبى، وأيضًا اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز، ويرأسها / ألبرت مخيبر، وهما معًا ديمقراطيان ولهما اتصال مباشر بل وعضوية بالحزب الديمقراطى، ومن ثم يشاركون فى تأييد الديمقراطيين ومرشحهم كلينتون للرئاسة. **أما التوجه الثانى**: فهو يضم كلاّ من اللجنة الوطنية للعرب الأمريكيين، ويرأسها چورچ سالم، وقد شكلت لجنة العرب الأمريكيين لإعادة انتخابات بوش وكويل / ١٩٩٢م، وكذلك مجلس العرب الأمريكيين الجمهوريين لمنطقة واشنطن ورئيسه د. جميل شامى. والتوجه الثانى يشير إلى تأييد الجمهوريين ومرشحهم چورچ بوش، باعتبار أنه يساند العرب، وسعيًا نحو تأييد واستمرارية عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وإنه قال لإسرائيل لا، فإن المصلحة العربية تقتضى المساهمة فى إعادة ترشيحه مرة أخرى. ويستندون فى دعواهم بتأييد المرشح الجمهورى إلى أن ٩٠٪ من اليهود الأمريكيين أعضاء بالحزب الديمقراطى. أما التوجه الأول، فيشير إلى، وعلى حد قول الممثل الرئيسى لهذا التوجه وهو / جيمس زغبى: أن كلينتون يشدد على قبوله بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ويتفق مع بوش فى موضوع الاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة، وفى الوقت نفسه يحبذ مبدأ الأرض مقابل السلام. ولذلك فإنه «بالقدر» الذى لا يرى بوش إلى جانب العرب كما يتصورون فإنه لا يرى كلينتون ضد العرب كما يعتقدونه.

كما أن زغبى يشير فى أحد تصريحاته الصحفية بالقول، إلى أن على العرب أن يعرفوا أن نصف اليهود الذين يريدون كلينتون ينتمون إلى منظمة الأمريكيين من أجل السلام الآن، وهؤلاء يتبنون موقفًا تجاه عملية السلام لا يختلف عن موقفنا. والنقاش بين هؤلاء وبين الآخرين داخل حملة كلينتون الانتخابية دائر حاليًا.. وكما أنه لا يوجد موقف محدد لليهود الأمريكيين تجاه الشرق الأوسط، فإن نصف اليهود الذين يحيطون بـ «كلينتون» حاليًا يؤمنون بإقامة دولة فلسطينية وإنهاء الاحتلال. وتأكيدًا لوجهة نظر هذا الاتجاه، فإن «مايكل ماندلبارم» - أحد مستشارى كلينتون المحابين لإسرائيل وبشكل استفزازى - تمت تعريته ورفض أفكاره عندما ذهب لمحاورة جماعة الأمريكيين من أجل السلام الآن.. فى يوليو ١٩٩٣م أثناء انعقاد المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى. بالإضافة إلى أن كلينتون أرسل إلى الفلسطينيين رسائل يؤكد فيها أن عددًا كبيرًا من القيادات التى عملت معه سيسند إليهم مناصب فى إدارة كلينتون للتعامل مع عملية السلام، ومن بينهم الرئيس السابق كارتر، الذى قد تعهد له بمهمة الإشراف على عملية السلام.

وفى الوقت الذى كانت الجهود تبذل فيه من جانب الجاليات العربية لتأييد كلينتون داخل الحزب الديمقراطى، فقد نجحت الصحافة اليهودية الأمريكية من أمثال «المجلة الأسبوعية إلى الأمام» بعد هجومها المستمر على الأمريكيين من أصل عربى فى الحزب الديمقراطى فى إزاحة النائبة الديمقراطية من ولاية أوهايو من أصل عربى - من منصبها كرئيس مشارك للجنة البيان الانتخابى للحزب فى آخر لحظة، ولم تعط الفرصة للتحدث خلال المؤتمر. وهذا يدل على مدى وحجم الصراع العربى اليهودى داخل الحزب الديمقراطى الذى ينتمى إليه غالبية اليهود الأمريكيين.

وعلى أى حال، فإنه يلاحظ، إذن، حضورًا عربيًا فى هذه الانتخابات الأمريكية بصورة تكاد تكون أفضل من المعارك السابقة، ولكن المشوار ما زال طويلاً، ويحتاج إلى جهود كبيرة، وقدرة عالية على التغلغل داخل المجتمع الأمريكى، وتوافر القدرة على التعامل مع آليات النظام الأمريكى الديمقراطية، واستخدام السبل كافة لتكوين جماعات مؤيدة للحق العربى داخل كل المستويات الإعلامية والسياسية والحزبية، وداخل جماعات الضغط المختلفة من الجاليات الأخرى، وإجادة التعامل مع منطق الأقليات الذى يسود الولايات المتحدة. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا برؤية عربية مباشرة

تستطيع أن توظف الجاليات العربية المنتشرة فى الولايات المتحدة بما يخدم قضايا العرب ومصالح أمنهم القومى. ولا نرى فى توزع الجاليات العربية بين الانتماء لأى من الحزبين الجمهورى والديمقراطى أى غضاضة، بل على العكس: يمكن فقط استثمار هذا الوضع فى ضوء فهم قواعد اللجنة والتعامل بوعى مع مبدإ توزيع الأدوار للجاليات العربية داخل النظام الأمريكى.

ولا يجب أن نتناسى أنه لا يزعجنا من ينجح فى الانتخابات الأمريكية، لكن الذى يزعجنا هو أن نتغافل عن حقيقة مؤداها بأن العرب هم وحدهم القادرون على التأثير فى مجريات عملية السلام، ولن يقدم لهم ما يشتهون، إلا بالقدر الذى يبذلون فيه من الجهد، والقدرة على توظيف قدراتهم الفعلية، وهى جد كثيرة وبلا حدود. وطالما أن السياسة لها أبعاد متعددة، وليس بعداً واحداً، لذلك، فلا خوف من المستقبل طالما أدركنا ذلك.

* * *

المبحث الثانى

السلام فى «الشرق الأوسط»

بين الجمهوريين والديمقراطيين(*)

يبدو أن إعصار «أندرو» الأخير (عام ١٩٩٢م) الذى عصف بولايتين ودمر ما دمر فيهما، جاء ليحدد الدائرة الكبرى فى التنافس الانتخابى بين بوش وكلينتون، على أنها الدائرة الداخلية. ومن ثم فإن الاهتمام بالشئون الخارجية للولايات المتحدة فى هذا الوقت لا يشكل مساحة كبيرة لدى الناخب الأمريكى، ولذا فإن احتمالات فوز الذى يهتم جدًا بالسياسة الخارجية على حساب السياسة الداخلية تتضاءل كل يوم، وهذا ما سبق لنا الحديث عنه.

ومع ذلك، فإن التنافس الحادث الآن بين الجمهوريين والديمقراطيين على «الشرق الأوسط» خصوصًا على مصلحة إسرائيل، هو تنافس فى الواقع على صوت الناخب اليهودى، وليس على صوت الناخب الأمريكى عمومًا.

ويهمنا فى هذا المقام أن نشير إلى أن آراء المرشحين للرئاسة إزاء الصراع العربى الإسرائيلى فى هذا الوقت ترتبط كثيراً بالعملية الانتخابية، وهذا لا يجب أن يدعونا إلى التكاسل والتراخى، على أن نكون بلا وجود فى الانتخابات الأمريكية.

فالمعلومات التاريخية تشير إلى أن التأييد المطلق لإسرائيل كان من نصيب الجمهوريين، وبخاصة أنهم يحكمون أكثر. فمنذ الستينيات، لم يحكم الولايات المتحدة رئيسًا ديمقراطيًا سوى چون كنيدى الذى قتل بعد فترة قليلة من حكمه للفترة الأولى، وأكمل چونسون فترته، والرئيس كارتر (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠م)، بينما حكم الجمهوريون الولايات المتحدة طوال هذه الفترة (حوالى ربع قرن).

(*) نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١٦ / ٩ / ١٩٩٢م.

والحديث عن الديمقراطيين الذين حكموا من قبل له دلالة، حيث أعلن «چون كنيدى» تأييده للقضية الفلسطينية، وأسهم «كارتر» فى إتمام أول اتفاق بين مصر وإسرائيل فيما يعرف باتفاقيتى كامب ديڤيد والمعاهدة الإسرائيلية المصرية عامى ١٩٧٨ و١٩٧٩م، وذلك فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى. والمتابع لتصريحات الديمقراطيين خلال حملاتهم الانتخابية يجدهم قد أسرفوا فى التأييد والوعود للإسرائيليين بهدف كسب أصوات اليهود. ولو نظرنا إلى تصريحات «دوكاكيس» المرشح للرئاسة فى عام ١٩٨٨م فى مواجهة بوش الجمهورى، نجده قد أسرف كثيراً فى وعوده لإسرائيل، ومنها اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ووسط المعركة الحالية «بين بوش وكلينتون»، نجد الرئيس بوش يعلن من خلال برنامج حزبه الجمهورى: ضرورة توفير المساعدات الأمنية على نطاق واسع لإسرائيل، ومعارضة قيام دولة فلسطينية أو كيان فلسطينى جديد يهدد أمن إسرائيل، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى الوقت الذى يتحقق فيه أمن إسرائيل، والتركيز على أهمية استمرار دعم عملية السلام بالشرق الأوسط. فى الوقت نفسه يبذل فيه الرئيس بوش كل جهده فى سبيل إنجاز شىء ملموس بين العرب وإسرائيل لدعم موقفه الانتخابى، باعتبار أنه إنجاز فى السياسة الداخلية. ولهذا، فقد وافق على منح ضمان القروض لإسرائيل والبالغة عشرة مليارات، وذلك لكسب الصوت اليهودى داخل الولايات المتحدة.

وهو بهذا يحاول أن يقدم سلوكًا للجمهوريين فى تحقيق إنجاز على طريق إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى، يمكن أن يفاخر به تاريخيًا ليقضى على الإنجاز التاريخى السابق للديمقراطيين إبان فترة حكم الرئيس كارتر.

أما كلينتون الديمقراطى، فهو يسرف فى تأييد إسرائيل، وذلك باعترافه بأن القدس عاصمة إسرائيل، وأنه يؤيد إسرائيل بوصفها حليفة الولايات المتحدة الوحيدة فى الشرق الأوسط، ويطالب بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، كما يطالب العرب بتقديم تنازلات لإسرائيل فى محادثات السلام الجارية الآن حفاظًا على أمنها. ومما أشار إليه خلال الأيام الأخيرة أن أمريكا باعت كميات ضخمة جدًا من الأسلحة للدول العربية، وأن ذلك يهدد أمن إسرائيل «التى يجب أن تظل أقوى دولة فى المنطقة كمًا وكيفًا»،

ووصف إسرائيل بأنها رمز الحرية وواحة التحرر ومأوى المهاجرين، و«أن المقاطعة العربية غير مشروعة وغير قانونية وهى حرب اقتصادية ولا بد أن تنتهى، ولذلك فإن إنهاء هذه المقاطعة شرط لحصول السعودية على صفقة الطائرات التى تعاقدت على شرائها من الولايات المتحدة». ولمحاولة إثبات تناقض كلينتون إزاء إسرائيل، ذكر ذلك الاتهام الأخير الذى وجهته زوجة نائب الرئيس الأمريكى الحالى «دان كويل» إلى زوجة كلينتون بأنها سبق لها تمويل الفلسطينيين خلال رئاستها لمؤسسة العالم الجديد فى الفترة ما بين عامى ١٩٨٧ و١٩٨٨م. وفى الوقت الذى حققت فيه إسرائيل بعد فوز إسحاق رابين برئاسة الوزراء، بعض الإنجازات بحصولها على موافقة بوش على ضمان القروض ذات عشرة المليارات مقابل السعى نحو الإسراع بإنجاز اتفاق ما مع العرب قبل الانتخابات الأمريكية، وتم ذلك بعد زيارة بيكر لإسرائيل، ثم زيارة رابين للولايات المتحدة ومقابلة الرئيس بوش، فى الوقت نفسه الذى سعى رابين لمقابلة كلينتون المرشح المنافس لبوش على الرئاسة، وذلك سعيًا نحو كسب وده والحفاظ على تصريحاته وتأييده لإسرائيل فيما لو فاز فى الانتخابات القادمة. أى أن إسرائيل تسعى للكسب والحفاظ على مصالحها من خلال الاتصال بجمع الأطراف المتنافسة فى الانتخابات الأمريكية دون قيد على حركتها أو حساسية ما كما هو معهود لدينا نحن العرب.

ومن ثم يتضح أن الديمقراطيين وإن أسرفوا فى وعودهم المؤيدة لإسرائيل، إلا أن الثابت تاريخيًا تأييدها للدولة الفلسطينية فى عهد كنيدى بعد توليه الرئاسة، وتحقيق أول اتفاق مصرى إسرائيلى فى عهد كارتر.

ولذلك فلا يمكن التحرك على أساس أن كلينتون إذا فاز فى الانتخابات المقبلة سيكون مع إسرائيل وضد العرب طبقًا لتصريحاته، وإنما ستحكم سلوكياته ومواقفه فيما بعد متغيرات كثيرة، ومن أهمها أن يكون هناك موقف عربى قوى فى مواجهته، ثم الظروف الإقليمية والدولية، كما أنه فى الوقت الذى يتضح فيه أن الجمهوريين يسعون إلى إنجاز اتفاق تاريخى بين العرب وإسرائيل أو بين الفلسطينيين وإسرائيل على عكس مواقفهم التاريخية المدعمة لإسرائيل منذ الستينيات فإن الرغبة فى هذا الإنجاز تأتى فى إطار دعم موقف الرئيس بوش فى الانتخابات المقبلة.

وهكذا، يتضح أن الموقف بين إسرائيل واليهود عمومًا ـ من جانب كل من المرشحين للرئاسة الأمريكية ـ يأتى فى إطار السعى نحو كسب أصوات اليهود الأمريكيين، وليس بالضرورة عداء للعرب. وهو ما لا يجب أن يزعجنا كثيراً. وهذا ما يقودنا إلى ضرورة لفت أنظار العرب إلى سرعة الحركة خلال الأيام القادمة داخل الولايات المتحدة، وذلك من خلال الاتصال بالديمقراطيين، والحوار مع كلينتون لإشعاره بالوجود العربى عند اتخاذ قراراته بشأن إسرائيل والعرب. ومن ثم فإن جعل الساحة خالية دائمًا أمام إسرائيل داخل الولايات المتحدة ليس فى صالح العرب، والأمل أن يتحقق يومًا ما أن تكون التصريحات الصادرة من المتنافس على الرئاسة الأمريكية متوازنة بين العرب وإسرائيل فحسب.

* * *

المبحث الثالث

السلوك السياسى لإدارة كلينتون

إزاء السلام والقضايا العربية (*)

من الثوابت فى تحليل الانتخابات الأمريكية، واتجاهات الناخب الأمريكى تجاه المتنافسين على مقعد الرئاسة فى البيت الأبيض، أن السياسة الخارجية لا تمثل قضية قابلة للجدل والعراك، إلا إذا تداخلت فى إحدى جزئياتها مع القضايا الداخلية التى تمثل بؤرة اهتمامات الرأى العام الأمريكى بصفة رئيسية. ولذلك مفاده لا يرهق المرشحون أنفسهم فى ضرورة بذل الجهد لتحديد رؤاهم فى كل القضايا الخارجية على العكس من القضايا الداخلية. وإذا كانت هذه المقولة قد تصاعدت درجة صوابها منذ تفكك الاتحاد السوفييتى فى نهاية ١٩٩١م، و انعكس هذا على أول انتخابات أجريت فى الولايات بعد هذا الحدث، وذلك فى نوفمبر ١٩٩٢م، واستطاع المرشح الشاب كلينتون أن ينجح آنذاك ببرنامج عمل داخلى فى مواجهة بوش صاحب الانتصارات الضخمة فى السياسة الخارجية، إلا أن ذلك قد تأكد أيضًا فى انتخابات عام ١٩٩٦م، حيث تأصلت مقولة سيادة القضايا الداخلية وهيمنتها على القضايا الخارجية. وقد كانت الإنجازات الاقتصادية فى المجال الداخلى والتى استطاع كلينتون أن يحرزها خلال السنوات الأربع الماضية وأحرزها خفض عجز الموازنة، وتوفير حوالى (١٠) ملايين فرصة عمل جديدة لمواجهة شبح البطالة.. إلخ، وبرغم محدودية هذه المنجزات، إلا أنها كانت الوسيلة لتمسك الشعب الأمريكى بوصفه القادر على المزيد من هذه الإنجازات فى السياسة الداخلية. وعلى هذا النحو فإن الوضع الخارجى يتيح للرئيس الأمريكى مجالاً أكبر للحركة، وحرية أكبر فى العمل، وذلك بشرط أن ينجز فيه إنجازاً يستطيع أن يفاخر به من جانب، ومن جانب آخر لا يتعارض مع أى إنجازات داخلية، ومن جانب ثالث لا يؤدى إلى فقدان ضحايا أمريكيين فى الخارج لعدم تأليب

(*) نشرت فى مجلة السياسة الدولية، عدد يناير ١٩٩٧م، والملف الاستراتيجى بتاريخ فى ديسمبر ١٩٩٦م.

الرأى العام على الرئيس. وهذه هى حدود سقف الحركة فى المجال الخارجى للرئيس الأمريكى بصفة عامة.

وفى معركة ١٩٩٦م، حاول المرشح الجمهورى روبرت دول، أن يبرز أهمية السياسة الخارجية فى المعركة الانتخابية، بأن وجه للرئيس كلينتون انتقادات عنيفة خلال الأشهر الستة السابقة على الانتخابات. حيث بدأها بخطاب فى ٩ مايو نشرته صحيفة واشنطن پوست، اتهم فيه إدارة كلينتون بالفشل فى سياسته الخارجية تجاه آسيا والصين خصوصًا دون بقية مناطق العالم. وفى خطاب آخر فى ٢٦ يونيه خصصه للسياسات الخارجية، هاجم دول سياسة كلينتون تجاه أوروپا، ووصفها بالتردد والضعف وعدم الحسم، شأنها شأن بقية مناطق العالم المهمة والحيوية، وفى لقاءات كثيرة أخرى انتقد القرار السلبى فى الصومال، والفشل الذريع فى البوسنة، وعدم الإنجاز لأى سلام حقيقى فى الشرق الأوسط.. إلخ، وأن هذا يرجع إلى سياسة كلينتون الخارجية التى تتسم بالضعف والازدواجية والتردد والافتقار إلى التكامل مما يسهم فى تقويض المصالح الأمريكية ويضر بمصداقية الولايات المتحدة. وعلى الجانب الآخر فإن كلينتون كان يتجاهل الرد على الانتقادات الموجهة له فى مجال السياسة الخارجية، إلا أنه قد وجد نفسه مضطرًا للرد إزاء تصاعد الهجوم وحملة النقد الواسعة والمخططة من جانب الجمهوريين. حيث خصص خطابًا للشئون الخارجية فى «ديترويت» فى ٢٢ أكتوبر ١٩٩٦م للرد وتوضيح قراراته، وأشار إلى رأيه فيما يتعلق بتوسيع عضوية حلف شمالى الأطلنطى بحلول عام ١٩٩٩م المواكب للذكرى الـ ٥٠ لتأسيس الحلف.. إلخ.

وقد اتضح حجم السياسة الخارجية وقضايا العلاقات الدولية فى المناظرتين اللتين عقدتا بين المرشحين «دول»، و«كلينتون» يومى ٧، ١٧ (أكتوبر). حيث استغرقت القضايا الخارجية حوالى نصف وقت المناظرة الأولى ودار فيها قضايا الدور الأمريكى الدولى بين الاستمرارية والانعزالية، وكذلك قضايا الشرق الأوسط، والعراق، والصومال، والبوسنة، وأيرلندا.

بينما المناظرة الثانية لم تشهد - برغم طول وقتها بالمقارنة بالأولى - أى إشارة لأى قضية خارجية باستثناء سؤال واحد فقط تعلق بالشرق الأوسط دار حول رد كلٍّ منهما فى حالة طلب الرئيس الفلسطينى عرفات لقوات أمريكية للوجود فى الضفة الغربية.

ومن ثم فقد تأكد من خلال المناظرتين وحجم الصراع بين المرشحين فى انتخابات

١٩٩٦م، المدى الكبير الذى ذهبت إليه درجة انحسار السياسة الخارجية فى خضم عملية التنافس على معركة الرئاسة الأمريكية، وهذا ما أكدته مجلة التايم الأمريكية فى عددها الأخير السابق على الانتخابات، ويبقى السؤال هنا: ماذا بعد أن نجح كلينتون؟ أو بلغة أخرى ماذا بعد أن استمر كلينتون لفترة ثانية فى حكم الولايات المتحدة الأمريكية؟ ما الخطوط العامة التى ستحكم حركته فى السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية ومشكلاتها المختلفة؟ هل ستستمر فى نفس الاتجاه الذى كان سائدًا فى فترته الأولى؟ أم يمكن أن نلحظ تغييرًا ما فى الفترة الثانية؟ وإذا كان هذا محتملاً فما الأسباب وتداعياتها؟ ويمكن تناول ذلك كما يلى:

أولاً- حدود حرية الحركة أمام كلينتون

فى ضوء الافتراض السابق الذى يعززه الواقع، وخصوصًا فى تجربتى ١٩٩٢م، ١٩٩٦م الانتخابيتين، حيث سادت القضايا الداخلية، وانحسرت القضايا الخارجية، فسيكون للرئيس الأمريكى عمومًا مهما كانت توجهاته حرية حركة أكبر فى مجال السياسة الخارجية بصفة عامة وبغض النظر عن منطقة دون أخرى. ويعزز من ذلك أيضًا عدد من النقاط هى:

١- أن الرئيس كلينتون سيحكم فترة ثانية، ومن المعروف؛ أن أى رئيس أمريكى يكون فى الفترة الثانية أقل إذعانًا للضغوط، وأكثر ميلاً لأن يتخذ القرارات الكبيرة والتحولية بما يسهم فى دخوله سجل التاريخ الأمريكى لتذكره الأجيال باستمرار، ولذلك فإن كلينتون سيكون أكثر ميلاً للفعل فى المجال الخارجى والمبادرة بما يمكن أن يترك له أثرًا باقيًا فى سجله.

٢- توافر قدرة لدى الرئيس كلينتون على اكتساب مهارات فى الحركة والخبرة فى السياسة الخارجية، لم تكن موجودة لديه من قبل. حيث كانت اهتماماته داخلية قبل ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة بصفته حاكمًا لولاية أركانسو، وأن توافر هذه الخبرة لديه واكتسابه لهذه المهارات على مدار السنوات الأربع السابقة (طوال فترة حكمه الأولى) ربما تكون قد أعطته الفرصة لتكوين رؤية شبه متكاملة- إن لم تكن شاملة- عن الأوضاع العالمية وقضايا النظام الدولى والإقليمى. وهذا بدوره يسمح له بالحرية فى الحركة والمبادرة أيضًا فى المجال الخارجى.

٣ـ عدم وجود خلافات كبيرة مع الكونجرس (النواب والشيوخ)، فى السياسات الخارجية، وإن وجدت، فهى خلافات هامشية ومحدودة، قد تتعلق بالميزانية والمعونات، وبإرسال الجنود الأمريكيين، وبعض الخلافات المحدودة فى الشرق الأوسط وبخاصة إسرائيل وضرورة المزيد من دعمها، وبالتالى فإن محدودية هذه الخلافات قد تؤدى بدورها إلى عدم وجود قيود على حركة الرئيس كلينتون فى مجال السياسة الخارجية، وتتيح له الفرصة لمزيد من حرية الحركة متى أراد أن يمارس ذلك.

٤ ـ أن القضايا الدولية التى تشغل عالم اليوم تدور حول محورين هما الاقتصاد وما يتعلق بالتجارة الدولية من ناحية، والناحية الأخرى هى الأمن ومقاومة الإرهاب وفرض السلام. وأن فرصة كلينتون للتفاعل مع هاتين القضيتين العالميتين وإحراز مكسب فيهما ستعطى له فرصة كبيرة فى تحقيق أهدافه كصانع سياسة متميز من ناحية، ومن ناحية أخرى سيستطيع أن يخدم أهدافه فى السياسة الداخلية بدرجة أكبر مما ستسهم فى تعزيز فرص المرشح الديمقراطى القادم، وهو هدف استراتيجى لا أعتقد أنه يغيب الآن عن مخططى الحزب الديمقراطى ولا عن صناع سياسة كلينتون نفسه.

ثانياً ـ مجالات الحركة الخارجية فى المنطقة العربية

لا شك فى أن ما أثير فى خضم الحملة الانتخابية من جانب كلينتون إزاء المنطقة العربية تمحور حول قضيتين أساسيتين: **الأولى** هى قضية الشرق الأوسط والسلام بين العرب وإسرائيل، وقد كانت شغله الشاغل حتى عشية التصويت على كرسى الرئاسة فى الخامس من نوفمبر ١٩٩٦م. **والثانية** هى قضية العراق وكيفية التعامل مع النظام العراقى وجوانب هذه المشكلة، وهو ما ظهر فى المناظرة الأولى بين المرشحين يوم ٧ أكتوبر الماضى. وبالتالى لم يحدث أى تناول للقضايا الأخرى كقضية ليبيا والحصار المفروض عليها، أو قضية السودان، أو قضية إيران، أو قضايا الإرهاب أو التعاون الإقليمى وغير ذلك. فبالنسبة لمجال العمل فى قضية السلام فى الشرق الأوسط، أشار كلينتون فى مناظرته الأولى إلى «أنه لدينا سياسة ثابتة لدعم وسائدة السلام وأمن إسرائيل، وأن المفاوضات قد بدأت، وأن عملية السلام تتحرك، وأن كل القادة فى الشرق الأوسط لن يتوقفوا عن بذل الجهد لحل المشكلات بينهم، بمساندتنا. فالأساس عندنا: «وقف العنف، وبدء المحادثات، والالتزام بالمفاوضات» وعلى المستوى العملى

فإن الرئيس كلينتون كلف وزير الخارجية كريستوفر، ومساعده «روس»، وذلك لدفع المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لإنجاز اتفاق حول «الخليل»، واستمر هذا الوضع حتى قبيل إجراء الانتخابات الأمريكية بساعات. وهو ما يعكس إصرار كلينتون على حيوية قضية الشرق الأوسط بالنسبة له كمجال حركة. فضلاً عن سبق دعوته لما سمى بقمة واشنطن دعى إليها «الرئيس الفلسطينى ورئيس وزراء إسرائيل وملك الأردن (حسين)»، بينما اعتذر الرئيس مبارك عنها فى أوائل أكتوبر ١٩٩٦م، وذلك فى إطار قوة الدفع لهذه القضية بغض النظر عما آلت إليه. وهذا يذكرنا بنفس الوضع فى عام ١٩٩٢م، حيث كانت قضية الشرق الأوسط لدى الرئيس السابق (بوش) ذات أهمية حتى آخر لحظة كمجال للحركة.

أما بالنسبة لقضية العراق، فإن كلينتون أشار إلى أن التصرف المناسب من الناحية الاستراتيچية كان هو أن نقلص قدرة صدام على تهديد جيرانه وقد فعلنا ذلك بتوسيع ما يسمى منطقة حظر الطيران وبزيادة الرقابة التى يقوم بها الحلفاء للمجال الجوى لتمتد من حدود الكويت إلى ضواحى بغداد، وكان هذا هو التصرف السليم الذى فعلناه. فضلاً عن أننا تعلمنا من التجربة أنه عندما نعطيه بوصة واحدة فسوف يأخذ لنفسه ميلاً كاملاً، وأن ما حدث هو أن بعض حلفائنا لم يؤيدوا ما فعلناه فى البداية، وأعتقد أن معظمهم يعتقدون الآن أننا فعلنا الشىء المناسب.

وهذا يشير إلى أن كلينتون كان يعتقد فى صحة ما فعله، لكن دون نكران، لرفض الحلفاء لما فعله، ولهذا تأثيره على قراراته فيما بعد عند التعامل مع هذه القضية.

ثالثاً - احتمالات الحركة الخارجية فى المنطقة العربية

أمام الرئيس كلينتون عدد من القضايا المهمة فى المنطقة العربية، عليه أن يحسمها فى خلال فترة حكمه الثانية، وهى قضايا لها ملفات مفتوحة، لا أعتقد من البداية أن الفترة القادمة يمكن أن تنتهى بدون حسمها. ولننظر فى احتمالات مسار هذه القضايا من زاوية الفعل الأمريكى فى عهد الفترة الثانية لـ «كلينتون» وذلك على النحو التالى:

١ - قضية السلام فى الشرق الأوسط

من المتوقع استمرار منهج الرئيس كلينتون فى التعامل مع القضية، وذلك بالتوازن بين التشدد العربى من جانب، والتشدد الإسرائيلى فى عهد نتنياهو من جانب آخر.

وأن الإنجاز الشامل فى هذا الطريق قد يعتريه بعض العثرات ويستلزم بعض الوقت. لكن قد يمكن تشجيع الأطراف العربية على المزيد من الاندماج فى عملية السلام بمختلف جوانبها الأمنية والاقتصادية، وأن يتم ثمة إنجاز على الجانب الفلسطينى، ويمكن أن يتم البدء بالانسحاب الإسرائيلى من الخليل، مع دعم السلطة الوطنية الفلسطينية. وستستمر فترة الرئيس كلينتون الثانية فى الإنجاز التدريجي على مسار هذه القضية، ولا بأس من ممارسة بعض الضغوط غير المحسوسة على الطرف الإسرائيلى لإدخاله فى الاتفاقات مع الأطراف العربية مع مزيد من الدعم الأمنى والاقتصادى على غرار ما حدث فى مرحلة المصالحة مع مصر، ويمكن أن تستمر فترة التردد فى العلاقات بين أمريكا كلينتون وإسرائيل نتنياهو، حتى يعدل الأخير مساراته ويخفف تشدده، أو يرحل لتأتى حكومة العمل الأقل تشدداً والأكثر حماسة للسلام من الليكود.

٢ـ قضية العراق

من الممكن أن يتم تخفيف الحصار تدريجيّا بعد قبول الولايات المتحدة لاتفاق «النفط مقابل الغذاء»، وهو ما أكده الرئيس كلينتون فى مؤتمره الصحفى عقب نجاحه فى الانتخابات. ولكن الإصرار الأمريكى على إسقاط نظام صدام قد يكون أحد الأهداف الأساسية خلال المرحلة القادمة من ناحية، وقد يكون الوسيلة لإنهاء الحصار على العراق، والمبرر الذى يستطيع أن يخرج به كلينتون أمام الرأى العام لحل «المشكلة العراقية».

٣ـ قضية «ليبيا وأزمة لوكيربى»

فى ضوء التغييرات التى يمكن أن يشهدها فريق العمل للرئيس كلينتون فى الفترة الثانية، وفى ضوء تزايد الدور الأوروبى فى المنطقة، وبخاصة الدور الفرنسى المؤيد لحل القضية الليبية وإنهاء الأزمة، والذى يتلاقى مع الرغبة العربية ممثلة فى قرار مجلس جامعة الدول العربية بالحل الوسط للموضوع، فإنه من المتوقع أن تشهد هذه القضية انفراجة تدريجية وتغيراً فى السياسة الخارجية الأمريكية إزاءها. وإن كنت أتوقع أن يرتبط ذلك بالانفراجة فى قضية الشرق الأوسط، خاصة وأن ليبيا من أشد المعارضين للمنهج السلامى مع إسرائيل، حيث إن المسألة تمثل منظومة متكاملة فى الإدراك الأمريكى.

٤ـ قضية السودان والحصار المفروض عليه

ليس من المتوقع، فرض المزيد من الحصار عليه فى ضوء توافر المعلومات عن رحيل أو هروب الأشخاص المتهمين بمحاولة الاشتراك فى اغتيال الرئيس مبارك إلى خارج السودان. فضلاً عن أن الولايات المتحدة فى إطار محاولاتها إحكام الخناق على الأنظمة المساندة لعمليات العنف، فإنه ليس من المتوقع أن تحسن من علاقتها مع النظام السودانى، بل ستستمر فى حالة توتر، وأن المسألة يمكن أن ترتبط شأنها شأن إيران فى ضوء منظومة المصالح الأمريكية الثابتة أو المتغيرة حسب الظروف ودوام الحال أو تغيره.

٥ـ قضايا التعاون الإقليمى والاقتصادى

من المؤكد أن الولايات المتحدة فى عهد كلينتون ستساند وتدعم هذا التعاون بكل ثقلها، بوصفه أحد الآليات لترسيخ عملية السلام فى المنطقة حاضراً ومستقبلاً. وأن هذا التعاون قد يرتبط بقضايا الأمن والسلام، ولذلك فإن الإنجاز على مسار السلام قد يسهم فى دعم هذا المحور. ولذلك فهما مرتبطان، وربما تمارس السياسة الأمريكية فى الفترة الثانية لـ «كلينتون» ضغوطها على إسرائيل وبعض الأطراف الشاردة من هذه الزاوية.

وختامًا

فإن المتوقع (إجمالاً) أن تشهد الفترة الثانية لعهد كلينتون، فى مجال السياسة الخارجية، حرية حركة أكبر ستنعكس بالتالى على المزيد من المبادرات، والتى ستتسم بالإيجابية، وسيظهر ذلك بشكل فعَّال فى المنطقة العربية لما تتسم به من الحيوية والديناميكية. ولذا فإننى أميل إلى أن السياسة الأمريكية ستشهد بعضًا من التغيير تجاه المنطقة العربية، والمسألة رهن بالمزيد من التغيير فى حالة أن يشعر العرب أن إرادتهم قائمة وأن لهم فعالية فى التأثير على القرار الأمريكى إزاء المنطقة.

***

المبحث الرابع

اتجاهات إدارة «بوش الابن»

إزاء قضايا السلام والشرق الأوسط (*)

تُعَدّ منطقة «الشرق الأوسط» وهى الحزام الجغرافى الأوسع الذى يضم فى داخله «المنطقة العربية»، وبالتالى الصراع العربى الإسرائيلى الذى يمثل منطقة «التماس» بين الدائرتين العربية، والشرق أوسطية، من المناطق الحيوية لدى أى إدارة أمريكية سواء أكانت «ديمقراطية» كما كان سائداً فى عهد كلينتون على مدار ثمانية أعوام، أو كانت «جمهورية» كما سيصبح الأمر مع الرئيس الجديد «بوش الابن». ولا نبالغ إذا قلنا إن الأمن القومى الأمريكى بمعناه الواسع يتجاوز الحدود الجغرافية ليقفز إلى «الشرق الأوسط» الذى يعدّ بما يمتلكه من موارد حياتية فى مقدمتها «البترول العربى» على وجه الخصوص، جزءاً لا يتجزأ من الركائز الرئيسية لهذا الأمن. ومن ثم فإن «الاستقرار» على أى نحو، فى هذه المنطقة يأتى كهدف استراتيچى حيوى للإدارة الأمريكية الحاكمة.

وعلى الرغم من هذه الأهمية «السيواستراتيچية» للشرق الأوسط لدى الإدراك الأمريكى، فإنه بكل أسف ليس ورقة انتخابية تهم الناخب الأمريكى من ناحية، ومن ثم فهى ليست واردة ضمن البرامج الانتخابية للمتنافسين على رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أفصحت المناظرات الثلاث بين المرشحين «آل جور، بوش»، عن غياب تام للشرق الأوسط فى سياق تعليقاتهما، ولكن أشير إلى دعم إسرائيل وضمان أمنها، كما أشير إلى العراق وايران بوصفهما دولتين معاديتين للدولة الأمريكية.

(*) نشرت بمجلة «أوراق الشرق الأوسط» الصادرة عن المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، عدد ٢٦ يناير ٢٠٠١م.

واختلف المرشحان حول سبل التعامل معهما بما يتفق والمصلحة الأمريكية واستقرار هذه المنطقة لأهميتها الحيوية للولايات المتحدة كما سبقت الإشارة. وقد أكدت البرامج المنشورة عن كل من المرشحين (جور، بوش)، ما أشارا إليه فى مناظراتهما.

ويتساءل كثيرون عن «محدودية» إن لم يكن «انعدام» وجود «الشرق الأوسط» وقضاياه، ضمن المنافسة الانتخابية. والواقع يشير إلى أن الناخب الأمريكى عمومًا لا يهتم كثيرًا خلال الحملة الانتخابية بقضايا السياسة الخارجية برغم أن القرارات الخارجية لها عمق وتأثير بالغ الأهمية على السياسات الداخلية لدولته، بوصفها على الأقل دولة كبرى، فضلاً عن التكلفة الاقتصادية لمثل هذه القرارات والتى يشارك فى تحملها المواطن الأمريكى. إلا أنه على الجانب الآخر، فإننا نرى أن جماعات الضغط العربية والإسلامية ليست على «المستوى الندى» لجماعات الضغط اليهودية والصهيونية داخل الولايات المتحدة، مما يجعل «الشرق الأوسط» قرين إسرائيل أكثر من أى طرف آخر حتى ولو كان «العرب» منتجو البترول هم وقود حياة الأمريكيين، فالوزن المحدود للطرف المنافس لإسرائيل، والتكلفة المحدودة لهذا الوزن على صانع القرار الأمريكى، يجعل الإدارة الأمريكية أقل اهتمامًا، مع انحسار هذا الاهتمام وتركيزه على الطرف الأقوى والأكثر وزنًا والذى ينبع تأثيره فى مجريات الأمور الداخلية للولايات المتحدة.

* وعلى الرغم من محدودية «الاهتمام الانتخابى» بالشرق الأوسط، فإن الإدارة الأمريكية - أيًا كانت - لا تجد مفرًا من الاهتمام الفعلى والواقعى لهذا الكيان الحيوى. ولكن درجة الاهتمام تتوقف على عوامل كثيرة مما يجعلها ضمن الأولويات من عدمه.

* وبعد معركة عنيفة اتسمت بالتكافؤ والشراسة والسجال القانونى الطويل بين الديمقراطيين والجمهوريين، استطاع «بوش الابن» الجمهورى أن ينتزع مقعد الرئاسة بفارق ضئيل - (٤) مقاعد من المجمع الانتخابى فقط، برغم أن منافسه «آل جور» حصل على غالبية أصوات الناخبين بزيادة نحو مليون ونصف صوت عن بوش الابن. وهى ظاهرة قلما تحدث فى تاريخ المنافسات الانتخابية على مقعد الرئاسة. وبانتصار «بوش الابن»، يثور التساؤل: ماذا فى جعبته نحو «الشرق الأوسط»؟ وما التوقعات المرتقبة لهذه الإدارة الأمريكية الجديدة؟

* لا شك فى أن الاجابة عن هذا التساؤل تواجه صعوبات كبيرة، ولكن التحليل السياسى من واقع الحملة الانتخابية وما ظهر فيها من تصريحات، وتحالفات، ومن واقع تشكيل فريق العمل فى الإدارة الأمريكية الجديدة، فضلاً عن ظروف موضوعية معينة، قد يقود إلى إمكانية التوصل إلى رؤية ما يمكن أن يكون فى الأفق.

ويمكن تناول هذه العوامل بشىء من التفصيل على النحو التالى:

أولا - مقدمات الحملة الانتخابية (المرحلة التمهيدية)

من الثابت فى الإدراك الأمريكى بغض النظر عن التوجه الحزبى سواء فى الحكم أم فى المعارضة والانتظار للانتخابات التالية، أن إسرائيل دولة مصونة وتحت الرعاية الأمريكية المطلقة، وأن أمنها مسئولية كبرى والتزام كامل من الإدارة الأمريكية الحاكمة. وقد يحدث فى الواقع العملى اختلافات فى التكتيك والتفاصيل، بما يضمن تحقيق هذا الهدف ومساندته. وقد «تشاغب» إسرائيل من أجل المزيد من الضمانات والحماية لأمنها وتخفى وراء ذلك سياستها التوسعية وعدوانيتها الدائمة، إلا أن الإدارة الأمريكية قد تتدخل للحد من تلك المخاوف بالإغداق عليها بمزيد من الدعم المالى والعسكرى والاتفاقيات الاستراتيجية طويلة الأمد وقصيرة الأمد وغيرها!!، فى ذات الوقت الذى تسعى فيه الإدارة الأمريكية لاستيعاب أى غضب عربى، والهدف هو «الاحتواء وضبط سلوك الأطراف كافة»، تحقيقًا للهدف الأمريكى الثابت أيضًا وهو «الاستقرار» فى هذه المنطقة.

ومن ثم فإن المتابعة للحملة الانتخابية والتنافس بين آل جور الديمقراطى، وبوش الابن الجمهورى، لم تخرج عن مثل هذه الالتزامات. ومع اشتعال الانتفاضة الفلسطينية فى أثناء الحملة الانتخابية طالب المرشحان معًا بضرورة وقف «العنف الفلسطينى»، والإعلان عن ضمان أمن إسرائيل[1]. فضلاً عن أن ما ورد فى المناظرات الثلاث بين المرشحين حيث لم تتم الإشارة إلى إسرائيل والصراع العربى الإسرائيلى، يأتى تأكيدًا على أن المسألة ليست محل خلاف بينهما، وإلا لكانت هناك أسئلة فى هذه المناظرات، حول هذا الأمر.

(١) جريدة الحياة، ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٠م.

وقد استراح «اللوبى الصهيونى» داخل الولايات المتحدة، لاختيار «آل جور»، لنائب يهودى هو «ليبرمان» كنائب له فى الانتخابات الأخيرة. فى الوقت الذى استطاعوا فيه «تأميم» أو «احتواء» المرشح الجمهورى «بوش» حيث ضمنوا عدم إظهار أى موقف عدوانى ضد إسرائيل، وهو ما نجح «بوش» فيه لعدم استعداء هذا اللوبى ضده(١).

* على الجانب الآخر، فإن «بوش» حاول تجاوز هذا الحصار الصهيونى، نظرًا لتوقعه أن عدد الذين سيصوتون لصالحه لن يتجاوز ١٨٪ على غرار ما حدث له مع والده «چورچ بوش» عند انتخابه رئيسًا للمرة الثانية فى عام ١٩٩٢م(٢)، فضلاً عن ذلك إدراكه لحجم الدعم الأمريكى لإسرائيل خلال فترة حكم «كلينتون»، وهو ما يجعل اليهود فى الولايات المتحدة (٦ ملايين) وبتنسيق إسرائيلى، يقومون بالتصويت لصالح «آل جور» ونائبه اليهودى «ليبرمان» بوصفهما أكثر ضمانًا لمستقبل أفضل لإسرائيل، مقارنة ببوش الابن، الذى يأتى فى جلباب «أبيه» الذى سبق له ممارسة ضغوط على إسرائيل عام ١٩٩١م بسبب المستوطنات والتردد فى عملية السلام. وكان الرئيس بوش هو الرئيس الأمريكى الذى استطاع أن يقول «لا» لإسرائيل، على حد وصف بعض التحليلات الاستراتيچية آنذاك(٣).

ولتجاوز هذا الحصار الصهيونى اتجه «بوش» إلى التحالفات السياسية مع الأقليات الأخرى بما يضمن تصويت أكبر نسبة منها لصالحه لانتزاع الرئاسة من الحزب الديمقراطى. ومن أهم هذه الأقليات، الأقلية العربية والإسلامية والتى يبلغ حجمها أكثر من (٦) ملايين مواطن أمريكى عربى. واستطاع أن ينجح فى اجتذاب هذه الأقلية، لدرجة أن كلمة الافتتاح فى المؤتمر القومى للحزب الجمهورى الذى انعقد فى يوليو ٢٠٠٠، كانت كلمة الأقلية الإسلامية وزعيمها ذات أصول عربية. بالإضافة إلى أن ترشيح «رالف نادر» وهو من الزعامات العربية، للرئاسة الأمريكية بزعامته لحزب الخضر، كان خصمًا من رصيد الديمقراطية الذين كانوا يكسبون تأييد الأقليات عمومًا. وهذا يعنى أن ترشيح «نادر» كان لصالح «بوش». ومما عزز من وضع «اللوبى العربى»

---

(١) جريدة الحياة اللندنية، ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٠م، نقلا عن تحليل للوكالة الفرنسية.

(٢) الأهرام، ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٠م.

(3) Strategic Survey 1991 - 1992, London, 1992, pp. 35 - 38.

أن عدد الناخبين الأمريكيين من أصول عربية فى جميع أنحاء الولايات المتحدة خلال انتخابات عام ٢٠٠٠، بلغ نحو ١,٥ مليون مواطن. وفى الوقت الذى كان هؤلاء يصوتون شأنهم شأن كل الأقليات للحزب الديمقراطى، فإنهم هذه المرة (عام ٢٠٠٠)، اتجهوا لتأييد «بوش» علانية بسبب اختيار «آل جور» لنائب يهودى (ليبرلمان)، وبسبب موقفه الرافض لقانون الأدلة السرية الذى يدعمه آل جور[١]. وهكذا تحول «الأمريكيون العرب» إلى قوة انتخابية مؤثرة على الساحة السياسية الأمريكية. وهو ما سيؤخذ فى الحسبان فقط خلال حكم إدارة «بوش» بلا شك.

ثانيًا ـ اتجاهات فريق الإدارة الأمريكية الجديد تحت رئاسة «بوش» (المرحلة الانتقالية)

لا شك فى أن أحد أهم المؤشرات الأساسية لتحليل توجهات الإدارة الجديدة، هو تكوين فريق الإدارة الأمريكية المعاون للرئيس المنتخب. حيث يكشف هذا الفريق عن التوجهات المتوقعة فى المستقبل استنادًا إلى مرحلة الحملة الانتخابية قبل الفوز، وتأكيدًا لطبيعة التحالفات والسياسات التى تم إعدادها مقدمًا سعيًا للفوز، وبداية للعمل. والملاحظ أنه بانتهاء تشكيل الرئيس المنتخب «بوش» لفريق إدارته الجديد خلال تلك المرحلة الانتقالية بين إعلان فوزه، وبين توليه الرئاسة الرسمية فى ٢٠ يناير ٢٠٠١م، يمكن استخلاص نتيجة مهمة. وهذه النتيجة هى أن فريق إدارة «بوش» لم يتضمن شخصًا واحدًا من أصول يهودية، على عكس ما كان سائدًا فى إدارة كلينتون خلال ثمانية أعوام. فى الوقت ذاته فإن هذا الفريق ضم وزيرًا من أصول عربية لبنانية (سبنسر أبراهام ـ ٤٨ عامًا)، لتولى وزارة الطاقة[٢]. وهو حدث مفاجئ للوبى الصهيونى، فضلاً عن أن فريق العمل الجديد لـ «بوش»، مكون من شخصيات غير معروفة بتأييدها المطلق لإسرائيل، أو أن لها مواقف معينة سابقة تجاهها، مما ينبئ بلا شك عن مخاوف لإسرائيل، واللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة، وتوجسات لا حصر لها إزاء سلوك الإدارة الجديدة تجاه إسرائيل.

---

(١) الأهرام، ٧ / ١١ / ٢٠٠٠م.

(٢) جريدة الحياة، ٤ يناير ٢٠٠١م.

كما يشير تكوين فريق الإدارة الجديدة عن اهتمامات الرئيس الأمريكي «بوش»، حيث أتى بعدد من هؤلاء من أصول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأصول إسپانية، وأصول آسيوية، وهو ما ينبئ عن تقديره للأقليات بصفة عامة حتى يضمن ولاءها فى الانتخابات القادمة من ناحية، ولكى يتمكن من استثمار هؤلاء عند مواجهة اللوبى الصهيونى إذا لزم الأمر، من ناحية أخرى. فضلاً عن أن سياساته القادمة ستتجه نحو الاهتمام بأمريكا اللاتينية وأفريقيا واليابان والمنطقة العربية وبخاصة منطقة الخليج وبترولها. ويشير الواقع المصاحب للحملة الانتخابية وحتى الآن، إلى أن ترشيح «آل جور»، لنائب يهودى له، مما أثار تعاطف الأقليات اليهودية واللوبى الصهيونى مع آل جور ونائبه اليهودى، فى مواجهة بوش. فضلاً عن أزمة الانتخابات التى استمرت (٣٦) يومًا والتى تم التشكيك فى إجراءات التصويت لصالح بوش، كان وراءها اللوبى الصهيونى سعيًا نحو ضمان فوز «آل جور» ونائبه اليهودى لأول مرة فى التاريخ الأمريكى، وضمانًا لعدم فوز بوش لعدم الوثوق فيه بعد تأييدهم العلنى لـ «آل جور»، وفى ضوء الخبرة التاريخية السابقة عن والده بوش (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢م)، التى أشرنا إليها من قبل.

وحتى هذه اللحظة لم يفصح فريق الإدارة الجديدة عن اهتمامات قادمة بأحداث الشرق الأوسط باستثناء العراق وإيران كما ورد على لسان «كولن پاول» وزير الخارجية الجديد[١].

ثالثا ـ الظروف الموضوعية المصاحبة لتولى الإدارة الجديدة

يتركز تأثير الظروف الموضوعية على الإدارة الجديدة، من حيث أولوية الأچندة أو جدول الأعمال المحدد لهذه الإدارة. فقد تؤدى بعض الظروف دورًا فى إعادة صياغة هذه الأچندة بإعطاء بعض الموضوعات أولوية غير مسبوقة ـ والملاحظ أن هناك ثلاثة ظروف موضوعية تفرض على الإدارة الأمريكية الجديدة ألا تتجاهلها عند التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، بل إن معطيات هذه الظروف قد تفرض أولوية معينة لا تستطيع معها الإدارة الجديدة تفاديها. وهذه الظروف هى:

(١) واشنطن پوست الأمريكية فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٠م، نقلاً عن الأهرام.

١ ـ استمرار «الانتفاضة الفلسطينية» فى الأراضى العربية المحتلة، بما يعنى استمرار العنف على الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى، مع تزايد النداءات المتكررة لسرعة التدخل الأمريكى لحسم عملية السلام، أو إعطاء شركاء آخرين دوراً مؤثراً بموافقة أمريكية صريحة، وبخاصة الطرف الأوروبى.

٢ ـ إصرار الإدارة الأمريكية الحالية بزعامة كلينتون، على محاولة التوصل إلى وجود اتفاق الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى على إطار مبادئ للاتفاق النهائى بينهما. وبغض النظر عن إمكانية تحقيق ذلك من عدمه، فإن الفائدة من وراء هذا الإصرار قد تنعكس على إعطاء الإدارة الأمريكية أولوية لعملية السلام، تجنبًا لضغوط ديمقراطية فى الداخل، وضغوط يهودية محتملة.

٣ ـ الانتخابات الإسرائيلية المحدد لها الأسبوع الأول من فبراير القادم، تستلزم متابعة جادة واهتمامًا واضحًا من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة، لمحاولة التأثير على هذه الانتخابات لكى يأتى رئيس وزراء لإسرائيل أكثر قدرة وتعاونًا بما يخدم تحقيق السلام والاستقرار.

* وفى ظل هذه المعطيات الواقعية، فإن الإدارة الأمريكية الجديدة لن تتمكن من تأجيل التعامل مع القضية المزمنة فى الشرق الأوسط وهى الصراع العربى الإسرائيلى.

* * *

* وعلى أى حال فإنه من الواضح فى ظل التحليل السابق، من حيث التحالف الجمهورى خلال فترة الانتخابات مع الأقلية العربية والإسلامية، والعداء اليهودى العلنى لـ «بوش»، وتأييد اللوبى الصهيونى لآل جور ونائبه فضلاً عن إثارتهم لأزمة الانتخابات فيما بعد النجاح الأول لـ «بوش»، ومن حيث ما كشفت عنه الإدارة الأمريكية عند تكوينها لفريق العمل الجديد والذى لم يضم أى شخص يهودى ـ كما كان حادثًا فى الإدارة الديمقراطية ـ ولم يضم أى شخص ذى اهتمام سابق بإسرائيل أو تأييدها، فضلاً عن تعيين «بوش» لوزير من أصول عربية لأول مرة. وفى ظل الظروف الموضوعية التى أشرنا إليها، يمكن القول بأن المسرح مهيأ لدى الإدارة الأمريكية الجديدة للتعامل مع القضايا العربية وقضايا الشرق أوسطية عمومًا، بدرجة من التعاطف مع الموقف العربى. وأن اهتمامًا واضحًا وملموسًا يمكن أن تقوم به الإدارة الأمريكية

الجديدة. ولكن كما نعلم فى السياسة، فإنه لا يمكن لهذه الإدارة الجديدة أن تهتم دون أن يكون الطرف الأصيل مهتمًا وضاغطًا. فلو اكتفى العرب بهذا التعاطف الأمريكى القادم دون فعل عربى مؤثر وقوى، فإن هذا التعاطف سيذهب ويختفى.

بل إن اللوبى الصهيونى يجيد فن التعامل مع هذه المواقف ويمكنه استثمارها ضد الإدارة الأمريكية الجديدة بإرهابها سعيًا نحو تطويعها للحساب الصهيونى باستمرار.

فاستمرار الانتفاضة الفلسطينية ودعمها بكافة السبل، والتهديد بإمكانية اتخاذ خطوات فعلية فى هذا الإطار سيعطى للإدارة الأمريكية الجديدة المبررات القوية لتجسيد تعاطفها مع القضايا العربية إلى واقع حى فى ممارسة ضغوط أمريكية فعلية على إسرائيل فى الاتجاه نحو سلام عادل ودائم، وحل المسألة العراقية وغيرها، وهو ما يمكن أن يخلق استقراراً دائمًا فى المنطقة يتفق ومقتضيات الأمن القومى الأمريكى.

* * *

قائمة بمؤلفات الكاتب ـ طبقا لسنة النشر

١ ـ السياسة الخارجية لمصر ٧٠ ـ ١٩٨١م، مدبولى للنشر، ١٩٨٧م.

٢ ـ توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربى يونيه ١٩٦٧م، وأكتوبر ١٩٧٣م، مدبولى للنشر، ١٩٨٩م.

٣ ـ أزمة البحث العلمى فى مصر والعالم الثالث، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١م.

٤ ـ من يحكم مصر؟ دراسة فى عملية صنع القرار السياسى فى مصر والعالم الثالث، الطوبجى للطباعة والنشر، ١٩٩٤م.

٥ ـ النظام الدولى والإقليمى بين الاستمرارية والتغيير، المحروسة للنشر، ١٩٩٦م.

٦ ـ العمل العربى الوحدوى وصراع البقاء فى نهاية القرن العشرين، المحروسة للنشر، ١٩٩٧م.

٧ ـ أمن الخليج: محددات وأنماط تأثير العامل الدولى، المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ورأس الخيمة بالإمارات، ١٩٩٨م.

٨ ـ تحديات الجمهورية الثالثة: الحوار والتغيير، المحروسة للنشر، ١٩٩٩م.

٩ ـ تحديات الممارسة الديمقراطية: القيود والآفاق، المحروسة للنشر، ٢٠٠٠م.

١٠ ـ ميلاد نظام عالمى جديد (مترجم)، الدار الأكاديمية للنشر، ٢٠٠٠م.

١١ ـ النظام الدولى بين الاستمرارية والتغيير: دراسة فى مشكلات معاصرة، (طبعة مطورة)، المحروسة للنشر، ٢٠٠١م.

١٢ ـ أزمات النظام العربى وآليات المواجهة، دار الشروق، ٢٠٠١م.

١٣ ـ ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصرى فى ظل التحولات الجديدة، المحروسة للنشر، ٢٠٠٥م.

١٤ ـ الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسى، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥م.

١٥ ـ ثقافة المقاومة والتحرير فى إدارة الصراع العربى الصهيونى، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥م.

قائمة بالكتب المؤلفة بالاشتراك مع آخرين:

١ ـ المؤتمر الدولى التاسع للبحوث الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٤م.

٢ ـ النظام السياسى المصرى بين الاستمرارية والتغيير، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م.

٣ ـ أبحاث المؤتمر السنوى باتحاد المحامين العرب، مركز البحوث والدراسات القانونية، دمشق، ١٩٨٩م.

٤ ـ زلزال الخليج من الغزو العراقى إلى المجهول، كتاب الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٠م.

٥ ـ سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.

٦ ـ البحث الإمبريقى فى الدراسات السياسية، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١م.

٧ ـ حتى لا تنشب حرب عربية/ عربية أخرى، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م.

٨ ـ انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠م: دراسة تحليلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢م.

٩ ـ النظام العالمى الجديد، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م.

١٠ ـ الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط، مركز البحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥م.

١١ ـ تحليل الانتخابات المحلية/ ١٩٩٧م، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

١٢ ـ الحركات الإسلامية فى آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

١٣ ـ العرب ونظام عالمى جديد، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومركز دراسات الدول النامية، بجامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

١٤ ـ القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.

١٥ ـ اتجاهات حديثة فى علم السياسة ، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٩م .
١٦ ـ العلاقات المصرية الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م .
١٧ ـ مستقبل مدينة بورسعيد فى ظل المتغيرات الدولية ، إعداد وتحرير د . جمال زهران ، جامعة قناة السويس ومحافظة بورسعيد ، أعمال المؤتمر العلمى الثانى ، ٢٠٠٠م .
18- Civilization and Modernization In the Middle East, Korea Foundation And Hankul university of Foreign Studies, 2002.
١٩ ـ الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، (أعمال الملتقى الدولى الأول للكلية)، ٢٠٠٤م .
٢٠ ـ السياسة الخارجية لليابان، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م .



المؤلف فى سطور

دكتور جمال على زهران

ـ أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية ـ كلية التجارة ببورسعيد ـ جامعة قناة السويس .

ـ وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث .

ـ وكيل الكلية لشئون البيئة وخدمة المجتمع . . ومدير مركز البحوث والدراسات المستقبلية بالكلية .

ـ أستاذ زائر بجامعتى چورچ ماسون وميريلاند وچون هوبكنز ـ واشنطن عامى ١٩٩٦ ، و١٩٩٩م .

ـ عضو اللجنة التنفيذية العليا للجمعية العربية للعلوم السياسية للمرة الثانية (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧م) .

ـ عضو الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية بواشنطن منذ عام ١٩٩٦م .

ـ عضو الجمعية الدولية لدراسات المستقبل بواشنطن منذ عام ١٩٩٦م .

ـ عضو الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ـ القاهرة .

ـ عضو اتحاد كتّاب مصر ـ القاهرة .

ـ عضو المجلس المصرى للشئون الخارجية ـ القاهرة .

ـ أمين عام شعبة العلوم السياسية بنقابة التجاريين ـ بالقاهرة .

ـ رئيس منتدى القليوبية الثقافى والاجتماعى المشهر عام ٢٠٠٤م .

ـ دكتوراه العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٨م .

ـ ماچستير العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٨٣م .

ـ بكالوريوس العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٧٧م .

ـ للمؤلف (١٣) كتابا فى الفترة من ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٤م .

ـ شارك المؤلف فى (٢٠) كتابًا بالاشتراك مع آخرين (٨٨ ـ ٢٠٠٤م) .

- حاصل على جائزة الدولة التشجيعية عام ١٩٩٥م، عن كتاب «من يحكم مصر؟ دراسة فى عملية صنع القرار السياسى فى مصر والعالم الثالث».
- حاصل على وسام الامتياز كمعلم مثالى على مستوى الجامعات المصرية فى عيد المعلم (ديسمبر ٢٠٠٤م) الذى تنظمه نقابة المهن التعليمية.
- حاصل على جائزة مؤسسة الأهرام (نادى الكتاب) لعام ٢٠٠٣م، عن كتاب: «أزمات النظام العربى وآليات المواجهة»، دار الشروق، ٢٠٠١م.
- شارك فى العديد من المؤتمرات العلمية: الدولية والعربية.
- أستاذ زائر بأكاديمية ناصر العسكرية.
- خبير ومحاضر لدى العديد من مراكز البحث فى مصر والوطن العربى.
- كاتب سياسى دائم بجريدة الأهرام وجرائد أخرى فى مصر والوطن العربى.
- تحت الطبع (٥) كتب جديدة.

* * *

رقم الإيداع ٩١٣٩ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولى I.S.B.N - 977-09-1272-7